



جمعية الشفافية الكويتية
Kuwait Transparency Society

كُتَاب ضد الفساد

9 ديسمبر 2009



فهرس الكتاب

5	كلمة رئيس جمعية الشفافية الكويتية
7	مقدمة
9	القسم الأول: في مسألة الفساد و الشفافية و الحكم الصالح
113	القسم الثاني: قضايا شغلت الساحة المحلية
115	1-2 الأداء البرلماني
149	2-2 تداعيات الأزمة المالية
191	2-3 قضايا متنوعة
217	القسم الثالث: كشف وقائع فساد
247	القسم الرابع: أضواء على القضايا المحلية
329	ملاحق
331	ملحق (1) موجز سير الكتاب
342	ملحق (2) لجنة إعداد الكتاب



كلمة رئيس جمعية الشفافية الكويتية

كثير من مفاهيم الشفافية والنزاهة والمساءلة وتعارض المصالح ومناهضة الفساد تعتبر مفاهيم حديثة في وطننا العربي، لذلك تجد صعوبة كبيرة، ككاتب أو باحث أو دارس عربي، في العثور على مراجع ودراسات تشبع ما لديك من رغبة في الفهم، و توفر ما تسعى إليه من بيانات ومعلومات تتناول تلك المواضيع في مختلف جوانبها السياسية والاقتصادية والإدارية وغيرها .

يقابل ذلك تنوع وتعدد في المقالات والدراسات القصيرة التي تنشرها الصحف الكويتية بشكل يومي، وهي صحف بلغت الخمس عشرة صحيفة يومية عربية، غير الصحف اليومية الأجنبية، والصحف والمجلات الأسبوعية، في دولة تحتل المرتبة الأولى في حرية الصحافة على المستوى العربي، مما أوجد لدينا عدداً وثيراً من المقالات والدراسات القصيرة التي يمكن الاستفادة منها علمياً، لو تم تجميعها وتبويبها وإصدارها في كتاب .

من هنا جاءت فكرة تشكيل لجنة تجمع بين العلمية والمهنية ضمن لجان جمعية الشفافية الكويتية، تتولى جمع وفرز واختيار وتصنيف المقالات التي تنشر في الصحف المحلية اليومية ، ذات الصلة بمواضيع الشفافية والنزاهة والمساءلة وتعارض المصالح ومناهضة الفساد، ونشرها في كتاب سنوي، لتكون إضافة جيدة للمكتبة العربية، تكوّن لنا، بمرور السنوات، عدد جيد من الكتب الصادرة باللغة العربية في هذه المواضيع الهامة، كما نأمل أن تشكّل تلك الكتب، بمرور السنوات، توثيقاً أميناً للشفافية والفساد في الكويت .

ولا يفوتني في ختام هذه الكلمة، أن أتوجه بالشكر والامتنان للإخوة والأخوات الكتاب على ما سطره من مقالات جريئة ومفيدة كانت مادة هذا الكتاب، كما يشرفني أن أتوجه بجزيل الشكر والتقدير لتلك النخبة من أعضاء جمعية الشفافية الكويتية و المتعاونين معها من خارج الجمعية الذين أشرفوا على هذا المشروع الهام فشاركوا في أعمال اللجنة رغم انشغالاتهم الكثيرة .

رئيس مجلس الإدارة

صلاح محمد الغزالي

٩ ديسمبر ٢٠٠٩م



مقدمة

نشأت فكرة إعداد هذا الكتاب في أواخر العام الماضي 2008م عندما شرع مركز الشفافية للمعلومات في جمعية الشفافية الكويتية في إعداد خطة عمله للسنة الميلادية التالية. وهكذا أدرج هذا المشروع ضمن خطة المركز وكان مقدرًا له أن ينفذ اعتبارًا من الربع الثاني من هذا العام 2009 إلا أن سخونة الأحداث المحلية في تلك الفترة و ما نجم عنها من حل لمجلس الأمة و ما أعقبها من حملات انتخابية تسببت في إرجاء الفكرة حتى أوائل يوليو حيث تقرر حينها تشكيل لجنة من متخصصين من توجهات مختلفة للعمل على تنفيذها.

عقدت اللجنة اثني عشر اجتماعًا انتهى بإعداد الكتاب و تجهيزه للطباعة خلال فترة استغرقت نحو أربعة أشهر راجعت خلالها ما يجاوز السبعمئة مقالة تغطي فترة سنة كاملة تبدأ في الأول من نوفمبر 2008 و حتى نهاية أكتوبر 2009 بقصد إصدار الكتاب في التاسع من ديسمبر بمناسبة اليوم العالمي لمكافحة الفساد. و قد أقرت اللجنة أربعة معايير تقييم على أساسها كل مقالة من قبل ثلاثة من أعضاء اللجنة الستة، و اعتمدت بشكل أساسي على المقالات التي رصدها مركز المعلومات خلال هذه الفترة و التي يعاد نشرها بشكل دوري عادة ضمن مواد أخرى في الموقع الإلكتروني للجمعية www.transparency-kuwait.org/ ، كذلك تلقت اللجنة عدة مساهمات من كتاب يرغبون في إدخال مقالاتهم ضمن هذا المشروع استجابة لما أعلنه رئيسها في عدة تصريحات صحفية عن استعدادها لتلقي مثل هذه المساهمات. و يتناول الملحق الثاني من هذا الكتاب كل التفاصيل الخاصة بهذا المشروع و أعضاء اللجنة القائمة عليه.

يشتمل الكتاب على أربعة أقسام تتضمن الموضوعات التي تخصص فيها و أعد من أجلها و قد رتبت المقالات في كل قسم بحسب تاريخ نشرها بدءًا بالأقدم فالأحدث. أما القسم الأول منها فهو ذو هدف توعوي و تثقيفي يتعلق بالمقالات المتخصصة في البعد النظري لمسألة الفساد و الشفافية و الحكم الصالح.

بينما اختص القسم الثاني بالمقالات التي تناولت القضايا التي شغلت الساحة المحلية في الكويت طوال الاثنى عشر شهرًا الماضية و قد شملت تجليات الأزمة المالية العالمية في الواقع المحلي و تأثيراتها على المال العام. و قضية مشروع إقامة المصفاة الرابعة و الصفقة التي كانت الحكومة تزعم إبرامها مع شركة داو كيمكال الأمريكية ثم قضية شراء الشهادات العلمية من الخارج. كذلك تناول هذا القسم أداء مجلس الأمة و هو هاجس كل مواطن في الكويت لما يعول عليه من آمال في تحريك عجلة التنمية التي أن لها أن تتطلق و ما تتطلبه من تشريعات مسوغة و داعمة و رقابة على ما يرصد لها من اعتمادات مالية ضخمة يتوخى أن تصب في قنواتها الشرعية و السليمة.

يتناول القسم الثالث من الكتاب المقالات التي كان لكتابها قصب السبق في الكشف عن وقائعها أو جوانب هامة منها و هي وقائع ذات صلة بالفساد المالي و الإداري. بينما يعتبر القسم الرابع و الأخير قسما داعما و مكملًا لما قبله حيث يتضمن المقالات التي سعى كتابها إلى تسليط المزيد من الضوء على مثل هذه الوقائع و كثير غيرها و تقديم وجهة نظر مغايرة عنها مما يكسبها أبعادًا جديدة و يقترح حلولًا جديدة بالاعتبار للعديد منها.

و للكتاب ملحقين، عرضنا في بداية هذه المقدمة للملحق الثاني المتعلق باللجنة القائمة على الكتاب و أسس عملها. بينما تم تضمين الملحق الأول سيرة ذاتية مختصرة جدا عن كتاب المقالات

الذين بادروا إلى تزويد اللجنة بها في الموعد المناسب و نعتذر لهم بسبب أن هذه المساحة هي ما يسمح به حجم الكتاب و حتى يعطى المجال الأوسع لنشر أكبر عدد ممكن من المقالات. كما نعتذر للكتاب الذين لم تنشر سيرهم الذاتية لعدم تسلمها منهم أو لعدم تسلمها قبل إرسال الكتاب للطباعة.

سوف يلاحظ القارئ الكريم أن الكتاب قد تضمن مقالات لكتاب كبار من مشارب مختلفة مشهود لهم في الساحتين المحلية و العربية كما تناول في ذات الوقت مقالات لكتاب ناشئين و هذا من شأنه تشجيع الفئة الثانية و هي واحدة من أهم أهداف المشروع. و كان من الطبيعي أن ينعكس ذلك في طرح آراء متناقضة أحيانا و متفاوتة في العمق و التحليل، قد نختلف أو نتفق معها و لكنها في النهاية تظل آراء أصحابها الجديرة بالاحترام و التقدير.

نتوقع أن يتضمن الكتاب هنات صغيرة هنا وهناك سواء في تبويب المقالات أو في ترتيب عرضها أو في جوانب أخرى و عذرنا في ذلك أنها التجربة الأولى مع تأكيدنا على أننا قد بذلنا قصارى جهدنا في حدود ما سمح لنا به الوقت.

ختاما نأمل في أن يحقق المشروع أهدافه الذي حددناها منذ شرعنا في تنفيذه و المتمثلة في إثراء المكتبة العربية التي تعاني نقصا شديدا في مجالات إعلاء الشفافية و مكافحة الفساد ، و توعية الجمهور بأهمية الشفافية و مكافحة الفساد المالي و الإداري و السياسي و أهم القضايا المثارة في الساحة الكويتية، و تشجيع الكتاب نحو الاهتمام بهذه القضايا و ضرورة المداومة على توعية الجمهور بها.

و نوجه جزيل شكرنا و تقديرنا للدعم و النصح الذي تلقيناه طوال عملنا في هذا المشروع من رئيس جمعية الشفافية الكويتية الأستاذ صلاح الغزالي و الدعم المساند من الزملاء في سكرتارية الجمعية و مركز الشفافية للمعلومات زينة حامد و عبدا لله الفضلي و مشاري العدوان و عبادة نوح و عمرو إبراهيم.

و لا يسعنا في النهاية الا أن نوجه الدعوة لجميع المهتمين بالقضايا المطروحة في الكتاب لتقييم هذه التجربة و المساهمة فيها في ظل طموحنا بأن يصبح كتابا سنويا يصدر في اليوم العالمي لمكافحة الفساد.

د. رياض يوسف الفرس

رئيس لجنة كتاب ضد الفساد

الكويت في ٩ ديسمبر ٢٠٠٩م

القسم الأول
في مسألة الفساد والشفافية والحكم الصالح



مؤشرات الحكم والفساد في الدول العربية

خليل جبارة

إمعان النظر في نتائج مؤشرات التطور يساعدنا على استيعاب أسباب الأزمات السياسية والاقتصادية والاجتماعية المتفاقمة التي يعيشها العالم العربي. فال تداول السلمي للسلطة والمشاركة الشعبية في صنع القرار مازالا نادرين، فيما يعكس الواقع الاقتصادي والاجتماعي زيادة معدلات الفقر وتضخم الأسعار وشح الموارد الغذائية. في هذا الإطار، تأتي نتائج «مؤشر الحكم الصالح» لعام ٢٠٠٧ الخاص بالمنطقة العربية وشمال أفريقيا (الذي أعده البنك الدولي)، وأيضاً نتائج «مؤشر مدركات الفساد» للمنطقة العربية لعام ٢٠٠٨ (الذي أعدته منظمة الشفافية الدولية) لتعزز نظرية الخلل البنيوي وانتشار الفساد في الأنظمة السياسية العربية. في حين يعكس «مؤشر الدول الفاشلة» لعام ٢٠٠٨ الخلل في البيئة الاجتماعية العربية.

يساعدنا «مؤشر الحكم الصالح» على مقارنة هذا الواقع، إذ هو يقيس مستوى كل من: المساءلة والمحاسبة، الاستقرار السياسي، فاعلية الحكومة، طبيعة الرقابة ونوعيتها، سيادة القانون وأيضاً مراقبة الفساد. وقد حصلت الدول العربية على نسبة ٢٣,٧٪ ضمن بند «المساءلة والمحاسبة» و ٤٤,٩٪ ضمن بند «فاعلية الحكومة» بينما حصلت دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية على نسبة ٩١,٤٪ بالنسبة للمؤشر الأول و ٨٨,٧٪ بالنسبة للمؤشر الثاني.

الحكم الصالح والانتخابات

بمقارنة مؤشرات الدول العربية الأنفة مع دول أميركا اللاتينية يتبين أن مؤشر فاعلية الحكومة جاء مشابهاً بينما مؤشر المساءلة والمحاسبة كان متديناً لمصلحة الدول العربية بنسبة حوالي ٢٨٪.

وإذا قارنا مؤشرات الحكم الصالح في الدول العربية مع مثيلاتها من دول أميركا اللاتينية يتبين أن الأرقام متقاربة على الصعيد العام وتختلف في مؤشرين اثنين هما سيادة القانون لمصلحة الدول العربية، والمساءلة والمحاسبة لمصلحة دول أميركا اللاتينية. وهذا الضعف لدى الدول العربية مرده غياب أو عدم فاعلية القوانين التي تعزز مبادئ الحكم الصالح وحكم القانون. ويدخل قانون الانتخابات ضمن تلك القوانين كونه هو الذي يسمح بإعادة تكوين السلطة وتمثيل الشعب بشكل عادل وحقيقي. إذ غالباً ما تكون الانتخابات هزيلة الشكل والمضمون ومبنية على قوانين لا تسمح بالمنافسة الديموقراطية. وتجدر الملاحظة الى أن أغلب دول المنطقة العربية تسجل مشاركة سياسية ضعيفة في الانتخابات. كما أن معظم الحكومات العربية لا تسمح لمنظمات المجتمع المدني بمراقبة العملية الانتخابية.

غياب الشفافية

تعكس نتائج هذه المؤشرات مدى افتقار معظم بلدان المنطقة العربية الى آليات جديدة لمكافحة الفساد وتعزيز الرقابة. فعدد كبير منها لم يصادق على تشريعات تتعلق بالإثراء غير المشروع وعدم تضارب المصالح العامة والخاصة. أما المؤسسات الرقابية فهي في معظمها هيئات غير مستقلة تخضع للسلطة التنفيذية.

إضافة الى ذلك، لم تبادر بعض البلدان العربية بعد الى إقرار قوانين تؤمن «حق الوصول الى المعلومات» وغيرها من القوانين المشابهة، مما يجعل من الصعوبة بمكان اطلاع المواطنين على سير

العمل في القطاعات الحكومية. الاهتمام الجدي يمثل هذه القوانين غائب لأن السرية والكرمان
بمسكان بخناق أسس الحكم في المنطقة العربية.

بالعودة إلى نتائج مدركات الفساد لعام ٢٠٠٨، الذي شمل ١٨٠ دولة، منها ٢٠ دولة عربية، يمكن
تصنيف الدول العربية من الأقل فسادا الى الأكثر فسادا من خلال المعدل الذي تناله، والذي يتراوح
بين ٠ و ١٠٠ نقاط.

لا تقدم في مكافحة الفساد

تظهر نتائج الاستطلاع، أن دولة قطر حلت في المرتبة ٢٨ من ضمن ١٨٠ عالميا، ونالت معدل ٦,٥
نقاط والمرتبة الأولى عربيا. سجلت دول منطقة الخليج تقدما ملحوظا منها؛ دولة الإمارات العربية
المتحدة التي احتلت المرتبة الثانية عربيا وسلطنة عمان التي احتلت المرتبة الثالثة عربيا والمرتبة ٤١
عالميا، والبحرين التي حصلت على نتيجة ٥,٤.

أما بالنسبة إلى دول المشرق العربي ودول شمال أفريقيا، فباستثناء الأردن الذي شهد بعض
التقدم قياسا بالعمل الفائق بحصوله على معدل ٥,١ بعد أن كان ٤,٧، فلم يسجل أي من هذه الدول
تقدما يذكر.

أما العراق والصومال فقد نالا معدل ١,٣ و ١,٠ على التوالي، وحلا في المرتبتين ١٧٩ و ١٨٠، وهما
الأدنى في سلم المؤشر. هذه النتائج تؤكد أنه على الرغم من الوعود المتكررة بالإصلاح السياسي والإداري
والاقتصادي، مازالت الدول العربية، وفق هذا المؤشر، تحتل مراتب متدنية، مما يطرح التساؤلات حول
مدى توافر الإرادة السياسية الجدية في مكافحة الفساد وإيجاد ثقافة مجتمعية لمكافحة.

العوامل الاجتماعية - الاقتصادية

تشكل المؤشرات الاجتماعية والاقتصادية معيارا لتقدم الأفراد والمجتمعات. لكن المنطقة العربية
ما زالت تتوء تحت وطأة أزماتها الخانقة حيث سوء التنمية وانعدام التوازن وتدني الخدمات الحكومية
كالتربية والتعليم والضمان الاجتماعي. ويأتي في هذا الإطار «مؤشر الدول الفاشلة» للعام
٢٠٠٨ الذي يشمل ١٧٧ بلدا ليظهر أثر العوامل الاجتماعية والاقتصادية في تحقيق الاستقرار في
بلد ما وليرسم علاقة جدلية بين الأمرين.

وتشمل العوامل الاجتماعية: الضغوط الديموغرافية، الكثافة السكانية، حركة النزوح أو التهجير
الكثيفة. أما العوامل الاقتصادية فتشمل قياس: التنمية الاقتصادية (متوازنة أم لا)، النمو الاقتصادي
(سريع أو بطيء). وفي هذا المجال، ضمت المجموعة الأولى من الدول الفاشلة، التي تراوحت
معدلاتها بين ١١٤,٢ و ٩٥,٦، ٢٠ بلدا من بينها أربع دول عربية هي: السودان، العراق، الصومال
ولبنان. أما الفئة الثانية والتي تراوحت معدلاتها العامة بين ٩٥,٤ و ٨٨,٧ فضمت مصر، سوريا
واليمن. ويمكن القول أن العوامل الاقتصادية والاجتماعية غير المستقرة تؤدي الى تدني مستوى
الخدمات العامة والى تفشي الفقر والبطالة في أوساط شرائح اجتماعية عدة. إن غياب الاستقرار
السياسي والاجتماعي يولد مناخات عامة تنمى مع ثقافة الفساد بحجة «الأمر الواقع» ويؤدي الى
أزمات اجتماعية تقوض سلطة الدولة وتهدد استقرارها الأمني والاجتماعي فيغيب معها «مفهوم
الدولة الجامعة والحاضنة» للشعب. في هذه الحالة تنعدم إمكانية قيام حكم صالح، فتشتتت الموارد
وتتبعثر الجهود وتحتدم المنافسة بين أعضاء المجتمع الأهلي على تقاسم تلك الموارد، كما يحصل
في العديد من الصراعات المحلية في كثير من دول العالم كالسودان والصومال بالإضافة الى لبنان
وفلسطين وان كان بمرتبة اقل.

بين المواطن والدولة

انطلاقاً مما تقدم، يمكن الاستنتاج أن الدول العربية تفتقر الى آليات سليمة ينتظم من خلالها العمل المؤسسي، وهي لازالت قاصرة عن تحقيق مبادئ الحكم الصالح واحترام الخطوط الحمراء التي تُنظم العمل السياسي ضمن إطار المؤسسات.

وعلى الرغم من الجهود الكبيرة التي يبذلها بعض السياسيين وبعض منظمات المجتمع المدني العربي، لم يطرح هدف مكافحة الفساد كأولوية في جدول أعمال الأنظمة العربية.

وبالتالي، فإن المطلوب هو تعزيز العلاقة بين المواطن وبين الدولة عبر: توسيع المشاركة الشعبية في اتخاذ القرار التي تبدأ من خلال الضغط من أجل إقرار قوانين انتخابية ديموقراطية وعادلة، ينتخب من خلالها الشعب نواباً جاهزين لمساءلة ومحاسبة السلطة التنفيذية على أعمالها، مما يؤمن مشاركة شعبية في الحكم عبر ممثليه هذا من جهة. ومن جهة أخرى عبر بناء تحالفات بين الحكومات والهيئات التشريعية والقطاع الخاص والإعلام ومنظمات المجتمع المدني.

وتتعزيز العلاقة أيضاً عبر ضمان استقلالية السلطات العامة وتعاونها مع بعضها البعض عبر فصل النيابة عن الوزارة مما يمنع سيطرة مؤسسة على أخرى ويفعل أطر الرقابة المتبادلة.

وأخيراً لا بد من إطلاق عجلة التنمية المتوازنة في المناطق التي تشكل المدخل الأساس لاستقرار الأوضاع الاجتماعية والأمنية في الدول العربية.

× مدير الجمعية اللبنانية لتعزيز الشفافية وأمين عام منظمة «برلمانيون عرب ضد الفساد».

القبس، ٨ نوفمبر ٢٠٠٨م

استغلال المعلومات الداخلية مخالف للسلوكيات الأخلاقية في البورصة

المحامي عبدالرزاق عبدالله

مفهوم المعلومات التي تكون محلاً للاستغلال كونها معلومات غير معلنة وحقيقية يكون لها تأثير جوهري على أسعار الأسهم في السوق إذا ما أعلن عنها، لذا يحظر على من يحصل عليها استغلالها والاستفادة منها قبل الإعلان عنها في التعامل بالأوراق المالية بالبيع أو الشراء.

ويعتبر استغلال المعلومات على هذا النحو مخالفاً لقواعد السلوك الأخلاقية في أسواق الأوراق المالية.

وحقيقة فإن حظر استغلال المعلومات في التعامل في الأسهم والأوراق المالية يتعدى تغليب المصالح وتنازعها وحماية غير حسني النية من المتعاملين في السوق إلى حماية سوق الأوراق المالية نفسه لضمان سلامة المعاملات وبث الثقة والاستقرار فيه (الفقرة الثالثة من المادة الثالثة من قانون تنظيم سوق الأوراق المالية).

ولكن ما هي هذه المعلومات التي هي محل الاستغلال؟ ويمكن القول باختصار أنها المعلومات الصحيحة التي تتبع من داخل الشركة في الإدارة العليا ولها تأثير كبير على أسعار الأسهم وتعطي انطباعاً عن واقع الشركة، فيجب أولاً أن تكون هذه المعلومات سرية بين عدد معين من الأشخاص في الشركة ولم تنتشر للجميع أو متوافرة لعموم المتعاملين في السوق. والمقصود بالنشر هنا ليس لكافة الناس وإنما يكفي إتاحة الفرصة للمستثمرين المعتادين على ارتياد السوق لمعرفة هذه المعلومات، ولا أهمية لطريقة النشر، إضافة إلى ذلك يجب أن تكون المعلومة صحيحة وليست مجرد إشاعة حتى لو تم التعامل على أساسها. والعبرة في صحة المعلومات هي بوقت إبرام عقد البيع أو الشراء وعليه فإذا أبرم العقد ولم يكن أحد الطرفين عالماً بالمعلومات، ثم علم بها بعد ذلك عند تنفيذ العقد فليس ثمة مخالفة.

تغيير القرار

وتكون المعلومة جوهريّة وأساسية عندما يكون هناك احتمال قوي لدى المتعامل العادي بأن هذه المعلومات غير المعلنة من شأنها تغيير القرار الذي يتخذه في البيع أو الشراء.

والعبرة في اعتبار المعلومة جوهريّة بوقت إبرام العقد أيضاً وليس بوقت تنفيذه، فإذا أبرم العقد وكانت المعلومة مهمة ومن شأن الإعلان عنها أحداث تغيير جوهري على الأسعار، إلا أنها فقدت هذه الصفة وقت التنفيذ، فلا يحول ذلك دون وقوع المخالفة وترتيباً على ذلك لا يشترط تحقيق الربح فعلياً أو تفادي الخسارة بالفعل.

وتقدير مدى جوهريّة المعلومة من عدمه يترك إلى القاضي حيث أن التغيير الجوهري في الأسعار لا يخضع فقط لطبيعة المعلومات غير المعلنة بل إلى طريقة النشر ووقته وفق طبيعة الظروف السائدة في السوق.

ان الأشخاص المحظور عليهم استغلال المعلومات السرية حسب المادة ١٤٠ من قانون الشركات الكويتي هم أعضاء مجلس الإدارة في الشركات المساهمة، ولكن استناداً إلى المسؤولية التقصيرية

والخطأ فإن هناك أشخاصاً آخرين يشملهم الحظر ممن لهم علاقة بالشركة سواء تعاقدية أو تبعية، مثل المديرين والعاملين بالشركة، أو المحامين والمحللين الماليين وغيرهم ممن يحصل على معلومات نتيجة ارتباطهم بالشركة. ويمكن أن يضم إلى هذه الطائفة المشرعون مثل أعضاء مجلس الأمة وأعضاء مجلس الوزراء والموظفون العموميون. وتجدر الإشارة إلى أن هذا الحظر يشمل الشخص الطبيعي والشخص الاعتباري عند التعامل بالأوراق المالية لأنه من المتصور أن يستغل ممثليها المعلومات غير المعلنة للحصول على ربح أو تفادي خسارة للشركة التي يمثلها بالمخالفة لقواعد العدالة والمساواة بين المستثمرين في السوق.

ولا يكفي فقط الحصول على المعلومات السرية أو غير المعلنة بل يجب أن تكون نية الاستفادة منها في سوق الأوراق المالية بالبيع أو الشراء.

ولقد جاء في الفقرة الأخيرة من المادة ١٤٠ من قانون الشركات التجارية الكويتي انه لا يجوز لعضو مجلس الإدارة. ولو كان ممثلاً لشخص اعتباري. أن يستغل المعلومات التي وصلت إليه بحكم منصبه في الحصول على فائدة لنفسه أو لغيره.

وان كان النص السابق قد خلا من كون المعلومات جوهرية ومن شأن الإعلان عنها أحداث تغيير جوهرية في أسعار الأسهم في السوق لكن نية المشرع واضحة ومنطقية حيث أن المعلومات غير الجوهرية لا يمكن الاستفادة منها.

وكذلك، فإن قصد المشرع واضح من أن هذه المعلومات سرية وغير معلنة ولا يعرف عنها سوى أعضاء مجلس الإدارة وإلا إذا كانت معلنة ومتاحة للجميع فلا جدوى من خطر التعامل على أساسها. ومن نافل القول انه يشترط أن ترد على هذه المعلومات إلى عضو مجلس الإدارة بحكم منصبه.

والنص في هذه المادة اعم من حيث لا ينحصر الحظر الوارد بها على المعلومات المتعلقة بالأوراق المالية والمعلول عليه أن ترد المعلومات إلى عضو مجلس الإدارة بحكم منصبه ويقوم باستغلالها لنفسه أو لغيره بالحصول على ربح أو منفعة أي كان نوعه وليس فقط من الأسهم.

التزام قانوني

وما يسري على عضو مجلس الإدارة في الشركة المساهمة يسري أيضاً على الشريك المتضامن الذي يدير شركة التوصية بالأسهم.

والالتزام الواقع هنا على عضو مجلس الإدارة بعدم استغلال المعلومات التي تصل إليه بحكم عمله هو التزام قانوني استناداً إلى نص المادة ١٤٠ من قانون الشركات «أما المتعاقد الآخر الذي لم يكن يرتضي العقد لو علم بالمعلومات غير المعلنة قبل إبرام العقد فإنه لا يمكن أن يطبق عليه أحكام التدليس، ومع ذلك فإنه لا يقع على المتعامل التزام الصديق والمصارحة نحو المتعاقد الآخر، إلا إذا كان ذلك واجب يفرضه عليه القانون أو العقد أو طبيعة المعاملة أو الظروف والثقة الخاصة بينهما.

لكن المشرع أعطى سوق الكويت للأوراق المالية اهتماماً خاصاً وسعى إلى تطوير أساليب التعامل في السوق ليكفل سلامة المعاملات ودقتها ويوفر الحماية للمتعاملين، ولذلك أسندت إلى لجنة السوق مسؤولية اتخاذ ما يلزم من إجراء نحو العمليات المشكوك في سلامتها، وتتولى اللجنة إيجاد الفئحة المتخصصة لمباشرة السوق لأعماله، للحصول على المعلومات عن عمليات التداول ونشر المعلومات عنها ومتابعة الأسعار وتحليلها وغيرها من الأدوات التي تساعد إدارة السوق على أحكام الرقابة على التداول وحمايته من التلاعب.

الفساد والسلطة والديموقراطية

محمد ديبو

تتبارى الأنظمة الدكتاتورية وخاصة التي وصلت الحكم عن طريق الانقلابات العسكرية، في بداية عهدها في الترويج والتبجيل، أن أولى مهامها مكافحة الفساد والتوزيع العادل للثروة، وعادة ما تقوم تلك الأنظمة بحملات محدودة النطاق فتطيح ببعض الرؤوس التي لا تتناسب مع الوضعية الجديدة، وغالباً وما تكون تلك الرؤوس المطاح بها، من الرموز القديمة «الحرس القديم» التي زكمت رائحة فسادها الأنوف فيعطي خبر محاكمتها ارتياح ما في أوساط العامة التي تستبشر خيراً متوهمة أن عهداً جديداً قد بدأ.

ولكن نظرة متفحصة لطبيعة تلك الأنظمة تبين أن الأمر أعقد من ذلك بكثير لأن العقد المضمّر القائم بين السلطات المستبدة والفساد يكاد يكون عقداً أبدياً بحيث ان زوال أحدهما يعني زوال الآخر بالضرورة، لأن الفساد يعطي النظام المعنى وورقته القوية في اللعب بضمائر الناس وإفسادها، وفي تقديم المزايا الخاصة للرؤوس التي تشكل مواقعها خطراً قد يهدد النظام، حيث يعطي النظام تلك الرؤوس مزايا استثنائية الأمر الذي يجعلها تستميت وتستشرس في الدفاع عن الوضع القائم لأنها بذلك تدافع عن امتيازاتها ومصالحها. وبالمقابل يعمل النظام على ديمومة واستمرارية الفساد بحيث يترك الأبواب أمامه مفتوحة ومشرفة باتجاه الإفساد المتعمد، بحيث «يجعل الجميع مدانين تحت الطلب»، وفق تعبير المفكر طيب تيزيني وفق توصيفه للدولة الأمنية، حيث تستخدم السلطة الفساد بأشكاله كافة (فساد مالي، وسياسي، وأمني، وجنسي...) من أجل ترسيخ سيطرتها، وقمع معارضتها، وتفتيت كل تجمع مدني حر، وإفقار الحياة السياسية عن طريق شراء ضمائر المتقنين والسياسيين، وخاصة الضباط ذوو المواقع الحساسة حيث يتم التفاوضي عن كل فسادهم وجبيهم اللا مشروع للأموال والسيارات والشقق، مقابل ولأنهم الكامل. وبذلك يصبحون جزءاً من بنية النظام نفسها، وكذلك الأمر بالنسبة للمواطنين الذين يصبح جل همهم الوصول لمنصب مهما كان صغيراً يستطيعون من خلاله تحسين أوضاعهم، الأمر الذي يعني أن هذه السلطات لا تستطيع محاربة الفساد ولا تريد ذلك أصلاً لأن هذا يعني حفر قبرها وإقصاءها من موقع الحكم، لأن تقليص حجم الفساد يعني توزيعاً عادلاً بشكل ما للثروة، ولجم يد السلطة عن شطف أموال الناس واستخدامها بما يديم سيطرتها.

إن شعار محاربة الفساد في النظم الشمولية ونظم الاستبداد هو مجرد شعار طالما أن بنية هذا النظام ستبقى محاصرة بمنظومة قوانين الطوارئ، وحالات الاستثناء، وغياب الحرية وعدم وجود قانون عصري للأحزاب، ذلك لأن الاستثناء والفساد مترادفان أيضاً لا يستمر أحدهما دون الآخر، عندما تستثنى الغالبية من ميزات معينة تمنح لأقلية معينة نتيجة قرابته السياسية أو العائلية من السلطة، الأمر الذي يعني أن محاربة الفساد لا يمكن أن تكون جدية دون إلغاء قوانين الطوارئ وحالات الاستثناء التي تمنح النظام شرعيته المفقودة شعبياً.

غالباً ما يطرح أفراد السلطة، خصوصاً في العالم الثالث، الواصلين حديثاً إليها شعار مكافحة الفساد، وبعضهم يكون صادقاً، فيبدأ بحملات إصلاحية محدودة هنا وهناك لمحاولة تصويب الوضع القائم قليلاً، وليعطي النظام الجديد نفسه شيئاً من الشرعية، ولكن حتى هذا الإصلاح الجزئي قد يقوم بتعميق الفساد أكثر مما يحده لأنه ينطلق في محاربة الفساد من زاوية ضيقة لا ترى الجذر الحقيقي للفساد وهو طبيعة النظام وآلية عمله المفرخة للفساد بأشكاله كافة، فتعمل هذه

الإصلاحات على خلخلة البنية الراكدة لنظام لا يحتمل الخلخلة أساساً، الأمر الذي يوضح لنا تراجع أغلب هذه النظم عن شعاراتها في مكافحة الفساد لأنها تستشعر مدى خطر هذا الأمر على بنية النظام المتعيشة على الفساد، فيغدو إصلاحها بعد ذلك هو مجرد استبدال أشخاص أتخموا من النهب، وغالباً ما يتم نقلهم لأماكن دنيا، بأشخاص جدد جيوبهم مجهزة لتعباً.

إن شعار محاربة الفساد لا يمكن أن يطرح بعيداً عن منظومة كاملة من الإجراءات أهمها الحرية، والديموقراطية، وحقوق الإنسان، لأن محاربة الفساد تأتي ضمن هذه المنظومة ولا يمكن لها أن تتجح خارجها حيث ان حالات الاستثناء، واليد المطلقة للسلطة، وتغييب القضاء (وهي الركائز الأساسية لتغلغل الفساد وترسخه) لا يمكن أن تبتز إلا من خلال الديمقراطية التي تعطي الجميع حقوقاً متساوية، وتحد من تدخل السلطة، وتُخضع الجميع لمبدأ القضاء، وهذا الأمر يستحيل تحقيقه في نظم استبدادية تسعى للسيطرة أكثر مما تسعى إلى تحقيق مطالب مجتمعاتها وترسيخ قيم الديمقراطية، والحرية، والعدالة الاجتماعية.

محمد ديبو

باحث وكاتب سوري

وهذا المقال برعاية مصباح الحرية

الجريدة، ٣٠ نوفمبر ٢٠٠٨م

معوقات حكم القانون في البلدان العربية

إمحمد مالكي

يرجع أصل مفهوم «حكم القانون» Law of Rule إلى التاريخ الدستوري والسياسي الإنكليزي، حين ظهرت البوادر الأولى المؤسّسة له منذ صدور «الميثاق الأعظم» Charta Magna العام 1215 على عهد الملك Terre sans Jean. وذلك قبل أن تتوالي الوثائق المواكبة للتحوّلات الديمقراطية التي نقلت بريطانيا من ملكية مطلقة، ثم مقيدة، إلى ملكية برلمانية ديمقراطية مع منتصف القرن التاسع عشر.

وبالموازاة، لعب الفلاسفة الألمان من قبيل كانط، وفيخته، دوراً ريادياً في تأصيل المفهوم في الفلسفة السياسية الأوروبية الحديثة. فهكذا، سينتقل مصطلح «حكم القانون» من الإقليمية والقارية (أوروبا) إلى العالمية والكونية، وسيشهد كثافة كبيرة على صعيد تداوله وتوظيفه في الخطابات الوطنية والدولية على حد سواء. بيد أن ولوجّه دائرة النظر العربي جاء متأخراً قياساً مع قدم ترسخه في ثقافة العديد من الدول التي تعمقت قيمة الديمقراطية في نسيج مجتمعاتها، كما هو حال جل أقطار المنظومة الليبرالية في الغرب.

يُعرّف «حكم القانون» بكونه القاعدة الحصرية النازمة لعلاقة المواطنين بالسلطة، وعلاقة السلطة بالمواطنين، ما يعني أن قيمته البيداغوجية والسياسية تكمن في قدرته على تأطير الصلة بين الدولة والمجتمع، بشكل يجعلها مقبولة ومتوازنة، وتحظى بالشرعية.. إن حكم القانون هو الذي يُحوّل السلطة، وسلطة الدولة على وجه التحديد، إلى قوة مادية ورمزية غير قهرية ولا ظالمة، كما يسمح لحرّيات المجتمع بأن تكون راشدة، مسؤولة، وناجعة على صعيد الممارسة والتطبيق. ومن هنا تتجلى المعاني الحساسة والدقيقة لمفهوم حكم القانون، والمتطلبات التي يستلزمها بغية إدراك المقاصد التي وُلد أصلاً من أجلها.

ويعتبر المفهوم، من زاوية ثانية، شكلاً من أشكال إدارة الحكم، يخضع الجميع بمن فيهم الحكام والمؤسسات والكيانات والهيئات العامة والخاصة للمساءلة أمامه بعدل وإنصاف ومساواة، عبر قضاء مستقل ونزيه وفعال. كما يحمي حقوق الإنسان ويتيح للمواطنين فرص المشاركة في صنع القرار، وقيم الفصل بين السلطات، ويحقق الشفافية في الإجراءات والقوانين.

يصعب الإقرار بوجود صورة وردية لحكم القانون في البلاد العربية. فالمفهوم، الذي مازال يتلمس طريقه للتشكل والاكتمال، يصطدم بالعديد من العوائق، نجملها في ثلاثة أنواع على درجة بالغة الدقة والتعقيد.

فمن جهة أولى، يشكو تطبيق «حكم القانون» في البلاد العربية من وجود بنية تاريخية وسوسيوثقافية موسومة بسيادة عقلية الاستبداد، وروح الجور التي تحكّم علاقة الدولة والسلطة بالمجتمع. وهي عقلية يتداخل في تشكيلها الموروث التاريخي، أي التراث، والسيرورة التاريخية الحديثة لمجتمعاتنا الموسومة بالانكسارات، وانكسار صدمة الاستعمار أساساً، والمثاقفة القانونية والمؤسّساتية التي أرغمنا عليها نتيجة تغلغل الاحتلال في نفوس نخبنا.

لذلك، يعتبر هذا المعطى التاريخي تحدياً مفصلياً في إعاقه صيرورة حكم القانون قيمة مشتركة في تأطير علاقة الدولة بالمجتمع، وفي تنظيم علاقات كل مكونات المجتمع، والأكثر من ذلك كله، يعدّ

تفكيك هذه البنية وإعادة صياغتها على أسس جديدة قوامها الانفتاح، والدمقرطة، واحترام حقوق الإنسان والشرعية الدستورية والقانونية، مدخلاً لا مندوحة عنه لتوفير شروط توطين حكم القانون واستقراره في المجال السياسي العربي.

ويتعلق العائق الثاني، من جهة أخرى، بالتحدي النظري الذي يحكم تصورات العرب لمفهوم «حكم القانون»، وسبل إعماله في واقع الممارسة. فمن الملاحظ أن هناك تجاذبا بين مرجعيتين فكريتين في تأسيس المفهوم وإدراكه. فبينما يعتبر البعض أن العدالة، وهي المقصد الرئيس لحكم القانون، يمكن تحقيقها بواسطة تكريس نفاذ هذا الأخير وإشاعة قيمته داخل الدولة والمجتمع، يعتبر البعض الآخر أن العدالة قضية إلهية يتم إرجاء إدراكها باعتبارها أمراً إلهياً لا قدرة للبشر على تحقيقها.. فهذان التصوران المتناقضان لمفهوم العدل والعدالة جعلتا التصورات العربية لمفهوم «حكم القانون» ضبابية، ومرتبكة، وغير مستقيمة على الصعيد العملي.

أما العائق الصنف الثالث، فيخص التحدي المرتبط بالسلوكات الناجمة عن منظومة القيم السائدة منذ عقود، والتي استفحلت سلبياتها في السنوات الأخيرة، يتعلق الأمر بظاهرة الفساد التي طاولت مؤسسات الدولة واخرقت نسيج المجتمع، وإن بدرجات متفاوتة على صعيد البلاد العربية، وهو ما تدلُّ عليه مواقع هذه الأخيرة في مراتب الشفافية العالمية. فمما لاشك فيه أن احترام الانصياع لحكم القانون يحتاج إلى ثقافة سياسية مجتمعية تغلب سمو القانون وسيادته على المصلحة الشخصية. كما تعطي الأولوية لمبادئ الاستحقاق والكفاءة والقدرة على الإنجاز، عوض نزعات الاستزلام والشللية، وكل أنماط الولاءات غير الشرعية. وهو ما نلاحظه، مع الأسف، مستحكماً في دواليب مؤسسات دول عربية كثيرة. ففي هذا السياق، تستلزم الموضوعية التأكيد على أن الفساد ليس ظاهرة لصيقة بالدولة فحسب، بل يهيم قطاعات من المجتمع أيضا. فمن الجدير بالإشارة أن المجتمع المدني لعب في دول كثيرة في العالم أدواراً ريادية في التعريف بحكم القانون والتعبئة من أجل وعي أهميته في استراتيجية البناء الديمقراطي للدول والمجتمعات.. بيد أن ذلك لا يتأتى من دون وجود مجتمع مدني فعلي، يعي استقلاليته العضوية والوظيفية، ويجهد من أجل المحافظة عليها وصيانة احترامها، في علاقته بالدولة والسلطة أولاً، وفي تفاعله مع باقي مكونات المجتمع ثانياً، وهو ما نراه ضعيف الوجود في المجال السياسي العربي. لذلك، تبدو قضية انفراس حكم القانون في البلاد العربية سيرورة طويلة ومعقدة، وككل سيرورة من هذا النوع والطبيعة، يحتاج الأمر إلى قدر كبير من الجراءة، والإصرار، والإرادة الجماعية.. ونميل إلى الظن أنها عملية تستوجب تكاتف كل الأطراف من أجل بناء التأييد حول أهميتها، ومن أجل ذلك تحتاج إلى مصطلحين من داخل الدولة وخارجها على حدٍ سواء، كما تشترط نخباً نزيهة مؤهلة لأن تلعب دور القيادة في مسيرة الانتصار لحكم القانون وتعزيز تطبيقه في المجال السياسي العربي.

كاتب من المغرب

أوان، ٧ ديسمبر ٢٠٠٨م

حكم القانون ... من أين نبدأ؟!

د. عبد الحسين شعبان

غالباً ما نردد عبارة «حكم القانون»، ولكننا نختلف كثيراً حول تحديد معناها ومبناها ومبتغاها، فالبعض يستخف بالقانون طالما يستخف به الحاكم، وبالمقابل فإن من هم في السلطة أو قريبون منها يقومون بتجميده، وأحياناً بتجميده إذا كان يتعارض مع مصالحهم في اللحظة المعينة، الأمر الذي يثير اشتباكاً وتعارضاً ويضعف ثقة المواطن بالدولة.

ولعل موضوع الحديث هذا له علاقة مباشرة بندوة انعقدت في عمان تحت عنوان «... إرساء حكم القانون في المنطقة العربية» كان قد نظمها «المركز العربي لتطور حكم القانون والنزاهة»، وهو مركز إقليمي دولي متخصص، وله مساهمات متميزة في نشر الثقافة القانونية والوعي الحقوقي، لاسيما في إطار المجتمع المدني، فضلاً عن تدريب أعداد كبيرة من العاملين في المؤسسات الحكومية العربية وخارجها. وتميزت ندوة عمان بالمشاركة الحكومية والرسمية إضافة إلى المشاركة الفاعلة لمؤسسات المجتمع المدني وهيئات نقابية وإعلامية وجمعيات حقوقية.

وإذا كان القانون هو مجموعة القواعد القانونية السلوكية التي تسنّها سلطة لها حق التشريع لتنظيم علاقة الأفراد بالدولة وبين بعضهم بعضاً، وتكفل تطبيقها سلطة تنفيذية «حكومة»، ويفرض الجزاء على من يخالفها أو يمتنع عن تنفيذها، قضاء مستقل، فإن الدعوة إلى حكم القانون تعني حصراً علاقة الفرد، المواطن بسلطة بلده، وعلاقة السلطة به، وهو ما يمكن أن نطلق عليه صفة المواطنة بمعناها الحديث، المكفول من جانب سيادة القانون، لاسيما بعلو أحكامه باعتباره خاصة من خصائص الدولة العصرية.

وحكم القانون هو شكل من أشكال إدارة الحكم، خصوصاً إذا اعتمد على مبدأ المساواة وعدم التمييز. بإخضاع الجميع بمن فيهم الحكام وجميع المؤسسات والهيئات العامة والخاصة لحكم القانون والمساءلة والمساواة أمامه بهدف تحقيق العدالة وإنصاف المظلومين عبر قضاء نزيه وفعال ومستقل، بحيث يمكن حماية الإنسان وحقوقه، فضلاً عن مشاركة الجميع وحققهم في صنع القرار وتولي الوظائف العامة من دون تمييز.

ولكن من الذي يحدد حكم القانون؟ هل هي سلطة إلهية أو موروثية أو انقلابية بحجة دينية أو قومية أو طبقية؟ وكل ذلك كان سبباً من أسباب تعطيل حكم القانون في أحيان كثيرة، بإخضاعه لمصالح خاصة وضيقة، وتحت ذرائع أو مسوغات غالباً ما تكون «غير قانونية»!

أما في الدولة العصرية فتوجد دساتير تحدد سيادة القانون من خلال اعتماد مبادئ قانونية وتوجهات دستورية، لرسم الحدود الفاصلة بين صلاحيات سلطات الدولة الثلاث التشريعية والتنفيذية والقضائية، وتنظيم التعاون فيما بينها بما يؤدي إلى تحقيق العدالة من خلال المساواة والمسؤولية في تطبيق القانون.

ويعتبر العدل من أهم أركان حكم القانون لاسيما بالمساواة وبعدم التمييز بسبب العنصر أو اللون أو الجنس أو الدين أو اللغة أو المنشأ الاجتماعي أو الاتجاه السياسي، الأمر الذي يقتضي وضع مسافة واحدة بين الأفراد والقانون وسلطة الدولة، بحيث تضمن الحقوق المتساوية للجميع.

وحكم القانون يقتضي توافر عنصر الإرادة الشعبية للتعبير عنه وذلك عبر إجراء انتخابات دورية وديمقراطية حرة ونزيهة، لاختيار الحكام واستبدالهم نزولاً عند رأي الشعب صاحب السلطة والسيادة، الأمر الذي يستوجب الامتثال لإرادته، خصوصاً بتوسيع دائرة المشاركة، ولاسيما من جانب مؤسسات المجتمع المدني، التي تعتبر شريكاً ورفيقاً وقوة اقتراح يمكن أن تسهم في تعزيز حكم القانون. ولعل هذا هو الركن الثاني لحكم القانون.

أما الركن الثالث فيتعلق بخضوع الحكام مثلهم مثل غيرهم لمبدأ حكم القانون، الذي يقيد سلطتهم ويجعل المواطنين متساوين، لا سيما أمام القانون، الذي تسنّه سلطة يفترض فيها التمثيل الشعبي عبر الانتخابات الحرة والنزيهة، والتي يتولّى السهر على تنفيذ أحكام القانون قضاءً مستقل ونزيه ومحيد، بحيث يصون الشرعية ويؤمن مستلزمات تحقيق العدالة.

وهكذا فإن دولة القانون لا تقوم إلا في ظل دولة تبتثق فيها السلطة من حكم القانون، وتعود لتتضبط بالقانون الذي هو تعبير عن إرادة المواطنين، الأفراد، الأحرار، المتساوين ويكون القانون حامياً لحقوقهم، وهو فوقهم مثلما هو فوق الحكام!

إن حكم القانون هو وحده الذي يؤمن حماية متساوية لحقوق الإنسان التي لا يمكن أن تكون مكفولة ومضمونة، إلا في حِمى القانون، حتى إن تضمنتها معاهدات واتفاقيات دولية ووردت في نصوص دستورية، وهكذا يشكّل احترام هذه الحقوق معياراً أساسياً للحكم الصالح وتأكيداً على دولة القانون التي تتولى حماية حقوق الإنسان كافة.

وقد وصل الفقه الدولي المعاصر إلى تأكيد عدد من المعايير والمؤشرات لحكم القانون، باعتبار الحكم الصالح بما فيه حكم القانون مدخلاً مهماً لتحقيق التنمية البشرية، وقد عبر الأمين العام السابق للأمم المتحدة كوفي أنان عن ذلك، حين قال «الحكم الصالح هو الوسيلة الأهم لتحقيق التنمية والقضاء على الفقر».

وحسب تقارير الأمم المتحدة، فإن حكم القانون هو أحد المقاييس التي يقاس بها مدى اقتراب الحكم من الصلاح أو عدمه، خصوصاً وهو ضمانة لتحقيق الشفافية والمساءلة، إضافة إلى المشاركة الفاعلة، لا سيما لمؤسسات المجتمع المدني.

إن حكم القانون هو الضمانة الحقيقية للأفراد والمجتمع في حماية حقوقهم وحررياتهم، على أساس المساواة وعدم التمييز، فضلاً عن ذلك فهو وسيلة رادعة ضد الفساد الإداري والمالي والسياسي، وضد سوء الاستخدام أو التبيد للمال العام.

ولعل حكم القانون يعتبر الأساس في الأمن الاجتماعي والتطامن السياسي والتعايش المجتمعي، لأنه يشكل أحد مقومات الأمن الإنساني، ومن دون حكم القانون، لا يمكن تأمين احترام حقوق الإنسان ولا محاسبة الحكومة أو مراقبتها، ولا إجراء الانتخابات الحرة والنزيهة، ولا تطوير المجتمع المدني ولا احترام دور الإعلام في التنمية وتعزيز المشاركة، وهذه المبادئ كانت قد ذهبت إليها الوثيقة المفتاحية التي عرضتها الجهة المنظمة لندوة عمان المهمة حول حكم القانون.

وإذا كانت الهوية سحيقة بين التطور الدولي ومجتمعاتنا بشأن مسألة حكم القانون، فإن القضية المركزية التي ستظل تشغل العالمين العربي والإسلامي بشكل خاص و«العالمالثي» بشكل عام، هي كيف السبيل لإنفاذ حكم القانون، خصوصاً أن القناعة بدأت تتعزز بأننا لا يمكن الخروج من غلواء التخلف والتعصب وعدم المساواة وللحاق بركب العالم المتقدم، دون تحقيق حكم القانون، الأمر الذي يتطلب أولاً وقبل كل شيء وضع القانون فوق الجميع، وهذا يقتضي رصداً دقيقاً لتطوير منظومة

القوانين والمؤسسات والممارسات في العالم العربي بما تستجيب إليه ظروف وحاجات المجتمعات العربية ودرجة تطورها، والسعي لمواءمة ذلك مع المعايير الدولية بما يؤدي إلى تفاعل الخصوصية الثقافية والقومية مع التطور الكوني.

وإذا كانت قضية تأمين حكم القانون في الدول العربية مسألة أساسية، فهي تقتضي بداية تحقيق إصلاحات سياسية واقتصادية واجتماعية وثقافية وقانونية من شأنها أن تزيد من فاعلية مشاركة مؤسسات المجتمع المدني، فلا يمكن تأمين حكم القانون دون تعاون طرفي المعادلة (الحكومات والمجتمعات)، بما يساعد في تحقيق التنمية البشرية بجميع أركانها.

باحث ومفكر عربي

الجريدة، ١٢ ديسمبر ٢٠٠٨م

مؤشر الفساد

د. يعقوب أحمد الشراح

هل هناك مجتمع يخلو من الفساد، وهل هناك مجتمع يوصف بالمثالية وليس لديه اي مشكلة يعاني منها فيقال ان كل شيء فيه «عال العال»؟ لا اظن عاقلا لا يتفق على وجود الفساد في اي مكان لكن الاختلاف وارد في المسألة النسبية للفساد. فكلما زادت نسبة الفساد كلما اقترب المجتمع من الهاوية والضياع، وذلك ان الفساد معناه ان الخلل يصيب الضمائر والسلوك وباشكال مختلفة واساليب عديدة لكن النهاية هي مخاطر لا حصر لها.

الاهمية التي يجب ان تعطى للفساد، او شكل الانحراف في السلوك غير المنضبط بقواعد الاخلاق والاعراف والقانون، هي التي لها علاقة بنوعية الفساد وحجمه، فاذا كانت النوعية والكم في تمام فإن ذلك يعني تعذر معالجة الفساد او الخروج منه. فالتعدي على الآخرين بالالفاظ البذيئة فساد لكنه لا يقارن بنوعية الفساد المتمثل في السرقة، والقتل، والخروج عن القانون.

والفساد ليس من السهل قياسه علميا لانه مفهوم تجريدي معنوي، غير محسوس، فانت لا تستطيع ان تمسك الفساد وتضعه في ميزان لتقول ان وزنه كذا جرام، مثلما يقاس الماء او الصخر او اي مادة محسوسة ومرئية والتي تتأثر بها، ذلك ان الفساد ليس له خصائص ثابتة، والناس تتحدث عنه بدلالاتها ومشاهداتها البصرية للاختلافات الناجمة في السلوك العام. فالانسان الذي يستغل منصبه للحصول على منافع ذاتية على حساب المصلحة العليا للبلاد مثال للتعرف على شكل من اشكال الفساد الصادر في تصرفاته وتفكيره، فنقول انه مفسد وفساد، ويجب ان يعاقبه القانون.

لذلك فقياس الفساد غير صحيح، لكن قياس مؤشرات او نتائج في الحياة العامة هو الذي ظهر في الاعوام الاخيرة تحت ما يسمى «مؤشر الفساد» في المجتمعات، هناك الآن «مؤشر مدركات الفساد العالمي» الذي تقوم به وكالات متخصصة كل عام حيث يدرس الخبراء اوجه الفساد في عدد من الدول، وفي اطار آلية معينة تصنّف كل دولة موقعها على خارطة مؤشر الفساد. ولقد قرأنا اخيرا عن مؤشر الفساد في ٨٠ دولة لعام ٢٠٠٨ حيث تقدمت دول وتراجعت اخرى في مؤشر الفساد. ولقد قيل ان الكويت تراجعت إلى المرتبة ٦٥ في مؤشر مدركات الفساد العالمي بعد ان كانت في مرتبات منخفضة في الاعوام الماضية.

ان حاجتنا إلى محاربة اوجه الفساد قضية وطنية ودينية وانسانية تتطلب بالدرجة الاولى مراجعة ليس فقط لاوزاع التعديلات على المال العام، او محاسبة المؤسسات الاجتماعية والحكومية في حال ارتكاب ما يعين على الفساد، او تفعيل القوانين، وانما الالهام مراجعة للنفس، والتمسك بقيم الاخلاق ونظافة الضمير

الرأي، ٢١ ديسمبر ٢٠٠٨م

الفساد... سلام مربع

د. يعقوب أحمد الشراح

ماذا تفيد كثرة التصريحات عن الفساد في مؤسسات الدولة إذا لم تتخذ الإجراءات الرادعة والصادقة للقضاء عليه، وماذا يستطيع ان يفعل الوزراء المنهكين من كثرة الضغوطات لتحرير مصالح انتخابية، في أجواء متوترة غير صحية لا تساعد على الأداء والانجاز؟ لقد ولدت مشاعر الخوف عند العاملين في الاجهزة الحكومية، وخاصة القيادات فيها من التراجع في اتخاذ القرارات المفيدة، والضرورية خوفا من المحاسبة غير القانونية، أو الضغوطات التي تترك القدرة على تحليل النتائج، ويقينية الإجراءات وصواب الأداء. هذه الظاهرة عكست الترهل، وعدم العمل، واللامبالاة، والتسيب، والتأخر في الأداء والانجاز.

وإذا كانت الدولة تدرك هذا الواقع المزري في الاجهزة التابعة لها، وتعرف نوع وحجم الفساد المستشري في مؤسساتها، فلماذا لا تتخذ الإجراءات، والأساليب الرادعة التي تقلل من حجم الفساد ولا نقول القضاء عليها تماما، ثم ما الذي يمنع الحكومة، وهي الجهاز التنفيذي الذي يملك كل أوراق المشكلة وكذلك حلولها من وقف كل صور الفساد؟ ان ترك معالجة المشكلات هذه بيد الوزارات ذاتها، والتي تعاني شتى المشكلات وصور الفساد، لا يؤدي الى معالجة الهدف رغم محاولاتها... ان الامر لا بد ان يسير في اتجاه آخر يتطلب وضع سياسة علاجية، وفي اطار خطة عليا من الدولة تهدف التعامل مع المشكلات على أساس ادارتها من الخارج وليس من قبل الوزارات ذاتها، فالمسألة غير مقبولة لأجهزة تخلق المشكلات ثم يطلب منها معالجتها.

لذلك قد يكون مجديا ان نعالج الأمر بانشاء جهاز تقويم وتصويب لواقع الاجهزة الحكومية، قد يكون على قرار «ديوان المحاسبة» لديه المصادقية، والشفافية، والاستقلالية التي تجعله واضحا وفاعلا في مواجهة الفساد الاداري، وطرق معالجته بالتنسيق والعمل مع الاطراف الحكومية، ويسمى ديوان «المتابعة الادارية»، أو «ديوان المحاسبة الادارية» الذي من مسؤولياته متابعة الاخطاء والتجاوزات الادارية، وتوزيع السلطات والادوار، وحصر الخلافات الادارية، واستغلال السلطات، والمشاكل الادارية وغيرها على ان تتفرغ لهذه المهمة دون سواها، وتعمل في اطار من الشفافية والسلطات التي تجعلها قادرة على المحاسبة واتخاذ القرارات بالعرض على مجلس الوزراء، فديوان المتابعة الادارية أو المحاسبة الادارية هدفه ليس وضع القوانين، وانما التأكد من سلامة تطبيق هذه القوانين وحصر المخالفات، والعرض على مجلس الوزراء، وكذلك على السلطة التشريعية.

أفكار كثيرة لا بد ان تدرس من أجل التعامل مع الفساد في الاجهزة الحكومية، فتركها على النحو الحاصل انما يعني تفاقمها وتكاثرها، وحدوث اضرار بالغة تتجاوز الاضرار الحالية.

الراي، ٦ يناير ٢٠٠٩م

ما السبب؟ وما الهدف؟

غليص بن عكشان

لم؟ فيك المال وحده دون استخدامه؟ مع تدبير هذا الاستخدام حامياً؟ للأوطان؟ وإنما المال وسيلة من وسائل التمكين للوطن من تحقيق الحماية؟ ولكن تدبير المال لخدمة الوطن وحمايته؟ يلزم ان تكون ادارته بأيدي؟ آمنة؟ فيتمتع أصحابها بعقول مستتيرة تتصف بالاخلاص وحسن التصرف بتوجيه قوة المال ليكون وسيلة لقوة الوطن؟ والكويت بها من المال ما؟ يمكنها من تحقيق الحماية والقوة ورفاه الشعب والتنمية الشاملة؟

ولكن هذا المال ضاعت قوته ولم؟ فيك له اثر فعال في؟ حماية الكويت او خدمة الشعب ورفاهته؟ فما ادى الى عدم القدرة على التنمية الشاملة والعجز عن توفير السكن والوظيفة للمواطن الكويتي؟ فناهيك عن التنمية؟ فما السبب؟ ذلك ان هذا المال مال سائب؟ والمال السائب؟ يعلم ويفري؟ على السرقة؟ ولكن الغريب ان؟ يكون السارق هو الامين على المال؟ بل التعاون؟ على هذه السرقة؟ بل السرقات؟ بين أمناء المال وأصحاب الشركات الخاصة والاجنبية تحت بصر السلطتين التنفيذية والتشريعية؟ اذ كيف؟ يقبل ضمير وشرف هؤلاء قبول الرشاوى في؟ سبيل تمرير مشاريع تحمل خزينة الدولة المليارات من اجل الحصول على عمولات؟ ذلك ان مصادر الصحف اليومية تصرح بأن بعض الوزراء وبعض النواب مع بعض مسؤولي؟ القطاع النفطي؟ وبعض أصحاب رؤوس الاموال والشركات؟ يعملون بجهد واجتهاد لتمرير مشاريع ضخمة مع عدم؟ جدواها اقتصاديا للكويت وذلك ليحصلوا على عمولات تقدر بمئات الملايين وهم المؤتمنون على تدبير المال العام وحفظه لخدمة الشعب وحماية الكويت؟

وهذا العبث بالمال العام هو من أسباب الازمات بين السلطتين التنفيذية والتشريعية مع ذلك البعض الذي؟ يسيطر على بعض اعضاء السلطتين؟ ولا تجرؤ الصحف ومصادرها على البوح به؟ فإن فعلت تم ايقافها وتغريمها او حتى سحب الترخيص منها؟

ان هذا العبث بالمال العام وعدم مساءلة العابثين به؟ لعدم خوفهم من عقاب القانون لتمتعهم بحماية شخصيات نافذة؟ جعل من المال العام الكويتي؟ مع ضخامته لا فائدة للوطن والشعب منه؟ كونه لا؟ يصرف في؟ مصارفه المطلوبة؟ بما أحر التنمية الشاملة؟ من توجيه الفرد وتعليمه علماً؟ نافعاً؟ متخصصاً؟ كمأ؟ وكيفاً؟ حتى؟ فيفي؟ باحتياجات الدولة؟ ووربما الاكتفاء وهو الغاية او لحماية الوطن بالاستعداد لكل ظرف؟ يدخل بالأمن النفسي؟ او المادي؟ للشعب ويحمي؟ الوطن من الاخطار التي؟ تمر بها المنطقة؟ ولم؟ يوفر للمواطن وظيفة او سكناً؟ ولم؟ يصرف هذا المال السائب على الصحة ومتطلباتها والعناية بمرافقها؟ ولم؟ يخصص هذا المال لتخريج كوادر متخصصة من كلية الطب باختصاصات دقيقة متخصصة في؟ الاختصاصات العامة؟ ولم؟ يصرف هذا المال على البحوث العلمية في؟ جميع متطلبات الحياة بما؟ ينفع في؟ الحاضر والمستقبل؟ ولم تبن به جامعات متخصصة؟ ولم؟ يستخدم هذا المال للزراعة ودعم المجالات الزراعية النباتية والحيوانية؟ ولم؟ يستفد منه المواطن الا براتبه مقابل جهده وعمله؟ ولم تبن به ملاجئ في؟ كل منطقة تقي؟ بالفرض لحماية الشعب من الاخطار؟ ولم؟ يوجه لتوزيع مصادر الدخل القومي؟ ولم تؤسس به مصانع؟ غذائية او مصانع إلكترونية او مصانع اسلحة؟ وهو ابعد احتمال؟ او حتى مصنع اعواد الثقاب؟ ولم؟ يصرف هذا المال ويوجه لبناء الانفاق والجسور لتخفيف ازدحام المرور؟ بل حتى مخافر الشرطة بعضها مستأجر؟ وبعض مقر المحاكم

مستأجرة؟ ااضف الى ذلك ان اكثر مناطق الكويت محرومة من شبكة المياه، لماذا؟

ولكن هذا التقصير في؟ تدبير المال العام وتوجيهه لما؟ يعود على الوطن والمواطن بالخير والنفع العام؟ مرده الى الفساد الناتج عن الحجر والضغط على الدولة ان تكتفي؟ بإنتاج البترول دون؟ غيره من الزراعة والصناعة والبحث العلمي؟ وتطوير الاقتصاد الوطني؟ بأساليب؟ يستفيد منها جيل بعد جيل،؟ وذلك الفساد قفز بالبعض الى التحكم بالمال،؟ فلم؟ فيك له الاهداف واحد،؟ حرمان الفقير حتى؟ يزداد فقره وزيادة حظوظ الغني؟ حتى؟ يزيد؟ غناه على حساب الوطن والشعب؟.

ذلك انه؟ يعلم مصير المنطقة بعد؟ 15؟ أو؟ 20؟ سنة وما سيكون بها على ظن منه انه سيكون من الناجين من محرقة خلق شرق اوسط جديد،؟ فأصبح همه تعميق جذور الفساد للاستفادة منه،؟ ولكن تجني؟ على نفسها براكش؟.

الشاهد، ١٢ يناير ٢٠٠٩م

إعادة هيكلة الجهاز الحكومي

د. بدر الديحاني

إن المطلوب في دولنا الريعية غير الإنتاجية، إعادة هيكلة أجهزة الدولة الإدارية وحل مشكلاتها المزمنة لكي تتمكن الحكومة، من خلال جهازها الإداري الفعال والديناميكي وذو الكفاءة المتميزة، من القيام بدورها الجديد في تنظيم وإدارة التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

من أجل التخفيف من التداعيات السلبية للأزمة المالية العالمية فإنه من الضروري جدا أن يتم إعادة هيكلة الجهاز الإداري الحكومي بعد أن ترهل وأصابه الكثير من أمراض الشيخوخة والسمنة المفرطة، وذلك لضغط المصروفات وتخفيض الإنفاق العام وإيقاف الهدر المالي ومحاربة حالات الفساد المالي والإداري المستشري في الدولة، حيث إن ذلك يأتي من ضمن أولويات مواجهة الأزمة المالية العالمية.

فلا شك أن عملية إعادة هيكلة الجهاز الإداري الحكومي ستساعد على تقليل الإنفاق العام من جهة وتسهل عملية مراقبة وضبط الهدر في الإنفاق العام، لأنه من غير المجدي، بل إنه ليس من العدالة أن نحاول ضغط المصاريف المتعلقة بالخدمات الأساسية مثل التعليم والصحة والإسكان، ونترك الأجهزة الحكومية التي ليس لها حاجة تنمية ويترتب على وجودها مصاريف مالية متنامية ترهق ميزانية الدولة وتستنزف المال العام.

فمن المعروف نظريا أن الجهاز الإداري ينشأ لوجود غرض أو حاجة تنمية حقيقية، ونحن في الكويت ليس لدينا منذ زمن طويل أي خطة تنمية، لذا فإن وجود أغلب الأجهزة الإدارية الحكومية لا مبرر له من الناحية العلمية والعملية، ولا يحتاج الأمر للكثير من العناء حتى نكتشف أن هناك أجهزة إدارية ضخمة لم يكن لإنشائها مردود مجتمعي أو حاجة تنمية، بل أنشئت لمجرد إيجاد مناصب قيادية معينة لبعض الأشخاص، وهناك أجهزة إدارية أخرى تم تضخيم هيكلها التنظيمية على أسس غير علمية من أجل تلبية حاجات شخصية وليست تنظيمية أو تنمية، ناهيك عن المناصب الإدارية المستحدثة باستمرار والتشابك العجيب الغريب في الاختصاصات بين الكثير من الأجهزة الحكومية.

وتجدر الإشارة أيضا إلى أن هناك سياسات حكومية أخرى لها تبعات سلبية على الجهاز الإداري الحكومي مثل وجود الأعداد الهائلة من العمالة الهامشية التي ليس لها أي فائدة تنمية، بل بالعكس فإنها تشكل عبئا إضافيا وضغطا على الخدمات العامة، ولا شك أن إعادة هيكلة التركيبة السكانية المختلة سيقبل من الحاجة إلى وجود بعض الأجهزة الإدارية الحكومية ويؤدي إلى خفض الإنفاق العام.

وحيث إن أحد الحلول المطروحة والمطبقة حاليا في الدول الرأسمالية الصناعية الإنتاجية التي تقلص فيها دور الدولة في العقود الأخيرة حتى وصل إلى حده الأدنى، هو إعادة الاعتبار لضرورة تدخل الدول في إدارة الاقتصاد الكلي من أجل حمايته من الانهيار الكامل الذي أوشك اقتصاد السوق المنفلت أن يوصله إليه، فإن المطلوب في دولنا الريعية غير الإنتاجية التي لاتزال الدولة مهيمنة بشكل كبير على الاقتصاد، ويعاني القطاع الخاص فيها تشوهات بنوية كثيرة، إعادة هيكلة

أجهزة الدولة الإدارية وحل مشكلاتها المزمّنة لكي تتمكن الحكومة، من خلال جهازها الإداري الفعال والديناميكي وذي الكفاءة المتميزة، من القيام بدورها الجديد في تنظيم وإدارة التنمية الاقتصادية والاجتماعية على أسس سليمة يراعى فيها الدور الحقيقي المطلوب من القطاع الخاص.

الجريدة، ١٩ يناير ٢٠٠٩م

القضاء العادل

غسان سليمان العتيبي

القضاء يعني الفصل بين الناس بالعدل في ما يتعلق بجاراتهم ومصالحهم الدنيوية التي تحدث حولها بعض الاشكاليات، فتحال الى القضاء للبت فيها وايضاح لمن الحق فيها.. ومن هنا ظهرت أهمية القضاء في حياة الشعوب، ومدى اهميته في تقويم ما اعوج فيها من الأمور.

وللقضاء منذ فجر الطبيعة قدسية خاصة ومكانة سامية وسلطة مستقلة لا تدانيها سلطة، فسلطة القضاء يجب ان تلو فوق كل سلطة، واذكر انه في عهد الخليفة عمر بن الخطاب، رضي الله عنه، ثاني الخلفاء الراشدين، حدثت واقعة بين ابن أمير المؤمنين وأحد الرعية واحيلت إلى القاضي، فأمر القاضي بأن يقتص الرجل من ابن أمير المؤمنين.. وهذا يدل على ان للقضاء سلطة نافذة حتى على حاكم البلاد ذاته.

من هذا المنطلق، نقول انه يجب ان يُنظر إلى قضائنا الكويتي نظرة تشمل جميع جوانبه، واولها الارتقاء بمستوى القضاة أنفسهم، لان القاضي ليس بالإنسان العادي، بل لابد ان يكون مميزاً عن غيره، فيتقاضى أجراً كبيراً ويمنح كل كماليات الحياة من مسكن وسيارة حتى لا يكون صيداً سهلاً لأصحاب النفوس الضعيفة الذين يسعون الى انجاز مصالحهم أو تغليبها على مصالح الضعفاء بالرشوة، ولان القاضي ليس كغيره من سائر البشر لذلك كان من مواصفاته الا يخالط الناس ولا يجلس في الأماكن العامة، اذ انه بشر وفي مخالطته للناس تأثر ينتج بصورة مباشرة أو غير مباشرة.

وثانياً يجب ان يكون لقضائنا الكويتي سلطة مستقلة غير تابعة لأي جهة من الجهات، ويجب ان يعين رئيس القضاء بالانتخاب من الشعب الكويتي وهو من يمثل أعضاء مجلس الأمة كافة.

القاضي هو بمفرده شخص، ولكنه يحكم بين ملايين من الناس لذلك ألقينا عليه الضوء اليوم كما في مقالات سابقة، مشددين على انه بالقضاء تستقيم أحوال العباد وتصلح أمورهم، لهذا وجب ان يكون جل الاهتمام منصباً عليهم ولهم.

وختاماً.. نقول ان الله جل وعلا قد وصف نفسه بالعدل، لذا يجب ان نكون نحن كذلك عادلين في انصاف من نصبناهم للحكم بيننا بالقسطاس المستقيم.. أصلح الله أمورنا ووفقنا لما فيه الخير والفلاح.

القبس، ٣١ يناير ٢٠٠٩م

مؤشر الفساد والتعليم

د. يعقوب أحمد الشراح

في كل مرة تصدر الوكالات الدولية المتخصصة في مجالات حقوق الانسان، والفساد، والشفافية، والتنمية تقاريرها السنوية او الشهرية عن الواقع الاجتماعي والاقتصادي، والسياسي، والصحي، والتعليمي، في العالم نصاب بالاستغراب والكدر، ويتملكنا الغضب والحزن من مستوى التخلف الذي نعيشه رغم كثرة حديثنا عن انجازاتنا، وما نمتلكه من امكانات مادية وبشرية تعيننا على التقدم. فتقرير الفساد الدولي يضع العالم العربي في الربع الاول من سلم التنافس والتقدم والخلو من العلل التي تعطل تنميته، اي ان التصنيف الدولي لمؤشر الفساد العالمي يصنف الدول العربية على انها متخلفة وبعيدة في سلم التصنيف.

وهذا واضح في تقرير مؤشر الفساد العالمي لعام ٢٠٠٨ الذي يوعز التخلف إلى التعليم العربي على انه تعليم هزيل، غير قادر على التنمية البشرية بدليل ان مؤشر الفساد العالمي حدد مرتبة التعليم العربي على سلم تطوير التعليم الدولي على انه لا يتعدى بدايات السلم، رغم ان عدد العرب يتجاوز ٣٠٠ مليون انسان، وللدول العربية مجتمعة امكانات مادية وبشرية هائلة، وتأثيرات جيو سياسية، واقتصادية تجعله منافسا قويا لعدد كبير من الدول المتقدمة. ومع ذلك يعكس مؤشر الفساد بان التعليم متواضع، وضعيف المستوى يؤدي إلى الهدر في الموارد البشرية والمادية، ويساعد على عدم تحقيق عوائد مفيدة، ويساهم في انتشار الفساد والتخلف، ومعاناة الناس من الفقر، والامية، والخنوع، واليأس ورفض الاخر.

والادهى ان مؤشر الفساد العالمي يصنف الجامعات العالمية من منظور التخلف والتقدم، وعوامل التأثير المؤدي إلى الفساد فيضع في هذا التصنيف الدولي اول ٢٠٠ جامعة متقدمة على المؤشر، حيث لا يوجد في مرتبة هذا التصنيف اي جامعة عربية على الاطلاق تحتل مكانة او موقع بين المثتي جامعة، بينما هناك ثلاث جامعات اسرائيلية تحتل مراتب ١٠٢ - ١١٤ - ١١٩. وعلينا ان نتصور الوضع المزري جامعاتنا التي تخدم اكثر من ٣٠٠ مليون انسان مقارنة بعدد قليل من الجامعات الاسرائيلية التي تتواجد في بيئة تضم حوالي ٥ ملايين اسرائيلي!

هذا الفارق بين واقعنا التعليمي ودول العالم المتقدم لا ينبغي طمسه، واخفاؤه مهما كانت الاسباب، فلا التشبث بنظرية المؤامرة او المستعمر يفيدنا، ولا الزهو وتمجيد الذات، والتاريخ والتراث يصد الاذى عنا والتخلف الذي نعانيه على شتى الاصعدة ... فكل ما في الامر ان نتعامل مع واقعنا المتخلف بكل شفافية، وان نسعى للمعالجة الحقيقية مستثمرين كل ما هو متاح لنا، في سبيل النهوض بالتعليم وليس من اجل زيادة مساحة الفساد الذي يعم حياتنا. ان هذا يدعو إلى مراجعة دقيقة لبرامج ومناهج التعليم على وجه الخصوص، والسعي للتطوير في اتجاه رفع المستوى التعليمي، ومنع البطالة من خلال ربط التعليم بسوق العمل والتنمية المستدامة، وليس لمجرد التوظيف او الهدر في الموارد، وخلق بطالة على الاصعدة كافة.

الراي، ٣ فبراير ٢٠٠٩م

السلطة المطلقة... مفسدة مطلقة!

د. غانم النجار

كما ان «المال السايب يعلم السرقة»، فإن «الاستفراد بالقرار والسلطة المطلقة يشجع على الفساد والافساد».

بل ان واحدة من اشهر العبارات المتداولة تاريخيا هي تلك العبارة التي ضمنها لورد اکتون في رسالة شهيرة للاسقف مانديل كريتون في سنة 1887، حيث قال بالنص:

«القوة تشجع على الفساد، والقوة المطلقة، مفسدة مطلقة، وعموما فان الرجال العظام دوما رجال سيئون».

جاء ذلك عبر مراقبة لصيقة للتاريخ، فكلما زادت القوة السياسية لدى القادة، وكلما اصبحوا يحكمون دون منافسة، ودون رقابة، فإن الاحتمال الارجح هو الانحراف والتسلط، والفساد، ولا يعنى ذلك مطلقا حسني النوايا من الحكام، وهم قلة على اي حال، فان لم يفسدوا هم، وان لم ينحرفوا هم بالسلطة، والاستفراد فيها، فهناك الحاشية، والشلة المقربة، والجماعة، والعشيرة، واهل الحل والعقد، وغير ذلك من المسميات. وللأسف فانه لا يمكن استثناء سلطة تحت اي منطلق دينيا كان ام مدنيا من هذه الآفة.

لذلك فان النظام الديمقراطي لم يأت اعتباطا، ولكن عبر زمن طويل من المعاناة، والقهر والتجارب القاسية التي مرت بها الشعوب، وعبر سنوات من الاحتراب والقهر والقتل، والاعتقاد بالتصفية النهائية من فئة لفئة اخرى على اسس تمييزية كالدين، والعرق، واللغة، والمذهب وغير ذلك من اسس التميز.

شهوة السلطة، والانفراد باتخاذ القرار، هي التي تتحدى التعددية، والتسامح، والسماح بالآخر، والحريات العامة، والعدالة الاجتماعية، شهوة السلطة تلك هي التي عبثا حاولت تحدي النهج الديمقراطي في الغرب الاوروبي، فظهرت لدينا اسوأ نظريات العنصرية والدكتاتورية العسكرية، كإسبانيا فرانكو، او المانيا هتلر، او ايطاليا موسوليني، ثم زالت بعد ان ذهب ضحيتها عشرات الملايين من البشر.

حتى هذه اللحظة من تاريخ البشرية، لا يبدو أن هناك اسلوبا اثبت نجاعة وكفاءة الا من خلال توسيع قنوات المشاركة الشعبية، والعدالة الاجتماعية واحترام كرامة الانسان. ولا يتم ذلك الا من خلال فصل السلطات الى تشريعية وتنفيذية وقضائية، تقوم بالتكامل في ما بينها، وتسهم في استقرار المجتمع وتعزيز كرامة الانسان.

وأي اتجاه الى حكر السلطات بيد سلطة واحدة، هو اتجاه الى مزيد من الانحراف السياسي ومزيد من الفساد، وهو ليس الا «مفسدة مطلقة» مهما كانت النوايا ومهما كانت المبررات.

الجريدة، ٤ فبراير ٢٠٠٩م

دنانير النفوس؟ لا دنانير الفلوس

د. سعد فجحان الدوسري

من ظواهر الفساد الاجتماعي والإداري ظاهرة الرشوة وأخذ أموال الناس بالباطل ، وهي ظاهرة لا يخلو منها مجتمع من المجتمعات ، سواء كانت دول العالم الثالث أو العالم الأول ، فهي ظاهرة عالمية تكثر وتقل بحسب توفر أسبابها واندثارها .

لكن أن تصبح الظاهرة متفشية ومستفيضة وأمراً مستساغاً من الكثير فهذا غير مقبول وهو المشكلة بعينها ، بل هو المرض العضال الذي لا يترك الجسد حتى يهلكه وهذا ما نراه ونشاهده في بعض دول العالم وبخاصة النامية منها عندما نزورها أو نمر بها ، حتى إنك لتتعجب من مدى استقرار هذه العادة الدنيئة في نفوس بعضهم بحيث لا يعرف إلا؟ (الحلاوة عمو) ، أو(الشاوي يا بيه) .

بل إن هذا المرض السرطاني بدأت أعراضه تظهر عندنا، ومع خطره فإن العلاج معدوم فضلاً عن المناعة الضعيفة التي لا ترفع صاحبها عن أي شيء كأن حاله يقول كما قال حنظل:(أحب الفلوس هي أمي و أبيوي ،،، أَلِف و اركض وألحقها وألوي) .

والرشوة كانت من قبل فساداً باطنياً ، لكنها اليوم أصبحت فساداً ظاهرياً ، تسمع من هنا وهناك بأخبارها ومغامرات فرسانها لا كثرهم الله .

فهناك الرشوة في الحكم والمحاكم ، والرشوة في التقاعد والأعذار الطبية ، والرشوة عند المناقصات والمزايدات ، والرشوة في التعمير والبناء ، والرشوة في التعليم والمدارس الخاصة ، والرشوة في الإقامات وأذونات العمل وغيرها وغيرها كثير .

وهي تكبر وتصغر بحسب كبر الحاجة وصغرها ، وبحسب منصب المرتشي ومكانته ، فالموظف الصغير ليست حلاوته كحلاوة الكبير الذي يعطل المعاملات ويطلق النذر والصيحات ، ومناديبه في كل مكان ، النص بالنص .

لا شك أخي العزيز أن انتشار جريمة الرشوة لها مخاطر كثيرة تعود على الفرد والمجتمع والدولة كلها بالدمار ووبار الحال ، ومن ذلك ما يلي:

أولاً: تدمير المبادئ الطيبة والأخلاق الكريمة التي جبل عليها مجتمعنا النظيف منذ الزمن البعيد ، فأخذ الرشوة ومد اليد باستغلال الغير من أخلاق الدنيئين التي يبتعد عنها كرام الرجال، فما فائدة دنانير الفلوس مع ذهاب دنانير النفوس .

إن انتشار ظاهرة الرشوة في مجتمع من المجتمعات يعني تدمير أخلاق أهله وفقدان الثقة بينهم ، وظهور الأخلاقيات السيئة فيهم .

ثانياً: تنتشر ثقافة الفساد وفنون الظلم في المجتمع بالتعدي على أموال الناس وهضم حقوقهم وتوليد الحقد والكراهية بين الأفراد بحلول العداوة والبغضاء محل الألفة والمحبة

ثالثاً: تعريض الأنفس للخطر بسبب فقد الصدق والعمل الجاد الصحيح ، فلو تخيلت معي

الخطر الكبير في انتشار الرشوة في مجتمع حتى وصلت إلى قطاع الصحة وإنتاج الأدوية ، وتم إنتاج أدوية لا تصلح للاستعمال أو أضرارها خطيرة فما حالنا إذا ، وتخيل معي الخطر لو أنها انتشرت حتى وصلت إلى قطاع البلدية ومواصلات البناء والجسور ، أي خطر سيكون إذاً .

لكن الخطر الأكبر في الرشوة يكمن في عدم الجدية في محاربة هذه الجريمة والأخذ على يد كل من تسول له نفسه استغلال منصبه ومكانته الإدارية حتى يكون عبءة لغيره .

والرشوة لا تقتصر على مفهومها التقليدي سلّم واستلم، بل تتعداه لأمر كثيرة تتبين بتبيين معنى الرشوة وهو(ما يعطى لإبطال حق أو لإحقاق باطل)، أو كما يقول القانون الكويتي في مادته السادسة والثلاثين (كل موظف عام قبل من شخص أدى له بغير حق عملاً من أعمال وظيفته أو امتنع بغير حق عن أداء عمل من أعمالها ، هدية أو عطية) وهذا العطاء قد يكون فلوساً وقد يكون هدية وقد يكون خدمة مقابلة كتخليص معاملة أو قضاء لزوم ، وقد يكون تجارة كدخوله بصفة شريك في الصفقة ، أو السماح له بدخول سيارات له في الشركة أو غير ذلك من أصناف العطايا والخدمات التي لو لم يكن في هذا المكان والمنصب لما أعطيت له .

هذه صور كثيرة للرشوة قد يظن بعض الناس أنها ليست رشوة ولكنها في الحقيقة داخله فيها بلا شك .

إن لانتشار الرشوة في أيامنا هذه أسباباً كثيرة ، منها : ٩ أولاً: ضعف الإيمان وقلة الوازع الديني ، فضعف الإيمان وقلة التقوى من الأسباب الرئيسة في انتشار الرشوة وجميع أنواع المحرمات الأخرى، لذا في الحديث يقول رسولنا الكريم صلى الله عليه وسلم(لا إيمان لمن لا أمانة له ، ولا دين لمن لا عهد له) .

ويكفي في الزجر عن هذا الفعل الذميمة قوله صلى الله عليه وسلم: (لعن الله الراشي والمرتشي و الراتش الذي يمشي بينهما) واللعن هو الطرد من رحمة الله تعالى .

ثانياً: الجهل بخطورة تعاطي الرشوة ، لذا يقع فيها بعضهم من لا يدرون ولا يشعرون ، لكن الموفق من هدي إلى الصواب ولم يقع في الخطأ .

ثالثاً: ومن أهم أسباب انتشار الرشوة عدم إنزال العقوبات الرادعة على الراشي والمرتشي والراتش الذي يسعى بينهما، وكما قيل: "من أمن العقوبة أساء الأدب" ، كما أن السكوت على أمثال هؤلاء والتستر عليهم يساعد في تكثيرهم وانتشار سوادهم لا كثرهم الله .

وكما نعرف أن القانون الكويتي ينص على تجريم الرشوة ومعاينة فاعلها بالحبس مدة لا تتجاوز خمس سنوات وبغرامة لا تتجاوز خمسمائة دينار أو بإحدى هاتين العقوبتين لذا ينبغي نصح من وقع في مثل هذا الفعل وتخفيفه بالله ، فإن لم يسمع ورضي بالتطنيش فالتشكي لأقرب مخفر .

اللهم سلم لنا كويتنا واحفظها من كل مكروه.

الرؤية، ٧ فبراير ٢٠٠٩م

نعم لتجزئة المجلس البلدي

د. سامي ناصر خليفة

جهاز فني مهني تحول إلى سياسي وموقع للمساومات والتفنيغ غير المشروع، للأسف الشديد؛ والسبب هو حجم الصلاحيات المعطاء ليس في تطبيق القانون على المستمرين وأصحاب الأملاك الخاصة ومرافق الدولة العامة، بل في كون الأمر خاضعاً في الكثير من الأحيان إلى معيار الاستثناء في التشخيص والإقرار. وتلك مصيبة حين تعطى صلاحيات الاستثناء إلى مجموعة من النواب الذين أقل ما يمكن أن نقول عنهم إنهم بشر كغيرهم من الذين قد يزلون أو يضعفون أمام الإغراءات المادية التي توضع أمامهم من أجل شراء مواقفهم. لذلك بدأنا نسمع الكثير من القصص والروايات الغريبة، والتي يتعفف المرء عن ذكرها حرجاً من البعد الأخلاقي المتعلق بالذم من جانب، واحتراماً لتلك المؤسسة المهمة التي يكفيها ما تعانيه من ضعف وهوان اليوم من جانب آخر.

وقد يكون السبب الأهم في ما آلت إليه الأمور من تدني في الأداء، وضعف في القرارات، وعدم استطاعة مجاراة التقدم الكبير على مستوى الإنجاز وبلورة المشاريع التي تقوم بها وزارة البلدية، هو كون دائرة العمل واسعة جداً، ولا يمكن أن ينجح أعضاء البلدي في تغطيتها، ناهيك عن قصر الفترة الزمنية في إسعافهم عن فهم احتياجات المواطنين من النويصيب إلى العبدلي، وما بينهما.

لذا أجد من المهم اليوم أن يفكر المشرع في مجلس الأمة، أو حتى الحكومة، في تجزئة المجلس البلدي وجعله مجالس منتخبة عدة تنبثق من المحافظات وتخصص كل واحدة منها في شؤونها، وهذا ما بات يتبع في معظم دول العالم حيث اللامركزية في العمل البلدي من الناحيتين الفنية والمهنية، فالمجالس البلدية الفرعية ستكون أكثر اتزاناً وأدق عملاً وأقل تراكمًا للمشكلات، وفيها حيوية أكثر كونها تتكون من أبناء المناطق أنفسهم. ويمكن من خلالها أن يتم تنافس بين تلك المحافظات على خدمة المواطن من جانب، وتسابق في ما بينهم على أيهم الأفضل في خدمة الدولة.

لقد تأسس المجلس البلدي بعضوية 16 شخصاً منسجماً مع حاجة البلاد المتواضعة قبل 50 عاماً، أما اليوم وبعد أن توسعت المناطق المأهولة بالسكان وانتشرت خدمات الدولة على أراضٍ شاسعة لا يمكن أن يفي المجلس البلدي بشكله الحالي الغرض. لذا نقترح على الحكومة تقديم مشروع قانون بذلك، أو أن يتصدى بعض نواب الأمة ممن نثق بهم بتقديم اقتراح بقانون لإنشاء ستة مجالس منتخبة، كل في محافظته، تسهيلاً لمصالح الناس، وضماناً لخدمة أيسر، وتقليلاً من الضغوط التي يتعرض إليها نواب البلدي اليوم.

الراي، ٢٢ فبراير ٢٠٠٩م

هدر المال العام واسقاط القروض واجب شرعي!

د. محمد إبراهيم السقا

في برنامج لتلفزيون العدالة يوم الخميس 19/2/2009 الساعة 9.30 مساء، تم تناول قضية إلغاء قروض المواطنين في مقابل الخطة المقترحة للاستقرار المالي، وفي أثناء الحوار اتصل أحد المشاهدين بالبرنامج، وأشار إلى أن هناك حالياً فتوى مضمونها أن «إلغاء القروض الشخصية في دولة الكويت هو واجب شرعي»، بمعنى أنه أصبحت الموافقة على مقترح إلغاء القروض في حال طرح الموضوع للإقرار مرة أخرى، واجبا شرعياً على الجميع. بجرة القلم الذي سطر تلك الفتوى أصبحت الدولة مطالبة الآن بتحمل أكثر من 5 مليارات دينار هي تكلفة إلغاء القروض الشخصية للمواطنين. منذ فترة قليلة أغلق السيد جاسم الخرافي رئيس مجلس الأمة الباب على المزايدين على قضية إلغاء القروض، حينما صرح بان موضوع إلغاء القروض انتهى من الناحية الرسمية. حيث سبق أن صوت عليه المجلس بالرفض سابقاً، ومن ثم لا تجوز إعادة طرح الموضوع على المجلس. غير أن الموضوع قد أعيد الرج به مرة أخرى في خضم مناقشة قانون الاستقرار المالي المطروح حالياً، بحيث يمكن أن تضمن الحكومة الموافقة على قانون الاستقرار المالي في مقابل إلغاء قروض المواطنين، استناداً إلى الحجة القائلة بأنه إذا كانت الحكومة ستقوم بإنقاذ البنوك وشركات الاستثمار، فالأولى بها أن تتخذ المواطن من قيد القروض الشخصية. الدعوة لإلغاء قروض المواطنين حججها ضعيفة، فضلاً عن ذلك فإن هناك عدداً من الملاحظات التي يجب أخذها في الاعتبار عند إجراء هذه التوأمة غير الموضوعية، بين إقرار قانون الاستقرار المالي وإلغاء قروض المواطنين أهمها:

أولاً: إن الدعوة إلى إلغاء القروض الشخصية تعد مخالفة دستورية واضحة لما تحمله من شبهة عدم العدالة بين المواطنين في الاستفادة من المال العام. ذلك أن ليس كل المواطنين مقترضين، أو ليس كل المواطنين مقترضين للقروض نفسه، كما أنه ليس كل المقترضين غير قادرين على السداد، وليس كل المواطنين يركزون تحت عبء القروض بالصورة التي يروج لها المطالبون بالمقترح، وعلى ذلك فإن المقترح بإلغاء القروض الشخصية يمثل مخالفة صريحة لدستور دولة الكويت لما يؤدي إليه من عدم المساواة بين المواطنين.

ثانياً: المقارنة بين قانون الاستقرار المالي وإلغاء القروض أمر غير موضوعي، حيث لا يوجد أي وجه للمقارنة بينهما سوى أن المال العام سوف يتم استخدامه في الحالتين، ولكن بأسلوب وتبعات مختلفة تماماً. فوفقاً لمشروع قانون الاستقرار المالي سوف يتم استخدام المال العام في صورة تسهيلات مالية لرفع مستويات السيولة لدى المؤسسات المالية التي تواجه عجزاً مؤقتاً في السيولة، في مقابل تكلفة مالية تتحملها المؤسسات التي ينطبق عليها الشروط وليس بصورة مجانية، وبضمانات كافية تضمن استعادة الدولة لهذه التسهيلات. معنى ذلك أن المال العام المقدم في ظل قانون الاستقرار المالي لن يقدم في صورة مساعدة مجانية، كما يروج البعض، وسيعود المال العام المستخدم في ظل قانون الاستقرار المالي مرة أخرى إلى خزانة الدولة. أما المال العام الذي سيستخدم في إلغاء القروض الشخصية، فهو بمثابة أموال ضاعت على الدولة (أقصد جميع المواطنين الحاليين والأجيال القادمة) في سبيل شراء الدولة لقروض المواطنين من البنوك.

ثالثا: المال العام الذي سيستخدم في إلغاء القروض الشخصية سيتم من دون أي شروط أو ضوابط، حيث ببساط شديدة، سيستفيد منه أي مقترض بغض النظر عن ملاءته المالية ومدى استحقاقه للمساعدة، ومدى العبء الحقيقي للقروض عليه، أما المال العام الذي سيتم استخدامه وفقا لقانون الإصلاح المالي فسيتم تحت شروط محددة ولمدد محددة لضمان استرداد هذه الأموال مرة أخرى.

رابعا: المال العام الذي سيستخدم وفقا لقانون الاستقرار المالي هو أساسا تسهيلات مقدمة للبنوك لتفادي أزمة حقيقية يمكن أن تطال آثارها الجميع في حال إفلاس أحد البنوك لما يمكن أن يترتب على ذلك من آثار مدمرة على النظام المالي برمته في الدولة. أما المال العام الذي سيستخدم في شراء القروض فيمثل نثرا للمال لحل مشكلة غير حقيقية، فوفقا لبيانات البنك المركزي فإن نسبة المتعثرين من المقترضين غير القادرين على السداد محدودة جدا، وهو ما يعني أن النظام المصرفي يمكن أن يستمر بسهولة حتى مع إعسار بعض المدينين.

خامسا: المال العام المقدم في إطار قانون الاستقرار المالي سوف يساعد مؤسسات القطاع المالي على الاستمرار في العمل ومن ثم المزيد من الإنتاج والتوظيف والاستقرار الاقتصادي. بينما المال العام الذي سيستخدم في إلغاء القروض سوف يرسخ مفاهيم مدمرة لدى الفرد. ومن المؤكد انه سوف يشجع الآلاف

المستفيدين من الخطة على إعادة الاقتراض مرة أخرى، أي أن الدعوة إلى إلغاء القروض سوف ترسخ ثقافة الهدر لدى المواطنين وثقافة المسؤولية الكاملة للدولة عن المواطن.

مشروع قانون الاستقرار الاقتصادي ليس هدرا للمال العام ولن يذهب المال العام الى جيوب أصحاب شركات الاستثمار كما يروج البعض، بل على العكس. فوفقا للقانون فان الشركات التي سيثبت أنها غير مستحقة للمساعدة تكتب شهادة وفاتها حاليا.

أستغرب أن يتم إصدار فتوى «شرعية» بهذا المعنى وبهذه السهولة، فمما لا شك فيه أن من اصدر الفتوى كان بحاجة إلى أن يدرس آليات عمل النظام المالي، ودوافع الأفراد للاقتراض، والأغراض التي تستخدم فيها القروض الشخصية، ومتى يصبح القرض عبئا، واعتبارات العدالة الاجتماعية عند استخدام المال العام، وقواعد العدالة بين الأجيال في الاستفادة من المال العام، والعوامل التي تتحكم في قدرة الأفراد على خدمة قروضهم، بما في ذلك دخلهم الدائم، أي القيمة الحالية للدخول المتوقعة لدخول الأفراد حاليا وفي المستقبل، فمن قد يبدو أنه غير قادر حاليا على خدمة قرضه، قد يكون قادرا على ذلك في المستقبل، عندما يرتفع دخله وتقل أعباؤه .. الخ قبل إصدار فتوى من هذا النوع. لقد أشيع عن الملك فاروق (أمير المؤمنين في عصره) قوله انه يمكنه أن يحصل على أي فتوى بـ «ديك رومي»، أي عزيمة شخصية للشيخ وطرح الموضوع والحصول على الفتوى في إشارة إلى سهولة الحصول على الفتوى، طالما كثر المفتون، وما أكثر المفتين في هذا العصر.

السلوك المنطقي والطبيعي في التعامل مع المشكلة هو أنه إذا كانت هناك مشكلة لدى بعض المواطنين في خدمة ديونهم نتيجة لارتفاع عبء الدين بالنسبة للدخل، فان هناك أدوات عديدة يمكن من خلالها التعامل مع تلك الحالات، بدلا من شطب الدين، وبحيث لا نأخذ العاطل في الباطل. فهو أمر في غاية الخطورة ويرسخ ثقافة ضارة جدا على المجتمع. من لا يمكنه السداد، يمكن إعادة جدولة ديونه، أو إعادة هيكلة خدمة الدين عليه لفترات أطول، حتى يتمكن من استعادة قدرته على السداد، من خلال برامج متعددة مثل صندوق مساعدة المتعثرين، أو إلغاء جانب من دينه في الحالات المتعثرة جدا من خلال مثل هذا الصندوق، وذلك بعد أن تتم دراسة كل حالة على حدة وبصورة موضوعية، فليس كل مقترض غير قادر على السداد، سواء حاليا أو في المستقبل.

احتياطات الكويت المالية ليست ملكا للجيل الحالي فقط، وإنما هي ملك أيضا للأجيال القادمة، وعلينا أن نعمل بمبدأ المحاسبة بين الأجيال، فعندما تنتثر هذه الأموال على الجيل الحالي فقط، فإن ذلك يحمل ظلما فادحا للأجيال القادمة، فهل من ينادي بإلغاء القروض على استعداد لتحمل المساءلة أمام الله عز وجل عن ذلك، خصوصا ان واقع الحال يشير إلى أن تلك الأجيال لن تعيش في مستويات الرفاه التي ننع بها حاليا، بصفة خاصة عندما ينتهي عهد النفط. ثم هل تجوز المطالبة بإلغاء القروض على الجميع من يستحق ومن لا يستحق، القادر وغير القادر، أو غير القادر حاليا مع احتمال ارتفاع قدرته في المستقبل. إن المشكلة الجوهرية هنا في وجهة نظري ليست من سيستفيد من إسقاط القروض؟، وإنما هي المتضرر من إسقاط القروض؟ بمعنى آخر من سيدفع التكلفة؟ إنهم للأسف أطفال الحاضر وأسر المستقبل، أي الأجيال القادمة، والذين سيدفعون ثمننا باهظا لتلك الهرطقات التي لا تهدف إلا لدغدغة الشارع، وتدعيم المراكز الانتخابية، وضمان أصوات تمكن من احتلال كرسي في البرلمان القادم، أما الكويت ومصلحتها، والأجيال القادمة ورفاهيتها، والتنمية ومستقبلها، فتلك أمور لا تعني البعض للأسف. إسقاط القروض، لو تم، فإنه سيكون بمنزلة أكبر تبرع انتخابي في التاريخ تقدمه حكومة لئائب أو لمجموعة من النواب من أجل تأمين مقعد برلماني، وتلك في وجهة نظري جريمة في حق الأجيال القادمة، فكيف به يصبح واجبا شرعيا.

القبس، ١ مارس ٢٠٠٩م

هل حان وقت تسييل صندوق الأجيال القادمة؟

د. محمد إبراهيم السقا

أنشئ صندوق الأجيال القادمة بمبادرة من حضرة صاحب السمو أمير البلاد الراحل الشيخ جابر، رحمه الله، وذلك بتخصيص ١٠٪ من الإيرادات السنوية لدولة الكويت توضع في هذا الصندوق بهدف توفير ثروة كافية للأجيال القادمة بعد نضوب النفط، وكذلك لتتبع مصادر الدخل من خلال بناء هياكل للأصول الخارجية تسهم في توفير عوائد تستثمر لمصلحة الأجيال القادمة، وقد تبدو فكرة صندوق الأجيال القادمة جذابة للكثير من الناس، بل ويدافعون عنها استنادا إلى ما حدث للكويت أثناء فترة العدوان العراقي وتحرير البلاد، حيث كان صندوق الأجيال القادمة خيار الكويت الاستراتيجي الأول في التعامل مع الأزمة. فقد دفعت منه بعض تكاليف التحرير للدول المشاركة في العمليات العسكرية ضد جيش الاحتلال، كذلك استخدم لتمويل عمليات إعادة البناء والتعمير وتوفير سبل الإعاشة خلال فترة الحرب وما بعدها. بالنسبة لي لا انكر ان وجود الصندوق قد ساعد الكويت أثناء الأزمة، ولكن هل كانت ستختلف النتائج بشكل كبير إذا لم يكن الصندوق موجودا. على العكس لقد أدى وجود الصندوق إلى الإسراف في الإنفاق وتكريس سلوكيات استهلاكية ضارة أدت إلى نشر دعوات مدمرة اقتصاديا. على سبيل المثال، لم يكن هناك أي داع لإلغاء القروض بعد التحرير وإلغاء فواتير المياه والكهرباء كهديّة للناس، كان من الممكن تأجيل عمليات سداد القروض حتى تتحسن أحوال المدنيين ويصبحوا أكثر قدرة على استئناف الدفع، ولذلك ليس من المستغرب ان نجد اليوم الدعوات داتها تتكرر مرة أخرى، وقد نجح بعضها في إلغاء جانب من فواتير الكهرباء (٢٠٠٠ دينار لكل مستهلك)، وما زال البعض يطالب بإسقاط القروض، وقد تم إلغاء فوائدها على الأقل للمتقاعدین.

لقد أدى وجود الصندوق بالحكومة في ذلك الوقت إلى استخدام حوالي ٤٥ مليار دينار من أصول الصندوق السيادي للكويت، وهو ما مثل خسارة كبيرة لأصول الصندوق في ذلك الوقت.

هدية للدول

من وجهة النظر الاقتصادية صندوق الأجيال القادمة هو هدية نقدمها للدول التي نستثمر فيها، بينما تقتصر استفادتنا نحن على الحدود الدنيا، وتميل استفادتنا إلى التناقص بمرور الزمن، وعندما نعقد مقارنة بين عوائدنا وتكاليفنا من هذا الصندوق نجد أن صافي منافعنا يكون منخفضا، وربما يكون سالبا إذا ما أخذنا في الاعتبار تكلفة الفرصة البديلة لهذا الصندوق، فما هي فوائد الدول المستقبلية لاستثماراتها من خلال الصندوق، إنها ببساطة تتمثل في الآتي:

- ١- توفير مدخرات إضافية تسهم في رفع مستويات الاستثمار لديها، وهو ما يؤدي إلى زيادة مضاعفة في مستويات الدخل والإنفاق لتلك الدول، يعتمد ذلك على قيمة مضاعف الإنفاق الاستثماري بها.
- ٢- خلق فرص وظيفية مباشرة لمواطني تلك الدول مع كل دينار يتم استثماره فيها، وغير مباشرة نتيجة للحركة الانتشارية التي تحدثها تلك الاستثمارات في الاقتصاد الوطني لها.
- ٣- تحقيق أرباح إضافية للأعمال بتلك الدول تسهم في رفع عوائد عناصر الإنتاج بها، ومن ثم زيادة مستويات الدخل القومي الإجمالي بها.

٤ -رفع مستويات صادراتها والتقليل من مستويات وارداتها، ومن ثم تحسين موقف موازين مدفوعات تلك الدول.

والآن ما هي فوائدها من مثل هذا الصندوق؟ انها على أفضل الأحوال تتمثل في:

- ١- تنوع مصادر دخولنا من خلال تكوين محافظ استثمارية خارجية.
- ٢- تحقيق عوائد على تلك الاستثمارات يمكن استخدامها في تمويل الإنفاق العام أو في إعادة الاستثمار مرة أخرى لتضاف إلى رصيد تلك الأصول.
- ٣- تكوين احتياطي استراتيجي يمكن استخدامه في أي وقت لمواجهة ظروف طارئة حادة (مثلما حدث أوقات العدوان العراقي على الكويت).

تكاليف متعددة

ولكن ما هي تكاليف مثل هذا الصندوق علينا؟ إنها للأسف متعددة وتتمثل في الآتي:

١. الفرصة الضائعة في صورة الناتج المحلي الضائع، بصفة خاصة الناتج غير النفطية، الذي كان من الممكن الحصول عليه لو تم استثمار تلك الاموال داخل الكويت.
٢. فرص التوظيف التي كان من الممكن خلقها للشباب من المواطنين، لو تم استثمار هذه الاموال هنا، حيث لا يستفيد شبابنا من الوظائف التي تخلقها تلك الاستثمارات، ومن ثم فاننا نحل مشكلة البطالة في الخارج، بينما تتعمق المشكلة لدينا هنا.
٣. انخفاض معدلات النمو الاقتصادي وفرص الرقي التي كان من الممكن بلوغها لو تم استثمار تلك الاموال هنا.
٤. تدني العوائد التي نحصل عليها من تلك الاستثمارات حيث نحصل على نسبة مئوية من الربح لا تتناسب مع تكلفة الفرصة البديلة لتلك الاستثمارات بالنظر الى الفوائد الضخمة التي يمكن ان تعود علينا اذا تم استثمار هذه الاموال بكفاءة هنا.
٥. المخاطر التي تصاحب استثمار تلك الاموال في الخارج والناجمة عن تعرض اصول تلك الصناديق للانهايار مع انهيار اصول المؤسسات التي يتم الاستثمار فيها، خصوصا في اوقات الازمات الاقتصادية، مثل الازمة الحالية.
٦. المخاطر المصاحبة للتضخم في الدول المضيفة، حيث تميل القوة الشرائية لتلك الاستثمارات نحو التناقص بمرور الزمن، خصوصا في الدول التي ترتفع فيها تكاليف المعيشة ومن ثم المستوى العام للأسعار.
٧. الخسائر الناجمة عن تقلبات اسعار العملات، وهو ما يطلق عليه مخاطر الصرف الاجنبي المتمثلة في ميل عملات الدول المستقبلية لهذه الاستثمارات نحو الانخفاض، ومن ثم تدهور القوة الشرائية لتلك الاصول.
٨. المخاطر الاخلاقية، حيث ليس هناك ضمان لحسن ادارة تلك الاصول في الدول المضيفة، خصوصا اننا في اغلب الاحوال لا نملك قوة تصويتية، ولا نمثل في مجالس ادارات تلك الاصول، وهو ما يعرض تلك الاستثمارات للخطر.
٩. المخاطر السياسية المتمثلة في تغير السياسات الخارجية للدول المضيفة لتلك الاستثمارات،

خصوصاً اننا نعيش في منطقة ساخنة مليئة بالاحداث التي ربما تدفع الدول المضيفة في اسوأ الاحوال الى تجميد تلك الاستثمارات، وهو السيناريو الاسوأ على الاطلاق.

خسائر في الأزمة

ووفقاً لبلومبرغ في ١٥ يناير الماضي، فان صندوق ابوظبي السيادي ربما يكون قد حقق خسائر بلغت حتى هذا التاريخ حوالي ١٢٥ مليار دولار. ومن المعلوم ان تقديرات معهد الصناديق السيادية لأصول الصندوق السيادي لأبوظبي تبلغ ٨٧٥ مليار دولار، غير ان هناك تقديرات اخرى تضع اجمالي اصول الصندوق بحدود ٤٥٠ مليار دولار. الخسائر الفعلية للصندوق من وجهة نظري ربما تكون اكبر من ذلك بكثير، حيث تقدر نسبة الخسائر التي لحقت بالصناديق السيادية من جراء الأزمة المالية الحالية بحوالي ٤٠٪. كذلك نشرت جريدة الوطن بتاريخ ١١/٢/٢٠٠٩ تصريحاً للنائب وليد الطبطبائي عن مدير الهيئة العامة للاستثمار ان خسائر الصندوق السيادي للاستثمار في دولة الكويت بلغت ٩ مليارات دينار (٣١ مليار دولار اميركي) من استثماراتها المقدرة بحوالي ٢٣٠ مليار دولار. وقد جاءت هذه التصريحات بناء على ما تمت مناقشته داخل الجلسة المغلقة للحالة المالية للدولة. مرة اخرى اعتقد ان الخسارة الفعلية ربما تكون ٣ اضعاف الرقم المعلن.

لقد خلصت دراسة سعودية الى ان من الافضل للسعودية ان تقوم باستثمار الفوائض المالية التي تملكها داخل المملكة لا خارجها، ضاربة امثلة على عظم عوائد عمليات الاستثمار في الداخل بحالة سابقك وحالة شركات الاتصالات، وما وفرته من وظائف ودخول واصول وثروة قومية للمملكة عندما تم استثمار تلك الاموال في داخل المملكة. أرى ان الوقت قد اصبح مناسباً لتسييل تلك الاصول واستثمارها هنا، لصناعة مستقبل حقيقي للأجيال القادمة، يستند الى اصول انتاجية حقيقية، وليس مجرد ان نترك لهم وديعة مالية لدى الغير، وهي بالتأكيد لن تكفي لتوفير حاجاتهم في المستقبل، بل ان الارقام المتاحة لدينا تؤكد ان صندوق الاجيال القادمة على الرغم من ارتفاع قيمة اصوله لن يمثل شيئاً ذا قيمة حقيقية بالنسبة للحاجات الفعلية للأجيال القادمة. على سبيل المثال حسب افضل البيانات المتاحة فان الصندوق السيادي لدولة الكويت يملك حالياً حوالي ٢٠٠ مليار دولار، اي حوالي ٥٨ مليار دينار كويتي تم تكوينها عبر مدى زمني يتجاوز ٣٠ عاماً. ووفقاً لآخر الارقام المتاحة للانفاق العام بدولة الكويت، البالغ حوالي ١٢ مليار دينار، فان صندوق الاجيال القادمة لن يكفي الأجيال القادمة سوى اقل من خمس سنوات فقط (بأرقام اليوم)، وبأرقام المستقبل ربما لن يكفيها سنتين او ثلاث.

أما اذا تحولت تلك الاصول الى مصانع وشركات وموانئ واساطيل وبنى تحتية متنوعة ومدن جديدة ومؤسسات ابحاث وتطوير، فانها ستحقق دخلاً دائماً لهم وتوفر وظائف كافية لهم، وبذلك نكون فعلاً قد ضمناً مستقبل الاجيال القادمة الذي نصنعه هنا داخل ديرتنا، وليس في حدود دول اخرى، فهل أن الاوان لتسييل تلك الاصول واستثمارها في الداخل؟

مصطلحات: مضاعف الإنفاق الاستثماري

هو العلاقة المضاعفة بين كل دينار يتم إنفاقه على الاستثمار والدخل الذي ينشأ عن هذا الانفاق. فإنفاق دينار يؤدي الى زيادة دخول عناصر الانتاج التي أسهمت في انتاج الأصل الذي تم الانفاق عليه، وهو ما يؤدي الى زيادة انفاق تلك العناصر، ومن ثم زيادة دخول عناصر الانتاج التي تنتج السلع الاستهلاكية لاصحاب هذه العناصر. وهكذا، اذا كان مضاعف الانفاق الاستثماري ٥، فإن كل دينار يتم انفاقه على الاستثمار سيؤدي الى زيادة في الدخل بخمسة دنانير.

القيس، ٤ مارس ٢٠٠٩م

أليس هذا النظام طارداً للكفاءات؟

أحمد بن محمد اليماني

«الواسطة» هي «ماستر كي» التي تفتح كل الأبواب المغلقة وجعلت نظام الخدمة المدنية كالريميم

يتميز نظام الخدمة المدنية عن غيره من الأنظمة المشابهة له في باقي دول العالم، بل وحتى عن الأنظمة البالية والعقيمة التي انسلخ منها، والتي ربما تبرأ منها أصحابها الأصليون، بأنه نظام طارد للكفاءات بكل ما تعنيه هذه العبارة من تفوق وتميز وإبداع، وهذا بالطبع لم يكن وليد الصدفة، أو أن الحظ الجميل ادى دورا فيه، ولكنه ثمرة للعمل الدؤوب والتخطيط السليم والرغبة الجادة في إيجاد بيئة عمل مُنْفِرَةٌ جداً لكل من يَدُلِّف إليها كارهاً أو مختاراً، فهنيئاً لنا بهذا الإنجاز الفريد الذي يُحسب لوزارة الخدمة المدنية التي تحظى بوزيرٍ ونائبٍ بمرتبة وزير رغم صغر حجم هذه الوزارة وهامشية دورها في الوظيفة العامة.

اعذروني أيها السادة إذا كان هذا النظام قد حلق بي بعيداً في الخيال، أو جعلني أهيِّمُ به إلى هذا الحد فهو يستحق أن نتحدث عنه دونما توقف، وأن نسرد عنه القصص والروايات إلى ما لا نهاية، كيف لا وهو من أوصل كثيراً من الموظفين إلى قيمة الإحباط وقيمة التسيب وقيمة الاستغلال، وجعل كثيراً من المراجعين في دوامة مستمرة من الدُّلِّ والعناء والسخط، وأوجد لنا بيئة إدارية أهم سماتها الفشل والتخلف والفساد، وكما هي عادتي في الكتابة لا أحب التجني ولا المبالغة ولا الإجحاف، ولذا فقد قررت أن آخذكم معي في جولة سريعة على أهم مبادئ هذا النظام العبقري التي يمكن من خلالها للموظف الحصول على حقوقه المشروعة وغير المشروعة، بل وحقوق غيره إن لم يكن له حقوق، لتشهدوا بأن أعينكم الحقيقة المرة والواقع المؤلم اللذين أبدعت وزارة الخدمة المدنية في رسم لوحتهما التعيسة بكل مهارة وإتقان:

المبدأ الأول (الواسطة): وتُعرف بأنها استخدام شخص من عليّة القوم لانتهاك حرمة الأنظمة والقوانين وتسخيرها لتحقيق مصلحة شخصية، ووفق هذا التعريف المختصر المفيد يمكن وصف هذا المبدأ غير المبدئي ببعض الصفات التي يستحقها عن جدارة واقتدار، فهو "الماستر كي" أو سيد المفاتيح الذي يستطيع فتح كل الأبواب المغلقة مهما كانت أغلالها وأفعالها، أو هو الفانوس السحري الذي يستطيع تلبية كل الطلبات والرغبات مهما كانت صعوبتها واستحالتها، أو يمكن أيضاً أن نُطلق عليه وصف الأفة المدمرة وهذا ما أفضله أنا شخصياً، لأنه ما يأتي على شيء من العوائق النظامية أو الموانع الشرعية أو الحواجز الأخلاقية التي تُحوّل بينه وبين ما يريد إلا وجعلها دكاً أو جعلها كالريميم، فله دُرْكُ أيتها "الواسطة" لقد جعلت النظام صاحب الهيبة والاحترام يأتي إليك ذليلاً، خاضعاً، خانعاً، يتملق رضاك ويتسول قربك، لقد جعلت منه خادماً مطيعاً لكل شهواتك ونزواتك، فهنيئاً لنا بك على هذا النجاح المنقطع النظير، فأنت يا صاحبة القوة والعظمة أضحيت أحد المشاهد الصارخة للطبقية في مجتمعا، وأحد المظاهر الساطعة للعنصرية في أجهزتنا، وأحد الأسباب الواضحة للقحط والكرب والبلاء الذي تعاني منه بلادنا.

المبدأ الثاني (الحيلة): وتُعرف بأنها محاولة ذكية لمنع الآخرين من استغلالك باستخدام أسلوبهم نفسه في التعامل، فهذا النظام إن لم تخدعه خدعك، وإن لم تستغل ثغراته استغلك، يأخذك لحما ليرميك عظماً، ويأخذك شاباً ليقذفك كهلاً، ويأخذك صحيحاً ليتخلص منك عاجزاً، إنه كالوحش

الكاسر الذي لا يعيش إلا على عذابات الآخرين ومعاناتهم، فليس أمامك أيها المغلوب على أمرك سوى اللجوء إلى الحيلة المشروعة لتُخرج نفسك من هذا النفق المظلم وتُفرّج بها من هذا المصير المجهول، فإذا كُتب عليك أن تدخل إلى غياهب هذا النظام فلا تدخله من باب المراتب سيئة الصنع، رديئة الجودة، بغيضة السمعة، فإنها ورطة ما بعدها ورطة، ونكبة ما بعدها نكبة، فهذه المراتب لا تُرد ولا تُستبدل وليس لها أي ضمان، وأنصحك بعدم العجلة واليحث عن أي كادر آخر، يكون أكثر إنسانية في تعامله مع منسوبيه حتى ولو لم يتفق ذلك الكادر مع قدراتك وميولك، أو يمكنك أن تبدأ حياتك العملية بالتسلي في أي هواية أو شغلة أخرى ثم تصيد تلك المسابقات الوظيفية الدسمة التي تُجرى هنا وهناك، عندها فقط وبهاتين الحيلتين النظاميتين تستطيع أن تطأ هامة كادر المراتب وتحصل منه على أفضل وظيفة وأحسن راتب، بل إنك ستوفر من عمرك القصير سنوات طويلة من عدم الاحترام وعدم التقدير.

المبدأ الثالث (الحظ): فهذا النظام الذي لا يعترف بالمؤهلات وإن عليت، والكفاءات وإن تميزت، والخبرات وإن تعددت، والمهارات وإن تنوعت، يعتقد أنه مُنزه من كل نقص، ومُبرأ من كل عيب، ومعضوم من كل خطأ، وأن ما يصيب موظفيه من كثير ظلم وشر وتعاسة، أو قليل عدل وخير وسعادة إنما مُرده لحظ أولئك الموظفين العاثر منه والوافر، وأن النظام بريء مما أصابهم براءة الذئب من دم ابن يعقوب، فعلى كل من يريد الانتساب إليه الابتغال إلى خالقه أولاً أن يكون صاحب حظ وافر، قبل أن يقذف بنفسه في أتونة، فقد تشمله بعض المكرمات قبل التقاعد أو المرض أو الممات، فقد يطول السلم ببضع درجات، أو قد يزيد الراتب ببضع دراهمات، أو قد يعفى الوزير فتظهر الوظائف وتتحرك الترقيات، أو قد تحدث بعض الاستثناءات أو التغييرات أو التمديدات غير المتوقعة، فيجني ما فيها من حسنات، إن كانت لها حسنات، وإن كنت أنصح أن يقنع بإعانة البطالة التي يقدمها له والداه بدلاً من أن يدفن نفسه حياً أو أن يلقي بها إلى التهلكة، ولإبراء الذمة لا بد من كلمة، فإن هذا المبدأ لا يعول عليه كثيراً كسابقه، فالحظ لا يبتسم كثيراً لمنسوبي هذا النظام، بل إنه في تدهم دائم وعبوس مستمر وكآبة شديدة، فضلاً عما به من عقد مركبة استعصت على العلاج وامتنت عن الشفاء.

وأخيراً.. أرجو من مقص الرقيب الذي تعودت عليه، أن يدع هذه المرة الحقيقة تمر كاملة دونما اختصار أو حذف أو تعديل، فلعلها تصافح إنسانية المعني بها فيكرمها بصدق توجهه الإصلاحية ويحدث التغيير المطلوب وما ذلك على الله بعزيز.

كاتب سعودي

السياسة، ٦ مارس ٢٠٠٩م

كلنا رسل للقانون

نادين البدير

إذا كان غسيل الأدمغة قد دفع للاعتقاد بأن سيادة القانون أمر مخالف للعقيدة.

وإذا كان الغسيل ذاته قد دعا للإيمان بأن مؤسسات المجتمع المدني هي عمل شيطاني.

وإذا كانت السلطوية قد جمدت عمل التجمعات المدنية ومنعت الاتحادات والنقابات وكل تحرك حقوقي من مزاوله النشاط في بعض الدول.. في حين سمحت الحيلة السياسية بنشوء تلك التجمعات في دول أخرى لكنها أبقته في حيز دائرة (مع وقف التنفيذ)..

وإذا كانت الجريمة قد انتشرت في بلد ما وأصبحت كالخبز اليومي، والمجرمون نجوا من الاتهام وصار لهم شأن مهم. يحترمهم السياسي قبل المواطن العادي..

فهل من أمل بتحقيق حلم سيادة القانون؟

نعم وأمل كبير..

هذا ما تحكيه قصص أبطال حاربوا الجريمة والفساد.. لم يصمتوا بل صمدوا أمام المجرمين وسارقي أمن المجتمعات.

المؤلف الإيطالي روبرتو سفيانو نشر روايته (غومورا) عن مدينته التي يحبها نابولي والتي شوهرتها مافيا كامورا وتفتت بها حد الجنون. لشجاعته أصدرت المافيا بحقه حكم القتل، لذا يسير اليوم برفقة مجموعة من الحراس. لكنه لم يخش من فعلته الوطنية، فدماء حب أرضه تمنعه من التوقف عن المطالبة بالعدالة.

روى روبرتو في كتابه عن شاب يكشف جرائم وحقائق تنشر للمرة الأولى عن مافيا كامورا التي توطنت في كاسال نابولي وأخذت تشيع بها قتلا وتدميراً وتجارة محرمة دون رادع أو اللجوء لقانون عادل.

ولولا إيمان روبرتو بأهمية القانون ما أُلّف روايته المميّنة.

الطاقة التي كتب بها روبرتو روايته لا بد وأن انتقلت لي أو لغيري، ما قام به ليس عملا محليا خاصا بمحبوبته نابولي، بل هو عمل عالمي يدفع عشرات الآلاف غيره من محبي أوطانهم إلى الاحتذاء به.

إنها ثقافة الوطنية تنتقل بين أفراد الشعوب المختلفة... ثقافة المطالبة بحكم القانون.

ذلك تحديدا هو عنوان المنتدى الذي انضمت إليه قبل عامين وأصبحت عضوة به، منتدى ثقافة القانون..

ومفهوم ثقافة القانون بحسب تعبير روي جدرن (البروفيسور في جامعة جورج تاون ومؤسس مشروع ثقافة احترام القانون) «ثقافة تقتنع فيها الأكثرية بأن حكم القانون يتيح أفضل فرصة على المدى البعيد لضمان الحقوق، كما تقتنع بأن حكم القانون قابل للتحقيق وهي ملتزمة بالدفاع عنه...».

«في ثقافة احترام القانون تؤمن الغالبية بأن الامتثال لحكم القانون أفضل سبيل لخدمة المصلحة العامة والمصلحة الشخصية كما لحمل الحكومة نفسها على اتباع حكم القانون...».

هناك فارق بين حكم القانون والحكم بالقانون حيث يسن أصحاب النفوذ أو النخبة القوانين وسيطرون بها على الضعفاء.

أهم ما جاء بمفهوم روي لثقافة القانون هو أن مكوناتها يمكن أن تبنى في جيل واحد فقط، بحيث يقتنع المواطنون، الذين يتخذون من القانون مثلاً أعلى، أن باستطاعة مجتمعهم الانتقال لحكم القانون لكن يتعين عليهم وعائلاتهم وأصدقائهم تأدية دور ناشط في تعزيز ثقافة احترام القانون المطبقة والإبقاء عليها.

أهم الأسئلة التي يطرحها روي: من المسؤول؟

يقول ان الجميع يضع المسؤولية على الدولة أو الاقتصاد أو غيرهما ولا أحد يتهم نفسه.. لا أحد يحرك ساكناً، فكل فرد بانتظار أن تأتيه العدالة من المجهول..

كل أفراد المجتمع هم مسؤوليون برأيه، لا الدولة ولا الاقتصاد فقط.

منتدى ثقافة القانون لا يضم قانونيين بل أفراد من مختلف المواقع. إعلاميون، منتجون، مخرجون، أساتذة جامعات، ممثلون سينما.. كل له مشروعه التوعوي الخاص. وقد يضم مستقبلاً طلاب جامعات ومدارس أيضاً..

ونتطلع لتوسعة المنتدى عبر مشاركة المزيد من الأفراد وتلقي المزيد من الأفكار.

الجميع يجب أن يشارك في الرسالة السامية الجديدة.

ما يهدف إليه هذا المنتدى العالمي هو نشر الإيمان بين الأفراد بأهمية القانون، وهو أصعب من مطالبة الدولة باستحداث قانون..

أن تعيد صياغة قيم الأفراد أمر به تعقيد، فكيف يؤمن المجتمع الذي يعتريه الفساد ويصمت، المجتمع الخائف من لحظة الوفاة، أن باستطاعته وحده إنهاء الجريمة؟

ويزداد الأمر تعقيداً إذا وصلنا لدول تحرم مؤسساتها الدينية العمل المدني وتتهم القانون المدني بصفته قانون كفر وبغاء.. كيف يؤمن أفراد تلك المجتمعات بأن السيادة للقانون لا لنزوات مفسري النصوص؟

كيف ننشر ثقافة احترام القانون في بلد ليس به قانون. يحتكم الجميع إلى علماء مختلفين فيما بينهم حد النخاع وتتغير أقوالهم المقدسة مع تغير أحوالهم وأوقاتهم؟

هل نطلب سن دساتير أولاً؟ أم نبدأ بتوعية الأفراد بالجريمة التي حدثت بحقهم.

الجريمة التي هي أقسى من جرائم نابولي.

في نابولي يعاني المجتمع ويعلم أنه يعاني.. أما في هذه الحالة، التي يسود بها حكم (البطججة) وقطاع الطرق بشكلهم العصري الجديد، فيعاني الشعب ولا يعلم أنه يعاني، مجرد توعيته بمشاكله ستلقى هجوماً من ذات الشعب الذي خضع لأكبر علمية غسيل مخ جعلته يرى الظلم عدالة.

أجريت حواراً في برنامجي حول مؤسسات المجتمع المدني في إحدى الدول الخليجية.

وجاءتني ردود غير منطقية.

فهل نضيع الوقت بحثاً عن شكل هذه العقلية لنلقي اللوم عليه؟ في الوقت الذي يصبر روي على أننا مسؤولون جميعنا ..

كنت دخلت بالأمس جدلاً مع صديق يؤكد بأنه لن يتغير شيء طالما أن الأنظمة (المسؤولة) رافضة للتغيير.

قال ان جرة قلم من أي نظام بإمكانه تعليق العدالة أو الدفع بها. «فلم تضيعين حياتك وأنت تكتبين عن العدالة؟ عن شيء لن تملكي القوة يوماً لتغييره..» .

صديقي هذا لم يحضر منتدى ثقافة القانون الذي بدأناه في إيطاليا وانتقل لأبو ظبي ثم البحر الميت واليوم أكتب هذه السطور خلال الاستراحة بين جلساته في العاصمة بيروت..

صديقي لم يتذوق حلاوة الاستماع لقصص أبطال عالميين ولم تدمع عيناه أمام مشهد أعينهم تفيض بالدموع وهم يتذكرون إصرارهم ونجاحهم في مواجهة العنف باللاعنف ..
واللامدنية بالشرعية والهوية.

كل قصة رويت من أحدهم كانت دليلاً كافياً على أن كل فرد هو المسؤول.
كلنا رسل للقانون.

إذا قال فرد واحد منا: لا .. فسيتبعه الملايين وستسقط أجهزة فاسدة بأكملها ..

في بيروت قرأت أمام الحاضرين البيان التأسيسي للمنتدى، شعرت أنني أعلن عن قيام دولة.
رغم أن المجموعة أمامي كانت صغيرة لكنني شعرت أنني أعلن عن تأسيس أهم حدث تعيشه الشعوب... ثقافة احترام القانون.

الراي، ٢٨ مارس ٢٠٠٩م

إخضاع قادة القطاع المالي للمحاكمة

د. محمد ابراهيم السقا

- يختلف القطاع المالي عن أي قطاع اقتصادي آخر في الاقتصاد المحلي من عدة نواح أهمها:
- ان التعامل في هذا القطاع دائماً ما يكون بأموال الغير، على سبيل المثال فإن مدير البنك عندما يتخذ قرارا بالإقراض فإنه لا يقترض أو يخاطر بماله الخاص أو أموال البنك، وإنما يقترض ويخاطر بأموال المودعين في البنك، ومن ثم فإنه في حالة حدوث أي توقف عن السداد فإن أقصى تكلفة قد يتحملها مدير البنك هو أن يفصل من عمله، وأقصى خسارة يمكن أن يتعرض لها البنك هي أن يفقد رأس ماله الذي يمثل عادة نسبة صغيرة من أصول البنك، أي حوالي ٨٪ للدول التي تطبق قواعد اتفاقية بازل (١)، و ١٢٪ في الدول التي تلتزم باتفاقية بازل (٢)، بينما يتحمل المودعون كامل النتائج التي قد تصل إلى إفلاس البعض، أو خسارته لكامل أمواله، سواء بشكل مباشر أو غير مباشر.
 - ان تعرض القطاع المالي لهزة غالباً ما تترتب عليه آثار عنيفة على كل القطاعات الأخرى في الاقتصاد، لأن القطاع المالي هو بمنزلة المحرك لكل القطاعات الاقتصادية الأخرى في المجتمع، باعتباره القناة الأساسية لتحويل الأموال من المصادر المختلفة للادخار إلى المقترضين والمستثمرين على أشكالهم كافة.
 - نتيجة لهاتين الخاصيتين، فإن القطاع المالي غالباً ما يكون عرضة لعدد كبير من القيود التنظيمية، على سبيل المثال اشتراط حد أدنى لرأس المال بالنسبة للأصول، كما سبقت الإشارة، أو قيود على الحد الأدنى من الأصول السائلة، أو قيود على الحد الأقصى لحجم الإقراض الموجه لعميل واحد أو قطاع اقتصادي واحد، أو قيود على أنواع المودعات الممكن قبولها، أو حتى قيود على الحد الأقصى على معدلات العائد التي يمكن توزيعها.

٣ مشكلات

تشير اقتصادات المال إلى أن هناك ثلاث مشكلات أساسية تواجه عمليات اتخاذ القرارات الائتمانية في مؤسسات القطاع المالي، وغالباً ما تكون تلك المشكلات هي المسؤولة عن الأزمات المالية التي يتعرض لها القطاع.

الأولى:

هي لا تماثل المعلومات، وتعني تلك المشكلة أن طرفي التعاقد المالي أحدهما لديه معلومات أكثر عن طبيعة المخاطر المحيطة بالصفقة أو بالعقد المالي، وهو غالباً ما يكون المقترض، الذي يحرص على ألا يكشف كل هذه المعلومات للطرف الآخر، خوفاً من عدم تمكنه من الحصول على التسهيلات الائتمانية أياً كان نوعها، لذلك يفترض في المؤسسة المالية أن تجمع مزيداً من المعلومات عن المتقدمين للتعامل معها، وان تعمل دائماً على وضع هؤلاء تحت المراقبة الدقيقة وأن تتابع أعمالهم بشكل مستمر.

الثانية:

وهي مرتبطة بالمشكلة الأولى وهي الاختيار الخاطئ، أي أنه نتيجة لعدم توافر كل المعلومات المحيطة بالصفقة المالية يتم اختيار العميل الخطأ ذي مستوى المخاطرة الأعلى. ولكن لماذا يتم اختيار العميل ذي المخاطرة الأعلى في أغلب الأحوال؟ جانب كبير من الإجابة يرجع إلى أن العملاء ذوي المخاطر الأعلى عادة ما يكونون الأنشطة والأحرص على تأمين إتمام الصفقة المالية، فتراهم يستخدمون كل السبل المتاحة لهم بما في ذلك شبكة العلاقات الشخصية والكروت البيضاء.. الخ، لتأمين حصولهم على التسهيلات المالي. على سبيل المثال، فإن العميل الذي يرغب في الحصول على قرض لإبرام أحد عقود المشتقات ذات المخاطر العالية، يعلم أنه في حالة نجاح تلك الصفقة سوف يحقق أرباحا مرتفعة، ومن ثم فإنه يكون مدفوعا بالأرباح المتوقعة، يحرص على تأمين العديد من المقابلات وتقديم الكثير من المستندات.. الخ، إلى البنك لتأمين الحصول على الصفقة.

الثالثة:

وهي المخاطر الأخلاقية، وهي أسوأ النتائج التي يمكن أن تتعرض لها المؤسسات المالية، حيث يقوم العميل في هذه الحالة باستخدام الأموال على نحو يعرض مصلحة البنك أو المودعين أو المؤسسة المالية للخطر مرة أخرى، يحدث ذلك بسبب مشكلة لاتماثل المعلومات أو الاختيار الخاطئ، الأزمات المالية كافة التي حدثت في دول العالم لم تخل من هذه المشكلات. المشكلة الأساسية هي أن القائمين على إدارة القطاع المالي يتمتعون بدرجة عالية من الأمان فيما يتعلق بنتائج القرارات التي يتخذونها، وحجم المخاطر التي يعرضون المودعين أو أصحاب رؤوس الأموال لها، حيث غالبا ما ينظر إلى قرارات قادة القطاع المالي على أنها قرارات مرتبطة بالموازنة بين العوائد والمخاطرة، ومن ثم فإن احتمال تحقيق خسائر في خضم هذه العملية احتمال وارد، غير أن الأزمة المالية الأخيرة أثبتت بما لا يدع مجالا للشك، أن هناك إساءة واضحة لاستخدام مديري المؤسسات المالية لسلطاتهم داخل تلك المؤسسات، بما يتجاوز حدود الاستثمار الآمن للأموال في ضوء مستويات المخاطرة التي تتعرض لها تلك الأموال. أضف إلى ذلك أن كثيرا من المؤسسات قد أفترطت في استخدام الابتكارات المالية، مع حالة الفوضى التي سادت القطاع المالي، وعلى نحو أدى إلى تحمل المؤسسات المالية، ومن ثم جمهور المتعاملين إلى درجة عالية جدا من المخاطر. فقد شهدت السنوات الأخيرة موجة عارمة من الابتكارات المالية أدت إلى إدخال أدوات مالية واستثمارية من دون أي إدراك حقيقي من قبل مبتكري تلك الأدوات لطبيعة المخاطر المحيطة بتلك الأدوات، كما اتضح أن مؤسسات التصنيف أعطت تصنيفات ائتمانية مرتفعة لأدوات لا تفهم طبيعة المخاطرة المحيطة بها في مقابل مادي تحصل عليه تلك المؤسسات، وهي عملية خداع تصل إلى حد الاحتيال على المستوى الكلي.

أفكار شيطانية

على سبيل المثال تفتق ذهن عابرة التمويل العقاري في الولايات المتحدة عن أفكار شيطانية لزيادة حجم أصول مؤسساتهم طمعا في الحافز الإضافي Bonus الذي يحصلون عليه من تضخيم أصول تلك المؤسسات، فابتكروا فكرة القروض العقارية من الدرجة الثانية Subprime mortgage، وهي قروض تمنح لمقترضين لا يستوفون شروط الاقتراض التقليدية التي تتوافر في المقترضين المؤهلين للحصول على قروض من الدرجة الأولى Prime Mortgage. فإذا ما حاول أي من هؤلاء المقترضين التقدم للحصول على قرض فإن طلبه سيقابل بالرفض إما بسبب تاريخه الائتماني السيئ، أو أنه ليس لديه مقدم مالي كاف لإتمام الصفقة، أو ليس لديه أي وثائق حول دخله الذي يحصل عليه، أو مزيج من هذه الأسباب أو أسباب أخرى، وبسبب أن المؤسسة المالية تصنف

عملية الإقراض لمثل هؤلاء المقترضين على أنها عملية مرتفعة المخاطر، بصفة خاصة مخاطر التوقف عن السداد، فإنها تقوم بتحصيلهم معدلات فوائد أعلى مقارنة بقروض الدرجة الأولى، ولتأمين نجاح عملية الإقراض فإن مؤسسات الإقراض كانت تتعمد تخفيض معدلات الفائدة في السنوات الأولى للقرض، بل وتسمح بتأجيل دفع الفوائد على القروض وإضافتها إلى أصل القرض نفسه، باعتبار أن المقترض غير قادر أصلاً على خدمة الدين الذي يحصل عليه، ولكن كيف تقدم المؤسسات المالية على صفقة مثل هذه؟ إن انتشار هذه النوع من الإقراض كان يستند إلى توقع ارتفاع أسعار المساكن في المستقبل، وهو ما سيمكن المقترض من الحصول على قرض إضافي في مقابل الزيادة في سعر العقار يمكنه من خدمة دينه. أي أن عملية تطوير هذه الأداة في التمويل تمخضت عن جعل قرض الدرجة الثانية يتكون من مرحلتين؛ مرحلة تمهيدية تكون خلالها معدلات الفائدة على القرض منخفضة جداً، ومرحلة لاحقة تعود خلالها معدلات الفائدة وأقساط خدمة الدين إلى الارتفاع إلى مستوياتها الحقيقية، وذلك استناداً إلى توقع ارتفاع أسعار المساكن خلال الفترة التمهيدية للقرض بما يساعد المقترض على إعادة التمويل بشروط أفضل. في ظل هذه الأداة الخطرة تدهورت شروط الإقراض في الولايات المتحدة بشكل جوهري إلى درجة أن نسبة القروض العقارية القابلة للتعديل ارتفعت من ٥٠٪ تقريباً في عام ١٩٩٩ إلى حوالي ٨٠٪ في عام ٢٠٠٦. عندما أخذت أسعار المساكن في الانحسار، ومن ثم لم يتمكن الجانب الأعظم من المقترضين وفقاً لهذه الأداة من الحصول على قروض إضافية لخدمة ديونهم حدثت الكارثة التي دفع ثمنها مليارات الناس في كل بقعة في العالم تقريباً، من دون أي ذنب أو جريرة ارتكبوها، وفي أزمة لا ناقة لهم فيها ولا جمل، ما يحدث في المؤسسات المالية يجب أن يكون تحت مراقبة دقيقة من السلطات النقدية حتى لا تتكرر الكارثة.

في مقال للرئيس الأميركي باراك أوباما ترجمته «القبس» في ٢٦/٣/٢٠٠٩ يقول إذا «مضينا في التغاضي عن المؤسسات المالية حول العالم والسماح لها بالتصرف الطائش اللامسؤول، فإننا سنظل عالقين»، وأضاف «كل مؤسساتنا المالية في وول ستريت وحول العالم بحاجة إلى إشراف ورقابة شديدين ولقواعد سير منطقية .. والتشدد في الشفافية والمحاسبة»، نعم إن أذرع البنك المركزي يجب أن تكون دائماً على دفاتر المؤسسات المالية كافة، لتفادي حدوث أي كارثة، وتحويل أي مخالف إلى المحاكمة.

وجوب المحاسبة

لا يمكن أن تترتب على قرارات قادة القطاع المالي هذه الآثار الرهيبة ويتركون أحراراً بدون أن يدفعوا ثمن أخطائهم، أو ثمن ما سببوه لغيرهم من مأس، فما ذنب الأبرياء الذين وثقوا بهم، وما ذنب الذين يتأثرون بشكل غير مباشر بقراراتهم؟ لا بد من سن قوانين مناسبة لمعاقبة أمثال هؤلاء. أن يقوم مدير بنك بمنح قرض كبير، ربما يتجاوز رأسمال البنك، لكي يتم استخدامه في عمليات ذات مخاطر مرتفعة جداً تعرض رأسمال البنك للخسارة، بل وتهدد بإحداث مخاطر نظامية في النظام المصرفي بكامله، فإن ذلك لا يمكن أن يدخل في إطار عملية ائتمانية عادية أو طبيعية. مدير شركة الاستثمار أو مسؤول الاستثمار في الشركة عندما يستخدم أموال المستثمرين على نحو غير مناسب، لا يمكن أن ينظر إلى تلك العملية على أنها تدخل في نطاق عمليات التمويل الاعتيادية، أصحاب شركات الاستثمار الذين يعلنون للجمهور أن شركاتهم تمارس نشاطاً استثمارياً حقيقياً ثم يتضح بعد ذلك أن تلك الشركات ورقية لا يمكن أن يصنف ذلك بأقل من أنه عملية نصب واحتيال. أكثر من ذلك أن تقوم شركة للتصنيف الائتماني بمنح تصنيفات مرتفعة لأدوات مالية تقدم أدوات مالية لا تفهم طبيعة المخاطر المحيطة بها، فإن ذلك يجب أن يعد خرقاً للقانون، أو أن تقوم شركة للتصنيف الائتماني بمنح تصنيف مرتفع لمؤسسة مالية دون أن يعكس ذلك حقيقة وضع تلك المؤسسة فإن ذلك

يجب أن يعد بمنزلة عملية احتيال ضد الغير، أو أن يقوم مكتب للمراجعة أو التدقيق بعدم نشر بعض بنود الميزانيات الخاصة بالمؤسسات المالية، أو تعمد عدم إظهار البنود خارج الميزانية مع علمه بمدى خطورة تلك البنود، فإن ذلك يجب أن يعد بمكانة مؤامرة على المتعاملين مع تلك المؤسسات المالية، جميع هؤلاء لا بد أن يخضعوا للمساءلة.

إذا كان أقصى ما يمكن أن يتعرض له مدير بنك أو مدير شركة استثمار هو فصله من العمل، أو إجباره على تقديم استقالته، دون النظر إلى طبيعة الخسائر التي تعرض لها المودعين أو أصحاب الحصص في صناديق الاستثمار، فإن تلك العقوبة لا تتناسب إطلاقاً مع طبيعة الضرر الذي تحقق لجموع المودعين أو أصحاب الحصص أو حملة الأسهم. لقد حان الوقت لمراجعة هيكل العقوبات القانونية على قادة القطاع المالي لكي يدركوا بشكل أكبر خطورة ما يتخذونه من قرارات وانعكاسات تلك القرارات على مؤسساتهم المالية وعلى النظام المالي بأكمله، بل وعلى المجتمع برمته، حان الوقت لتفعيل العقوبات على من يتولى إدارة بنك أو شركة استثمار أو أي مؤسسة مالية أخرى بحيث يتوخى المزيد من الحذر عند عقد الصفقات الائتمانية أو إبرام العقود المالية المختلفة لضمان مراعاة مصالح جموع المودعين. حان الوقت لتقديم بعض قادة القطاع المالي للمحاكمة على ما اقترفوه من جرائم بقصد أو بغير قصد في حق غيرهم من الأبرياء الذي خسروا جانبا كبيرا من قيمة محافظتهم المالية، أو أصولهم الأخرى، بسبب تلك القرارات أو الممارسات الخاطئة.

القبس، ٣٠ مارس ٢٠٠٩م

حتى لا تكون تقارير ديوان المحاسبة وقوداً للأزمات وتعطيلاً للمشاريع

سهيل بوقريص

ديوان المحاسبة من أهم أجهزة الدولة المعنية برقابة جميع وزارات ومؤسسات الدولة والتأكد من اتباع هذه الأجهزة جميع اللوائح والنظم والقوانين المتبعة والخاصة بالمحافظة على حماية المال العام، ويعتبر الديوان الذراع الرئيسية للسلطة التشريعية بمراقبة أعمال السلطة التنفيذية.

حيث نص الدستور بالمادة ١٥١ «بأن ينشأ بقانون ديوان للمراقبة المالية يكفل القانون استقلاله ويكون ملحقاً بمجلس الأمة ويعاون الحكومة ومجلس الأمة في رقابة تحصيل إيرادات الدولة، وإنفاق مصروفاتها في حدود الميزانية».

على ضوء ذلك صدر القانون رقم ٣٠ لسنة ١٩٦٤ بإنشاء ديوان المحاسبة بدولة الكويت.

وبناء على هذا القانون يحق للديوان رقابة مسبقة بمعنى ألا ترتبط أو تتعاقد الجهات إلا بعد الحصول على موافقة ديوان المحاسبة وكذلك رقابة لاحقة تجري بعد الارتباط أو الصرف.

إن ما أود أن أوضحه في هذه المقالة هو أهمية تقارير ديوان المحاسبة ومدى تأثيرها على العلاقة بين السلطتين وكذلك تأثيرها على المشاريع الكبرى المعنية بالتنمية.

بالإضافة إلى التزام الديوان بأهدافه، والحاجة إلى النظر بتحديث القانون رقم ٣٠ والذي مر على صدوره ٤٥ سنة (منذ عام ١٩٦٤).

الأمر الأول

إن الجهات المعنية بهذا القانون تشمل جميع الوزارات والإدارات والهيئات والمؤسسات والشركات التي تمتلك الدولة ٥٠٪ وغيرها، مما يعني تشعب اختصاصات هذه الجهات من النواحي المالية والإدارية والأهم الفنية، مما يتطلب أجهزة ضخمة لعمل الرقابة اللازمة وتكون على قدر كبير من التخصص سواء المالي أو الفني، وبالنظر إلى وزارات أو مؤسسات الدولة وخاصة الفنية مثل وزارة الكهرباء ومؤسسة البترول الكويتية أو مؤسسة الخطوط الكويتية أو هيئة الاستثمار وغيرها.. نجد مدى تعقيد أعمالها وأجهزتها الفنية، فإذا ما أراد ديوان المحاسبة مراقبة هذه الأجهزة فإنه فعلاً يحتاج إلى جهاز فني ضخم يجاري بالخبرة خبرات هذه الأجهزة، وأعتقد عدم وجود هذا الجهاز خلال عمر الديوان.

الأمر الثاني

نص القانون بأن الرقابة تشمل مراقبة الإيرادات والمصروفات والحسابات ولم تشمل مراقبة خطط واستراتيجيات الجهات والمؤسسات ولا تشمل مراقبة عمليات تشغيلية بحتة تخص مؤسسات وشركات الدولة لما لهذه العمليات من خصوصية أثناء عملها تحتم عليها إدارتها حسب ما تمليه عليها متطلبات نجاحها.

كثير من تقارير الديوان تشمل ملاحظات تدخل في هذه الجوانب وهي خارج نطاق اختصاص الديوان، بالإضافة إلى أنها أمور فنية بحتة من الصعب إقناع القائمين على هذه الملاحظات من الديوان بعدم دقة هذه الملاحظات نظراً لمحدودية الخبرة الفنية للديوان.

الأمر الثالث

على الرغم من اعطاء الفرصة للجهات الحكومية الخاضعة لرقابة الديوان للتعليق على ملاحظات الديوان إلا أن الحكم النهائي يرجع للديوان، وكثير من ردود هذه الجهات لا يؤخذ بها وكأن ديوان المحاسبة هو الحكم والخصم.

الامر الرابع: يتحمل ديوان المحاسبة مسؤولية كبيرة لمراقبة جميع اجهزة الدولة لاعداد هذا الكم من التقارير، الا ان الامر يتطلب من الديوان (القانون رقم ٣٠ لا يغطي ذلك) تكليف جهة محايدة لتقييم اداء تقارير الديوان وتكليف مكاتب متخصصة لتطوير آلية ونظم الرقابة في الديوان.

الامر الخامس والأخير: كثيرة هي التقارير التي تم تشكيل لجان تحقيق فيها، وكثيرة هي التقارير التي احيلت الى لجنة حماية المال العام، ومن ثم الى النيابة العامة، وكثيرة هي التقارير التي ادت الى تقديم بلاغ ضد بعض الوزراء وطلب محاكمتهم.

بيد انني لا اذكر ايا منها ثبت او ادين احد لتعديه على المال العام او تمت فعلا محاكمة وزير نتيجة هذه التقارير، ان اكثر تعديات المال العام الحقيقية تم اكتشافها من خلال الجهات الحكومية نفسها واحيلت الى النيابة وبعضها ثبت فعلا هذه التعديات، اي بمعنى ان هناك رقابة داخلية ذاتية من هذه الجهات نفسها، وكذلك ان النظام الرقابي في الديوان قد لا يتمكن من اكتشاف حالات كثيرة من التعديات على المال العام.

الأزمات السياسية

وبمراجعة سريعة على السنوات القليلة الماضية وما تم نتيجة تقارير ديوان المحاسبة فسنجد ان كثيرا من التوترات والازمات السياسية بين السلطتين نشأت نتيجة ملاحظات ديوان المحاسبة، قد تكون بعض هذه الملاحظات يستدعي مساءلة اجهزة الدولة عنها، الا ان في ظل الاوضاع السياسية الاخيرة استغلت الملاحظات استغلالا، لا يستحق ما نتج عنه.

كذلك، الكثير من المشاريع الكبيرة والمهمة والحيوية، والتي كان البلد في امس الحاجة اليها مثل محطات الكهرباء لوزارة الكهرباء وكذلك المشاريع النفطية الحيوية والكبرى تم إيقافها، نتيجة ملاحظات ديوان المحاسبة.

اضافة الى ان بعض الملاحظات هزت الثقة باجهزة الدولة ومسؤوليتها واثارت علامات استفهام سواء حول قدراتهم او اماناتهم، والكل يعلم ان مسؤولي وقياديي الدولة - وهم كثر - من ابناء البلد المخلصين المتفانين، ومن يعمل قد يخطئ، ولكن لا يرقى الخطأ الى التشكيك في كثير من الابناء المخلصين لهذا البلد.

مجرد تذكير لموضوع اثير من قبل ديوان المحاسبة منذ سنتين، وهو عدادات النفط، والذي اثير ان هناك ملايين البراميل مفقودة وكلفت الدولة مليارات الدولارات نتيجة ضياعها، على الرغم من الجهد الكبير الذي بذل في شرح الموضوع بأن دقة العدادات تكون بها نسبة خطأ مقبولة عالميا، الا ان اصرار الديوان عليها واصرار مدقق الديوان الذي لديه خبرة محدودة في المجال الفني، خلق حالة من اللاتقة والتشكيك في تبيد اموال عامة غير موجودة اصلا.

ملاحظات للتطوير

ان ما ذكرته ليس تشكيكا في دور الديوان والقائمين عليه، لكن أودُّ ان يؤخذ في الاعتبار ما يلي:

- ١ - من المهم تحديث القانون ٣٠ لسنة ١٩٦٤ ليتماشى مع التطورات التي واكبتها الدولة في مختلف المجالات، حيث مضى ٤٥ سنة على القانون من دون تحديث، ذلك امر يتطلب اعادة النظر فيه .
 - ٢ - تعزيز قدرات العاملين في الديوان بالاجهزة الفنية او الاستعانة بمكاتب استشارية عالمية فنية لمساعدته في متابعة ومحاورة اجهزة الدولة الفنية .
 - ٣ - توخي الحذر في اعداد التقارير وتقدير مدى اي ملاحظة قد تكون مصدرا او قودا لاثارة ازيمات سياسية بين السلطتين، سواء مقصودة او غير مقصودة .
 - ٤ - اعطاء اهمية خاصة للمشاريع الكبرى وعدم تعطيل هذه المشاريع وتفويت الفرصة على البعض لاستغلال ملاحظات الديوان لتصفية حسابات او مصالح خاصة .
 - ٥ - اماكن تحكيم جهة محايدة يكون لها الحكم النهائي، اذا ما كان هناك اختلاف بين الديوان والجهة الحكومية في امور جوهرية حول الملاحظات .
 - ٦ - مراجعة وتقييم ولو مرة كل ثلاث سنوات لاداء الديوان اثناء القيام باعماله، تكون هذه المراجعة من جهة مستقلة تقدم تقاريرها لرئيس الديوان نفسه .
- ان الهدف الرئيسي للديوان - كما ذكره في موقعه الالكتروني - هو خلق قناعة كاملة لدى الجهات الخاضعة للرقابة بانه لا يهدف اصلا الى تصيد الاخطاء ورصد المخالفات، بل يستهدف بالدرجة الاولى تحقيق مصلحة عامة، هو صيانة المال العام واستخدامه الامثل في الاوجه التي خصص لها .
- أعتقد انه بالامكان تحقيق هذا الهدف السامي، اذا اخذت بالاعتبار الملاحظات والمقترحات المذكورة اعلاه .

القابس، ٧ أبريل ٢٠٠٩م

مشروع دراسة مهمة

د.علي الزعبي

ليلة البارحة طرأت على ذهني فكرة تتمثل في عمل دراسة مقارنة بعنوان «الفساد في المجالس التشريعية في البلدان العربية»، وأن يتمثل هدف هذه الدراسة في الكشف عن حالات الفساد في البرلمانات العربية، ودور هذه البرلمانات في تأصيل ظاهرة الفساد في المجتمع، من خلال دراسة مقارنة للبرلمانات العربية.

ويمكن وصف بناء هذه الدراسة على النحو التالي: تعريف الفساد وتبيان أشكاله وأنواعه وأبعاده، ثم تبيان مستوى الدول العربية في مقياس الفساد العالمية التي تقدمها الشفافية الدولية وتقرير البنك الدولي وتقرير التنمية البشرية وغيرها.

أما فرضية الدراسة فهي كالتالي: «تلعب المجالس البرلمانية العربية دورا لا بأس به في تعزيز مظاهر الفساد في المجتمعات العربية، وهو دور تعكسه العلاقة المتينة بين البرلمانات والحكومات العربية التي دائما ما يكون هدفها السيطرة على هذه البرلمانات عن طريق استخدام أساليب التفتيح وتقديم المزايا المالية والاجتماعية والمهنية المتنوعة».

لا أريد أن افترض مسبقا نتائج هذه الدراسة التي ستكون بمثابة صدمة كبيرة حول المستوى الإبداعي الذي تميزت فيه برلمانات العرب في عمليات الفساد، الصغيرة منها والكبيرة، وإنما ما أود التأكيد عليه هو ضرورة سير غور هذه المعضلة التي أصبحت هاجسا مؤرقا للمدافعين عن الديمقراطية هذا من ناحية، وللحكومات التي بدأت تضيق ذرعا بهذا الفساد حتى وإن هي بذاتها فاسدة إداريا واقتصاديا.

الإشكالية التي قد تواجه الباحث هنا هي صعوبة الوصول إلى المعلومات لأن البرلمانات العربية استطاعت أن تحصنها تحصينا شديدا يفوق ذلك التحصين الذي يتميز به مبنى ال CIA في ماكين بولاية فرجينيا الأمريكية.

أوان، ٢٣ أبريل ٢٠٠٩م

شيء عجيب يحدث في الكويت

د. محمد ابراهيم السقا

شيء عجيب ما يحدث في الكويت إذا ما قارناه بالدنيا جمعاء، وبالذات النامية بصفة أخص، والتي تسعى بأقصى ما تملك أن توسع من مجالات الاستثمار فيها وأن تنشئ أكبر قدر من المشروعات الاستثمارية حتى ترفع من معدلات نموها وتتيح فرصاً أكبر لنمو الدخل وتخلق فرصاً أكبر للتوظيف. قيد تمويل مشروعات الاستثمار في العالم النامي يمثل أكبر القيود على النمو، ولذلك تعد فجوة المدخرات المحلية أكبر تحد يواجه الدول النامية، لذا تحرص هذه الدول على أن توفر ميزانيات تمويل مشروعاتها الاستثمارية بأي صورة، من بينها أن تلجأ إلى الاستدانة من الخارج لترتفع بذلك ديونها الخارجية، على أمل أن تقوم بتسديد تلك الديون من عوائد الاستثمار لمشروعاتها التتموية، إلى الحد الذي يوقع بعض هذه الدول في مصيدة المديونية الخارجية، والتي تنشأ نتيجة زيادة حجم الديون من الخارج، ومن ثم ارتفاع أعباء خدمة تلك الديون، إلى الحد الذي يجعل تلك الدول تلجأ إلى الاستدانة لتمويل عملية خدمة ديونها، أي لدفع أقساط الدين وفوائده. التحدي الأساسي الذي يواجه النمو في الدول النامية إذن هو كيف توفر التمويل اللازم لتنفيذ خططها الاستثمارية بأي صورة. ما يحدث لدينا في الكويت أمر يثير العجب، فميزانيات التمويل ترصد للمشروعات الاستثمارية في مشروعات الميزانية العامة للدولة كل عام، ومع ذلك تأتي النتائج في كل سنة مخيبة للآمال، حيث يكون المنفذ من تلك المشروعات أقل مما هو مرصود لها.

نتائج مخيبة للآمال

إنها ظاهرة عجيبة تستدعي التأمل، الأموال موجودة والمشروعات مدروسة والخطط موضوعة والميزانيات مرصودة ولكن بدون تنفيذ. الأمر المثير للدهشة هو أن ذلك الأمر يحدث سنوياً ولكن بدون مراجعة أو محاسبة، والأهم بدون عقاب. أن تأتي نتائج التنفيذ مخيبة للآمال كل عام دون أن يستدعي ذلك اهتمام أحد فإن ذلك يعني أن هناك خللاً في الرؤية وتسبباً في الإدارة، إن نسبة ما لا يتم تنفيذه من المشروعات العامة تتزايد عاماً بعد آخر، وهو أمر في غاية الخطورة يستدعي ضرورة الدراسة الجادة لهذه الظاهرة للوقوف على أسبابها، والتعرف على المعوقات التي تقف أمام تنفيذ المشروعات التي تم التخطيط لها ورصد التمويل المناسب لها، ولتحديد المسؤولين عنها، ومحاسبة المقصرين منهم. لا بد من محاسبة جادة لأجهزة الدولة على تقصيرها في تنفيذ الخطط المطروحة، والبطء الحكومي في تنفيذ المشروعات المرصودة غير مقبول تحت أي عذر من الأعذار، فما يحدث يصل إلى حد الجريمة، بل والخيانة لهذا البلد ومستقبل أجياله. طالما أن المشروعات قد أدرجت وفق جدول زمني محدد، فإن ذلك يعني أن الأجهزة التنفيذية قد أعطت الضوء الأخضر بأنها قادرة على التنفيذ وفي إطار هذا المدى الزمني، وأن تأتي النتائج عكس ذلك فإن الأمر لا يجب أن يمر هكذا بدون حساب. من لا يملك القدرة على تنفيذ ما تم رصده، فليترك مكانه لغيره من الكفاءات القادرة على ذلك، بدلاً من أن يعطل جهود التنمية لبلد بأكمله في سبيل بقائه على كرسيه.

جهاز تنفيذي ديناميكي

طالما نبهت إلى هذه الظاهرة في دولة الكويت، غير أن البيانات الأخيرة للحساب الختامي للسنة المالية ٢٠٠٨/٢٠٠٩ جاءت مثل الصدمة في مناخ الأزمة، وكشفت عن استمرار حدوث تلك الظاهرة

المخيبة للآمال، حيث تم تحقيق فائض في الباب الرابع (المشاريع الاستثمارية والاستثمارات) بمقدار ٧٢٠ مليون دينار، فقد رصد مشروع الميزانية العامة للدولة ٢٠٠٨/٢٠٠٩ ما مقداره ١,٦٦ مليار دينار للمشروعات الإنشائية في الباب الرابع من الميزانية، بلغ المنفذ منها ٩٤٥ مليون دينار فقط، أي بنسبة ٥٧٪ فقط، وهو ما يعني ان القائمين على تنفيذ تلك المشروعات حصلوا بجدارة على تقدير F للسنوات العشر الأخيرة على التوالي. أمثال هؤلاء لا يصلحون لمثل هذه المناصب الحساسة، ولا يمكن ان يضطلعوا بتلك المهمة القومية العظيمة. لا يمكن للكويت ان تحقق ما تصبو إليه من بدء عصر المشروعات العملاقة بجهاز تنفيذي يقوم عليه أمثال هؤلاء. تحتاج الكويت إلى جهاز تنفيذي ديناميكي يدرك عظم المسؤولية الملقاة على عاتقه ويقدر تبعات تلك المسؤولية، ويملك السبل التي تمكنه من القيام بها وفي الموعد المحدد. الأمر في غاية الخطورة ويحتاج إلى تدخل على أعلى مستوى. فكما تتم مساءلة الوزراء على موضوعات أقل أهمية وخطورة، فان هذا الموضوع أيضا في حاجة إلى مساءلة. ربما يحتاج الأمر لنقول للأجهزة الحكومية المنفذة شكرا، أو قد نحتاج إلى حل جميع الأجهزة التنفيذية وإرسال القائمين عليها إلى منازلهم بدلا من تعطيل مستقبل البلد، فالكويت تدفع ثمنا باهظا لوجود أمثال هؤلاء في الأجهزة التنفيذية للدولة.

القبس، ٢٩ أبريل ٢٠٠٩م

لماذا وقفت الرخصة أسيرة أخطاء تفصيلية؟

سهيل بوقريص

من أهم القوانين المقترحة لتنشيط الاقتصاد المحلي وافتتاح الكويت لجذب الاستثمارات الأجنبية قانون برامج وعمليات التخصيص وقانون BOT وتعديل قانون ضريبة الدخل وقانون الاستثمار الأجنبي. ومشروع قانون المشاركة بين القطاعين العام والخاص وتعديل القانون الخاص بشأن حماية المنافسة وتنظيم الاحتكار.

أغلب هذه القوانين إن لم يكن جميعها حبيس الأدراج. وعند مناقشتها في اللجنة المالية في مجلس الأمة الكل يسعى الى أن تغطي هذه القوانين كافة الجوانب لتلافي أية ثغرات في القانون، فيتم اقتراح التعديلات الكثيرة عليها ويستمر الجدل على هذه التعديلات، مما يؤدي إما الى تأخير إقرارها أو تجميدها.

جميل أن نرى جملة هذه الاقتراحات بقوانين أو التعديلات المقترحة على قوانين قائمة، ولكن المهم أن ترى النور.

أحد أهم القوانين المقترحة التي تخص القطاع النفطي مباشرة القانون المقترح لبرامج وعمليات الخصخصة والذي يتضح أنه فقد أولويته في خضم القوانين الأخرى.

بعد الاطلاع على الاقتراح بقانون يجب أن نسجل تقديرنا لمبادرة أعضاء مجلس الأمة الذين قدموا مقترحات جيدة للوصول الى أفضل النتائج، حيث يتضمن هذا القانون خمسة فصول: الأول الأحكام العامة، والفصل الثاني إنشاء مجلس أعلى للتخصيص حدد فيه اختصاصه، والثالث يتطرق الى اسلوب عملية التخصيص بالتفصيل، والفصل الرابع حماية حقوق العاملين ويبين التزام الدولة بالحفاظ على حقوق العاملين كاملة عند انتقال ملكية الأنشطة والأصول المخصصة الى القطاع الخاص. والفصل الأخير الأحكام الختامية.

في بداية سنة 2006 قامت المؤسسة بتقديم تصوراتها لبرنامج التخصيص للقطاع النفطي بعد أن ساهمت فيه مكاتب استشارية والبنك الدولي، ووضعت ورقة شاملة حددت فيها الأهداف والسياسات العامة وأسس عوامل النجاح وأهم القضايا الأساسية ومعايير اختيار الأنشطة المرشحة للتخصيص والجهات المؤثرة الرئيسية ونظام الرقابة والتنظيم، حيث تعتبر هذه الدراسة من أفضل الدراسات التي بادرت المؤسسة في تقديمها بخصوص هذا الموضوع، ومن أهم الأنشطة المقترح تخصيصها في هذا البرنامج الشركة الكويتية للاستكشافات البترولية الخارجية (تخصيص جزئي) مصنع البولي بروبيلين، مصنع الأسمدة ومصنع تعبئة سلندرات الغاز، حصة المؤسسة في الشركة الكويتية للحفريات، المصفاة الجديدة (20% منها)، أنشطة دسمة وجيدة للقطاع الخاص. على ضوء ذلك باشرت المؤسسة هذا البرنامج الذي كان من المفترض أن يقلل من هيمنة الدولة على مجال الصناعة النفطية وفتح المجال لمشاركة القطاع الخاص، وعند أول بداية لتطبيق البرنامج اصطدمت المؤسسة بالكثير من العراقيل، منها ما هو ظاهر وما هو مخفي، فمن التجارب السابقة مثل خصخصة محطات البنزين وخصخصة مشروع الفحم المكلسن تبين أن هناك بعض السلبيات، وألاها أن القطاع الخاص لم يتمكن من التحرر فعلياً من البيروقراطية الحكومية ووجود الكثير من

العراقيل. فعلى سبيل المثال لم تتمكن الشركة الأولى للوقود وشركة السور من توسيع نشاطها في محطات الوقود لتتماشى مع نظيراتها إقليمياً وعالمياً نظراً لعدم حصولها على هذا الحق من الجهات المختصة في الدولة لأسباب كثيرة، بالمقابل فشل القطاع الخاص بالمحافظة على العمالة الوطنية وزيادتها، وهضم حقوقها، بالإضافة الى عدم وجود هيئة رقابية لرقابة كفاءة العمليات من الناحية الفنية أو السلامة أو الغش التجاري.

إن الورقة المقدمة للخصخصة من المؤسسة وقانون الخصخصة يساعدان كثيراً على تلافي مثل هذه السلبيات.

إن القطاع الخاص بأمس الحاجة لفرص استثمارية في هذا القطاع المغلق والمهيمن عليه من قبل القطاع العام بخلاف كافة الدول المجاورة والعالمية.

في ظل الأوضاع السياسية الحالية وفي ظل انتظار مجلس الأمة الجديد، فمن الأجدى أن تتم إثارة أهمية مثل هذه القوانين والتي تساعد كثيراً في نهضة الاقتصاد المحلي، وبالنسبة للقطاع النفطي فقانون برامج الخصخصة من أهم القوانين التي يجب أن تعطى أهمية، وإذا ما استمر التأخير بإقرار هذا القانون فمن الأجدى أن يقر المجلس الأعلى للبتروال الورقة المقدمة من مؤسسة البتروال الكويتية لخصخصة بعض أنشطتها على أن تخضع مستقبلاً لكافة مواد قانون برامج وعمليات التخصيص بعد اعتماد هذا القانون.

القبس، ٥ مايو ٢٠٠٩م

التخصيص ومعانيه؟

عامر ذياب التميمي

أثير مؤخراً موضوع تخصيص الخطوط الجوية الكويتية، وذكر البعض أن الحكومة الكويتية تملك أموالاً طائلة فلماذا تبيع الشركة، أو المؤسسة، وبدلاً من ذلك يمكن أن تخصص أموالاً لشراء طائرات جديدة لتعزيز أسطول الشركة وتحسين قدرتها على تأدية خدماتها.

وكما هو معلوم فإن مؤسسة الخطوط الجوية الكويتية تملك في الوقت الراهن ١٧ طائرة فقط في أسطولها في حين تقوم بعمليات نقل الركاب جواً للعديد من المحطات في العالم العربي وآسيا وأوروبا وأميركا الشمالية. وقد تراجع أداء المؤسسة خلال السنوات القليلة الماضية وانخفضت إيراداتها وتدهورت خدماتها وزادت الشكاوى من الركاب بمختلف فئاتهم، كذلك واجهت المؤسسة منافسة حادة من الشركات الجديدة المحلية والخليجية والتي استقطبت الزبائن التقليديين للخطوط الجوية الكويتية، خصوصاً على المسارات الخليجية والعربية. وبالرغم من تخفيض الأسعار من أجل التمكن من المنافسة مع هذه الشركات الجديدة إلا أن الأمور باتت صعبة وتتطلب الارتقاء بجودة الخدمة وتعزيز الكفاءة في الأداء، وربما تحتكر الخطوط الجوية الكويتية الركاب الذين يسافرون لمؤتمرات ومهمات لحساب حكومة دولة الكويت.

وقد سبق أن صدر قانون لتحويل الخطوط الجوية الكويتية من مؤسسة إلى شركة مساهمة، وتعدت الحكومة بأن يتم تخصيص الملكية خلال عامين. ومن المؤكد أن دراسات تفصيلية قد أنجزت بشأن التخصيص وتكاليف إجراءاته ومتطلبات التعامل مع العاملين فيها. ومن الأمور المستعربة في الكويت أن أي محاولة للتخصيص أو إعادة الهيكلة لأي مرفق حكومي أو مملوك من القطاع العام تثير شبهة التنفيج، ولذلك تتقاعس الحكومة عن إكمال المهام المطلوبة أو تعطيلها حتى لا تواجه الانتقادات. هذه مسألة تتطلب المعالجة والارتقاء بعناصر الشفافية والتعامل جدياً مع مثيري هذه الانتقادات والرد عليهم، وإلا فإن كافة عناصر الإصلاح سوف تتوقف وتظل أوضاع المرافق والخدمات في حال من التراجع المزمن.

لا شك في أن هناك ثقافة سياسية تغذي هذه الانطباعات غير الإيجابية بما يؤدي إلى عرقلة كل محاولة لتحرير الملكية في البلاد. من الصحيح الزعم بأن هناك عمليات تنفيج واسعة جرت في البلاد على مدى السنوات والعقود الطويلة، وقد أصبح الناس متحفزين لهذه المسائل وبطريقة مبالغ فيها لكن أن يصبح هذا الهاجس معطلاً لكل عملية إصلاح، ومن بينها عملية إعادة هيكلة الخطوط الجوية الكويتية وتحويل ملكيتها، فإن المسألة تكون قد خرجت من سياقها السليم. ومن الأمور التي تثير المهتمين بعملية الإصلاح هو ذلك التخاذل من الأطراف الحكومية وعدم تمكنها من مواجهة الانتقادات والرد عليها وإقناع المجتمع السياسي بسلامة الإجراءات.

وإذا عدنا لمسألة تخصيص الخطوط الجوية الكويتية فإنه من المفيد التذكير بأن قطاع النقل الجوي هو من القطاعات الصعبة والتي لا يمكن لكافة الشركات الجوية أن تحقق الأرباح المناسبة نظراً للتكاليف التشغيلية والالتزامات الرأسمالية المتأتية من اقتناء أساطيل الطائرات المكلفة، ولذلك فإن شركات هامة في هذا القطاع أخذت باعتماد سيناريو الاندماج كما حصل بين الخطوط الفرنسية Air France والخطوط الهولندية KLM، وهناك محاولات للاندماج بين شركات كبرى

وغيرها مثل الخطوط البريطانية BA مع شركات أميركية وأوروبية ومحاولات Lufthanza الألمانية مع شركات أخرى. كما أن شركتي الاتحاد القطيانية وشركة طيران الإمارات، ومقرهما دبي، بصدد التشاور لبحث إمكانات الاندماج.

وربما يؤدي تخصيص الخطوط الجوية الكويتية، بعد تحويلها إلى شركة مساهمة في بداية العام القادم، إلى التفاهم مع شركات محلية أو خليجية أو عالمية بشأن تحقيق اندماج ناجح يؤدي إلى السيطرة على التكاليف ويؤدي إلى خلق شركة قادرة على مواجهة استحقاقات المنافسة خلال السنوات القادمة. لذا فإن أي محاولة لتعطيل عملية التخصيص لهذه المؤسسة أو تأخيرها سوف يزيد من التكاليف على الخزينة العامة ويكرّس التخلف الإداري ويعمق من معاناة المسافرين، وربما يعرضهم لمخاطر محتملة لأسباب متنوعة.

أوان، ١١ مايو ٢٠٠٩م

هل حان وقت الضريبة؟

د.محمود حاجي حسين

إذا كان لكل شيء ثمن في أية معادلة اقتصادية، فإن للدلال والرفاهية ثمناً.. هذا المفهوم لدولة الرفاهية الغربية لا يطبق على دولتنا الريعية.. لأن التنمية في الغرب أساسها الفرد، بينما مصدر الرفاهية لدينا هو ثروة الدولة، هنا يخرج مفهوم الريعية المعتدلة عن طريق العلاج بالضريبة، لأن للديمقراطية ثمناً أيضاً.

في الواقع، وكما أشرنا سابقاً، الديمقراطية والريعية خطان متوازيان لا يلتقيان، وهذه ليست نظرية رياضية، وإنما معادلة سياسية واقتصادية أثبتتها النهضة الأوروبية، من خلال نبذ الريعية وإحلال نظام ضريبي لغرس الديمقراطية.. بينما لانزال تائهن بين المطالبة بالريعية وغرسها، وفي اتجاه آخر المناادة بالديمقراطية والتنمية المجانية.

ولعل إقحام كلمة ضريبة في هذه المعادلة بين الريعية والتنمية تثير تساؤل البعض، طالما أننا نغدق في بحبوحة الرخاء والدخل القومي الوفير من الثروة النفطية، ولدينا سياسة مميزة لتنمية الثروة الوطنية، كما أن موجوداتنا وأصولنا تجعلنا بعيدين عن الأزمات.

نحن هنا لا نريد الظهور وكأننا ضد الريعية المعتدلة التي تتجلى في دعم الدولة للكثير من المواد الاستهلاكية وضروريات الحياة، إضافةً إلى النقل والكهرباء، شرياني الحياة على مستوى الفرد أو على مستوى التجمعات الإنتاجية والشركات أو أي من مكونات المجتمع.

في الواقع إن سلبية الريعية تكمن في الإفراط بها، وهي ما ينادي بها كثيرون، ممن لا يدرون أن هذا الإفراط سيقودنا في يوم من الأيام إلى دق ناقوس خطر الإفلاس على مستوى الفرد، وهنا تطرح الضريبة نفسها كعلاج للريعية السلبية أو المفرطة، وذلك وفق معطيات مقدراتنا.

وعندما نقول العلاج بالضريبة فليس أية ضريبة، وإنما تلك المتمثلة بالمجهود والعطاء، وليس الضريبة المالية المتعارف عليها في بعض المجتمعات. وتبرز ملامح أدائنا لهذه الضريبة من خلال تطوير أدائنا العملي وتأدية المهام في الوظائف العامة على أكمل وجه، وبروح المواطنة والعطاء، ورفع درجة الإنتاج بما يواكب الدخل وزيادة المجهود، ليتواكب مع المكسب.

هكذا تحافظ الريعية المعتدلة والواقعية على سمعتها، ولا توجه إلى غير الواقعية، ومنها تفتح باب الريعية المفرطة، فيغيب عن بال بعض دعائها كيف أنها العدو الأول للتنمية والمرض الذي يقاوم الديمقراطية.

وهنا السؤال يفرض نفسه: كيف ننشد الديمقراطية ونغرس بنقيضتها الريعية؟ ليس هذا فحسب بل ونطالب برفع حدتها تجاه الريعية المفرطة والخطرة؟! لعل هذا ما ييقينا تائهن بين المصطلحات دون تذوق لذتها من ريعية وديمقراطية واقعتين.. إذ نحن من يمنع الحواس التلذذ بالرقى والنعمة التي تحيط بنا، من خلال سلوكنا النقيض، وهذا يذكرني بالمثل الشعبي، إذا الشيء زاد عن حده قلب الواقع ضده...!

أوان، ٢٤ مايو ٢٠٠٩م

إشكالية منع تملك الأراضي في قانون دبي أوتي

د. عباس المجرن

في مقال سابق بعنوان «موقع الإبداع من الإعراب في قانون دبي أوتي» كتبت عن بعض جوانب القصور في القانون رقم ٧ لسنة ٢٠٠٨ بتنظيم عمليات البناء والتشغيل والتحويل، ورأيت أن القانون لم ينصف المبادر، حيث اختزل مكافأته في هامش أفضلية لا يزيد سقفه على ٥ في المئة من قيمة أفضل عرض منافس، أو تعويضه عن تكلفة دراسة الجدوى الاقتصادية التي أعدها للمشروع، وفي حال دخوله مستثمرا في مبادرته فإن سقف حصته منها لا يزيد على ١٠ في المئة.

• تملك الأصول

وإضافة إلى ما سبق أعرض اليوم إشكالية أخرى في نصوص هذا القانون تتصل بعدم أحقية المستثمر الخاص الحائز على حق الانتفاع بالأرض المملوكة للدولة في تملك أصول المشروع أو التملك المؤقت لأرض المشروع، مما يحول دون حصوله على أثمان مصرفي ضروري بضمانة هذه الأصول.

ويشير سجل الخبرة المتراكمة لدى العديد من الدول في التعامل مع موضوع المشاركة بين القطاعين العام والخاص، إلى وجود اختلافات ومناهج متعددة في معالجة هذه الإشكالية، ولا يتوقف اختلاف هذه المناهج عند مستوى الدول فحسب، بل ويمتد إلى مستوى المدن والمقاطعات في الدولة الواحدة.

وفضلا عن ذلك يتفاوت التعامل مع الأصول والموجودات الحقيقية والمباني التي يقيمها المستثمر الخاص في الأراضي العامة عندما تنتهي فترة انتفاعه بالأرض. فهناك قوانين تنص على أيلولة كل هذه الأصول إلى الدولة دون تعويض كما هو الحال في القانون رقم ٧ لسنة ٢٠٠٨، بينما تذهب تشريعات أخرى كما هو الحال في ألمانيا، إلى تعويض المستثمر بنسبة ٥٠ في المئة من القيمة التقديرية أو الدفترية لهذه الأصول ساعة أيلولتها إلى الدولة، في حين تعوض جهات حكومية المستثمر عن كامل القيمة التقديرية للأصول، أو تعرض عليه الاستمرار في استغلال هذه الأصول، إذا ما تعذر عليها دفع قيمتها التقديرية، وفي بعض الحالات يتم الاعتماد على صيغة الإيجار مع الوعد بالبيع، في حال اثبت المستثمر جديته وأنجز المشروع في إطار الزمن المتفق عليه وبالمواصفات المطلوبة.

وفي حالة الأصول التي لا يتم التعويض عن قيمتها عند انتهاء عقد الانتفاع، تبين عدة دراسات أن العديد من الجهات الحكومية تشكو من تسلمها لهذه الأصول متهاكمة، عندما يحين موعد أيلولتها إلى الدولة، خلافا لما هو عليه حال الأصول المستحقة للتعويض.

• حق ملكية أراضي الدولة

ويحصل المستثمر الخاص في العديد من الحالات على حقوق «ملكية فعلية» للأرض العامة خلال المدى الزمني للانتفاع، أي أن المنتفع يملك حقوقا موازية لحقوق الملكية الكاملة، إذ يكون من حقه بيع الأرض خلال المدة الزمنية المتبقية من حق الانتفاع أو تأجيرها كاملة لطرف ثالث، كما يستطيع أن يحصل على قروض مصرفية في مقابل رهن الأصول القائمة على الأراضي العامة المستغلة أو مقابل الأراضي العامة ذاتها، وتشترط بعض الأنظمة دفع القيمة الإيجارية عن كامل فترة الانتفاع

مقدما كشرط لتحقيق نظام الملكية الفعلية، كما هو الحال في مدينة موسكو في الاتحاد الروسي أو في جمهورية الصين الشعبية.

وتذهب بعض الدول الأوروبية إلى منح حق الملكية الفعلية، ولكن مع قصره على حق المنتفع في الحصول على قرض مصرفي مقابل رهن العقار، متمثلا في الأرض العامة وما عليها من أصول، بينما تحدد أنظمة أخرى حوافز ضريبية للمستثمر الخاص من أجل تشجيعه على الانتفاع بالأراضي العامة، خصوصا في حالة أيلولة الأصول التي يقيمها المستثمر إلى الدولة دون مقابل تعويضي مجز للمنتفع.

كما تذهب بعض الأنظمة إلى منح المستثمر فترة انتفاع تعادل ضعف الفترة اللازمة لتسوية مدفوعات القروض المصرفية التي يحصل عليها لبناء المباني وشراء الأصول اللازمة للاستثمار، كما هو الحال في مدينة سترسبورغ في شرق فرنسا التي لديها نحو ٧٠ عقد تأجير لأراض عامة تمتد إلى مدد أقصاها عام ٢٠٧٩، ويطبق هذا النظام على سبيل المثال على فندق الهوليداي إن وفندق سوفاتيل وقصر حقوق الإنسان الذي يستغله المجلس الأوروبي في الوقت الحاضر، وكذلك على عدد من الأندية الرياضية.

وأرى مما تقدم أن حق التملك المؤقت للأراضي العامة مسألة ذات أهمية كبيرة تستوجب إعادة النظر في القانون المشار إليه، خصوصا في حالة مشروعات البي أو تي التتموية الكبرى، والتي تتطلب تمويلا طائلا من جانب المستثمر، ولنا عودة إلى جوانب أخرى من هذا القانون.

الجريدة، ٣٠ مايو ٢٠٠٩م

التضييق على حرية الإعلام!

أحمد الدين

من سمع أو قرأ الجزء الخاص بملف الإعلام أحد الملفات الأربعة التي حددتها الحكومة في الخطاب الأميري، الذي ألقاه سمو رئيس مجلس الوزراء في جلسة افتتاح مجلس الأمة، قد يتوهم أن القوانين المنظمة للإعلام في الكويت قوانين متساهلة ومتهاونة، خصوصاً بعدما ذكر سمو الرئيس أنه «مع تزايد وسائل الإعلام وأدواته وأمام الانفتاح الإعلامي من خلال تكنولوجيا الفضائيات والمواقع الإلكترونية وجدنا بعض هذه الوسائل قد استباححت حرمة القوانين والضوابط الأخلاقية والأمانة المهنية في خطابها الإعلامي متجاوزة الحرية المسؤولة في تعرضها للشواهد الوطنية بأبعادها الداخلية والخارجية وتجريح كرامات الناس والتشهير بهم والإساءة لسمعة ومكانة دولة الكويت الرائدة في مجال حرية التعبير، وهو أمر لا يمكن احتماله أو السكوت عنه...»!

ولست هنا في صدد نفي أن هناك ممارسات إعلامية بالغة السوء، ولكن علينا في المقابل أن ننتبه إلى أن القوانين الكويتية المنظمة للإعلام ليست متساهلة أو متهاونة مع مثل هذه الممارسات المسيئة، بل أن هذه القوانين متشددة جداً ليس فقط لتلك التجاوزات وإنما هي مقيدة أيضاً لحرية الرأي وحرية التعبير وحرية الوصول إلى المعلومات وتتضمن عقوبات مغلظة.

فهناك القانون رقم ٣ لسنة ٢٠٠٦ في شأن المطبوعات والنشر والقانون رقم ٦١ لسنة ٢٠٠٧ بشأن الإعلام المرئي والمسموع ولوائحهما التنفيذية وما تتضمنه هذه القوانين واللوائح من ضوابط وقيود مشددة، وأمامنا المثال على ذلك في نص المادة ١١ من قانون المرئي والمسموع المتضمنة ١٤ مسألة يحظر القانون بثها تلفزيونياً وإذاعياً، وهي مشابهة إلى حد كبير للمواد ١٩، ٢٠، و٢١ من قانون المطبوعات والنشر لما يحظر القانون نشره في الصحف والمجلات والكتب، وهذه المسائل المحظورة هي المساس بالذات الإلهية أو الملائكة أو القرآن الكريم أو الأنبياء أو الصحابة أو زوجات النبي - صلى الله عليه وسلم - أو آل البيت بالتعرض أو الطعن أو السخرية أو التجريح... والتحريض على قلب نظام الحكم في البلاد أو الحث على تغييره بالقوة أو بطرق غير مشروعة، أو الدعوة إلى استعمال القوة لتغيير النظام الاجتماعي والاقتصادي القائم في البلاد، أو إلى اعتناق مذاهب ترمي إلى هدم النظم الأساسية بطرق غير مشروعة... والتعرض لشخص صاحب السمو أمير البلاد بالنقد، أو أن ينسب له قول إلا بإذن خاص من الديوان الأميري... وتحقير أو ازدراء دستور الدولة، أو التحريض على مخالفة نصوصه... وإهانة أو تحقير رجال القضاء أو أعضاء النيابة العامة أو ما يعد مساساً بنزاهة القضاء وحياديته... وخذش الآداب العامة أو التحريض على مخالفة النظام العام أو مخالفة القوانين أو ارتكاب الجرائم... وإفشاء الأنباء عن الاتصالات السرية الرسمية أو الاتفاقيات والمعاهدات التي تعقدها حكومة الكويت قبل نشرها في الجريدة الرسمية إلا بإذن خاص من الوزارة المعنية... والتأثير في قيمة العملة الوطنية أو ما يؤدي إلى زعزعة الثقة بالوضع الاقتصادي للبلاد أو يكشف إفلاس التجار أو الشركات التجارية أو المصارف أو الصيارفة من دون إذن خاص من المحكمة المختصة... وإفشاء ما يدور في أي اجتماع رسمي أو ما هو محرر في وثائق يقرر الدستور أو القانون سريتها أو عدم نشرها... والمساس بكرامة الأشخاص أو حياتهم الخاصة أو معتقداتهم الدينية... والدعوة أو الحض على كراهية أو ازدراء أي فئة من فئات المجتمع... والمساس بالحياة الخاصة للموظف أو المكلف بخدمة عامة أو نسبة أقوال أو أفعال غير صحيحة له تطوي على تجريح

لشخصه أو الإساءة إليه... والإضرار بالعلاقات الكويتية مع الدول العربية أو الصديقة إذا تم ذلك عن طريق حملات إعلامية... وخروج القناة عن غرض الترخيص الممنوح لها... وتتفاوت العقوبات في قانوني المطبوعات والمرئي والمسموع من الحد الأدنى وهو الغرامة المالية بين ثلاثة وعشرة آلاف دينار، مروراً بالحبس مدة سنة، وصولاً إلى الأحكام المشددة الواردة في قانوني الجزاء والجرائم الواقعة على أمن الدولة الداخلي والخارجي، مع إمكانية الحكم بإلغاء الترخيص، وغير ذلك من قيود ليست متساهلة وعقوبات غير هينة!

فهل المطلوب بعد هذا كله فرض المزيد من القيود والعقوبات؟ أم أنه يكفي الحكومة إن أرادت الحد مما تشكو منه في خطابها من تجاوزات أن تطبق أحكام القوانين على الجميع بشرط أن يكون هذا التطبيق بعيداً عن الانتقائية والتمييز في التشدد على البعض عندما يرتكب مخالفة بسيطة والتهاون مع البعض الآخر حتى وإن اقترف جرماً خطيراً؟!

عالم اليوم، ٢ يونيو ٢٠٠٩م

الحكم الصالح... والمواطنة الصالحة

لمى فريد العثمان

أما وقد باشرت السلطتان التشريعية والتنفيذية عملهما فأول ما يجب أن يلتفتا إليه هو إرث الفساد الثقيل الذي استفحل وانتشر في كل قطاعات الدولة، وكان السبب في الركود والشلل والانحطاط والإحباط الذي نعانيه حتى ابتلينا بثقافة الفساد الذي أصبح «واثق الخطوة يمشي ملكا»... فأصبح فسادنا قائدا ناجحا يمتاز بالثبات والتركيك وصنع الظروف المعيقة لأي تغيير أو تطور، لذا على السلطتين إدراك الحاجة القصوى لصياغة رؤية استراتيجية تعمل على خلق فلسفة جديدة للحكم الصالح والمواطنة الصالحة على حد سواء... ولن يتأتى ذلك إلا من خلال حكم القانون... تلك هي الفلسفة التي جعلت فنلندا من أكثر شعوب العالم سعادة ومن أقل (إن لم تكن الأقل) دول العالم فسادا بسبب عوامل مهمة كالشفافية وانعدام الفساد الإداري والعدالة الاجتماعية والاستقلال التام للقضاء والضمان الصحي الممتاز ومناخ الحرية الشخصية والعلمية التي تخلق مواطنة صالحة منتجة وضميرا حيا واعيا، بالإضافة إلى اهتمامهم بجودة التعليم التي عبرت عنه رئيسة جمهورية فنلندا بقولها «إن وراء تطور وتقدم فنلندا ثلاثة أسباب هي: أولا التعليم الجيد وثانيا التعليم الجيد وثالثا التعليم الجيد». تلك هي السبل الناجعة نحو بناء الحكم الرشيد الصالح ومن ثم المواطنة الصالحة وبالتالي التقدم والتطور والسعادة.

وبالرغم من ترديدنا كلمة «الحكومة الرشيدة»، فنحن أبعد ما يكون عنها... فحكومتنا هي السبب الرئيسي في تأخرنا بسبب سياساتها الرعوية التي جذرت ثقافة الفساد والفساد بطبيعية الحال ألد أعداء التنمية... فالاعتماد الرئيسي على الدولة يؤصل من ثقافة التبعية والانتكالية عوضا عن المسؤولية والشراكة... ويعمق نمط كسب الولاءات والعصبية الطائفية والقبلية ليطغى الولاء للأسرة والقبيلة والطائفة على الولاء والانتماء للوطن... الأمر الذي أدى إلى تراجع مبدأ سيادة القانون ومساواة الجميع أمامه مما أدى بدوره إلى اضمحلال دور الدولة، وفي ذات الوقت إفساد المؤسسات الديمقراطية، المنوط بها محاربة الفساد لا العكس، بسبب لجوء المواطنين إلى نواب الخدمات الذين انشغلوا عن قضايا التنمية والإصلاح والمصالح العامة وأصبح الكثير منهم مجرد مخلصين لمعاملات المواطنين القانونية وغير القانونية المكتسبة وغير المكتسبة على حساب حقوق الآخرين، لأغراض انتخابية، مستغلين بذلك مأسسة الفساد وتردي خدمات الدولة والبيروقراطية العقيمة، وبالتالي أصبح الناس يشعرون بفضل هؤلاء النواب عليهم عوضا عن تكريس ثقافة حقوق وواجبات المواطنة وتكافؤ الفرص، مضطرين بذلك إلى إعادة انتخابهم، حتى أصبحنا ندور في حلقة مغلقة لا نعرف كيف نخرج منها، لقد كان لتلك الأسباب الأثر الكبير في إحداث خلل جوهري مكن من ثقافة الفساد السائدة ألا وهو «المواطنة المنقوصة» وسببها باختصار الحكم غير الرشيد.

وعند الحديث عن الفساد يصعب علينا تجاهل الدور الريادي الذي تقوم به جمعية الشفافية الكويتية ورئيسها النشط د. صلاح الغزالي الذي أكد أن الترتيب السنوي للكويت في ما يتعلق بمؤشر مدركات الفساد «يتجه نحو التراجع الحاد» بالرغم من مرور أكثر من ست سنوات على توقيع الحكومة على اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، «في العام 2003 كانت الكويت في المركز 35 وفي عام 2004 حلت في المركز الـ 44 وعام 2005 في المركز الـ 45 وفي عام 2006 حلت في المركز الـ 46 وتراجعت في عام 2007 إلى المركز الـ 60 وأما في العام 2008 فحلت في المركز الـ 65». ولن

يتحقق الحلم في أن تكون الكويت مستقبلا مركزا ماليا وتجاريا ما لم نبدأ فعليا في خطوات صريحة وجريئة في تطبيق معايير الحكم الصالح وهي حسب تشخيص د. الغزالي: «مأسسة الإصلاح، الرؤية الاستراتيجية، المشاركة الواسعة المبنية على قاعدة شرعية حقوق الإنسان، حكم القانون بشكل يشتمل أصوله من قوانين السلامة العامة والأمن المجتمعي، الشفافية بشكل يضمن التدفق والتبادل الحر للمعلومات، جودة عالية لخدمة الجميع، المصلحة العامة، المساواة في تكافؤ الفرص، تحقيق حاجات الجمهور، والمحاسبة»، مشددا على ضرورة أن «محاولات تعزيز الشفافية حالة مؤسسية ونظام عام تعيشه مؤسسات الدولة بدلا من مطالبات هنا ومحاولات هناك»، ومنوها إلى ضرورة «تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد وقانون الكشف عن الذمة المالية وإنشاء هيئة لمكافحة الفساد».

إن علاقة التنمية الإنسانية المستدامة بالحكم الصالح الرشيد هي علاقة متلازمة لا ينفك أحدهما عن الآخر... وكما أن الفساد يبدأ من قمة الهرم إلى القاعدة فإن الإصلاح كذلك يبدأ من الحكم الصالح لينتج مواطنة صالحة.

الجريدة، ٨ يونيو ٢٠٠٩م

حضر الفساد وغاب المفسدون؟

محمد حمود الهاجري

الكل يتحدث عن الفساد ومدى انتشاره في كل نواحي الحياة ومؤسسات الدولة، وانه استشرى لدرجة تغلغله حتى طال المؤسسة التشريعية، حسب اتهامات بعض النواب أنفسهم، ولم يسلم حتى العمل الخيري من اتهامات الفساد.

وباتت التقارير الصادرة عن منظمة الشفافية العالمية تظهر سنويا تدني مرتبة تصنيفنا عالميا مقارنة حتى ببعض الدول العربية.

وتقوم جمعية الشفافية الكويتية بدورها بمتابعة تلك التقارير وتعلن عن نتائج مؤشر مدركات الفساد في دولة الكويت دوريا. كذلك قدم عدد من النواب الأفاضل بالمجلس السابق اقتراحا بإنشاء «الهيئة الكويتية لمكافحة الفساد» تفعيلا لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، التي انضمنا إليها عام 2007، وليس لدى مرشحي المجلسين النيابي والبلدي من وسيلة إقناع لناخبيهم وتسويق أنفسهم سوى الحديث بل الصراخ عن حجم الفساد الذي ينخر في البلد، ويستمررون، حتى بعد حصولهم على عضوية تلك المجالس، بجلد البلد ومؤسساته بحجم وارتفاع نسب تفشي جميع أنواع الفساد في أروقتها ودهاليزها بما فيها الأجهزة التي هم مسؤولون عنها!

الآن، وبعد التيقن، وبما لا يدع مجالا للشك في ان الفساد بكل أنواعه وأشكاله وأحجامه يتمرغ بأحضان دولتنا الحبيبة بكل دلع وغنج، وهو يعلن عن حضوره بكل بجاجة ووقاحة، ويروج لخدماته بكل الوسائل والأساليب، ويقر الجميع بوجوده وتفشييه، ولسان أرفع المستويات.

فالسؤال المنطقي المطروح هو: من الذي يمارس هذا الفساد؟ وما تبرير غياب المفسدين عن ساحة الاتهامات؟ فالفساد، لا ينمو ويتعرعرك ميكروب، وحده، ولا هو مثل حبات المطر ونسمات الهواء، ولست أؤمن بان الأشباح هم من خرب البلد ودمره، بكل أنواع الفساد.

أين هؤلاء المفسدون الذين زرعوا ونشروا واستفادوا من كل أنواع الفساد الذي وضعنا في ذيل دول العالم تصنيفا؟ ولماذا لم نر أو نسمع عن إدانة مفسد واحد في أي موقع؟

القبس، ١٣ يونيو ٢٠٠٩م

أزمة نظام مؤسسي

أحمد الدين

لفت انتباهي تقريران أجنيان نُشرا مؤخراً تحدثا عن أزمة النظام الكويتي، ليس بمعنى أزمة النظام الحاكم أو نظام الحكم، وإنما بمعنى أزمة النظام المؤسسي أو أزمة المنظومة التركيبية السياسية للدولة... التقرير الأول صادر عن مؤسسة كارينجي الدولية للسلام وأعدّه ناثن براون وترجم بعض مقاطع قليلة منه إلى اللغة العربية الزميل الدكتور ناجي سعود الزيد قبل أيام وأشار إليها في عموده، أما التقرير الآخر فهو ملخص دراسة نشرت «القبس» مقتطفات منها وتحمل عنوان «رؤية الكويت ٢٠٣٠» التي أعدتها المؤسسة الاستشارية برئاسة توني بليز رئيس الوزراء البريطاني السابق.

في التقرير الأول نقرأ استنتاجاً خطيراً يرى «أنّ القصور ليس في الأفراد، وإنما في التركيبية العامة، وكذلك القصور في النظام المؤسسي»... كما نقرأ في التقرير الآخر استنتاجاً مشابهاً، بل لعله أخطر منه ومؤداه «أنّ النظام السياسي أصبح عاجزاً ومشلولاً»!

وبالطبع ليست هذه هي المرة الأولى التي يتم فيه تشخيص الوضع السياسي الكويتي بأنه مأزوم أو يعيش أزمة، فقد كتب كثيرون وأنا أحدهم العديد من المقالات والدراسات في هذا الشأن، وبالتأكيد فإنها ليست المرة الأولى التي تورد فيها التقارير الأجنبية عن الكويت مثل هذه الاستنتاجات... ولكن اللافت للنظر أو بالأحرى المثير للقلق أنّ تشخيص الأزمة لم يعد يقتصر الآن على الوضع السياسي القائم أو الحالة السياسية الراهنة وإنما هناك من يرى بعداً أخطر لهذه الأزمة، التي أصبحت أزمة النظام المؤسسي نفسه، الذي يعاني القصور ويشكو العجز ويعيش حالة من الشلل... أي أنّها أزمة بنيوية أو أزمة هيكلية تمس الأسس والعلاقات، وليست أزمة ممارسة أو أزمة إدارة سياسية!

وفي ظني أنّ الأسباب العميقة لهذه الأزمة بهذا المعنى الخطير لا تكمن في الوثيقة الدستورية وما أقرته من حدود دنيا من الحقوق والحريات الديمقراطية، وما أوجدته من مؤسسات؛ وما حدّته من سلطات؛ وما نظّمته من علاقات وآليات، بقدر ما تكمن الأسباب العميقة لأزمة النظام المؤسسي في اختلالات أخرى كان لها أشد التأثيرات السلبية عليه، منها ما يتصل بالعقلية التقليدية السائدة في صفوف القوى المتفذة وتخلفها عن مواكبة تطور المجتمع الكويتي، واستحقاقات النظام الديمقراطي؛ وتلبية متطلبات إدارة شؤون الدولة... ومن بين هذه الاختلالات ما يتصل بالمحاولات المتكررة لإعاقة مشروع بناء الدولة الكويتية الحديثة والنكوص على الوضع الدستوري... ومنها ما يتصل بالاختلالات البنيوية، التي تعانيتها العلاقات الاقتصادية والقيم الاجتماعية في ظل الطابع الريعي المشوّه للاقتصاد وسيادة القيم الاستهلاكية وإعادة بعث الروح في القيم والعلاقات الاجتماعية المتخلفة... ومنها كذلك ما يتصل بما تعرضت له الحياة السياسية الكويتية من تشويه وإفساد متعمّدين طالا العملية الانتخابية؛ وأصابا الممارسات النيابية؛ وأثّرا على النهج المتبع في تشكيل الحكومة ومعايير التوزيع فيها وآليات العمل الحكومي وكيفية اتخاذ القرار السياسي في الدولة... بالإضافة إلى ضعف الوضع المؤسسي للتيارات السياسية في غياب وجود حياة حزبية منظمة، وما عانتها هذه التيارات من أزمت ذاتية وتعقيدات؛ وما أصاب دورها السياسي وتمثيلها النيابي ونفوذها الجماهيري من تراجع ملموسة قد يكون كثير منها بفعل فاعل واختراق مخترق!

هذه الاختلالات البنيوية مجتمعة بترابطها وتفاعلها هي التي تمثل الأسباب العميقة لأزمة النظام المؤسسي في الكويت، وهي اختلالات خطيرة وإستراتيجية بمعنى أنها ليست وقتية أو عابرة، ولهذا فإنها تتطلب وقفات جادة لمناقشتها بصراحة ووضوح؛ مثلما تتطلب بذل محاولات جديّة لإصلاحها... أما التعامي عنها والسكوت عليها والتهوين منها والاقتصار في التعامل معها على بعض الجزئيات والتفاصيل؛ والاكتفاء بمعالجة الأعراض الظاهرة منها دون معالجة مسبباتها العميقة فلن تجدي ولن تفيد... أما الأخطر من ذلك فهو القفز على المسببات العميقة لهذه الأزمة ومحاولة النيل من أسس النظام الديمقراطي!

عالم اليوم، ٣٠ يونيو ٢٠٠٩م

المناداة بفرض الضريبة؟ غلط

غليص بن عكشان

ينادي؟ البعض،؟ منذ فترة بفرض الضريبة على المواطنين ويقول انها في؟ بجانب مادية بحتة،؟ ولكن في؟ الجانب الآخر سياسية بموجبها؟ يكون المواطن مشاركاً؟ ومتابعاً؟ للأداء العام ومحاسباً؟ عليه سياسياً؟.

وقد فات على من؟ فينادي؟ بذلك ان الضريبة تفرض على الدخل من أجل زيادة دخل الدولة حتى تستطيع تلبية المشاريع والبنى التحتية وتطوير الخدمات من أجل رفاه الشعب،؟ وذلك في؟ الدول ذات الدخل الذي؟ لا؟ فيوازي؟ وعدد ونمو السكان فتستعين بفرض الضريبة من أجل ذلك،؟ وهي؟ دول قادرة فنياً؟ على ضبط مخالفات الضريبة مهما كان مسمى أو منصب المطالب بها؟.

خذ مثلاً؟ روسيا تسجن مليونيراً؟ 15؟ سنة لأنه أخفى دخل شركاته عن إدارة الضرائب،؟ والوزراء في؟ بريطانيا؟ يستقيلون بعد فضائح تهربهم من الضرائب،؟ وكذلك في؟ الصين واليابان،؟ إذن إدارة الضرائب في؟ الدولة التي؟ يسود فيها القانون على الكبير والصغير،؟ وتحتاج ميزانياتها لفرض الضرائب للصالح العام؟ يكون لديها أجهزة صادقة جادة مخلصه للقانون أولاً،؟ لأنه إرادة شعب؟ يخضع لها الجميع باحترام وحماية؟.

أما دولة مثل الكويت فالدخل بها؟ يكفي؟ لبناء عشرات الدول،؟ وشعبها لا؟ يتجاوز المليون،؟ ولا تستطيع بناء مشروع واحد ذاتياً،؟ بل تسود فيها الألقاب والمحسوبيات والفساد الإداري؟ والمالي؟ وأجهزة الدولة تعبت بها الشلليات،؟ دولة السيادة فيها لصاحب الدينار وليس القانون؟. القسائم الصناعية بعقود مزورة،؟ جهاز الرقابة المالية؟ يحارب الكفاءات اجازات القيادة واذونات العمل تستخرج بالرشوة شهادات رواتب مزورة،؟ تزوير الاختام واستخدامها في؟ أجهزة الدولة من الوافدين،؟ اتجار بالإقامات دون رقابة،؟ تقارير الرقابة المالية متضاربة،؟ اتجار الدعارة؟ يعبثون بأخلاق المجتمع؟. مع هذا فان فرض الضريبة سيكون دماراً؟ للضعيف،؟ وعدم قدرة على أصحاب النفوذ،؟ المفروض تفرض الضرائب على دخل التجار أولاً؟ مع مراقبة الأسعار،؟ لان فرض الضريبة على التجار وهم الأقوى تجعل منهم القوة الضاغطة على أجهزة الدولة لتحسين الخدمات ومحاسبة الحكومة بنفوذهم المادي؟ والمعنوي،؟ اما الشعب فدخله محدود بالراتب فقط ولا؟ يسمع صوته،؟ وبالتالي؟ فان فرض الضريبة عليه؟ يعني؟ استعباده وسلب حقه دون منفعة له،؟ في؟ دولة تعتبر سادس دولة في؟ العالم من حيث الاحتياط النفطي،؟ بالإضافة إلى مخزون الغاز،؟ فالضريبة سلب للمال الخاص من الشعب لمصلحة من سلب المال العام دون رقيب أو حساب،؟ في؟ ظل حكومة عاجزة عن مراقبة إدارتها ومجلس أمة انجازه الخصام بين أعضائه،؟ دولة لا تستطيع اجهزتها احترام القانون،؟ الواسطة الرشوة المادية أو المعنوية هي؟ السائدة في؟ وزاراتها وإدارتها،؟ دولة؟ يأكل عظمها وعصبها الفساد الإداري،؟ كيف تكون لها القدرة على المساواة في؟ تحصيل الضريبة؟ فمن؟ يستطيع محاسبة الحكومة من الشعب؟ لا أحزاب،؟ ولا نظام ديمقراطي؟ كامل بتداول السلطة،؟ ولا برنامج حكومي؟ ولا مجلس أمة فعال تشريعاً؟ ورقابة؟ هل الشعب

الغارق في؟ الديون له قدرة على المحاسبة سياسياً؟ في؟ هذا الوضع؟ انه؟ غلط في؟
ذهن من؟ فينادي؟ بفرض الضريبة على الشعب الكويتي،؟ أو؟ يسمى لتحقيق مصلحة
من ذلك.؟

الشاهد، ٢ يوليو ٢٠٠٩م

السرية وشفافية المعلومات

فهد الشليمي

في؟ علم الفن الاستخباري؟ والمخابراتي؟ تعتبر المصادر العلنية للمعلومات مثل الصحافة والاعلام المرئي؟ او الاعلام المسموع او من وكالات الاستخبارات المشروعة او من شبكة المعلومات العنكبوتية هي؟ احد المصادر الاساسية لجمع المعلومات والتي؟ يتم تقديرها من المتخصصين في؟ العلم الاستخباري؟ بين؟ 60؟ الى؟ 70؟؟ حيث؟ يتم تقييمها وتحليلها وتحويلها الى معلومات استراتيجية وتتبقى مانسبته ما بين؟ 30؟ الى؟ 40؟؟ من هذه المعلومات مغلقة بطابع السرية ومحدودية التداول بين الاشخاص الرسميين والمسؤولين وللأسف الشديد فإن واقع الحال الكويتي؟ يشكو ويعاني؟ من مبدأ عدم السرية واصبح ظهر الامن الوطني؟ مكشوفاً للجميع فالحفاظ على سرية المعلومات الوطنية؟ يتم انتهاكه وتعرضه للضرر تحت مبدأ شفافية المعلومات وحرية المعرفة لاجراء مجلس الامة او الوكالات الصحافية والاعلامية وبالتالي فإن عدم الفهم الامني؟ وعدم استيعاب سرية المعلومة قد؟ يؤدي؟ الى تداعيات امنية استراتيجية خطيرة لما تسببه من ضرر وطني؟ يؤثر على الدولة بشكل عام،؟ فالشفافية هي؟ حرية الحصول والتأكد من المعلومة المنشورة او الارقام المتداولة فالمطلوب من الاخوان اعضاء مجلس الامة المحترمين ومن في؟ حكمهم من المسؤولين الحكوميين او الاعلاميين ان؟ يكونوا اكثر حرصاً وفهماً وحذراً في؟ تسليم هذه المعلومات على طبق من فضة الى الوكالات الاستخبارية الاجنبية الراصدة للشأن الكويتي،؟ واريد ان اضرب بعض الامثلة من تاريخنا الاسلامي؟ وفي؟ اهمية الحفاظ على سرية وتداول المعلومات الحساسة والتي؟ تؤثر في؟ ارواح المواطنين والعاملين؟ ومصالح الدولة العليا فرسولنا الكريم عرف اعداد المشاركين بواسطة مصدره الاستخباري؟ الصحابي؟ عبدالله بن مسعود عندما طلب منه معرفة عدد الابل التي؟ يتم ذبحها لوجبة الطعام للمشاركين المشاركين في؟ حصار المدينة خلال؟ غزوة الخندق كما ان رسولنا الكريم؟ كان؟ يحرص على السرية والكتمان في؟ القرارات الاستراتيجية المهمة عندما قرر التوجه لفتح مكة فقرار التحرك والتوجه من مدينته المنورة الى مكة كان قراراً استراتيجياً اسلامياً؟ يتطلب الحيلة والحذر لتحقيق المكاسب السياسية والاسلامية العليا،؟ واوصانا رسولنا الكريم بالسرية والكتمان حيث؟ يقول؟: «استعينوا على قضاء حوائجكم بالكتمان»؟ فهل هناك حاجة اكبر من الامن الوطني؟ والاستقرار للمواطنين،؟ فالسرية والكتمان والحفاظ على سرية المعلومات وعدم انتشارها هي؟ مسؤولية وطنية استراتيجية وليست مسألة للتكسب والجدل السياسي؟ العقيم بين المجلس والحكومة واود ان اضرب بعض الامثلة الاخرى من التاريخ الحديث حول السرية وكتمان المعلومات حتى وان تسربت الى الصحافة او الاعلام المحلي؟ فالحكومة الاسرائيلية تفرض بعض الرقابة الاعلامية الموزونة حين؟ يتم التطرق الى الامن الاسرائيلي؟ حيث تتعرض مصالح الدولة وحياة المواطنين للخطر وتقوم اسرائيل بفرض الرقابة الاعلامية الخبيرة المسبقة على حرية النشر،؟ والمثال الآخر قيام رئيس الولايات المتحدة باراك اوباما بحظر نشر بعض الصور المسيئة للمساجين العراقيين في؟ مسج ابو؟ غريب حماية للامن القومي؟ الاميريكي؟ وحماية لارواح الجنود العاملين في؟ العراق ومن هذا المنطلق فالاجدي؟ والاولى ان؟ يكون صناع السياسة المحلية لدينا على قدر المسؤولية في؟ عدم التطرق للمعلومات الامنية والعسكرية والاقتصادية الحساسة في؟ العلن وتداولها في؟ مجالسهم ومندياتهم حتى اصبحنا نكتة ساذجة لدى اشقائنا الخليجيين في؟ عدم وجود اسرار في؟ الكويت،؟ وبالتالي؟ فهم؟ يتخرجون من تداول بعض هذه المعلومات مع المسؤولين الكويتيين فالاجدى والاولى باعضائنا

الكرام أن؟ يناقشوا هذه القضايا الحساسة بين ابواب مغلقة وعدم التحدث بها للمصادر الصحافية او الاعلامية بنية التكسب السياسي؟ والحصول على الدعم الاعلامي؟ فالمثل العربي؟ يقول: «البلاغة في؟ الايجاز وخير الكلام ماقل ودل؟» والأمر الآخر المبكي؟ والمؤسف ان جلسات مجلس الوزراء وهي؟ سرية بحكم القانون نجدها؟ يطالها بعض التسريب للاعلام الكويتي؟ المقروء عالميا او؟ يتم تداولها والتحدث عنها في؟ الدواوين الكويتية فكيف بالله علىكم تريدون ان تحموا اسراركم الاقتصادية والنفطية والامنية والعسكرية،؟ فسرية المعلومات واجب وطني؟ وديني؟ على كل مسؤول في؟ هذا البلد وسرية المعلومات لاتتناقض مع مبدأ الحق في؟ المعرفة وفي؟ مبدأ شفافية المعلومات،؟ فالفرق بينهما واضح ولا ليس فيه فالمعلومات التي؟ تتؤثر على الامن الوطني؟ والامن الاقتصادي؟ والاجتماعي؟ مطلوب حمايتها بدافع وطني؟ قبل الدافع القانوني،؟ وواجب ديني؟ قبل ان تكون مصدرا للتكسب السياسي؟ فليس كل مايعرف؟ يقال او؟ ينشر وتغليظ العقوبة القانونية على المسريين؟ يجب ان؟ يكون شديدا ليكونوا عبرة لمن لايعتبر؟.

الشاهد، ٤ يوليو ٢٠٠٩م

عقد إعلانات الانتخابات بين الغبن والاستغلال

فارس الحبيان

تابع الشعب الكويتي بأسره الاستجاب المقدم من النائب مسلم البراك لوزير الداخلية، والذي تضمن في محوره الأول شبهة التلاعب بالمال العام من خلال العقد الذي أبرمته الوزارة، لذلك فإننا نحاول السعي إلى إثراء هذا الموضوع من ناحية قانونية صرفة في الجانب المدني للموضوع بعيداً عن الجانبين السياسي والجنائي.

عرف المشرع الكويتي نظريتي الاستغلال والغبن من خلال المواد من ١٥٩ إلى ١٦٦ من القانون المدني الكويتي، ونحاول من خلال هذا المقال تطبيق هاتين النظريتين على العقد المشار إليه، ونفضل أن نبدأ بتطبيق نظرية الغبن على العقد سالف الذكر.

أولاً: مدى انطباق نظرية الغبن على عقد الإعلانات الشهير

يقصد بالغبن «الخسارة التي تلحق بأحد المتعاقدين في عقد من عقود المعاوضة الملزمة للجانبين، ويتحقق نتيجة عدم التعادل بين ما يعطيه المتعاقد وما يأخذ بمقتضى العقد، فإذا كان الفارق بينهما كبيراً كان الغبن فاحشاً يعتد به القانون بشروط معينة».

هذا وتنص المادة رقم ١٦٢ مدني على أن:

«الغبن الذي لا يكون نتيجة غلط أو تدليس أو إكراه أو استغلال لا يكون له تأثير على العقد، إلا في الأحوال الخاصة التي يصرح بها القانون، مع مراعاة ما تقتضي به المواد التالية».

كما تنص المادة رقم ١٦٣ مدني على أنه: «إذا نتج عن العقد غبن فاحش للدولة أو لغيرها من الأشخاص الاعتبارية العامة، أو لأحد من عديمي الأهلية أو ناقصيها، أو لجهة الوقف، جاز للمغبون أن يطلب تعديل التزام الطرف الآخر، أو التزامه هو، بما يرفع عنه الفحش في الغبن. ويعتبر الغبن فاحشاً إذا زاد، عند إبرام العقد، على الخمس. ولا يحول دون الطعن بالغبن ان يكون العقد قد أجرى عن المغبون ممن ينوب عنه وفقاً للقانون، أو أذنت به المحكمة».

كما تنص المادة رقم ١٦٥ مدني على أنه: «لا يجوز الطعن بالغبن، في عقد تم بطريق المزايدة أو المناقصة، إذا كان ذلك قد حصل وفق ما يقضي به القانون». ومن المتفق عليه أن شروط تطبيق نظرية الغبن وفقاً للمواد سالف الذكر هي كالاتي:

- ١ - أن يكون العقد معاوضة وملزماً للجانبين، (وهذا الشرط ينطبق على العقد محل البحث).
- ٢ - أن يكون العقد محدد القيمة، حتى يمكن معرفة التزامات أطرافه، ونسبة الغبن فيها، (ينطبق هذا الشرط أيضاً على عقد وزارة الداخلية).
- ٣ - ألا يكون العقد قد أبرم بطريق المزايدة أو المناقصة وفق ما يقضي به القانون، (ومن المعلوم أن العقد سالف الذكر قد أبرم بطريق التعاقد المباشر).
- ٤ - أن يكون الغبن فاحشاً، أي يزيد عن الخمس ٢٠٪، (ومن المعلوم لكل أن الغبن في عقد الإعلانات المذكور يتجاوز هذه النسبة بكثير).

٥ - أن يكون المغبون أحد الأشخاص الذين نصت عليهم المادة ١٦٣ مدني سالفه الذكر ، وعلى رأسهم الدولة وغيرها من الأشخاص الاعتبارية العامة، ومن أمثلتها وزارة الداخلية.

نخلص مما سبق أن هذه النظرية كان يمكن تطبيقها بكل بساطة، لو أرادت وزارة الداخلية ذلك، ولكنها فوتت ذلك بمضي فترة سنة على إبرام العقد حيث تنص المادة رقم ١٦٦ مدني على أنه:

«تسقط دعوى الغبن، إذا لم ترفع خلال سنة، تبدأ بالنسبة الى الدولة او غيرها من اشخصا الاعتبارية العامة ولجهة الوقف من وقت ابرام العقد...». اقتصر كلامنا السابق على الغبن المجرد، وهو الذي لا يرجع إلى استغلال أحد المتعاقدين لحالة ضعف لدى المتعاقد الآخر، لذلك فإن الغبن والاستغلال يتشابهان في حالة عدم التعادل في الأداءات ولكنهما يختلفان في شروط التطبيق وسيلي شرح ذلك.

ثانيا: تطبيق نظرية الاستغلال على عقد الاعلانات المذكور

تحدث الكثيرون عن أن وزارة الداخلية وقعت العقد المذكور تحت وطأة الحاجة الملجئة والملحة في ظل عدم توافر البدائل أو في ظل احتكار الحق في الإعلان، هذا من جانب ، ومن جانب آخر إلزام القانون للوزارة بنشر تلك اللوحات الإعلانية في مراكز الضواحي ،فإن صح ذلك، فإنه كان بالإمكان اللجوء للقضاء لإبطال العقد أو تعديل شروطه حيث تنص المادة ١٥٩ مدني على أنه: «إذا استغل شخص في آخر حاجة ملجئة، أو طيشا بينا، أو ضعفا ظاهرا، أو هوى جامحا، أو استغل فيه سطوته الأدبية عليه، وجعله بذلك يبرم، لصالحه أو لصالح غيره عقدا ينطوي، عند إبرامه، على عدم تناسب باهظ بين ما يلتزم بأدائه بمقتضاه وما يجره عليه من نفع مادي أو أدبي، بحيث يكون إبرامه، تنكرا ظاهرا لشرف التعامل ومقتضيات حسن النية، كان للقاضي، بناء على طلب ضحية الإستغلال ووفقا للعدالة ومراعاة لظروف الحال، أن ينقص من التزاماته أو أن يزيد في التزامات الطرف الآخر، أو أن يبطل العقد». وشروط تطبيق هذه النظرية متوافرة أيضا وفقا للفرص السابق بوجود حاجة ملجئة أدت إلى توقيع هذا العقد بالصورة التي ظهر بها والشروط هي كالاتي:

١ - عدم التناسب الباهظ بين الأداءات.

٢ - وجود حاجة ملجئة لدى أحد أطراف العقد استغلها المتعاقد الآخر

ولكن ومما يؤسف له أيضا أنه فانت على الوزارة وبمرور سنة على إبرام العقد فرصة إبطال العقد أو تعديل التزاماتها في هذا العقد، حيث تنص المادة ١٦١ في فقرتها الأولى على أنه: «تسقط دعوى الاستغلال بمضي سنة من وقت ابرام العقد».

بقي أن نشير إلى أن ما سقناه في هذا المقال هو مجرد رأي يحتمل الصحة والخطأ، ولا يقصد به الوقوف إلى أي جانب، ولكنها فكرة خطرت في ذهن كاتبها أراد أن يطرحها للبحث والنقاش.

الرؤية، ٥ يوليو ٢٠٠٩م

تطوير القضاء

محمد عبدالقادر الجاسم

يتسم الحديث عن القضاء بشيء من الحساسية حيث أننا اعتدنا على عدم توجيه الانتقادات وعدم كشف الممارسات الخاطئة المتصلة به. وفي ظني أن هذا الاعتقاد، أو «التواطؤ العام» الذي تم بحسن نية، أدى إلى استبعاد القضاء وقوانينه من أولويات الحديث عن الإصلاح في الدولة، بل أن أغلب الحديث عن القضاء يتصل برواتب القضاة ومزايا الوظيفة. وحين أدق النظر في علاقة كل من الحكومة ومجلس الأمة بالقضاء أجد أن هذه العلاقة مبنية على درجة عالية من «النفاق السياسي» حيث تسعى الحكومة دائماً إلى كسب القضاة في صفها في حين يبالي أعضاء مجلس الأمة في مدح القضاة. إن القضاء في الكويت يحتاج إلى إصلاح وتطوير الآن وقبل فوات الأوان.. نحتاج إلى مراجعة شاملة ملف القضاء من جهة قوانينه التنظيمية ومن جهة قواعد التعيين في المناصب القيادية في السلك القضائي ومن جهة تقييم انتاجية القضاة ومن جهة تقييم الكفاءة ومن جهة تقييم الفاعلية. كما نحتاج إلى مراجعة شاملة لقانون المرافعات المدنية والتجارية وقانون الإجراءات والمحاكمات الجزائية وقانون الجزاء بهدف العمل على تطوير تلك القوانين بما يعزز حق التقاضي ويزيد من فاعليته ويصون حقوق الأفراد أياً كانت صفاتهم في التقاضي.

وفي ظني أن من بين القوانين التي يجب أن تحظى بأولوية قانون الإجراءات والمحاكمات الجزائية حيث أن استمرار العمل بالنظام الحالي للتحقيق لا يتناسب مع التطور الهائل الذي حدث في مجال حقوق الأفراد وضمانة عدالة التحقيق ونزاهته. إذ لم يعد مقبولاً اليوم أن تتفرد النيابة العامة باتخاذ كافة إجراءات التحقيق بما في ذلك الحبس الاحتياطي والمنع من السفر من دون رقابة مباشرة وفورية من القضاء، كما أنه من غير الملائم الآن أن يستمر إصدار النيابة العامة قرارات الحبس الاحتياطي دون إلزامها بتسبب قرارها ودون منح المحبوس حق الطعن على القرار فوراً، كما أنه من غير المناسب أيضاً أن تطول مدة الحبس الاحتياطي، كما أنه من غير المناسب أيضاً إطلاق سلطة النيابة العامة في التحقيق من دون رقابة ما على المدى الزمني الذي تستغرقه التحقيقات، كما أن العلاقة بين النيابة العامة وأجهزة المباحث، سواء أمن الدولة أو الجنائية، تحتاج إلى إعادة تنظيم لضمان عدم سيطرة تلك الأجهزة الأمنية على مسار التحقيق.

إن الحاجة إلى إصلاح وتطوير القوانين بارزة وملحة، فقد انقضى وقت طويل على آخر إصلاح جدي حين صدر قانون يجيز التظلم من قرارات حفظ التحقيق، وأظن أن لجمعية المحامين هنا دوراً مفترضاً حيث نأمل أن تنظم سلسلة من الندوات أو ورش العمل لمناقشة هذا الموضوع، كما أن على مجلس القضاء أن يعيد صياغة علاقة القضاء بالمجتمع وأن يتقبل النقد الموضوعي الموجه إلى القضاء عموماً وأن يكون سنداً للإصلاح والتطوير لا عائقاً له.

عالم اليوم، ٥ يوليو ٢٠٠٩م

المالية العامة

عامر ذياب التميمي

أنهى مجلس الأمة في الكويت دور الانعقاد الأول من الفصل التشريعي الثالث عشر بعد أن أقر الميزانية العامة للدولة، وذلك الخميس الفائت من شهر يوليو (تموز) الجاري. وكما هو معلوم فإن الميزانية حددت إجمالي المصروفات بمقدار ١٢,١ مليار دينار كويتي، في حين قدرت الإيرادات للسنة المالية ٢٠١٠/٢٠٠٩ بـ ٨ مليارات دينار، أي أن هناك عجزاً افتراضياً قدره ٤,١ مليارات دينار، وإذا أضيف لذلك ما يخصص لاحتياطي الأجيال القادمة بما يمثل ١٠ في المئة من إجمالي الإيرادات، فإن العجز سيبلغ ٤,٨ مليارات دينار.

وربما لن يكون هناك عجز عند احتساب الإيرادات الفعلية والمصاريف النهائية في نهاية العام المالي في ٣١ مارس (آذار) ٢٠١٠، خصوصاً بعد ارتفاع أسعار النفط في الأونة الأخيرة. كما أن العديد من بنود الصرف لا يتم السحب منها لأسباب عديدة، خصوصاً ما يتعلق بالمشاريع التي يتعطل تنفيذها لأسباب بيروقراطية أو فنية أو أي أسباب أخرى.

لكن من أهم ما عرض في الجلسة الأخيرة لمجلس الأمة في دور الانعقاد الأول من هذا الفصل التشريعي هي البيانات المتعلقة باحتياطي الأجيال القادمة والاحتياطي العام، وقد اتضح أن احتياطي الأجيال القادمة انخفضت قيمته من ٥٧,٩ مليار دينار في العام ٢٠٠٨ إلى ٤٨,٤ مليار هذا العام، أي بانخفاض قدره ٩,٥ مليارات دينار، أي بنسبة ١٦,٤ في المئة.

ولا بد أن يكون هذا الانخفاض هو نتاج إعادة تقييم تتعلق بأوضاع الأسواق والأصول المستثمرة وتأثيرات الأزمة المالية العالمية، حيث لا يفترض أن يكون الانخفاض لأسباب تتعلق بالتسييل من قبل الهيئة العامة للاستثمار، لذلك ربما تستعيد هذه الأصول قيمتها الأصلية، أو ما يقرب منها، بعد أن تتحسن أوضاع الاقتصاد العالمي خلال الشهور والسنوات القادمة.

ولكن لم يتضح لنا العائد من هذه الأصول وامكانية اعتبار الأصول مضمونة وذات آفاق اقتصادية جيدة، والعملات التي تم الاستثمار فيها مستقرة، والأدوات منخفضة المخاطر إلى آخر التساؤلات الفنية المشروعة.

هناك أهمية للتأكد من توزيع المخاطر على أسس معقولة، ويجب الاستفادة من الأزمة المالية العالمية لتفادي أي أدوات مرتفعة المخاطر والتركيز على الأصول المدرة للعائد، والتي يمكن أن تضمن قيمة الاستثمار فيها لأمد طويل.

أما الاحتياطي العام فيبدو أنه ارتفع من ٢١,٧ مليار دينار في العام ٢٠٠٨ إلى ٢٤,٧ مليار في العام ٢٠٠٩، أي بزيادة قدرها ٣ مليارات دينار، وبنسبة ١٤ في المئة تقريباً.

لا ريب أن الزيادة تتمثل بتحويل جزء من الفوائض المالية المتحققة في العام المالي الفائت إلى الاحتياطي العام، كما أن أموال هذا الاحتياطي عادة ما توظف في مؤسسات حكومية داخل البلاد أو في استثمارات إقليمية أو قروض مباشرة في البلدان العربية، وليس هناك افتراضات بشأن مردودية هذا الاحتياطي، والتي لا تكون وردية في أغلب الأحوال.

والأهم مما سبق ذكره، أن الميزانية والحال المالية للدولة تجرى مناقشتها في جلسة واحدة من قبل مجلس الأمة، وفي وقت يكون فيه الأعضاء في أوضاع لا تساعد على الاستفاضة في النقاش والتدقيق. ويتطلب الأمر أن تقوم لجنة الشؤون المالية والاقتصادية في مجلس الأمة بإجراء دراسات على أوضاع الاحتياطيين، والتأكد من جدوى الاستثمار.

كما أن الميزانية العامة للدولة يجب أن تبحث بشكل مسهب حتى يتم التأكد من طبيعة الإيرادات وجدوى المصاريف وقدرة الإدارة الحكومية على ضبط النفقات والتعامل الجدي مع متطلبات إنجاز المشاريع.

أوان، ٦ يوليو ٢٠٠٩م

إصلاح القضاء

محمد عبدالقادر الجاسم

على الرغم من إيماني المطلق بمبدأ استقلال القضاء ووجوب ضمان إبعاده عن التأثير بأي عامل خارج نطاق ملف القضية المتداولة، وعلى الرغم من قناعتي بوجوب إظهار الاحترام الواجب للقضاة وتعزيز قناعة الرأي العام بنزاهتهم وفعالية النظام القضائي، إلا أن هذا كله لا يعني أبداً أن نمتنع عن مناقشة أوضاع القضاء تحت أي حجة أو ذريعة. وإذا كنا في الكويت نفخر دوماً بقضائنا وبنزاهتهم، فإن الواجب يحتم علينا أن نعمل على صيانة سمعة القضاء الكويتي وتنقيته من الشوائب التي قد تعلق به بين وقت وآخر. كما أن من حقنا أن نتداول في موضوع إصلاح وتطوير القضاء من أجل تكريس فاعليته من دون أن يعني هذا التداول إثارة الشبهات إلى القضاء..

إن إصلاح وتطوير القضاء مسألة عامة تهم المجتمع ولا ينفرد بها مجلس القضاء أو القضاة، لذلك يجب ألا تتناوب القضاة الحساسة حين نتداول المسألة. أقول هذا وأنا على علم بأن مسألة إصلاح وتطوير القضاء مسألة متداولة في أوساط القضاة أنفسهم، ولدى بعض القضاة أفكار جاهزة للتطوير وتحسين الأداء إلا أن هذه الأفكار لا تجد، مع الأسف، طريقها للمناقشة العامة بل قد لا تجد طريقها للمناقشة وسط السلك القضائي حيث توضع تلك الأفكار في الغالب في إطار التنافس بين القضاة على المناصب القيادية، أي يتم إسباغ البعد الشخصي على حساب البعد الموضوعي للأفكار، ومن هنا أظن أنه يلزم توفير بيئة صحية مناسبة لتتيح للقضاة ولكل المتصلين بالقضاء طرح موضوع إصلاح وتطوير القضاء على طاولة النقاش بلا حساسية وبلا مبالغة في فكرة حماية سمعة القضاء.

في كتابي الأخير «المحكمة الدستورية.. نحو إصلاح جذري» كتبت في المقدمة: «كثيراً ما تتردد كلمة «إصلاح» في إطار الحديث العام حول الأوضاع العامة. بيد أنه عندما ينتقل الحديث إلى القضاء، تظهر بعض علامات التردد والانقباض من استخدام هذه الكلمة، إذ يظن البعض أن الحديث عن «إصلاح» القضاء يفترض أن هناك «فساداً» في القضاء، وهم يظنون أن القضاء يجب أن يبقى بمنأى عن أحاديث الإصلاح، لاسيما العلنية منها، تحت تأثير نظرة قاصرة تدور حول لزوم الحفاظ على «هيبة واعتبار» القضاء، حتى أن البعض يبالغ كثيراً في الأمر لدرجة ملامسة فكرة «تقديس» القضاء و«إجلال» القضاة!

إن من الخطورة بمكان أن نخدع أنفسنا بهذه الفكرة، فتحت عباءة تقديس وإجلال الأفراد، أيا كان مصدر هذا التقديس والإجلال، دينياً أو سياسياً أو مهني، قد تتخفى وتتمو وتتكاثر أصناف الفساد كافة....

لذلك فإنني أتمنى أن تبادر جهة ما إلى فتح نقاش عام حول القضاء..

عالم اليوم، ١٩ يوليو ٢٠٠٩م

سدّ الثغرات القانونية أولاً!

أحمد الدين

العقود النفطية، التي لم يتمّ عرضها على لجنة المناقصات المركزية، وفق ما كشفته صحيفة «الراي» تستحق ما هو أسبق وأولى وأهم من المبادرة إلى مسائلة وزير النفط أو حتى رئيس المجلس الأعلى للبتروك إذا كان إبرام هذه العقود قد جرى بقرار من هذا المجلس، إذ إنّه يفترض البدء أولاً بسدّ الثغرات القانونية، التي طالما تمّ النفاذ منها لتمرير عقود مؤسسة البترول والشركات النفطية التابعة لها بعيداً عن الإجراءات القانونية المنصوص عليها في قانون المناقصات العامة، مثلما سبق أن حدث في العقود المخالفة في مشروع المصفاة الرابعة، وما جرى كشفه أخيراً من مخالفات في عقود جديدة.

فلا بد بادئ ذي بدء من تثبيت طبيعة الشخصية المعنوية العامة للشركات النفطية، التي تتذرع بأنّها أشخاص معنوية خاصة لا تخضع لقانون المناقصات المركزية، ذلك أنّ هذه الشركات مملوكة بالكامل للدولة، كما أنّ المجلس الأعلى للبتروك هو الذي يمثل جمعيتها العمومية العادية وغير العادية، وميزانيات هذه الشركات هي جزء من ميزانية مؤسسة البترول الكويتية، هذا ناهيك عن أنّ الشخصية المعنوية الخاصة هي الأشخاص القانونية التي لا تتبع الدولة بل تتبع الأفراد والجماعات الخاصة، وتهدف بصورة أساسية إلى تحقيق مصالح فردية خاصة، مثل الشركات التجارية... أما الشخصية المعنوية العامة فهي الدولة أو الأشخاص المعنوية التي تتبع الدولة، وبالتأكيد فإنّ الشركات النفطية التابعة لمؤسسة البترول هي أشخاص معنوية عامة وليست خاصة، وبالتالي لا بد من تثبيت هذه الطبيعة القانونية للشخصية المعنوية لهذه الشركات النفطية لإزالة أي التباس أو ذرائع حول مدى خضوعها لقانون المناقصات العامة.

أما الثغرة القانونية الأخرى، التي يجب الإسراع إلى سدّها لضمان إخضاع هذه الشركات النفطية وعقودها لقانون المناقصات العامة وقانون ديوان المحاسبة، فهي القرارات الصادرة عن المجلس الأعلى للبتروك، وتحديد القرار رقم ٧٩٥ بتنظيم مناقصات الشركات البترولية والتعديل الذي طرأ عليه بموجب القرار رقم ١ لسنة ٢٠٠٥، التي يجري التعامل معها وكأنّها تمثّل أدوات تشريعية أعلى مرتبة من القوانين، التي أقرّها مجلس الأمة وصدّق عليها الأمير، والادعاء أنّ هذه القرارات لا تلزم الشركات النفطية بما توجهه هذه القوانين من خضوع مشروعات الجهات الحكومية والمؤسسات العامة لقانون المناقصات العامة رقم ١٩٦٤.٣٧ وتطلق يدها في تفسير غير سليم للقانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٩٨، بإلغاء النصوص المانعة من خضوع بعض الهيئات العامة والمؤسسات العامة لرقابة ديوان المحاسبة أو قانون المناقصات العامة، الذي استثنى فقط «بنك الكويت المركزي، وكذلك عمليات بيع النفط ومشتقاته، والعمليات الاستثمارية التي تقوم بها المؤسسات العامة والهيئات العامة، التي لم تكن خاضعة للرقابة المسبقة لديوان المحاسبة أو أحكام قانون المناقصات العامة قبل العمل بهذا القانون»... وهنا يفترض أن يكون واضحاً أنّ قرارات المجلس الأعلى للبتروك لا سند لها ولا قيمة عندما تخالف القانون، فالقانون، الذي هو أداة تشريعية أعلى مرتبة من أي قرار سواء صدر عن المجلس الأعلى للبتروك أو حتى عن مجلس الوزراء، ولا يمكن أن تستقيم الأمور على نحو سليم في دولة دستورية إذا أصبحت القرارات الحكومية في منزلة أعلى من القوانين، مثلما تتذرع مؤسسة البترول الكويتية والشركات النفطية التابعة لها في تبرير عدم إخضاع عقودها للإجراءات

القانونية المنصوص عليها في قانون المناقصات العامة؛ وقانون ديوان المحاسبة.

هاتان الثغرتان القانونيتان الخطيرتان يجب سدّهما في أسرع وقت ممكن لمنع المحاولات المتكررة للنفاز منهما في إبرام عقود نفطية مخالفة أو مريبة... وأحسب أنه لن يجدي نفعاً في منع تكرار ما سبق أن حدث في عقود المصفاة الرابعة وما يحدث الآن في العقود النفطية الجديدة إذا تمّ الاكتفاء فقط بالمساءلة السياسية لوزير النفط أو رئيس المجلس الأعلى للبتروول ولم تُتخذ الإجراءات التشريعية المناسبة لتصحيح هذا الوضع الخاطئ، فهذه الإجراءات التشريعية التصحيحية هي أسبق وأهم وأثبت من أي مساءلة!

عالم اليوم، ٢٣ يوليو ٢٠٠٩م

محاربة الفساد ليست فزعة!

د.علي الزعبي

يتبنى السيدان العزیزان محمد عبدالقادر الجاسم وفهد الراشد مشروعاً وطنياً لمحاربة الفساد.. ويشجذان الهمة لدعوة أكبر عدد من المواطنين لمساندة هذا المشروع. شخصياً، لا أشكك مطلقاً في الهدف السامي الذي ينشده السيدان الجاسم والراشد، وخاصة أنه سبق لي العمل مع الدكتور فهد الراشد في مشروع مماثل عن الفساد، في لجنة شعبية كانت برئاسة الأخ النائب السابق صالح الفضالة.

في السنوات الخمس الأخيرة، كتبت أربعة بحوث متخصصة في مكافحة الفساد، آخرها نشر في مجلة The Arab World التابعة لجامعة إيكرون - أوهايو في الولايات المتحدة الأميركية، وقد اتضح لي أن الفساد في دولة الكويت يقوم على «تبادل المصالح والتفيع» بين قوى حكومية (قد تكون وزراء أو وكلاء أو وكلاء مساعدين، أو من لهم علاقة بهم)، وأعضاء في البرلمان (أو أطراف محسوبة على هؤلاء الأعضاء)، ولعل هذا ما يجعلني أتفق إلى حد ما مع السيدين الجاسم والراشد في أن التوجه إلى الناس أفضل من استجداء الحكومة أو البرلمان في مكافحة استشراف ظاهرة الفساد.

ولكن هل يمكن محاربة الفساد بطريقة الفزعة الشعبية؟ أو وبعبارة أدق، هل يمكن أن يكون للفزعة الشعبية تأثير أكبر في محاربة الفساد؟ هل توجيه عقرب البوصلة (بوصلة محاربة الفساد) من الحكومة ولجانها والبرلمان ولجانه.. إلى القوى الشعبية غير المسيّسة.. بإمكانه أن يفلح أو على الأقل يقلل من حدة تفاقم ظاهرة الفساد؟

هنا علينا أن ندرس هذا الموضوع جيداً قبل أن نقرر مدى فاعلية هذا الأمر أو خطورته، لأن السيدين الجاسم والراشد سيلجآن إلى الشعب، أو القوى الشعبية، التي لا ترتبط بمصالح معينة مع الحكومة أو البرلمان، وهذا معناه أن أي فشل لهذا المشروع يعني، شتناً أم أيبناً، انتصاراً للفساد وزمرته، ونهاية لآخر حصن (حصن الشعب) في مواجهة هذه الآفة الخطرة، آفة الفساد.

أتمنى من السيدين الجاسم والراشد، عقد اجتماعات مكثفة مع شخصيات كويتية متمكنة من التخطيط والفهم للساحة الكويتية بكافة مشاربيها وأطيافها وتوجهاتها.. حتى يتم اختيار الطريقة المثلى لمكافحة الفساد بواسطة القوى الشعبية، لأن سفينة الفزعة الشعبية، ومن دون تخطيط مسبق وجاد، ستتكرر مجاديفها عند أول موجة ترتطم بها.

أوان، ١٠ أغسطس ٢٠٠٩م

عندما يساوي نفطنا صفراً

د. هشام العوضي

ليست المشكلة هي ما الذي سيكون عليه مصير الخليج عندما ينضب النفط، وإنما التحدي الحقيقي هو ماذا سيكون عليه مصير المنطقة عندما يصرف العالم بصره عن نفطنا، لأنه اكتشف بديلاً جديداً للطاقة؟

سؤال كارثي قد لا يكون طارئاً طرحه الآن في فترة ترتفع فيها أسعار النفط، وتزداد حاجة الدول الصناعية للبتروول أكثر من أي وقت مضى (احتاجت أميركا هذا العام مثلاً إلى ٢١ مليون برميل يوميا). لكن السؤال سينطرح حتماً، بل وسيُفرض على أجيالنا المقبلة. وبما أننا نعيش في عصر السرعة، والـ١٠٠ سنة تمر كأنها عشر سنوات، فإن طرح السؤال من الآن يبدو معقولاً ولو أنه غير طارئ.

يحسب الناس أن العالم ينتظر عادة عندما تنضب ثروة ما، من أجل أن يبدأ في البحث عن ثروة جديدة. وهذا ما لم يحدث في تاريخ البشرية في حركتها للبحث عن مصادر الثروة في الألف سنة الماضية. فلم يحدث أن بدأ الناس في البحث عن النفط مثلاً، لما انتهى الفحم من مناجمه، ولكن الناس اعتبرت أن النفط، كان أكثر ملاءمة من الفحم الذي ظل متوافراً إلى يومنا، وسيظل لأجل غير مسمى. فقصة الثروات الطبيعية إذاً، هي قصة ملائمة لاحتياجات الناس في زمن ما، أكثر منها قصة توافر أو نضوب.. وسأضرب أمثلة أخرى.. دعونا نبدأ من ثروة اللؤلؤ في الخليج. في الثلاثينيات انتكست هذه التجارة في دولنا، ليس لأن المحار نضب من مياه المنطقة، وإنما لأن اليابان استطاعت أن توفر بيئة جديدة لزراعة اللؤلؤ، تماماً كما يحصل اليوم في إنتاج الفواكه من خلال هندسة الجينات. وتمكنت اليابان عبر توفير بيئة صناعية لتكاثر المحار أن توفر مصدراً جديداً للؤلؤ، أكبر وأجمل وأرخص من اللؤلؤ الخليجي.

لم يكن اليابانيون ينتظرون وقتئذ أن ينضب اللؤلؤ من الخليج، وإنما أعملوا عقولهم لتوفير الثروة عينها بملاءمة أكبر للمستهلك، فأنصرف الناس في الهند وفي أوروبا وفي أميركا إلى مصدر آخر للؤلؤ، ولم يعد يساوي اللؤلؤ الخليجي شيئاً، على رغم توافره. وكان عهد الثلاثينيات من أسوأ العقود على اقتصاد المنطقة، غير أن الله ستر، واكتشف الناس البتروول في الفترة عينها. ولكن مصير قصة البتروول بعد ١٠٠ أو ٢٠٠ سنة، قد تلقى مصير قصة اللؤلؤ نفسها قبل ٨٠ سنة.

وفي القرن الثالث عشر كان اقتصاد أوروبا يقوم على تجارة البحر المتوسط، ولكن الكشوفات الجغرافية التي انطلقت من إسبانيا والبرتغال، اكتشفت طريقاً بديلاً للملاحة عن المتوسط، وهو الأطلسي. لم ينتظر كولومبس أن تجف مياه المتوسط من أجل أن يبحر في القرن الخامس عشر ليكتشف بديلاً من المتوسط، وإنما فعل ذلك والمتوسط موجود في زمنه، وسيظل موجوداً إلى يوم القيامة.

وكان السكر هو أحد بضائع تجارة المتوسط الرائجة، وكانت أوروبا تستخرجه من خلايا النحل على أرضها. غير أن البرتغاليين، والأوروبيين من بعدهم، اكتشفوا قصب السكر في أميركا اللاتينية، فانتقلت تجارة السكر من المتوسط إلى الأطلسي، ومن أوروبا إلى البرازيل، ليس لأن النحل انقرض

من بريطانيا، وإنما لأن العالم اكتشف بديلاً أكثر ملاءمة منه. ولدي قناعة بأن العالم سيروي قصته مع نفطنا بطريقته نفسها في روايته لقصته مع اللؤلؤ، والمتوسط، والسكر. لن تنتهي القصة بنضوب النفط، وإنما باكتشاف ثروة أكثر ملاءمة.

اكتشاف البديل لا يحصل فجأة، وإنما يكون نتيجة دراسات ومحاولات فاشلة سبقته. فكثيرون من قبل كولومبس حاولوا اكتشاف طريق بديل للهند غير طريق المتوسط، وكولومبس نفسه جلس أكثر من خمس سنوات يخطط ويرسم ويقنع الدولة لدعم رحلته. العالم سمع «فجأة» عن نبأ اكتشاف أميركا، ولكن المساعي بدأت قبل ذلك بعقود. وربما بدأت مساعي اليابانيين مع زراعة اللؤلؤ قبل الثلاثينيات بأكثر من ٢٠ سنة. ولكننا سمعنا خبر النجاح «فجأة» في الثلاثينيات. والشيء نفسه سيحدث مع النفط. العالم الغربي يسعى منذ سنوات للاستغناء عن نفطنا. والرئيس أوباما كان يقول في حملته الانتخابية قبل أن يصبح رئيساً إنه يريد أن يتخفف باقتصاد بلده من نفط الخليج. وقال ذلك من الساسة قبله كثير. وسيأتي اليوم الذي سنعرف فيه «فجأة» أن نفطنا صار لا يساوي شيئاً في سوق الثروات. سننتج ملايين البراميل، كما كان أجدادنا ينتجون للعالم حبات اللؤلؤ، إلا أن بضاعتنا ستكون عندئذٍ مرجأة.

وسيكون زمن أجيالنا صعباً، لأن تعداد السكان يزيد بصورة سريعة، بسبب النفط طبعاً. وهناك إحصائية جادة تقول بأن عدد السكان في الكويت يزيد بمعدل ٦,٥ ٪ سنوياً، وأنه قفز من ٢,٢ مليون إلى ٣,٣ مليون (مواطنين ووافدين) بين ٢٠٠٠-٢٠٠٧ وأنه لو ظل يفعل ذلك باطراد، فإن عدد سكان الكويت سيكون بعد خمسين سنة هو عدد سكان ألمانيا نفسه اليوم. ولكن ألمانيا دولة صناعية وعندها اقتصاد محلي قوي، وتستطيع أن تدير حركة سكانها. أما نحن فماذا سنفعل عندما يصل تعداد سكاننا إلى الملايين، وعندما لا يعد النفط معيناً على تحمل تكلفة معيشتهم.

قلت منذ البداية إنها أسئلة كارثية ومخيفة ولكن، كما أن كولومبس خطط لرحلته إلى أميركا، ينبغي لنا نحن أيضاً أن نخطط من الآن للإجابة عن أسئلتنا الصعبة. وأظن أننا لو فعلنا، فسيدعو أحفادنا لنا بعدئذٍ بالرحمة.

أوان، ١٣ أغسطس ٢٠٠٩م

دولة الفوضى.. قادت لكارثة الجهراء

د. محمد عبد المحسن المقاطع

أسوأ كارثة إنسانية تحدث في تاريخ الكويت بوفاة ٤١ شخصاً وبلوغ عدد المصابين الـ ٧٦ في حريق خيمة أفراح الجهراء، يكشف عمق أزمة الدولة في الكويت. ففي الكويت فقط انتهت الدولة وانتهى القانون وانتهى النظام أو الأنظمة، لتحل محلها جميعاً الفوضى، الترخيص للمباني يتم بفوضى الوساطة رغم عدم تحقق مواصفات السلامة والأمن، منح الموافقات بتوصيل التيار الكهربائي للمجمعات والصالات والعمارات والمخازن والخيم يتم انصياعاً للوساطة وليس لاستيفاء المواصفات والشروط، تغيير طبيعة تراخيص استخدام الأراضي من سكني إلى استثماري إلى تجاري تحركه عجلة الوساطة وتفشي الرشاوى، فلا مواقف للسيارات يمكن ان تتحمل هذا التغيير، ولا عبء كهربائياً يتوافق مع التغيير، ولا أهمية لأرواح البشر التي تسكن أو تستخدم أو تتعامل مع تلك المباني.

هل كنا نحتاج الى كارثة يوم السبت الأسود في الجهراء حتى ندرك ان الفوضى قوضت الدولة وأنظمتها؟ هل ستوقظ هذه الكارثة الإنسانية المؤلمة فينا خيار الضرب بيد من حديد فيمن يعيث بأمن الوطن والناس؟ هل سنرى قراراً شجاعاً تاريخياً يقول للنواب كل واسطاطكم مرفوضة ومن يقيم بذلك فسننخذ ضده إجراءات دستورية وقانونية فورية؟ لا تعيينات لغير الكفاءة بالمؤهلات والخبرة الحقيقية، لا علاج في الخارج الا بمرض حقيقي وتقرير دقيق، لا مقبولين بسلك الشرطة أو الجيش أو الإطفاء أو البعثات إلا بشروط الكفاءة والقدرة، لا شخص يوضع بموقع المسؤولية لأنه ابن فلان أو بواسطة النائب علان أو لمحاصصة فتوية أو طائفية أو قبلية، لا تساهل مع شهادات تشتري من جامعات مغمورة يطالب النواب باعتمادها، لا وزراء بلا كفاءة وأهلية حتى من ابناء الأسرة الحاكمة، فالش.يخة وحدها لا تكفي، وبداية التغيير تبدأ في الأسرة وعلية القوم، لأن فقدان المثال والقودة والمساواة أمام القانون وأمام الدولة ونظامها يقود الى الفوضى التي وصلنا إليها.

هل يعقل ان تكون شوارعنا بهذا الكم الهائل من السيارات والزحام المروري لولا انها صارت عرضة للفوضى وتجارة بيع اجازات القيادة المستهتره للسيارات والتجاوز عن حبسهم وسحب رخصهم لأنه ولد فلان أو واسطته النائب علان الذي يعيث بالدولة فساداً؟ هل يعقل ان يتزايد عدد سكان الكويت بعمالة سائبة وجرائم مقررزة لولا تجارة الإقامات التي يقودها متنفذون وبعض النواب الفوضويين بهدف الاثراء السريع وبدافع الجشع المستفيد من فوضى غياب الدولة والنظام؟

كارثة الجهراء في يوم السبت الأسود يجب ان تكون سبباً لفتح ملفات الفوضى التي استشرت في جسد البلد مثل انتشار مرض السرطان الفتاك، فاما ان يموت البلد بسببها أو يتم تطهيره منها بجراحات مؤلمة وبجراحات من الكيماوي المنهكة، مهما كانت تكلفتها ومهما طالت من الاشخاص أو أصحاب النفوذ أو النواب، ومهما كانت المقاومة التي ستلقاها، ولا نقبل ان يصعد على آلام الوطن ومصابه نواب البطولات الوهمية وهم شركاء جريمة الفوضى بحق الوطن، ولا نقبل بكلمات المواسة والتعاطف التي يسديها المسؤولون لنا ولذوي المتوفين أو المصابين، فالكارثة بداية لكوارت أخرى ما لم يتم تطهير جسد الوطن، فقد آن الأوان للضرب بيد من حديد وتشكيل لجان تحقيق تصل

إلى جميع أشخاص الفوضى ومظاهرها، فنحن بحاجة إلى لجان تحقيق حكومية جنباً إلى جنب باحالات للنيابة لمسؤولين سهلوا أو رعوا أو تفاضوا عن اشاعة فوضى الكوارث، وإلى احالة وزراء حاليين وسابقين تتداول الناس أسماءهم ودورهم في حالة الفوضى في البلد إلى محكمة الوزراء، وإلى لجنة تحقيق برلمانية من نواب عرف عنهم الوقوف ضد الفوغائية السياسية وفوضى الانفلات من القانون والنظام.

وان لم نعمل ذلك فالآتي أشنع وأعظم، فالفوضى واستشراء بلائها سيأكلان الأخضر واليابس ويؤديان الى انهيار البلد وتلاشيه.

وأخيراً، أسأل الله ان يرحم من توفي في كارثة الجهراء وان يلهم ذويهم الصبر ويعظم لهم الأجر، وأطالب الحكومة بتفعيل نص المادة ٢٥ من الدستور في شأن تحمل الدولة آثار الكوارث والتعويض لأهالي المتوفين والمصابين، فذلك حق لهم لا منة فيه ولا فضل.
اللهم اني بلغت.

القبس، ١٧ أغسطس ٢٠٠٩م

يا جوج وما جوج..!!

مبارك صنيح

لقد وضعت منظمة الشفافية العالمية في تقريرها الصادر عام ٢٠٠٤ قائمه بأسماء رؤساء الدول الذين نهبوا المال العام كما يأتي:

١- محمد سوهارتو (رئيس جمهورية اندونيسيا من ١٩٦٧ الى ١٩٩٨) استولى على مبالغ تتراوح ما بين ١٥ و ٣٥ مليار دولار.

٢- فرديناد ما ركوس (رئيس الفلبين من ١٩٧٢ الى ١٩٨٦) استولى على مبالغ تتراوح ما بين ٥ و ١٠ مليارات دولار.

٣- موبوتو سيسي سيكو (رئيس زائير من ١٩٦٥ الى ١٩٩٧) استولى على مبلغ ٥ مليارات دولار.

٤- ساني أباجا (رئيس نيجيريا من ١٩٩٣ الى ١٩٩٨) استولى على مبالغ تتراوح ما بين ٢ و ٥ مليارات دولار.

٥- سلوبودان ميلوسوفيتش (رئيس صربيا من ١٩٨٩ الى ٢٠٠٠) استولى على مبلغ مليار دولار.

٦- جان كلود دوفاليه (رئيس هايتي من ١٩٧١ الى ١٩٨٦) استولى على مبالغ تتراوح ما بين ٣٠٠ مليون و ٨٠٠ مليون دولار).

٧- ألبرتو فيجوموري (رئيس البيرو من ١٩٩٠ الى ٢٠٠٠) استولى على مبلغ ٦٠٠ مليون دولار.

سرقة المال العام اصبحت ظاهرة.. وثقافة سائدة نعم ارجاء العالم بغض النظر عن انظمتها السياسية.. والعالم الاسلامي والعربي غائض الى شحمة أذنية في مستنقع نهب المال العام.. وبعض زعمائه مفاتيح كنوزهم تنوء بالعصبة اولى القوة في البنوك السويسرية.. وبأرقام فلكية تعجز منظمة الشفافية العالمية عن احصائها.

وفي تقرير الاتحاد الدولي لمكافحة الفساد الذي اصدرته منظمة الشفافية الدولية عام ٢٠٠٧ جاء ترتيب الكويت ٦٠ عالميا بين ١٨٠ دولة مع ان ترتيبها عام ٢٠٠٦ كان ٤٦ ويدل ذلك على التراجع وزيادة مؤشر الفساد.

ان نهب املاك الدولة تحت مظلة القانون.. وامضاء أخفاف إبل البلدية.. وسرقة الاستثمارات المستمرة.. وغول الفساد المالي الذي اكل الاخضر واليابس.. ويمصص عظام مشاريع B.O.T.. ويحلي بال عقود النفطية.. ويغسل يديه بقانون الاستقرار الاقتصادي!

ومعسكر الفساد الذي يرمي بكل ثقله لتحقيق اهدافه وامتناص خيرات البلاد.. ويضخ المال السياسي لتقويض المؤسسة التشريعية.. عن طريق بعض الصحف والقنوات الفضائية ويحركون بعض لعب العرائس من النواب لتنفيذ مشاريعهم.. ويضبطون بوصلتهم في اتجاه مجلس الامة.. ويخططون تخطيط اخوة يوسف عليه السلام.. ويرجعون في المدينة بحديث الإفك.. اما يقتلوه بحل غير دستوري.. او يطرحوه ارضا بحل دستوري.. او يلغوه في غيابة جب الفتن الطائفية.

وواقفنا السياسي حيص بيص. والحكومة جفت مياهها واطلمت شموعها.. وتضرب أخماس في أسداس.. وتخرج من حضرة وتقع في دحديره!

والحياة السياسية خدرت.. وتمر بوعكة صحية سياسية تحولت الى مرض عضال.. ويأجوج ومأجوج المال العام.. يفرسون انيابهم في خاصرة خزينة المال العام.. ولذلك يجب ان نردم السد.. وننفخ في زبر الحديد ونفرغ عليه قطرًا.. حتى لا يستطيعوا ثقب القانون او يجدوا ثغرة يتسللون منها لاستباحة المال العام!

لذلك لا بد من ان ندعم معسكر الاصلاح ونزيد من جنوده.. ونقف في وجه معسكر الفساد ونقلص من نفوذه. ورفض واستنكار عمليات الاستيلاء على المال العام.. ولو بمجرد القلب وذلك اضعف الثوران، وفك المسار السياسي من اغلال التهديدات.. لأن المسار السياسي الذي يحدد له ماذا يسمع وماذا يقول.. لا يمكن ان يلعب دورا في تحقيق الاهداف المرجوة.. ويصبح رهينة لدى معسكر الفساد.

الوطن، ٢٨ أغسطس ٢٠٠٩م

بين الشفافية والحذر

د. مشعل السمحان

التوجه نحو الشفافية أصبح أحد أدوات الإدارة الناجحة، بعد ما كان في السابق لا يتجاوز العرف، وصار شرطاً لا مناص منه في مواجهة الرقابة اللاحقة في أي مؤسسة، إلا أن طبيعة هذه الشفافية تختلف من قطاع لآخر، وتكثيفها يختلف من مؤسسة لأخرى في نفس القطاع. ونحن في الكويت اليوم حتماً نحتاج لهذه الأداة من الإدارة الحديثة لنكافح نفس الفساد الذي يعتبر عالياً نسبياً لدينا، وذلك بحسب ما تؤكد إحصائيات برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. إلا أن الإفراط في الشفافية أمر غير محمود كما هو الحال في طبيعة الأشياء وعادة ما يعود بنتائج عكسية إما على المدى القريب أو البعيد.

القطاع النفطي يعتبر من القطاعات الحساسة ويتأثر سريعاً بالضغط الإعلامي، ولا يمكننا أن ننكر اليوم بعد ما عرفنا ورأينا كيف عانت الكثير من القيادات والمشاريع النفطية في الأعوام القليلة الماضية من هذه الضغوط وتأخرت استحقاقات بسبب معلومات غير دقيقة. الحذر أمر أساسي ومطلوب عند التصريح بأي معلومة أو التقاطها خصوصاً تلك المرتبطة باستراتيجية مستقبلية تخص القطاع النفطي، ولاسيما في بلد بحجم الكويت إنتاجاً وهي لاعب أساسي في صنع قرارات أوبك، إضافة إلى تملك عشر الاحتياطي العالمي.

لذلك القطاع النفطي في الكويت يحتاج إلى نوع من الشفافية الخاصة، التي تحفظه وتدعمه في سياق التنافسية وتطبيق خطته الاستراتيجية. والسبب في هذا يعود إلى انقسام القطاع النفطي لثلاثة أجزاء كلها مرتبطة ومتسلسلة، فقطاع الإنتاج مغذٍ لقطاع التكرير، ومخرجات التكرير تغذي قطاع البتروكيماويات الواعد، وعليه فإن أي خلل في جزء ما سيؤثر على القطاع بشكل عام. فاستخدام وسائل الإعلام لكشف معلومات أو التساؤل عنها يضيق فرص المنافسة على شركات النفط الكويتية ويعطي منافسيها أفضلية تنعكس في المستقبل سلباً على تفعيل خططنا الاستراتيجية المرتبطة.

فمن كان ينشد الشفافية من النواب أو أي شخص ذي علاقة بالقطاع النفطي في الكويت يجب أن يبتعد عن المواجهة الإعلامية. وأن لا يستخدم النوع الخاطئ من الشفافية فيحولها بغير دراية لأداة سلبية تضر أهم قطاع في بلدنا والمصدر شبه الأوحيد لاقتصادنا. إن الشفافية اللازمة والحقيقية تكمن في التأكد من سلامة المعلومة ومناقشتها مع المسؤول عنها بعيداً عن التكسب الشعبي والأضواء الإعلامية وتتبعها من خلال القنوات الصحيحة. وفي المقابل على المسؤولين في القطاع التجاوب مع هذه الاستفسارات بكل شفافية وسرعة، كي لا تتولد هناك شكوك.. وتدعو للمواجهة الإعلامية.

أوان، ١٨ أغسطس ٢٠٠٩م

محاولة لفهم أسسُ الخراب؟

د.شملان يوسف العيسى

حادث تعطل محطة الضخ في مشرف يطرح عدة تساؤلات عن المسؤول الاول عن الدمار الكارثي للبيئة وربما للبشر، اذا لم تكن هناك وقفة جادة وحازمة لمحاسبة الذات ومعاقبة المسؤولين عما حدث ويحدث ليس في وزارة الاشغال العامة فقط بل في كل مؤسسات الدولة.

على من تقع مسؤولية ما حدث من ترد عام؟ هل هي الحكومة؟ أم اعضاء المجلس ام الشركات المنفذة للمشاريع الحكومية؟

هل الملام الحكومة بسبب سوء ادارتها وغياب الشفافية في منح المشاريع لشركات وافراد معينين ام مجلس الامة وتدخلاته في ارساء المشاريع على بعض النواب والشركات التابعة لهم كذلك تدخله في تعيين الاداريين الكبار في الدولة من ابناء عمومتهم واقربائهم واطرافهم ام اعضاء احزابهم ام الملام الشركات الاهلية التي تتنافس على كسب المشاريع الحكومية.. وعندما تفوز بالعقد تبيعه لشركة صغيرة لا تملك الكفاءة في ادارة المشاريع.

التحقيقات عما جرى في مضخة مشرف الجديدة لن تظهر الحقيقة لان المسؤولية مشتركة والجميع سوف يتصل من المسؤولية في الكارثة البيئية التي حصلت.

المشكلة ليست حديثة فقد مضى عليها اكثر من ثلاثة عقود ففي الستينيات كان العصر الذهبي للادارة الحكومية لان اعداد الكويتيين قليلة والمشاريع الكبرى كانت تحت ادارة خبراء اجانب وعرب ذوي كفاءة عالية لكن مع مرور الوقت ازدادت اعداد الخريجين من المواطنين والكل يطالب ان يكون رئيسا او مديرا ففي وزارة الاشغال مثلا في السبعينيات تسلم مهندسون كويتيون من خريجي امريكا المسؤولية وقد تم اخضاعهم للتدريب على يد الخبراء الاجانب والعرب قبل تسلمهم للمسؤولية.

ما حدث في الاشغال وكل وزارات الدولة في السبعينيات هو توزيع بعض النواب من المجلس وكل وزير شعبي يأتي بجماعته ويضعهم في الجهاز الاداري في وزارته وباستحداث مناصب جديدة ليست موجودة سابقا كانت وزارة الاشغال يوجد بها ٣ ادارات فنية يرأسها مهندس متخصص وكل ادارة عليها مهندس في حالة (الطرق والمجاري - الانشاءات والمشاريع الكبرى) وكان الجهاز الفني في الوزارة هو الاساس وهو الذي يأمر وينهي ويخضع له كل شيء بما فيها الجهاز الاداري الذي يخدم الجهاز الفني.

ما حدث في السنوات الاخيرة هو ازدياد عدد المهندسين من الخريجين ووكلاء الوزارات المساعدين والمديرين ورؤساء الاقسام من المواطنين باعداد كبيرة جدا وعدد لا بأس به منهم يأتون عن طريق التعيينات السياسية مما ابعد الكفاءات الادارية والعلمية والفنية عن العمل في الحكومة بسبب حالة الاحباط.

ما حدث في مضخة مشرف هو بداية الانهيار في كل قطاعات العمل في الدولة ككل.. ونتوقع ان تبدأ المشاكل الفنية في قطاع الكهرباء والماء والمواصلات والنفط وهو شريان الحياة اذا لم تتغير عقلية الادارة الحكومية جذريا وبدأت تفكر بتصيب الكفاءات العلمية والفنية والمؤهلة حسب تخصصهم في الاماكن الحساسة بدلا من التعيينات السياسية ارضاء للنواب او القبائل والطوائف

والعائلات لا نتوقع ان تغير الحكومة من نهجها لذلك عليها ان تخصص الوزارات الفنية من كهرباء وماء ومواصلات واشغال.. دول الخليج اتجهت في هذا الاتجاه لتفادي الكوارث وسوء الادارة الحكومية.

الوطن، ٣١ أغسطس ٢٠٠٩م

إصلاح العمل العام

د.فهد الخنة

تقدمت في مجلس ٢٠٠٣ وبعض الأخوة النواب باربعة اقتراحات بقوانين تتعلق بالشفافية وإصلاح العمل السياسي في البلاد، أولها كشف الذمة المالية بأن يقدم كل مسؤول في الدولة من أعضاء مجلس الأمة الى رئيس مجلس الوزراء وأعضاء مجلس الوزراء وقياديين ديوان المحاسبة ولجنة المناقصات المركزية ووكلاء الوزراء والوكلاء المساعدين في جميع وزارات ومؤسسات الدولة وأعضاء مجالس ادارات الهيئات والمؤسسات الحكومية وأعضاء مجالس ادارات الجمعيات التعاونية والاندية الرياضية وأعضاء جمعيات النفع العام ومن في حكمهم كشوفاً تفصيلية بموجوداتهم المالية الى جهاز ينشأ خصيصاً لذلك برئاسة مستشار من القضاء الكويتي ويشرف هذا الجهاز على متابعة وسائل كسب الثروة، لمن ذكرت سابقاً وأولادهم وزوجاتهم والاقتراح الثاني يتعلق بالافصاح عن تعارض المصالح حتى لا يستغل صاحب أى قرار سلطنة لتتفيع أقاربه الى الدرجة الرابعة حيث اذا كان له فى الامر المعروض مصلحة مباشرة أو غير مباشرة أو أحد أقاربه الى الدرجة الرابعة ان يفصح عنها ويغادر الاجتماع فلا يشارك لا فى النقاش ولا فى التصويت، والاقتراح الثالث هو التفرغ النيابي بحيث لا يحق لعضو مجلس الأمة أثناء عضويته ان يعمل فى أى مجال آخر سواء فى القطاع الحكومي أو الخاص أو لنفسه بل يتفرغ بالكامل لعمله النيابي، والاقتراح الرابع انشاء ديوان الرقابة الادارية على غرار ديوان المحاسبة فكما ان ديوان المحاسبة مختص بالتأكد من سلامة الاجراءات المالية وأوجه صرفها فديوان الرقابة الادارية مختص بمعرفة أوجه الخلل والقصور فى الاجراءات الادارية وكشف أوجه الفساد والرشاوى فيها واقتراح الحلول لها ورفع تقارير دورية الى حضرة صاحب السمو حفظه الله والى مجلس الأمة ومجلس الوزراء، ان أوضاع الديرة الحالية تحتاج منا جميعاً تضافر الجهود لاصلاح العمل العام وتوجيهه ليؤدي الغرض منه وهو تحقيق المصلحة العامة للمواطنين وكلما حصناً القرار من المصلحة الخاصة كان القرار أقرب الى المصلحة العامة وكلما حمينا السلطة من تأثير الاجندات المختلفة سواء كانت سياسية أو طائفية أو اقتصادية خاصة كانت السلطة فى خدمة الأمة بدلا ان تكون أداة فى يد المتنافسين فى الساحة وربما المتقاتلين على المصالح الخاصة، ورغم مرور مجلسي ٢٠٠٦ و٢٠٠٨ وما نحن فى مجلس ٢٠٠٩ والى هذه اللحظة لم تقر هذه الاقتراحات التي تبناها بعض الاخوة النواب مشكورين وأقترح على اخواني نواب مجلس الأمة تحديد جلسات فى شهر نوفمبر وفور بدء دور الانعقاد القادمة لاقرار هذه الاقتراحات وتكليف اللجان بتقديم تقاريرها بصفة مستعجلة عليها لمناقشتها وقرارها، ان اصلاح العمل العام والسياسي بصورة خاصة وحمايته من المصالح الخاصة أصبح ضرورة ملحة حتى يتوجه العمل العام الى المصلحة العامة بدلاً من ان يكون مطية أو وسيلة للتكسب غير المشروع، ومما يؤكد ضرورة اقرار هذه القوانين انها مطبقة فى كثير من الدول الديموقراطية وتعتبر من ضرورات الاصلاح السياسي فى كل دولة ومن متطلبات المنظمة العالمية للشفافية ومنظمة برلمانيون ضد الفساد وهو ما توصل اليه المجتمعون فى الندوة الشعبية للتصدي لمظاهر الفساد التي أقيمت فى جمعية المحامين من توصيات تتفق مع ما سبق ان قدمناه وزملائنا النواب الحريصون على المصلحة العامة فهل ترى تلك الاقتراحات النور قريباً أم سيكون مصيرها الاهمال والتأجيل؟!!

ان غداً لناظره قريب

والله المستعان الوطن، ٢ سبتمبر ٢٠٠٩م

هل الكويت دولة غنية؟

أحمد يعقوب باقر

سؤال مهم يجب أن نتناوله بكل أمانة وصراحة: هل الكويت دولة غنية؟ ولكي تكون الاجابة صحيحة يجب أن نتأمل أربع حقائق:

الحقيقة الأولى: أن أكثر من ٩٠٪ من مالية الكويت الحالية من مصدر وحيد هو النفط، وهو هبة من الله لا يد لنا في صنعه، وإنما نستخرجه ونبيعه وهو غير متجدد أي ليس كالزراعة والصناعة التي تعطي في كل عام انتاجا جديدا، فإن له عمرا محددًا وتقدره بعض التقارير المتشائمة بثلاثين عاما والمعتدلة بسبعين عاما، اما عائد بيع هذه الثروة فيصرف ٩٠٪ منه في مصروفات جارية لا تعود باستثمار بديل وحقيقي على البلاد، ولا يدخر منه الا ١٠٪ وفقا لقانون الاجيال المقبلة، وهذا الجزء المستثمر يتعرض باستمرار لمحاولات من بعض أعضاء مجلس الأمة وغيرهم لتوزيعه بأكثر من شكل ولأكثر من سبب وباقتراحات مختلفة وتشبيه بسيط، فإن الدخل الأحادي الذي لا يستثمر، مثله كمثل من ورث عن أبيه ٢٠ عمارة وفي كل عام يبيع واحدة منها ليعيش في نعمة ويدخر من دون أن يستثمر المبلغ كله أو بعضه في وسائل انتاج اخرى تكفل استمرار وتنوع الثروة، إذا استمر الحال على ما هو عليه فلا بد ان يصيبه العجز.

الحقيقة الثانية: أن الدخل غير النفطي في الميزانية يبلغ نحو ٥٠٠ مليون أو أكثر قليلا وهو حصيلة جميع الرسوم والجمارك وإجازات أراضي الدولة والمخالفات وغيرها وهذا المبلغ لا يكفي بالطبع لدفع رواتب وزارة واحدة، فضلا عن باقي مصروفات الميزانية.

الحقيقة الثالثة: ان نسبة زيادة المواطنين هي أعلى نسبة في العالم (٤, ٣٪) ومن المتوقع أن يصل الكويتيون إلى مليونين نحو عام ٢٠٢٥، ولا يوجد ما يضمن ان الدخل النفطي سيتضاعف خلال المدة نفسها، ولما كانت الدولة توظف أكثر من ٨٠٪ من قوة العمل وتقدم سائر الخدمات مجانا أو برسوم رمزية كالإسكان والكهرباء وغيرها، فعلى أن نتوقع كم ستبلغ زيادة المصروفات عما هي عليه الآن بناء على الحقيقة الثالثة. الحقيقة الرابعة: أن لا فائض حقيقي في الميزانية، كما يحلو للبعض أن يروج، لأن الحكومة مديونة للتأمينات بخمسة مليارات لم تدرج في الميزانيات المتعاقبة، وكذلك مبالغ كبيرة مطلوبة لبناء أو استكمال كثير من المشروعات الاساسية، كالإسكان والكهرباء وغيرها ستدرج في الميزانيات المقبلة بمقابلة طلبات الاسكان المسجلة منذ سنوات. من أجل هذه الحقائق كان شعارنا وشعار كثير من المرشحين في الثمانينات والتسعينات هو زيادة مصادر الدخل وعدم الاعتماد على مصدر وحيد وتعظيم إيرادات الدولة غير النفطية وغيرها من الشعارات الوطنية التي ما يزال بعضنا يذكرها بالتأكيد، ولكن للأسف نسيها الكثيرون وراحوا يعظمون المصروفات بدلا من الإيرادات ولا حول ولا قوة إلا بالله. ونعود في هذا السياق فنذكر أن خبراء الاقتصاد ودراساتهم التي قدمت للحكومة والمجلس لم تتأثر بالأطروحات الشعبية والانتخابية ولمست الجرح بكل موضوعية، وتحديث كلها بما فيها تقرير بلير الاخير عن اهمية تقليل الاعتماد على النفط واصلاح الوضع الوظيفي والحوافز الحكومية وتعظيم الإيرادات غير النفطية واصلاح التعليم والحصول على مقابل عادل لخدمات الحكومة واملاك الدولة، وضرورة شفافية استغلالها ودور أكبر للقطاع الخاص في الاقتصاد، وطالب تقرير بلير وغيره بالبدء بقانون الضريبة.

وهذه مواضع مهمة سنتوقف عند محطاتها بشيء من التأني والذكريات في المقالات المقبلة إن شاء الله.

الرؤية، ٢ سبتمبر ٢٠٠٩م

محاكمة مجرمي الفساد

د. محمد عبد المحسن المقاطع

مشهد الفساد في الكويت اليوم بلغ أوجه، ولم يعد خافيا على احد تفشي الفساد وتغلغه في جميع مؤسسات الدولة ومرافقها، واصبحت رؤوس الفساد معروفة لدى الناس ويشار اليها بالبنان، كما تعددت دوائر الفساد وفضائحه واحداثه، سواء بالاختلاسات المالية التي طالت الاستثمارات الخارجية وشركة ناقلات النفط في فترة الغزو العراقي الأثم للكويت، وتبعتها مشاهد لفضائح اخرى في المناقصات والمشاريع الكبرى والى الشركات في ممارستها، والبورصة في تهاونها امام طرق الاستحواذ والسيطرة واستغلال المعلومات، وامتدت ايضا الى مشاريع التسلح في الجيش وميزانية التعزيز وشراء الاسلحة، ولم تتج منه حتى قطاعات مشاريع البنية التحتية في الكهرباء وشبكات مياه الصرف الصحي والتي ادت الى اغراق البلد اخيرا بالمجاري التي لوثت البحر والثروة الطبيعية البحرية والاسماك وغيرها، والتي تهدد حياة الانسان. وهل هناك خطر اكبر واهم من تهديد حياة البشر وأرواحهم وتعرض صحتهم للخطر؟

والسؤال الذي اطرحه اليوم هو: هل رأينا في الكويت محاكمة تتم لمجرمين بتهمة الفساد المالي او السياسي او البيئي او الصحي او الاقتصادي او باستخدام النفوذ؟ الجواب: لم يحدث ذلك وبكل اسف، على الرغم من ان جرائم الفساد من اخطر الجرائم التي يمكن ان تفتك ببنية المجتمع وتركيبته السياسية والاجتماعية والتنمية والصحية لانها تؤدي باختصار شديد الى القضاء على بناء الانسان وقيمه، ولا مقارنة لخطورة هذه الجرائم مع الجرائم الاخرى التي تتحصر اثارها على شخص او اشخاص محدودين.

اما مجرمو الفساد - وما ادراك من هم - فهم يقومون باستغلال النفوذ وتسخير السلطة واستخدام السطوة التي يتمتعون بها سياسيا او نيابيا او اجتماعيا او وظيفيا او ماليا بأبشع الصور، للوصول الى قراراتهم غير المشروعة، فهم يفسدون في طريقهم عددا كبيرا من الاشخاص في مواقع السلطة او الوظيفة او العضوية النيابية والمؤسسية، حتى يكونوا ادواتهم في تحقيق مآربهم الفاسدة، وهو ما هبط بالكويت الى مستنقعات الفساد «اي جرائم ذوي النفوذ المسماة بجرائم ذوي الياقات البيضاء».

وامام مشاهد الفساد الصريحة والواضحة، يحق لنا ان نستغرب عدم وجود من قُدّم في الكويت الى محاكمات تتعلق بممارساته الفاسدة، وهو يدل على ان الوضع السياسي في الكويت بلغ مرحلة الاحتضار من ناحية، والخضوع لرموز الفساد وبؤره في مسكها بزمام الامور السياسية والنيابية والمالية والاعلامية، حتى خلت الكويت من نماذج جادة في محاربة الفساد ومعاقبة ومحاكمة مجرميه، حتى في الامثلة النادرة التي شهدت بوادر تحرك لمحاكمة الفساد والمفسدين انتهت الى ادراج الحفظ بسبب نقص الادلة وعدم الجدية، مما يعني ان الحكومة لم تحرص على تقديم مستنداتنا ووثائقنا بالاجراءات وبالطريقة المناسبة. والخشية ان ذلك يعني ان من يفتح ملف الفساد او يحاول ذلك فسيحقه الاذى وربما التصفية الشخصية او السياسية او الاقتصادية! فهل نظل ساكتين؟

اللهم اني بلغت.

القبس، ٣ سبتمبر ٢٠٠٩م

الأخطر من الفساد

د. سامي ناصر خليفة

يخطئ من ينظر إلى الفساد بعنوانه تجاوز من البعض على المال العام فقط، أو الاستجواذ على مناصب إشرافية غير مستحقة في مؤسسات الدولة فقط، ويخطئ من يعتقد أن الفساد هو في توزيع مناقصات المشاريع الاستراتيجية الكبرى على فلان وعلان دون غيرهم فقط، بل هو أكبر وأكثر وأوسع من ذلك بكثير. لأن الفساد مفهوم واسع يستوعب جوانب أشمل بكثير من ذلك، منها عندما تصدر الأكثرية حق الأقلية في ممارسة خصوصياتها العبادية والاعتقادية بتبرير احترام الديمقراطية في البلاد، ومنها أيضاً عندما يسود طبيعة معالجة معظم القضايا العالقة في المجتمع اصطفاً فئوي وعنصري وقبلي وعائلي وطائفي، ومنها أيضاً عندما تستهين شركات القطاع الخاص بحماية البيئة الجوية والبحرية والبرية وغير ذلك الكثير.

والفساد ليس تشخيصاً انتقائياً يجعل البعض يشل عجلة الحركة السياسية والتموية في البلاد من أجل استجواب حول شبهة تنفيح بمقدار خمسة ملايين دينار على سبيل المثال، في وقت يتم التفاوضي عن من ثبت عليه سرقة خمسة مليارات دولار وفي وضح النهار، وليس تشخيصاً فئوياً يجعل مجلس الأمة يستتفر عن بكرة أبيه لإسعاف أقل من أربعة آلاف مواطن مسرح عن عمله في القطاع الخاص، ويهمل معالجة أوضاع عشرات الآلاف من المسرحين الوافدين.

إن الفساد هو مفهوم أعم وأوسع وأشمل من ذلك بكثير، فهو خلل اجتماعي في الدافع القيمي لمكافحة الأخطاء المتعمدة بشموليته ويحتاج إلى مقدمات موضوعية ومبدئية في التشخيص والمعالجة، وهذا ما لم نره، وللأسف الشديد، منذ فترة طويلة. ولكن ما هو أخطر من الفساد بتعريفه الضيق أو الواسع، هو عندما ينتقل مفسدو أمس ليحملوا راية الإصلاح ومكافحة الفساد اليوم، وعندما ينتقل بعض من تربت أجسادهم، ونمت عقوداً من الزمن على سرقات المال العام من السحت الحرام، إلى جبهة الإصلاح في يوم وليلة. وعندما يصادر من غرق في الفساد إلى الثمالة جبهة مكافحة الفساد من أصحابها، بل يدعي أن الجميع يدور في فلك المفسدين اليوم ليعطي نفسه صك براءة حصرية دون غيره.

نعم هذا هو الأخطر اليوم من الفساد نفسه حين يتسلق البعض إلى قمة المبادئ والقيم ليتخذ في الخط الأول من جبهة المعركة ضد الفساد والإفساد، ثم ما يلبث أن يحول الصراع إلى داخل الجبهة ليوجه سهامه نحو القوى السياسية، وبقية النشطاء في مؤسسات المجتمع المدني بهدف تمييع الجبهة وتضعيفها عبر تبني لون رمادي يشوبه الكثير من الغموض والضبابية.

بمعنى آخر، الأخطر من الفساد نفسه اليوم حين ينتقل بعض مفسدي أمس إلى معسكر الإصلاح لينخروا في هذا الجسم النظيف ليضيع الحق من الباطل ويلتبس على عامة الناس معرفة الصادق ومن المخادع ما دامت اللعبة معقدة إلى درجة تتشابه فيها الخطابات وآليات طرحها، وعتبي الشديد هنا على القوى السياسية ومؤسسات المجتمع المدني الأخرى من نقابات واتحادات وجمعيات نفع عام التي قبلت أن يسلب منها هذا الدور لتصادره شخصيات لا قدرة ذهنية لي على الفصل بينها وبين الفساد.

فمكافحة الفساد لا تعني مواجهة سراق اليوم وترك سراق الأمس، ولا تبرر السكوت عن تحول سراق الأمس إلى رأس حربة الإصلاح اليوم! فلنبداً أولاً بمن نهب وسرق وعاث في المال العام فساداً لنشعر بصدق نوايا ومبتغيات المدّعين، أما التائبون فللشعب المنّة عليهم إن قبل مسامحتهم وما عليهم سوى الجلوس في المنزل وترك التصدي لمن يملك مقوماته.

الراي، ٣ سبتمبر ٢٠٠٩م

مشروع الدولة ومشروع الكعكة

سامي عبد اللطيف النصف

عندما كان الآخرون في الإقليم يعاملون بلدانهم كما تعامل الكعكة ونحن نعامل بلدنا كما تعامل الدول سبقناهم بخمسين عاما، وعندما بدأنا بالتعامل مع بلدنا بمنهجية الكعكة التي يتم التسابق على قسمتها وأكلها وتحولوا هم للتعامل مع مشروع بناء الدولة أصبحوا يسبقوننا بخمسين عاما وهذه هي الإجابة المختصرة على السؤال المتكرر الذي يطرح يوميا «لماذا تقدموا وتخلفنا»؟!

ففي مشروع الدولة تبنى المشاريع لخدمة جميع الناس وفي مشروع الكعكة تسرق المشاريع لتفيع القلة من ذوي الحظوة والبأس، في مشروع الدولة تتصاعد روائح العطور والبخور من المشاريع التنموية الناجحة وفي مشروع الكعكة تفوح روائح المجاري والمخلفات البشرية من المشاريع التدميرية للفرخة المذبوحة أو الكعكة المقسومة.

في مشروع الدولة يخطط لبقاء الوطن ألف عام، وفي مشروع الكعكة يختفي الوطن في أقل من الف دقيقة او حتى ثانية، في مشروع الدولة يستخدم السلاح للدفاع عن الأوطان ضد الغاصب المحتل حماية للأجيال القادمة، في مشروع الكعكة يأتي الغاصب والمحتل من الداخل فيستخدم السلاح وعمولاته لإسعاد أجياله المقبلة دون غيرهم.

في مشروع الدولة أول من يدعم هو المسؤول النزيه والنظيف وفي مشروع الكعكة أول من يُوَجِّح ضده ويضحى به هو المسؤول العفيف والشريف، في مشروع الدولة يقرب المنظرون وحملة الأفكار وفي مشروع الكعكة يقرب الموظفون وحملة الأسرار، في مشروع الدولة يضحى بألف مسؤول فاسد لأجل الوطن، في مشروع الكعكة يضحى بالوطن ألف مرة لإنقاذ مسؤول فاسد واحد فيحمل على الأكتاف كي يغرق ويغرقهم معه.

في مشروع الدولة الاعتداء على المال العام خط أحمر يطرد ويعزل من يقوم به، وفي مشروع الكعكة الاعتداء على المال العام خط أخضر يطرد ويعزل من لا يقوم به، في مشروع الدولة يمتلئ المجتمع بالأصحاء نفسيا وجسديا فتشعر بالسعادة والرضا على وجوه الجميع، وفي مشروع الكعكة تنفشى الأمراض الجسدية والنفسية على الجميع ويطنغى الحقد والحسد فينعكس الحزن والبؤس على النفوس.

في مشروع الدولة يتسابق الشعب ونوابه ومسؤولوه على العطاء والتضحية والبذل وفي مشروع الكعكة يتسابق الشعب ونوابه ومسؤولوه على الأنانية والجشع واليغل، في مشروع الدولة يتسابق المسؤولون على الدفاع عن مشاريعهم «التظيفة» في وسائل الإعلام، في مشروع الكعكة يختفي هؤلاء المسؤولون تحت جناح الظلام كونهم يعلمون إنه لا يوجد هناك ما يستحق الدفاع عنه.

في مشروع الدولة الجميع تحت القانون والمحاسبة وفي مشروع الكعكة الجميع دون استثناء فوق القانون والمحاسبة، في مشروع الدولة يضحى بالأرواح لأجل الوطن، في مشروع الكعكة يضحى بالوطن لأجل حفنة قليلة من أرواح المتجاوزين والسارقين، في مشروع الدولة يتسابق الناس للحروب دفاعا عن الوطن، في مشروع الكعكة يتسابق الناس للهروب مخرجين أسنتهم لذلك الوطن.. المنهوب.

آخر محطة:

(١) في مشروع الدولة يزهو ويفرح الرجال فخرا بما حققوه وفي مشروع الكعكة يبكي الرجال كالنساء حزنا على وطن أضاعوه.

(٢) الشكر الجزيل للزميل النائب علي الدقباسي لتقديمه مقترح قانون تجريم دعاوى الكراهية، راجين سرعة الإقرار وتشديد العقوبات قبل لا يضيع علينا الوطن.. الكيكة..!

الأنباء، ٥ سبتمبر ٢٠٠٩م

تساؤلات حول الفساد

د.شملان يوسف العيسى

كثرت في الفترة الأخيرة المقالات والمطالبات والندوات الخاصة الداعية الى محاربة الفساد.. كان آخرها ندوة محمد عبدالقادر الجاسم والدكتور فهد الراشد في جمعية المحامين الكويتية في الاسبوع الماضي.

الفساد حسب فهمي المتواضع ظاهرة عالمية منتشرة في كل دول المعمورة ومن الصعب على أي مجتمع القضاء عليها اذا لم تعالج الشبكة المعقدة من العلاقات المرتبطة بالمنظومة العامة في المجتمع.

التساؤل الذي نود طرحه: هل يمكن القضاء على الفساد في مجتمعنا دون حدوث تغييرات جذرية في طبيعة اقتصادنا ودور المواطن في دفع الضرائب والرسوم والمشاركة العامة في المحاسبة والمتابعة وتطبيق القانون على الجميع؟.. لدينا بعض التساؤلات التي نود طرحها على من يدعون بانهم يتصدون للفساد وهدر المال العام وهي:

■ كيف يمكن لنا كشعب الحد من استغلال النفوذ من قبل السياسيين سواء كانوا وزراء او نواباً او رجال اعمال او موظفين كباراً في الجهاز الحكومي.. ما دام الجميع مستفيد من مناقصات وتعيين الاقارب وابناء القبيلة والطائفة في الادارات الحكومية لتوطيد مصالحهم؟

■ كيف لنا كمجتمع محاربة الرشوة ودفع العمولات «برطمة - دهان سير» للموظفين العاملين في الجهاز الحكومي لقاء الخدمات غير القانونية والادارية التي نستفيد منها؟

■ من الذي يستطيع محاسبة الموظفين العاملين في الحكومة الذين يقبضون المقسوم من الرشاوى في بيئة مجتمعية صغيرة، الولاء فيها للأسرة والقبيلة والطائفة والحزب على حساب الولاء للدولة؟

■ كيف يمكن محاسبة الموظفين خصوصا المواطنين منهم مادام اعضاء مجلس الامة قد نصبوا انفسهم مدافعين رئيسيين عن موظفي الدولة؟

■ كيف يمكن محاربة الفساد مادام المشرعون للقانون هم اول من يخالف القوانين؟.. لماذا لا يلتزم النواب بسن قانون يمنع الوساطة والمحسوبية والتعيينات السياسية في مؤسسات الدولة؟

■ أين من يدعون الحفاظ على المال العام من قضايا دفع المال والرشوة «دهان سير» لموظفي الدولة لاسقاط فواتير الكهرباء والماء والاتصالات وغيرها من خدمات؟.. لماذا لا يهتم النواب بالمال العام من خلال حث الحكومة الى ارغام المواطنين بدفع ما عليهم من التزامات مالية نظير الخدمات التي تقدمها الدولة؟.. لماذا لا يدفع المواطن فواتير الكهرباء والماء وغيرها؟.. الجواب بسيط وهو ان الحكومة تريد شراء ولاءه وكذلك المجلس.. كيف لنا خلق مواطن صالح ومنتج ومسؤول في بيئة سياسية تتنافس فيها الحكومة والنواب على ارضاء المواطن غير المسؤول؟

يخطئ من يظن ان محاربة الفساد تكمن في تعديل القوانين والانظمة الادارية.. فتجارب الكويت ودول العالم مع الفساد تشير الى حقيقة ان الفساد ينتشر غالبا بفضل التضخم في القوانين وتشابك

النصوص احتيالا على القانون مع احترام شكلي للنصوص واستغلال رمزية القانون في عدالة انتقائية وتصفية لمعارضين او منافسين سياسيين.

لنكن واضحين حتى لا نخدع الشعب.. كيف يمكن محاربة الفساد ما دمنا لا نملك ثقافة مواطنة اساسها ولاء المواطن لوطنه من خلال التزامه بدفع كل ما عليه من واجبات سواء كانت ضرائب او رسوماً او حتى فواتير الخدمات الحكومية.. دفع الضرائب تعني نقله من مواطن اتكالي يعتمد على الدولة في كل شيء الى مواطن مشارك ومعين ومساهم في حماية المال العام عن طريق المحاسبة والمساءلة عن كل دينار يصرف بدون وجه حق.

واخيرا هل نستطيع محاربة الفساد؟ نقولها بصراحة لا يمكن لان الفساد شبكة معقدة من العلاقات والمحسوبية ومعنى ذلك اننا نشارك في الفساد كشعب سواء كنا وزراء او نواباً او رجال اعمال او مواطنين عاديين لكي نستفيد (عطني واعطيك او شيلني واشيلك) الجميع مستفيد في علاقة تبادلية.

حتى من يكتب عن الفساد من الاعلاميين غالباً ما يكون هدفهم ضرب سياسيين معينين لتحقيق مصالح لاناس آخرين نواب مجلس الأمة بغياب الحكومة لا يردعهم شيء اليوم.. كل معاملة لها ثمنها ويقوم النواب بالتفاوض مع رجال الاعمال او غيرهم بشكل مباشر او غير مباشر.. حتى مبدأ صاحب النسيئة سالم.

نحن نعيش في دولة صغيرة غنية بالنفط واقتصاد ريعي يهمل دور المواطن لانه لا يساهم في الاقتصاد ولا يرفع الضرائب او حتى تكلفة الخدمات والنظام السياسي ينفق موارد النفط ويوزع الخدمات على المواطنين من دون ان يكون الاساس ادارة رشيدة للمال العام.

الوطن، ٦ سبتمبر ٢٠٠٩م

الفضائيات الكويتية.. إشكالية الملكية والتمويل!

د. خالد القحص

ما تشهده الساحة الإعلامية الكويتية من حراك كبير أمر متوقع بالنظر إلى صدور صحف وقنوات فضائية جديدة، الأمر الذي خلق حالة اعلامية غير مسبوقة مما يجعل حدوث أخطاء أو وجود انحراف في الممارسة الإعلامية أمراً متوقعاً بالنظر إلى تجارب مماثلة شهدتها مجتمعات أخرى. لذا ينبغي علينا ألا نكفر بالديموقراطية أو نضيق بالحرية، فالوقت أمر ضروري لترشيد الممارسة الإعلامية في الكويت، لأنه جزء من العلاج، وقد يكون الوقت هو العلاج.

من الأمور التي أحرص أنا وزملائي في قسم الإعلام على توضيحها لطلبنا أنه عند تقييم المؤسسات الإعلامية يجب علينا التفكير في مسألتها الملكية والتمويل. لا بد علينا كإعلاميين (ولا أبالغ إن قلت حتى كمجتمع) أن نعرف من يملك المؤسسات الإعلامية في مجتمعنا لأنه - بحسب ما تشير إليه الأدبيات الإعلامية- فإن للمالك تأثيراً مباشراً أو غير مباشر على مضمون تلك الوسيلة وعلى سياساتها الإعلامية، ولذا ظهر المبدأ الإعلامي المعروف «من يملك يتحكم»، أي من يملك الوسيلة الإعلامية يتحكم بمضمونها ومحتواها.

طبعاً معرفة ملكية الوسائل الإعلامية ليست بهذه السهولة، وذلك لأن وسائل الإعلام انتقلت من الزواج التقليدي بين التجارة والإعلام إلى زواج الميسار بين الإعلام والسياسة، بحيث بدأنا نشهد - ليس في الكويت فحسب- ظهور مؤسسات إعلامية بملك معروفين لكنهم في الحقيقة واجهات لملك أخفياء (عادة يكونون سياسيين بارزين في مناصب عليا). الدعم اللوجستي الذي تتلقاه بعض الصحف الكويتية (خصوصاً الجديدة منها) وكذلك بعض القنوات الفضائية الخاصة، يصعب علينا كمجتمع معرفة المالك «الحقيقيين» الذين يقفون خلف الستارة، لكننا كمراقبين مهتمين بالشأن الإعلامي، نستطيع من خلال تحليل المضمون والخطاب الذي تنبأه تلك الصحيفة وتلك القناة أن نعرف المالك الحقيقي، وبالتالي تكتمل لدينا الصورة.

إشكالية التمويل هي معضلة أخرى تواجهها الفضائيات الكويتية، وقد لا يدركها (أو يهتم بها) الشارع الكويتي، ولكننا - مرة أخرى- كمراقبين نهتم بها، لأن تأثير التمويل أخطر - بزعمي- من تأثير المالك أحياناً (إلا إذا كان المالك هو الممول، فهذه تشكل ثنائية خطيرة)

يأتي التمويل للمؤسسات الإعلامية من عدة طرق، أشهرها هو الإعلان التجاري أو من خلال جهة رسمية (كحكومة مثلاً). وهناك القنوات المشفرة التي تعتمد على الاشتراكات، بالإضافة إلى عائدات الرسائل الهاتفية والتي أضحت مصدراً لا بأس به لتمويل القنوات الفضائية، وإن كان مورداً غير ثابت، ذلك أنه مرتبط بمشاركة الجمهور، ولذا تلجأ بعض القنوات الفضائية إلى إثارة موضوعات حساسة اجتماعية أو طائفية أو سياسية لكي تغري الجمهور بالمشاركة. هناك طريقة التبرعات وهذه مطبقة في الولايات المتحدة وبعض الدول الأوروبية حيث يساهم المشاهدون عبر تبرعاتهم لقناة معينة والتي عادة تكون قناة اجتماعية هادفة (من أمثلتها خدمة التلفزيون العام PBS).

بعض القنوات الكويتية الخاصة يملكها تجار فهي إذن ربحية، ولكنك لا ترى فيها اعلانات تجارية أو برامج منتجة بنظام الرعاية، ومع ذلك تستمر القناة في إنتاج البرامج المباشرة والتسجيلية، مما

يجعلك تتساءل عن هدفها الحقيقي! ولذا أعتقد أن على وزارة الإعلام تفعيل المادة السادسة من اللائحة التنفيذية للقانون رقم ٦١ لسنة ٢٠٠٧ بشأن الإعلام المرئي والمسموع، والتي تقول «يجب على المرخص له الاحتفاظ بسجلات منتظمة عن حسابات القناة ومركزها المالي وتزويد الوزارة بها حال طلبها وتمكين مراقب الحسابات المعين من قبل الوزارة من الاطلاع عليها وعلى ما يطلبه من مستندات خاصة بها».

إن تشغيل قناة تلفزيونية أمر مكلف من الناحية المادية والفنية وبالتالي يحق لنا أن نستغرب استمرار بث قنوات كويتية خاصة بدون اعلانات تغطي تكاليفها، خاصة إذا كانت برامج القناة موجهة سياسياً وتحمل موقفاً وأجندة واضحة عبر هجوماتها الانتقائي على بعض أعضاء المجلس في حين أنها تنشي على البعض الآخر، مما جعلها لاعباً فاعلاً في المشهد السياسي الكويتي، أما نصيحتي لك عزيزي القارئ، فدائماً أبحث عن المستفيد وعن المتضرر، وستصل حتماً لما وصلت إليه أنا!

الوطن، ٩ سبتمبر ٢٠٠٩م

الفساد مفهوم ومعايير

أحمد ناصر الفيلي

تعاني المجتمعات في كل أرجاء المعمورة من وباء الفساد بقدر أو بآخر... ولا يوجد على وجه البسيطة مجتمع تحكمه كل قوانين الفضيلة ليصبح في منأى عن الفساد والمفسدين، والقضية التي تشغل بال جميع المجتمعات ليست في وجود قدر من الفساد في التعاملات اليومية تحديداً، إنما حجم الفساد، واتساع دائرته وتشابك حلقاته، وترابط آلياته بدرجة لم يسبق لها مثيل، مما يهدد المسيرة التنموية والإنمائية ويكون شبحاً يطارد المستقبل. وأفصحت تجليات بعض وقائع قضايا الفساد المالي والإداري خلال السنوات الأخيرة الماضية في الكثير من البلدان العربية والعالمية عن عمق تغلغل قيم الفساد وممارساته في كل مناحي حياتنا الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والإدارية.

إن الفساد بآلياته وآثاره الانتشارية يولد مضاعفات تؤثر في نسيج المجتمعات ومكوناتها وسلوكيات الأفراد وطرق أداء الاقتصاد، وأخطر من كل ذلك إعادة صياغة نظام القيم. هذا وقد وضع البنك الدولي تعريفاً للنشاط الذي يندرج تحته تعريف الفساد بما يلي: إساءة استعمال الوظيفة العامة للكسب الخاص، فالفساد يحدث عادة عندما يقوم موظف بقبول رشوة، أو طلبها، أو ابتزازها، لتسهيل عقد أو إجراء طرح مناقصة عامة كما يتم عندما يقوم وكلاء أو وسطاء بتقديم رشاًوى للاستفادة من سياسات أو إجراءات عامة للتغلب على منافسين، وتحقيق أرباح خارج إطار القوانين المرعية كما يمكن للفساد أن يحدث عن طريق استغلال الوظيفة العامة دون اللجوء إلى الرشوة وذلك بتعيين الأقارب أو سرقة أموال الدولة مباشرة. وهذا الفساد لضيق نطاقه يمكن تسميته (بالفساد الصغير) وهو يختلف عن الفساد الكبير المرتبط بالصفقات الكبرى في عالم المقاولات وتجارة السلاح والحصول على التوكيلات التجارية للشركات الدولية الكبرى المتعددة الجنسية. وظهر هذا الفساد عادة على المستويين السياسي والبيروقراطي، ويرتبط الفساد السياسي بالفساد المالي حين تتحول الوظائف البيروقراطية العليا إلى أدوات للإثراء الشخصي المتصاعد.

وعرّفت اتفاقية الأمم المتحدة بشأن الفساد التي تبنتها الجمعية العامة للأمم المتحدة، والتي تم التوقيع عليها في المكسيك في ديسمبر/ كانون الأول من العام ٢٠٠٣، عرّفت الفساد بأنه (أعمال جرمية تعبر عن سلوك فاسد) وتركت الاتفاقية للدول الأعضاء إمكان معالجة أشكال مختلفة من الفساد قد تنشأ مستقبلاً على أساس أن مفهوم الفساد فيه من المرونة ما يجعله قابلاً للتكيف بين مجتمع وآخر.

وينمو على الصعيد الدولي إدراك دولي بأن انتشار الفساد يؤثر سلباً في أمن واستقرار الدول ويقوّض المؤسسات والقيم الديمقراطية وأسس العدالة وحكم القانون كما يشكل تهديداً للمشاريع التنموية بكل أبعادها. ويساور القلق المجتمع الدولي بسبب العلاقة ما بين الفساد وبين أنواع مختلفة من الجرائم المنظمة والجرائم ذات الوجه الاقتصادي والمالي كجريمة تبييض الأموال، خاصة أن حالات من الفساد تتعلق بكميات ضخمة من الأموال التي تشكل جزءاً مهماً من ثروات الدول النامية ومواردها، ومنها ما يهدد على وجه الخصوص الاستقرار السياسي في تلك الدول ومشروعات تنميتها بصورة متواصلة وثابتة فضلاً عن حيازة الثروة الشخصية بصورة غير مشروعة تلحق أضراراً بالاقتصاد الوطني وبمؤسسات الحكم الديمقراطي وحكم القانون كما تؤدي إلى تآزم العلاقات بين

مختلف الدول من خلال تنقلات المال غير المشروع بين الدول.

وهناك إجماع على المستوى الدولي يعتبر الفساد ليس مسألة أو مشكلة داخلية محصورة ضمن حدود الدول التي تعاني منها وإنما هي وباء يخترق الحدود وتؤثر في العلاقات الدولية. وتتحصر مكونات الفساد في المناطق الآسيوية على النحو الآتي:

١ - تخصيص الأراضي من خلال قرارات علوية تأخذ شكل العطايا لتستخدم فيما بعد في المضاربات العقارية وتكوين الثروات.

٢ - إعادة تدوير أموال المعونات الأجنبية، وتشير التقديرات في هذا المجال إلى أن أكثر من ٣٠ في المئة منها لا تدخل خزينة الدولة وتذهب إلى جيوب المسؤولين.

٣ - قروض المجاملة التي تمنحها المصارف من دون ضمانات لكبار رجال الأعمال المتصلين بمراكز النفوذ.

٤ - عمولات عقود البنية التحتية وصفقات السلاح.

٥ - العمولات والإتاوات، والتي يتم الحصول عليها بحكم المنصب أو الاتجار بالوظيفة.

أما أوجه الفساد العالمية فتتمثل في الاتجار بالمخدرات والاتجار بالإنسان وتبييض الأموال والاتجار بالسلاح. وكان الفساد يعالج كشأن داخلي ولم يدخل دائرة الاهتمام العالمي إلا منذ زمن قريب نسبياً وربما كان قرار الجمعية العامة في الأمم المتحدة العام ١٩٧٥ وهو أول قرار عالمي شجب وأدان الفساد بكل أشكاله.

وفيما يتعلق بمحاربة الفساد عبر الحدود لا بد من التنويه بمبادرة الرئيس الأميركي (جيمي كارتر) العام ١٩٧٧ في تبني الولايات المتحدة للقانون المتعلق بممارسة الفساد خارج حدود الدولة، والذي يعاقب بموجبه كل فرد أو شركة أميركية تقوم برشوة مسؤول رسمي خارج الولايات المتحدة... إن الاهتمام العالمي بالنتائج السلبية للفساد أخذ منحى جدياً بعد أن قامت الدول الصناعية الممثلة في المنظمة الاقتصادية للتعاون والتنمية (OECD) في العام ١٩٩٤ بما عرف بالتوصيات بأن يتخذ أعضاء المنظمة إجراءات ملزمة بهدف القضاء على رشوة المسؤولين خارج حدود الدولة المعينة في كل ما يتعلق بالمعاملات التجارية في الإطار الدولي. إن هذه التوصيات تطورت إلى أن انتهت في العام ١٩٩٧ بأن تبني مجلس وزراء الدول الصناعية اتفاقية محاربة رشوة موظفي القطاع العام الأجنبي، فيما يتعلق بالمعاملات التجارية في المجال الدولي والتي أصبحت سارية المفعول في فبراير/ شباط من العام ١٩٩٩.

وفي اجتماعهم في مالطا العام ١٩٩٤، اعتبر وزراء العدل الأوروبيون أن الفساد يشكّل خطراً جدياً على الديمقراطية وحكم القانون وحقوق الإنسان، على أثر ذلك قام مجلس الوزراء الأوروبي بتعيين لجنة أسندت إليها مهمة اقتراح إجراءات ملائمة تكون جزءاً من برنامج عمل على الصعيد الدولي لمحاربة الفساد. وقامت اللجنة بوضع توصيات مهمة أصبحت فيما بعد جزءاً من اتفاقية القانون الجنائي التي بدأ التوقيع عليها في أكتوبر/ تشرين الأول ١٩٩٨ وتتضمن تعريفاً للفساد ينطبق على طائفة واسعة من الأعمال بما فيها الرشوة بشكل مباشر وغير مباشر، وشراء نفوذ صانعي القرار الرسميين وكذلك تبييض المال، ولا تقتصر الاتفاقية في تناولها الفساد على السلطات العامة بل تتعداها إلى بعض مجالات القطاع الخاص والمسؤولين الكبار في المنظمات الدولية وحتى القضاة والمسؤولين في المحاكم الدولية.

وفي منطقتنا لخص الرئيس الجزائري في خطاب طويل وجهه إلى مواطنيه في ٢٧ أبريل/ نيسان ١٩٩٩ القضية بقوله: أن الجزائر دولة مريضة بالفساد، فهي دولة مريضة في إدارتها، مريضة بممارسة المحاباة، ومريضة بالمحسوبية والتعسف بالنفوذ، والسلطة، وعدم جدوى الطعون، والتنظيمات، مريضة بالامتيازات التي لا رقيب لها ولا حسيب، مريضة بتبذير الموارد العامة بنهبها بلا ناه ولا رادع. وليس هناك أبلغ من هذا الوصف حيث لاحظ بوتفليقة أن هذه الأعراض أضعفت الروح المدينة وأبعدت القدرات وهجرت الكفاءات ونقرت أصحاب الضمير وشوهت مفهوم الدولة وغاية الخدمة العمومية. ويضيف الرئيس الجزائري: هل هناك كارثة أكثر من ذلك؟

ويستدعي حجم مشكلة الفساد دراسة الأسباب والآليات، ولكن توجد محاور للحركة تساعد على تطويق الظاهرة والقضاء على تداعياتها السلبية. وتتمثل هذه المحاور كالتالي: محور توسيع رقعة الديمقراطية والمساءلة، ومحور الإصلاح الإداري والمالي، ومحور إصلاح هيكل الأجور والرواتب. إن مجتمعنا لهو بأشد الحاجة في هذه اللحظة العصيبة من تاريخه إلى مطاردة وتصفية الفساد والانحرافات والانتهاز في كل منحى من مناحي حياتنا السياسية والاقتصادية والاجتماعية حتى تعود إلى الناس الثقة والإيمان بجدوى النزاهة والشرف والجدد في العمل وإعلاء شأن الوطن والصالح العام.

كاتب وباحث وصحافي من العراق

الوسط، ٢٤ سبتمبر ٢٠٠٩م

الفساد ملح التنمية

سعيد حارب

في إحدى الندوات العلمية، تحدث أحد المحاضرين ممن يهتمون بمحاربة الفساد عن تجربته في ذلك، ومدى تغلغل الفساد في كثير من دول ومؤسسات العالم، بحيث لم تسلم منه حتى الدول المتقدمة. وأشار إلى لقاءه مع عدد من المسؤولين في بعض الدول العربية، وكان أحدهم متجاوبا مع آراء المشاركين في اللقاء حول الأضرار التي يسببها الفساد في المجتمع وأهمية محاربتها. وفي ختام حديثه معهم قال: «.. لكن يبقى الفساد ملح التنمية»، أي أن التنمية تحتاج إلى الفساد بمقدار حاجة الطعام إلى الملح، فهل الفساد ملح التنمية، أم مدمر لها؟!.

أصبح الفساد حالة مترسخة في كثير من المؤسسات الرسمية والخاصة في الدول العربية. فبسبب غياب الرقابة وضعف القوانين ودخول عناصر متنفذة في عمليات الفساد، أدى إلى وجود هذه الظاهرة التي أصبحت ظاهرة عالمية استدعت قيام منظمات ومؤسسات دولية لمكافحةها. ولعل من أبرز هذه المنظمات منظمة الشفافية الدولية، التي تأسست في العام ١٩٩٣، واختارت لنفسها هدف قيادة «الحرب ضد الفساد وتجميع الناس معاً في تجمع عالمي قوي للعمل على إنهاء الأثر المدمر للفساد على الرجال والنساء والأطفال حول العالم، ومهمة الشفافية الدولية هي خلق تغيير نحو عالم من دون فساد».

وعلى الرغم من أن المنظمة تنشر تقريرا سنويا يتضمن مؤشرا عن الفساد في دول العالم منذ العام ١٩٩٥، غير أن الفساد مازال يضرب بأطنابه في زوايا العالم المختلفة غير عابئ بتقارير المنظمة، أو غيرها من التقارير.. وإذا كانت الدول المتقدمة تملك مقومات محاربة الفساد من قوانين صارمة ومؤسسات رقابية، ومجتمع مدني ناشط، وصحافة تسلط الأضواء على مواطن الفساد، فإن دول العالم الثالث تفتقر إلى تلك الأدوات. وهذا ما تشير إليه حالات الفساد السياسي والمالي والإداري التي تشيع في معظم هذه الدول. وقد أسهمت الأزمة المالية العالمية الأخيرة في كشف حالات كثيرة من الفساد التي لفت العالم.

ففي منطقة الخليج، يتحدث الناس عن حالات فساد مالية كبيرة، ولأنه لا توجد تقارير رسمية معلنة عن هذه الظاهرة، فإن الإشاعات والأقاويل تحدد حجم هذه الظاهرة وصفتها وأفرادها. لكن أحدا لا يستطيع أن ينكر وجود هذه الحالة التي تبرز أحيانا من كشف لبعض حالات الفساد، أو تحويل بعض الأفراد للمحاكم بسبب فسادهم المالي. أما حجم المشكلة الحقيقي، فإن أحدا لا يستطيع أن يحدده.

وبمراجعة موقع دول الخليج في تقارير الشفافية ومحاربة الفساد، نجد أن أيا من دول الخليج لا تحتل مرتبة متقدمة في هذه التقارير. فهي ليست من بين العشرة الأوائل، أو العشرين الأوائل، إذ تحتل الدانمارك المرتبة الأولى بين دول العالم بمعدل شفافية ٩,٣، من عشرة، أي أن نسبة الفساد فيها لا تتجاوز ٠,٧، تليها السويد، ثم نيوزيلاندا وسنغافورا وفنلندا وسويسرا وأيسلندا وهولندا وأستراليا وكندا بمعدل شفافية ٨,٧.

وهناك ثلاث دول عربية من بين آخر عشر دول، حيث تأتي الصومال في آخر دول العالم من حيث الشفافية، فترتيبها ١٨٠، بمعدل شفافية ١,٠ من عشرة، أي أن معدل الفساد هو ٩ من عشرة.. وتسبقها كل من ميانمار والعراق في المرتبة ١٧٨ بمعدل ١,٣ من عشرة أي بمعدل فساد ٨,٧.. وقبلها هايتي وأفغانستان والسودان في المرتبة ١٧٣ بمعدل شفافية ١,٦ من عشرة، أي بمعدل فساد ٨,٤ من عشرة.. وتأتي كل من تشاد وغينيا الاستوائية والكونغو الديمقراطية قبلها.

فلماذا لا تحتل دول الخليج مراتب متقدمة في تقارير الشفافية ومحاربة الفساد؟ إن هناك أسبابا كثيرة تدفع إلى ذلك، من بينها غياب الرقابة على المال العالم. فباستثناء دولة الكويت، فإن الرقابة لا تتجاوز التوصيات، ولا تشكل حضورا واضحا في المؤسسات التشريعية.. فالرقابة على المال العام في هذه المؤسسات تغيب، أو تصل إلى أدنى المستويات، ما يطلق يد التنفيذيين في التصرف المالي الذي قد يرتبط بسوء القصد أو سوء التصرف.. وفي كلتا الحالتين، فإن الفساد يتسلل بين حسن النيات وسوء الأفعال.

إن وجود مؤسسات تشريعية قوية وفاعلة لديها سلطات رقابية بأدوات قوية، يحفظ المال العام، كما يحفظ التنفيذيين من الوقوع في الأخطاء أو برائن الاتهام بالفساد.. أما السبب الثاني للفساد، فهو غياب الرقابة الشعبية من خلال مؤسسات المجتمع المدني والصحافة المستقلة. ففي غياب هذه الرقابة يعيش الفساد، لأنه لا يجد من يسلط الضوء عليه، أو يكشف تفاصيله.. لذا تسعى القوى المتنفذة إلى تحجيم دور الصحافة ووسائل الإعلام الأخرى لحجب الحقائق عن الجمهور، لكن ذلك لم يمنع أن تجد المقالات والتقارير، بل الاتهامات بالفساد طريقها إلى شبكة الإنترنت التي وفرت مادة خصبة لذلك، على الرغم من عدم دقة أو صدقية كثير مما يكتب في هذا الشأن..

أما الأمر الثالث، فهو ضعف القوانين المنظمة لمكافحة الفساد.. فعلى الرغم من أن دول الخليج لديها أنظمتها وقوانينها، وعلى الرغم من حداثة هذه الدولة وقدرتها على تشريع قوانين متطورة، إلا أن ذلك لم يمنع من أن يتسلسل الفساد إلى هذه القوانين ويتلاعب بها.. ويبدو أن «وهج» التنمية الذي يتلألأ في المنطقة يمنع من النظر إلى القاع، حيث ينخر الفساد في بعض زوايا المجتمع، أو أن أحدا لا يريد أن يتحدث عن الفساد لأنه «ملح التنمية».

أوان، ١ أكتوبر ٢٠٠٩م

الفساد في القطاع الخاص

د. علي الزعبي

قدم تقرير الفساد العالمي (GCR) الأخير، والذي تعده منظمة الشفافية الدولية، تقييماً عن حالة الفساد في مختلف أنحاء العالم. ويغطي التقرير فترة ١٢ شهراً، ابتداءً من شهر يوليو إلى شهر يونيو في العام التالي، ويستعرض تأثير الفساد في قطاع محدد، مع دراسات تفصيلية من مختلف البلدان.

ومن المعلوم أن منظمة الشفافية الدولية بدأت تطلق منذ العام ١٩٩٥ مؤشراً مدركات الفساد، خلال مؤتمرات صحافية متزامنة، وينشر هذا المؤشر سنوياً من قبل المنظمة الدولية.

جزء هام من تقرير هذه المنظمة تناول الفساد وأشكاله في القطاع الخاص، والذي جاء على النحو التالي:

يعج القطاع الخاص، وما يشكله هذا القطاع من ترابط قوي مع إدارة الحركة الاقتصادية في أي بلد، بمجموعة من أشكال الفساد. ويأتي الشكل الأول في لب المؤسسة ذاتها، متمثلاً بالمالك، أو مجلس الإدارة، أو حتى الموظفين، وما يشكونه من احتيال وتداول داخلي يؤثر سلباً على أداء المؤسسة.. وينتقل بعدها بشكل أوسع إلى الموردين والعملاء، وما يؤثر به من أشكال الرشوة التجارية.

وتنتقل الدائرة بعد ذلك إلى المنافسين وبيئة السوق، وما يؤثر به من تواطؤ عن طريق تشكيل التكتلات، لنصل في النهاية إلى البلد نفسه الذي يحتوي هذه المؤسسة، ودور، وهذا مهم جداً، الثغرات القانونية والسياسية في البلد على التأثير على أداء هذه المؤسسات.

وبهذا يتضح لنا أن الفساد في القطاع الخاص له العديد من المعطيات والأشكال، ويتسبب به الكثيرون بشكل مباشر وغير مباشر. وهنا يتساءل بعض الخبراء.. هل استوفت منظمة الشفافية العالمية هذه النظرة العامة وبكامل تفاصيلها، من خلال تقديمها تقييماً وترتيباً للدول العالمية في قائمة أكثر الدول فساداً؟.

الأهم هنا، ما هو الحل لمكافحة هذا الفساد، والحد من تفشيه بشكل أكبر بين مؤسسات القطاع الخاص؟ ولعل أهم الحلول تتمحور في: (الحوكمة) للشركات والمحاسبين ومدققي الحسابات، والإبلاغ عن المخالفات والفساد، والثقافة والعادات التي يجب غرسها عن طريق القيادة الأخلاقية وقواعد السلوك ومواطنة الشركات، وفرض ضوابط أوسع نطاقاً لتوازن السلطات، والتي تشمل المستثمرين، ومتابعة التقارير العامة، وبسط أجهزة الرقابة للمجتمع المدني، وأمانة للتحقيقات الصحافية، والاهتمام بحملات المستهلكين، وليأتي الدور الحكومي في الختام عن طريق بسط القواعد العامة والتشريعات عن طريق الرقابة التنظيمية والتشريعية وتحديد المسؤوليات المدنية والجنائية، وفرض أهمية ومتابعة لتطبيق القوانين بعد فرضها.

وللعلم إن دولة الكويت قد حلت في التقرير الصادر هذا العام بنفس المركز التي تشغله كويتياً عالمياً!! مع تأخرها مرتبة من السادس إلى السابع عربياً مقارنةً بتقرير العام الماضي.

أوان، ٧ أكتوبر ٢٠٠٩م

مفهوم تبديد الأموال العامة

يعقوب اليوسفي

ما اثير عن مفهوم تبديد الأموال في الصحف المدافعة عن وجهة نظر السادة ال ٢٦ كما سمتهم وسائل الاعلام عطفًا على عددهم هو حق لهم ولتلك الصحف لا خلاف عليه وكما تم تعريف تبديد الاموال، هو منع التفريط بثروة البلاد وترشيد الانفاق ومكافحة الفساد وتحقيق التنمية المستدامة وعدم تبديد الطاقات الانسانية والاقتصادية والمالية والاجتماعية وهذا من حقهم ايضاً، ولكن ماذا اذا سمينا نحن تبديد الاموال بسياسة التفتيح والصراف الحكومي غير المبرر والقرارات الخاطئة المتكررة وعدم تغيير المسؤولين المتلاعبين وحمائهم وتجديد الثقة بهم ومحاربة وعدم تعيين الأكفاء والمشاركة في الشركات الخاسرة وتعويضها عن خسائرها المتسببة من سوء الادارة وطرح مشاريع ليست ذات جدوى او نفع للبلاد والاختلاسات المستمرة وتعتمد تكرار الأخطاء والمحاباة في ترسية المناقصات وعدم الاشراف الصحيح على تنفيذها، ورواتب مجالس الادارات واللجان العليا غير ذات النفع الحقيقي ورواتب ومميزات المستشارين (غير المستشارين) ومبالغ المجاملات السياسية والمكافأة غير المبررة، ام أن الهدر في المشاريع التنموية والتي دفعت فيها الملايين لمكاتب الدراسات والتصميم (جامعة الشدادية - جسر بوييان - مستشفى جابر) ولم تنفذ، ام الهدر في اطلاق يد البنوك في التسلط على رقاب الفقراء والتحكم في رواتبهم وازراقهم دون رقيب او حسيب بعد أن سهلت لهم اخذ القروض، والان نقول للسادة الذين يمتدحون تلك المجموعة أو المجاميع التي قامت بمبادرات مماثلة ماذا لو أن بعض هؤلاء السادة هم من المشاركين في قرارات هدر المال العام وأثناء توليهم مناصب مهمة في السابق وهم أكثر، ثم ان الكثير من هذه المجاميع لا يعانون من عسر توفير أبسط وسائل العيش ولا يقفون في طابور بيت الزكاة او اللجان الخيرية او في طابور السلع التموينية المخفضة الأسعار كدعم لهم في دولة غنية، يا أيها السادة الحريصون على أموال الاجيال القادمة وتريدون حفظ اموال الدولة وكما تدعون احفظوا نصيب الآلاف المؤلفة من الموظفين والمتقاعدين واصحاب الطبقة الفقيرة والمتوسطة والمحرومين من ابسط مستلزمات العيش الكريم، أيها السادة هذا هو مفهومنا لحفظ وترشيد الانفاق وفي النهاية احسبوا تكاليف كل مفهوم ٢٦ او مفهوم عامة الشعب لنرى من الذي (أحق أن يتبع).

الدار، ٢٥ أكتوبر ٢٠٠٩م

هل يمارس البرلمان العربي رقابةً فعالة؟

إمحمد مالكي

يُعتبر التشريع والمراقبة من الوظائف الأصلية للبرلمان، بل إنهما كانا في جذر انطلاق مسيرة الانتقال إلى البرلمانية الديمقراطية. ففي أمّ البرلمانات (بريطانيا) شكّل انتزاع النبلاء من الملك Jean sans terre حقي المشاركة في التشريع وفرض الضرائب العام ١٢١٥ البداية الفعلية للتحوّل من ملكية مطلقة إلى ملكية مقيدة، وذلك قبل أن تصيح ملكية برلمانية ديمقراطية في أعقاب الإصلاحات السياسية العميقة التي مسّت بنية النظام السياسي (الأحزاب والنظام الانتخابي) أواسط القرن التاسع عشر.

ولئن نحت البرلمانية الكلاسيكية منحى جديداً قوامه انتقال مصدر القوة في ميادين سن القانون وفرض الضرائب ومراقبة نشاطات الحكومة من المؤسسة التشريعية إلى نظيرتها التنفيذية، نتيجة المعطيات الجديدة المستحكمة في حياتها السياسية، وفي صدارتها النظام الحزبي، وتوطين مبدأ التداول على السلطة، فإن ثمة ما يكفي من المؤسسات والأعراف التي حافظت للبرلمان، مع كل هذا التطور، على القدر المعقول المطلوب ليكون فعالاً في صنع السياسات العامة، ومتابعة تنفيذها، ومراقبة القيمين عليها، سواء تعلق الأمر بالحكومة مباشرة، أم بالأجهزة المنفّذة التابعة لها من الناحية الرئاسية.. فهل نعثرُ على الصورة نفسها حين ننظر إلى واقع البرلمان العربي اليوم، ولاسيما من زاوية فعلية وفعالية الرقابة على نشاطات الحكومة وأدائها الدستوري والسياسي؟

يصعبُ منهجياً وضع الدول العربية جميعها في سلّة واحدة، إذ من المؤكّد أن هناك تفاوتات من دولة إلى أخرى، لكن من الممكن رسم مصفوفة لما يمكن اعتباره مشتركاً بين جميع البلاد العربية، بغض النظر عن التباينات في تجاربها البرلمانية، وطبيعة العلاقات التي تربط مؤسساتها التشريعية بالحكومات، والحال أن دراسات ميدانية وإمبريقية أكدت وجود عناصر مشتركة كثيرة، تصلح أن تكون مؤشرات لقياس درجة فعلية وفعالية الرقابة البرلمانية على الحكومة في المجال السياسي العربي، لعل أهمها الدراسات التي أنجزت من قبل «برنامج الأمم المتحدة الإنمائي» UNDP، سواء في إطار «برنامج الحكم في البلاد العربية» POGAR، أم من خلال البرامج والتعاقدات التي تتم بين هذه المؤسسة الأممية ومراكز البحوث والدراسات وبيوت الخبرة Think Thanks.

والمواقع أن خلاصات هذه الدراسات ونتائجها تؤكد تواضع مكانة البرلمانات في المنظومة الدستورية والسياسية للبلاد العربية، وبالتالي محدودية الرقابة التي تمارسها على السلطة التنفيذية من الناحية الفعلية، وقد أرجع معدو الدراسات مصادر ذلك إلى مسببات ذات صلة بالإطار الدستوري والقانوني، وإلى اعتبارات خاصة بالبيئة السياسية الحاضنة للعمل البرلماني.

أدوات الرقابة البرلمانية

تنوزع الرقابة البرلمانية على الحكومة إجمالاً على مستويين اثنين، يتعلّق الأول بجمع المعلومات، وتدرج من ضمن آلياته الأسئلة بشقيها الكتابي والشفهي، والاستجواب، واللجان الدائمة ولجان التحقيق. في حين يخص المستوى الثاني إثارة المسؤولية السياسية للحكومة، وتتم بواسطة ملتمس الرقابة، أو لائحة اللوم، وطرح الثقة، وملتمس توجيه تنبيه، كما هو معمول به في بعض الأقطار مثل المغرب. والحال أن مجمل الدساتير العربية والقوانين التنظيمية والداخلية ذات الشأن أقرت جل

هذه الآليات، وحددت الإجراءات المطلوبة لإعمالها على صعيد الممارسة. فبالأسئلة يمكن استيضاح رأي الحكومة في قضية معينة، أو طلب معلومات بخصوص موقف محدد، والأمر نفسه ينسحب على الاستجواب، الذي يمكن، في بعض الدول مثل الكويت، من إثارة مسؤولية الحكومة والدفع بها إلى الاستقالة، وكذلك للجان، التي تعد وسيلة مميزة لمناقشة عمل الحكومة ومساءلتها، بما فيها لجان التحقيق. فمما تجدر الإشارة إليه أن فعالية هذه الوسائل لا تتحقق إلا إذا مكّنت البرلمانات من تجميع المعلومات الكافية واللازمة للاقتراب من المطبخ الداخلي للحكومة، وأمدتها بما يجب من المعطيات لتعزيز إمكانيات مساءلة الحكومة سياسياً، الأمر الذي يقتضي قدراً كبيراً من الشفافية والتعاون بين السلطتين السياسيتين التشريعية والتنفيذية، وهو ما قد لا يبدو واضحاً بما فيه الكفاية في الممارسة السياسية العربية. فالأسئلة إما لا تتم الإجابة عنها بالشكل المقنع، أو لا يجاب عنها بالمرّة، ولا سيما الكتابية منها.

والاستجواب لا تسمع العديد من الدساتير العربية بتحوّله إلى وسيلة لإثارة المسؤولية الحكومية، ولجان التحقيق تتوقف في مجمل البلاد العربية عند مستوى جمع المعلومات وتقديم تقارير في شأنها، من دون أن تستتبعها إجراءات قضائية. ومن الملاحظ أن الأمر نفسه ينطبق على إثارة المسؤولية الحكومية، حيث تعترض آلية ملتزم الرقابة عوائق دستورية وقانونية (النسب المشددة المطلوبة) تحول دون سريان مفعولها في الواقع، أي تحولها إلى رقابة فعلية للحكومة. والمآل نفسه ينتظر طرح الثقة، سواء خلاله تقديم الحكومة لبرنامجها السياسي حين تشكيلها، أو خلال ممارستها لمهامها، حيث تحول الإجراءات الدستورية المطلوبة من دون إحداث هذه الآلية (حجب الثقة) المفعول المنتظر منها في مضمار مراقبة أداء الحكومة السياسي..

أدوات عصرية دون فاعلية

نحن في الإجمال أمام آليات عصرية قادرة نظرياً على تحريك مسطرة الرقابة البرلمانية على الحكومة، لكن عاجزة واقعياً عن الذهاب بعيداً في إنجاز وظائفها، لاعتبارات خاصة بالوثيقة الدستورية والمقتضيات القانونية ذات الصلة، وهو ما يستلزم في الواقع إصلاحات مهمة على هذا المستوى، من شأنها خلق إطار قانوني جديد، يسعف البرلمانات العربية في الاضطلاع بأدوارها التمثيلية، وفي مقدمتها مراقبة الحكومة.. لكن هل يحل الإطار القانوني المشكلة، ولو تضمنت أحكامه ما يتيح للبرلمانات إمكانيات تفعيل الآليات الرقابية المسموح بها؟ أم إن الأمر أعمق من القانون وما يمكن أن يحدثه من تأثيرات عميقة في إدراك مفهوم التمثيلية لدى البرلمانيين العرب؟

يلعب القانون، من دون شك، دوراً مهماً في تنظيم العلاقة بين المؤسسات الدستورية، كما يتيح إمكانيات أساسية لممارسة الوظيفة التشريعية في شقيها القانوني والرقابي، غير أنه وحده لا يكفي لإحداث التغيير المطلوب في اتجاه جعل صورة البرلمان العربي لدى الناس مقبولة وجذابة. فالفكرة السائدة، مع الأسف، لدى عموم المواطنين، وإن بدرجات مختلفة من قطر إلى آخر، أن البرلمان محدود التأثير بفعل القانون أولاً، ومتواضع الأداء بسبب البيئة الحاضنة لممارسة نخبه ثانياً، الأمر الذي يفسر التراجع التدريجي لنسب المشاركة في الانتخابات التشريعية في مجمل البلاد العربية. إن إصلاح البيئة الحاضنة لعمل البرلمانات العربية سيكون له بالتأكيد وقع مباشر على فعالية وفعالية الرقابة على العمل الحكومي. ونشدد في هذا الخصوص على أولوية إصلاح الدساتير والقوانين ذات الصلة لتصبح أكثر توازناً وديمقراطية، وإصلاح الممارسة الحزبية لتغدو أكثر شفافية وعقلانية وفعالية، ومن ثم الإسهام في مراكمة ثقافة سياسية تعيد الاعتبار للمعنى النبيل لمفهوم التمثيلية البرلمانية، وللوظائف المرتبطة بها، وفي مقدمتها مراقبة السياسات العمومية عبر فحص ومتابعة عمل الحكومة.

أوان، ٣٠ أكتوبر ٢٠٠٩م

القسم الثاني: قضايا شغلت الساحة المحلية

١-٢ الأداء البرلماني

٢-٢ تداعيات الأزمة المالية

٣-٢ قضايا متنوعة



١-٢ الأداء البرلماني



ما نحتاجه هو مؤتمر ضد فساد البرلمانين!

علي أحمد البغلي

عقد في الكويت في مقر مجلس الأمة، بشنة ورنه لم ينتبه اليها احد، مؤتمر لمنظمة «برلمانيون ضد الفساد».. وهو امر لا خلاف عليه، فالبرلمانات الحرة موجودة للرقابة والتشريع ضد الفساد.. ولكن البرلمانات السورية، وعلى رأسها معظم البرلمانات العربية، موجودة لإقرار فساد السلطة والتصديق عليه.. وهناك أمثلة أكثر من ان تعد وتحصى، تكفي الاجتماعات العاجلة لهذه البرلمانات لإقرار مبدأ توريث السلطة وتعديل الدساتير بإنقاص عمر قائد الأمة الجديد، او تعديل الدساتير للتمديد للقائد الأوحده مرة بعد اخرى ولاية جديدة لتسلطه على مقادير الامة.. ولن ندخل في امثلة على هذه الممارسات التي يعرفها الجميع.. ولكننا سنركز على البرلمان الكويتي الذي استضاف هذه التظاهرة الاعلامية التي تفتقد المصداقية على ارض الواقع.. ففساد برلمانينا، الذين يجاملهم زملاؤهم من القلة الشرفاء «ولو خليت خريت»، اكثر من ان يعد ويحصى.. تكفي التجاوزات واختراق القوانين والتمترس وراء الحصانة النيابية في ارتكاب الجرائم والمخالفات.. يكفي رفض قرارات رفع الحصانة عن الاعضاء المنسوب اليهم ارتكاب الجرائم بالمخالفة للقوانين، يكفي تريح كثير من النواب من المناقصات والعقود الحكومية اثناء مدة عضويتهم وبعدها، حيث يدخل هؤلاء سنة اولى نيابة لا يملكون شروى فقير، ويخرجون مالكين للعقارات والشركات والأموال والاصول، حتى ان اغلبهم يدخل سنة اولى نيابة بزوجة ويخرج بزوجتين واكثر، وكله من خير وبركات النيابة التي تزعم محاربة الفساد في المجتمع!

يكفي رفضهم لقوانين الكشف عن الذمة المالية عند بدء ممارسة دورهم النيابي.. والعيب الكبير الذي يكشف انغماس هؤلاء في الفساد هو خشيتهم من المساءلة برفضهم المرة تلو الاخرى مقترح انشاء لجنة قيم او اخلاقيات في مجلس الامة الكويتي Committee Ethics.. ففي بداية دور الانعقاد الحالي غربوا وشرقوا في رفض ومن ثم في اقرار - بالمخالفة للقانون - كثير من اللجان المؤقتة، ولكن احدا لم يذكر شيئاً عن لجنة لمحاسبة منتهكي الخلق السوي منهم!

طبعا تعداد اوجه فساد كثير من الاعضاء، خصوصا في المجالس الاخيرة، لا يعد ولا يحصى، ويعرفه الجميع، لذلك كان مثار استغرابنا عقد مثل هذا المؤتمر في الكويت وفي مقر مجلس الامة الكويتي الذي لا يختلف اثنان من الشعب الكويتي على فساد الكثير من اعضائه.

يا ممثلي أمتنا نحن نحتاج أكثر إلى مؤتمر ضد فسادكم.. فهل أنتم فاعلون؟! لأن أول خطوة لمعالجة فسادكم المستفحل، كما قال الرئيس الخرافي، هو الاعتراف به.

.. ولا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم.

القبس، ١٩ نوفمبر ٢٠٠٨م

فساد المجلس

د.علي الزعبي

في بحث قدمته لمركز دراسات الوحدة العربية، بعنوان «الفساد في مجلس الأمة الكويتي»، كان واضحا وبشكل جلي ذلك الدور الذي لعبه، ويلعبه بعض الأعضاء (إن لم يكن أغلبهم) في «تجذير» ظاهرة الفساد في المجتمع الكويتي، وهو دور يتناقض مع دور المجلس في مكافحة الفساد. ولأهمية ما جاء في ذلك البحث سأقوم بنشر جزء منه للتذكير والتأكيد.

إن مشكلة «فساد النواب» يعود إلى أن آليات الوساطة وشبكة «المحسوبية» وطبيعة الخدمات المتبادلة بين أطراف هذه الشبكة، وطبيعة الصراع على مصالح النواب أو المحسوبين عليهم (في التعيينات والترقيات والمناقصات وامتلاك أراضي الدولة.. الخ)، تعكس طبيعة البعد الاجتماعي-السياسي للمحسوبية والوساطة، والتي تؤدي إلى تمكين الفساد في نسيج المجتمع، ومن ثم تمتين شبكته ومنحه، أخيرا، الطابع الشرعي تحت أعذار واهية وزائفة.

ويمكن القول إن آلية الوصول إلى المجلس، والتي تقوم على الأبعاد الطائفية والعائلية والقبلية، تلعب دورا هاما في تعزيز قوة «شبكة المحسوبية» عند أعضاء مجلس الأمة. وذلك كان نتاجا متوقعا لقانون توزيع الدوائر الانتخابية الصادر في العام ١٩٨٠، والذي قسم الكويت إلى خمس وعشرين دائرة.

لقد كان توزيع الدوائر يهدف إلى خلق مراكز انتخابية إثنية (عائلية، قبلية، طائفية) تقوم على تنافس الجماعات التي تقطن الدائرة لا على التنافس حول الأفكار التي يطرحها الأفراد المرشحون في انتخابات البرلمان. (لاحظ أن الدوائر الخمس مازالت تساهم بهذه المشكلة لأنها عبارة عن تجميع مقصود للدوائر الخمس والعشرين)!

ولكن ما يجب أن ألفت الانتباه إليه هنا هو أن «شبكة محسوبية» عضو مجلس الأمة ليست ذات مستوى واحد، إذ إنها تختلف باختلاف درجات قرب وأهمية الأشخاص عند النائب. ويمكن شرح ذلك وبعبارة على النحو التالي: يهتم النائب بالدرجة الأولى بمصالحه الاقتصادية الخاصة، والتي عادة ما يمثلها فيها أبناءه أو إخوته، ثم بعد ذلك، ومن حيث الأهمية، تأتي خدمة الأقرباء وأبناء الطائفة أو العائلة أو القبيلة الذين يقطنون نفس دائرته الانتخابية. وأخيرا الاهتمام بأولئك الذين لا ينتمي إليهم وإنما يسكنون في دائرته الانتخابية.

إن شبكة المحسوبية هي من «النوع التراتبي» بالغ التنوع والتعقيد. ويمكن أن نحدد أنواع الخدمات والوساطات التي يقدمها النائب إلى أعضاء شبكة المحسوبية التي ينتمي إليها على النحو التالي: العلاج، التعيين، الوساطة عند السلطة القضائية، الوساطة عند وزارة الداخلية، الترقيات والتقلات، تنفيح الأقرباء في الحصول على امتيازات من الدولة.. الخ.

أوان، ٢٥ ديسمبر ٢٠٠٨م

يجب علينا مراقبة النواب!

د. ساجد العبدلي

لم أكن أنوي الكتابة في هذا الموضوع من باب أنه لا يزال وليدا في مهده، وذلك خشية ألا يكون من الجيد تسليط الإعلام عليه في هذه المرحلة المبكرة جدا، ولكن بما أن النائب د. عادل الصرعاوي قد تناوله وكان للزميل العزيز د. أنور الرشيد (وهو أحد الأعضاء الأساسيين في اللجنة التأسيسية)، رد وتصريح إيجابي بهذا الخصوص في موقع «الآن»، فلا بأس من الحديث فيه.

تشرفت بأن كنت أحد المدعوين من ضمن مجموعة من التيارات والتوجهات الكويتية المختلفة للمشاركة في تأسيس لجنة وطنية لمراقبة الأداء البرلماني، وقد حرصت على حضور اجتماعها الأول الذي عقد منذ أيام في ضيافة مظلة العمل الكويتي (معك).

الاجتماع الذي حضره حشد طيب ممن تمت دعوتهم، كان اجتماعا مبدئيا جيدا، اتفق فيه الحضور على وجود حاجة ماسة لظهور مثل هذه اللجنة كجهة رقابية على الأداء البرلماني الذي بات يحتاج إلى التقييم والتقويم من قبل المجتمع عبر كوادره، وقد تسنى لي الحديث في هذا الاجتماع فاقترحت تشكيل فريق مصغر توكل إليه مهمة بلورة رؤية هذه اللجنة الوطنية وأهدافها ووسائلها، فوافقني على ذلك أغلب من تحدثوا بعدي من الزملاء لينتهي الاجتماع إلى تشكيل فريق يقوم بجمع التصورات والآراء المختلفة من المؤسسين، وبلورتها في وثيقة تضم الأهداف والوسائل وآليات العمل، على أن تعرض في اجتماع قادم للمصادقة عليها من قبل المؤسسين.

كان هناك في بداية الاجتماع وفقا للوثيقة المبدئية التي جرى توزيعها، توجه إلى أن يشمل عمل اللجنة مراقبة الأداء الحكومي أيضا، وفي تصوري أن ذلك كان لو أقر سيثقل كاهل اللجنة، وسيفتح عليها أبوابا واسعة تضع عبها كل جهودها وطاقاتها بلا طائل. أعتقد أن من الصحافة أن نترك للبرلمان هذه المهمة، ولننشغل نحن بمراقبة أداء البرلمان ونوابه حيث لا يوجد هناك من يراقبهم بشكل منهجي مؤسسي صحيح، وهي مهمة يمكن لنا من خلالها في الوقت نفسه توجيه النواب إلى مواطن الخلل في الأداء الحكومي أيضا.

يجب أن تعمل هذه اللجنة بطريقة منهجية منظمة، وألا تصبح مجرد كيان سياسي آخر يواجه إعلامية رنانة أخرى، كعشرات الكيانات الموجودة على الساحة والتي هي مجرد ضجيج إعلامي بلا قيمة سياسية مجتمعية حقيقية. لو تمكنت هذه اللجنة من إصدار تقرير شهري معتمد يتم نشره في الصحافة، توضح من خلاله ملاحظاتها وتعليقاتها على مجمل الأداء البرلماني خلال الشهر، فحينها ستكون قد قامت بعمل جليل.

من المهم أيضا أن تبتعد اللجنة عن التقارير الإنشائية العامة وعن الدخول في المهارات الإعلامية من خلال التصريحات والتصريحات المضادة، وأن تمتلك الجرأة للإشارة إلى مواطن الخلل البرلماني، وتسلط الضوء على النواب بأسمائهم من خلال أدائهم فرديا أو تكتليا دون محاباة لأحد، مع التحلي بالحياسة السياسية.

تمنياتي لهذه اللجنة بالنجاح فعلا، لأنها ستكون في حال قيامها بعملها المأمول، إضافة منهجية متميزة على سبيل تطوير العمل السياسي.

فكرة أخيرة وبشكل سريع، وإن كانت تستحق مقالا منفصلا، وهي أن ظهور الحاجة إلى مثل هذه اللجنة، وتصدي هذه النخبة الجميلة لإنشائها، هو دليل واضح، وكما أشرت مئات المرات من قبل، إلى أن آلية الانتخاب على أساس فردي، ومن ثم ترك من يفوزون بالانتخابات ويصلون إلى البرلمان هكذا دون رقابة شعبية، هي آلية قاصرة وحان وقت تعديلها من ضمن نصوص وممارسات كثيرة تحتاج إلى التعديل الجذري اليوم، وأن اجترارنا لنفس الممارسات وفق المسارات نفسها لن يوصلنا إلا إلى نفس النتائج الفاشلة.

الجريدة، ١٨ يناير ٢٠٠٩م

من يحاسب النائب؟

د. طارق عبدالله

يبدو أن جميع المساحات مفتوحة أمام عضو مجلس الأمة ينطلق فيها نحو جميع الاتجاهات بلا حسيب ولا رقيب، وبينما يتعرض الوزراء للمساءلة البرلمانية ويمثل الموظفون العامون وجميع أفراد الشعب إلى سلطة القانون، يقف النائب خارج دائرة المحاسبة المباشرة، فلأجل محاسبته، يتعين أولاً رفع الحصانة البرلمانية عنه، ثم يقف أمام القضاء بسبب قضية معينة، وان استجبت قضية أخرى، تحتم أن ترفع الحصانة منه مرة أخرى للقضية الجديدة.

غياب المحاسبة المباشرة للنائب يجعل بعض النواب «يتعنتر» ويسعى إلى النجومية الإعلامية إذ أن هذا البعض قد يوجه الاتهامات جزافاً ويوزعها يمناً ويسرة، ويزج بخلق الله إلى منصة القضاء، وعندما تصدر الأحكام بتبرئة من اتهمهم النائب، لا نجد منه اعتذاراً أو أسفاً لما بدر منه، بل نراه يبيح عن ضحايا جدد يمارس عليهم تسلطه مستغلاً عباءة الحصانة البرلمانية.

فمن الذي يحمي خلق الله من هذا النائب؟ نعرف ان الوزراء يخضعون لمحاسبة النواب وللمساءلة بموجب قانون خاص بمحاكمتهم وأن الموظفين العاميين وعامة الناس من أمثالي يخضعون لقانون الجزاء والقوانين المدنية الأخرى السائدة ولكن ما القانون الذي يخضع إليه النائب ويحاسب بموجبه في أثناء تمتعه بكرسي البرلمان.

وما النظام القانوني الذي يوقف النائب عند حده ويمنعه من استغلال نفوذه للتكسب الشخصي أو دعم الفئة التي تؤيده للتربح ويردعه عن ممارسة الإرهاب الفكري إن لم يتحقق له ما يريد؟.

في الديمقراطيات العريقة توجد قوانين صارمة للضرائب والذمة المالية ولوبيات شعبية ضاغطة ورقابة حزبية مستمرة وجميع هذه الأمور تشكل روادع تضبط أداء النائب وتحاسبه بلا رحمة إن أساء استغلال النفوذ.

ولكن ما الأدوات الشبيهة المتوفرة لدينا والتي تمنع النائب من التحول إلى نمر كاسر يخشاه العباد؟..

ما زال قانون الذمة المالية نائماً يشخر في الأدراج ولا توجد أحزاب منظمة خاضعة لرقابة شعبية مقننة بحيث يعرف الجميع مصادر تمويل الحزب وأوجه صرف إيراداته كما انه لا توجد لوبيات شعبية منظمة نابعة من مؤسسات المجتمع المدني.

ماذا بقي لنا؟.. مجرد محاسبة النائب مرة كل أربع سنوات أو عند كل حل دستوري للبرلمان عبر اسقاطه في الانتخابات.. ولكن في جميع الأحوال ينأى النائب مطمئناً إلى انه ما دام يحمل لقب «العضو المحترم» فإنه يستطيع منازعة الناس جميعاً.. وإذا أصبح عضواً سابقاً فلا سبيل إلى مساءلته عن المكاسب المادية التي حققها في أثناء العضوية بموجب صفقات يحرص على الباسها الرداء القانوني وبحكم نفوذه الواسع. كما انه لا سبيل إلى محاسبته على الأذى المادي والمعنوي الذي سببه في أثناء نيابته عن الأمة.

وأخيراً.. هل نحتاج إلى اقرار قانون الذمة المالية وقانون محاكمة النواب على غرار قانون محاكمة الوزراء مع اقرار هذين القانونين قبل أي استجواب قادم؟، وهل ينجح النواب في اثبات مقدرتهم على جهاد النفس والتحلي بالشجاعة الأدبية من خلال الموافقة على هذين القانونين؟ ان حدث ذلك فسيذكر التاريخ ان المجلس الحالي من أعظم المجالس البرلمانية.

عالم اليوم، ٤ مارس ٢٠٠٩م

دعوة للقراءة

صالح الشايجي

لا أريد أن أزيد حقن الكويتيين على مجلس الأمة! ولكنها الأمانة وإحساسي بواجبي الوطني - من ناحية - وواجبي المهني ككاتب من ناحية ثانية، هما ما دعواني لكشف هذه الحقائق ووضعها أمام الكويتيين الذين سيفقون يوم 16/5 في طواير حارقة لاهية، شيئا وشباناً ونساء وفتيات ليدلوا بأصواتهم لإنجاح مرشحهم لعضوية مجلس الأمة.

فيا أيها الكويتيون الناخبون، اعلموا قبل ان تقفوا في تلك الصفوف المتراسة تحت الشمس اللاهية وربما الغبار الأعمى، أن عضو مجلس الأمة الذي ستساهمون في إيصاله الى المقعد الأخضر، قد ميّز نفسه عليكم، وخرق الدستور الذي تنص بنوده على العدل والمساواة في الحقوق والواجبات! وذلك بأن شرع مجلس الأمة لأعضائه أن يتقاضوا إلى جانب رواتبهم التي تبلغ 2300 دينار، مبلغاً مساوياً لرواتبهم أي 2300 دينار أخرى، كراتب تقاعدي يستحقه أي نائب في المجلس حتى لو كانت مدة خدمته في القطاع العام أو الخاص لا تتجاوز سنة واحدة!

فأين العدالة وأين المساواة؟! هل يحق لأعضاء مجلس الأمة تمييز أنفسهم وتساعدتهم الحكومة في ذلك، فيقررون لأنفسهم ما حرّمه القانون على بقية الكويتيين؟!؟

إن ما نعلمه أن هناك سقفا للرواتب التقاعدية يقل كثيرا عن ذلك المبلغ يتساوى فيه الجميع، فكيف لا يطبق ذلك السقف على أعضاء مجلس الأمة ولا يخضعون له؟! بل الأدهى والأمر أن هذا المبلغ التقاعدي يتقاضاه عضو مجلس الأمة أثناء نيابته ويستمر معه مدى العمر، حتى لو كان عمر المجلس الذي كان عضواً فيه سنة واحدة مثل المجلس المنحل!

وللأمانة ولعدم التشكيك في ذمم جميع أعضاء مجلس الأمة، فإن هناك عدداً قليلاً جداً من النواب، لا يتجاوز عدد أصابع اليد الواحدة، رفضوا هذا التمييز وإخلال مبدأ العدالة.

فأين يكمن الفساد؟ ومن الذي يعين على ذلك؟!.. من يشارك في الانتخابات أم من يمتنع؟!؟

الأنباء، ٣ مايو ٢٠٠٩م

أطروحات انتخابية.. ومكافحة الفساد وبرنامج عمل الحكومة القادمة

المستشار شفيق إمام

أغلب ظني أن وزارة الدولة لشؤون مجلس الأمة والأمانة العامة لمجلس الوزراء، قد تابعا عن كثب ما طرح على الساحة الانتخابية من قضايا وبرامج، وأنهما قاما بدراسة وتحليل الطرح الانتخابي الذي جرى في هذه المعركة التي دارت بين 211 مرشحاً في الدوائر الخمس، والقضايا التي أثرت في هذا الطرح، لتكون هذه الدراسة والتحليل أمام الحكومة الجديدة، تعينها في تحديد برنامجها الذي ستقدمه إلى مجلس الأمة، إعمالاً للمادة (98) من الدستور التي توجب على كل وزارة فور تشكيلها أن تتقدم ببرنامجها إلى مجلس الأمة، ليبيدي ما يراه من ملاحظات بصدد هذا البرنامج. وليس خافياً على أحد أن هناك من القضايا ما يمكن أن يكون مشتركاً بين جميع المرشحين، خصوصاً بين من أودعت الأمة ثقتها بهم.

- التعرف على رأي الأمة

وفي رأيي أن هذا التحليل وهذه الدراسة، هما أمران ضروريان للتعرف من خلالهما (على الجديد من رأي الأمة)، وهو التعبير الذي استخدمته المذكرة التفسيرية للدستور، بما يحقق الهدف الذي حددته هذه المذكرة (بإعادة تشكيل الوزارة وفقاً لاتجاهات وعناصر المجلس الجديد)، فهو أدعى إلى تحقيق المصالحة الوطنية بين السلطتين التشريعية والتنفيذية.

- قضية مكافحة الفساد

ومن تتبع الطرح الانتخابي في هذه المعركة، فإنه سيجد قضية مكافحة الفساد، هي إحدى القضايا الرئيسية والمشاركة بين المرشحين كافة.

وكانت قضية الفساد هي المحور الرئيسي في لقاء القيادي الوطني والبرلماني البارز حمد عبدالله الجوعان بجماهيره، وهو اللقاء الذي نظمته صحيفة 'القبس' يوم الثلاثاء 12/5 بالقاعة المسماة بفندق شيراتون.

ولا غرو في ذلك، لأن المطالبة بمكافحة الفساد، هي مطالبة بتفعيل أحكام الدستور فيما تنص عليه المادة (17) من الدستور من أن (للأموال العامة حرمة، وحمايتها واجب على كل مواطن).

وهي قضية من القضايا التي تحظى باهتمام العالم كله، بعد أن أصبحت قضية كونية، تشمل المجتمعات كافة، في الدول المتقدمة والدول النامية على السواء.

الأمم المتحدة ومكافحة الفساد

وقد نبهت الأمم المتحدة في قرارها الصادر بتاريخ 31/10/2003 باعتماد اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، إلى ما يطرحه الفساد من مشاكل ومخاطر على القيم الأصيلة في المجتمعات والآثار والتداعيات التي تترتب على استفحاله، ومنها:

1 - الإخلال باستقرار المجتمعات وأمنها، بما يقوّض مؤسسات الديمقراطية وقيمتها والقيم الأخلاقية.

2 - إلحاق الضرر البالغ بالاقتصادات الوطنية، عندما يستنزف الفساد نسبة كبيرة من موارد الدولة، بما يعرض التنمية المستدامة للخطر.

3 - تعريض سيادة القانون والعدالة للخطر، يؤدي إلى كل أشكال الجريمة، خصوصاً الجريمة المنظمة والجريمة الاقتصادية، بما فيها غسيل الأموال.

- مجلس الأمة ومكافحة الفساد

ولعل قضية مكافحة الفساد هي إحدى القضايا الرئيسية، التي لم تكن محل خلاف بين المجالس التشريعية السابقة والحكومات المتعاقبة.

فلم تأل المجالس التشريعية المتعاقبة جهداً في مكافحة الفساد تارة بالتشريع وتارة باستخدام وسائل الرقابة البرلمانية المختلفة من أسئلة وطلبات مناقشة واستجواب وتحقيق برلماني. ولعل أهم التشريعات التي أقرها مجلس الأمة عبر الفصول التشريعية المتتالية منذ عودة الحياة النيابية في عام 1992 هي: قانون حماية الأموال العامة رقم 1 لسنة 1993، وقانون الكشف عن العمولات التي تقدم في العقود التي تبرمها الدولة رقم 25 لسنة 1996، وقانون محاكمة الوزراء رقم 88 لسنة 1995، وقانون مكافحة عمليات غسيل الأموال رقم 35 لسنة 2002 والقانون الصادر بالموافقة على اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد رقم 47 لسنة 2006.

- الحكومة ومكافحة الفساد

ومن يتتبع مناقشة مشروعات هذه القوانين في اللجان وفي المجلس عند إقرارها، يلاحظ أن موقف الحكومة في إقرارها كان إيجابياً وينم عن تعاون كامل مع مجلس الأمة في هذا الصدد.

بل إن الحكومة كانت سبّاقة إلى توقيع اتفاقية محاربة الفساد في اليوم الأول لفتح باب التوقيع عليها وهو يوم 9/12/2003 بعد اعتماد الأمم المتحدة لها بقرارها الصادر في 31/10/2003، وذلك رغبة منها في تعزيز التعاون بين الدول على منع الفساد والقضاء عليه ومكافحته بصورة فعالة، وإيماناً بأن محاربة الفساد يشكل دعامة رئيسية لكفالة حقوق الإنسان من أي انتهاكات تتل من أمن الإنسان، وحقه في الحياة والرخاء، حسبما جاء في استهلال ما أعدته الحكومة من مذكرة إيضاحية للقانون الصادر بالموافقة على هذه الاتفاقية.

أي أن الحكومة كانت أول الدول الموقعة على هذه الاتفاقية، في الوقت الذي تراخى فيه كثير من الدول في التوقيع عليها، ولم يوقع عليها حتى أواخر سنة 2005 سوى 30 دولة (من بين 168 دولة في الأمم المتحدة)، وهو النصاب الذي تتطلبه نصوص المعاهدة لبدء نفاذها.

- الإسراف في الاستجواب وأثره

إلا أن الإسراف في استخدام الاستجواب، وهو إحدى وسائل الرقابة البرلمانية، قد بدأ ينعكس سلباً على قضية مكافحة الفساد، بسبب ما أدى إليه ذلك الإسراف من عدم استقرار الحكم، وتكرار حل مجلس الأمة، وتكرار تشكيل الحكومات، وما يستغرقه تشكيلها من وقت وجهد لعزوف بعض الكفاءات عن المنصب الوزاري، بسبب حالة الاحتقان السياسي، الذي تسبب فيها هذا الإسراف، وتعطيل أعمال مجلس الأمة والحكومة في آن واحد، لعدم انعقاد المجلس بسبب استقالة الحكومة، وهو ما تحفظنا ونتحفظ عليه، كما يقتصر عمل الوزراء على تصريف العاجل من الأمور طبقاً للمادة 103 من الدستور، يضاف إلى ذلك ما تستغرقه المعركة الانتخابية وإجراء الانتخابات من وقت وجهد، يشل فيها عمل الحكومة.

في المال السياسي

عبد الحميد الصراف

تتنوع أنماط وأشكال المال السياسي ومساراته. وقد اختلطت أوراقه لدى البعض، فلم يعد يستطع التفريق بين أساليبه المتشعبة، والتي أصبحت عند البعض الآخر من المرشحين نهجا يسير عليه. ولا يعتقد أحد بأن المال السياسي يتمثل في شراء أصوات الناخبين بحفنة من المال الرخيص فقط أو بتقديم هدية أو خدمة معينة إلخ.. كل هذه الأساليب تعتبر واضحة ومعروفة وتشكل ماركة مسجلة لا تخفى عن الناخب البسيط الذي علمته التجارب وممارسات المرشحين المنحرفين في الانتخابات البرلمانية المتعاقبة.. إذن فعملية شراء ذمم بعض الناخبين في إطار السياق العام غير معقدة، والكشف عنها يتطلب تضافر جهود الأجهزة الأمنية والناخبين معا.. وعلى الرغم من ذلك يحرص المرشحون الخارجون عن القانون على تطوير أساليبهم وألعايبهم للانحراف بعملية التصويت لغايات وأهداف غير شريفة، فاليقظة مطلوبة لرصدهم وضبطهم بالجرم المشهود وتقديمهم للقضاء ليصدر حكمه العادل فيهم ويخلص المجتمع من شرورهم.

لا يمكن القضاء على جريمة شراء الأصوات بشكل تام وحاسم ما لم يتصد لها الناخب بقوة، كونه المعني بها في الدرجة الأولى وصاحب الحق في ممارستها وكشف المستترين عليها والمشجعين لها من بعض المرشحين والناخبين الذين ماتت فيهم روح القيم الأخلاقية وتجسدت فيهم نزعة الفوضى وإلغاء القانون والغوغائية في الاستحواذ على أصوات الناخبين بصورة تخالف القانون والعرف الاجتماعي، وتزييف إرادة المجتمع وإدخال سلوك دخيل قوامه الرشوة والغش.. وهذا ما لم يعتد عليه المجتمع الكويتي وهو بعيد عن طبعه وتربيته.

مما لاشك فيه أن تكاليف الحملة الانتخابية باهظة وتتطلب إمكانات مادية عالية، ولا يستطيع المرشح ذو الدخل المتواضع أن يفي بمتطلباتها، لذلك يلجأ قسرا إلى الممولين الذين يعتمد عليهم، فمنهم من يمول لأجل مصلحة معينة ذات أهداف غير نزيهة، أحدها تشتيت الأصوات للتأثير على نتائج الانتخابات من أجل تحقيق الهزيمة لمرشحين آخرين لا يتفق معهم في الرؤى.. أو أسباب أخرى تتعلق في التحكم بمخرجات الانتخابات، وإيصال مجموعة من الأعضاء يمثلونه في البرلمان لتحقيق مصالحه الشخصية والامتثال لأوامره. وهناك ممولون آخرون بعيدون عن الأهداف المذكورة ويعتقدون أن تمويلهم يهدف إلى إيصال ذوي الكفاءة والخبرة والأمانة، ومن أجل الكويت، ولكن ما ذنب المرشحين الذين لا يجدون من يمولهم في حين أنهم يتمتعون بإمكانات وقدرات تفوق المرشحين الآخرين، بحيث تؤهلهم للعمل البرلماني؟! فأين العدالة والمساواة وتكافؤ الفرص للجميع؟ فهل يستوي أصحاب الكفاءة من عدمها لكون البعض يملك المال والآخر لا يملكه؟!!

أن أوان المضي لإصدار قانون ينظم عملية التمويل والانفاق على الانتخابات وتحديد سقف وحجم ذلك الانفاق، بغرض إعطاء فرصة لمن يجد في نفسه الكفاءة لخوض غمار الانتخابات. وهذا التمويل يجب أن تكون مصادره من المال العام، وتحت رقابة الدولة المباشرة. وعلى جميع المرشحين في هذا الإطار أن يكشفوا عن مصادر تمويلهم حتى لا يكون هنالك مال سياسي ملوث، سواء من الداخل أم الخارج، يؤثر على سلوك البرلمان لاحقا، فنريد عضو برلمان حرا غير مرتهن لجهة أو لفرد.. وأن تمويل الحملة الانتخابية إذا كانت مصادرها من المال العام، وتحت رقابة الدولة، يصبح

لها الأثر الكبير في تحسين مخرجات الانتخابات وتحقيق نزاهتها وتحريرها من المال الملوث الذي يؤثر فيما بعد على أداء وإنجاز بعض الأعضاء ممن خضع لأوامر الممولين له في أثناء حملتهم الانتخابية. لا بد من ضبط المال السياسي كي لا يعيث بالعملية الانتخابية، أويسهم في إفساد نفوس أهل السياسة والطامحين إلى مواقعها. فهذا المال يقيد الحريات ويؤذي العملية الديمقراطية ووجب إزائه تفعيل الشفافية والمساءلة القانونية.. وبشكل عام نحن لا نعلم المال السياسي الملوث ونسقطه على الممولين كافة، وإنما نقصد البعض منهم ممن لوته المال وأفسد ضميره وعقله، ونتمنى من المجلس الجديد أن يشرع قانونا لتمويل العملية الانتخابية ليضع بذلك حدا للتمويل المغرض وتحديد مصادره وتطهير الساحة الانتخابية من الفاسدين والمفسدين الذين اغتوا بالمال الملوث ويريدون الاضرار بالديمقراطية وتحويل مقاصدها النبيلة إلى ما لا تحمد عقباه.

أوان، ١٨ مايو ٢٠٠٩م

البرلمان البريطاني يشتكى.. ماذا عن برلماننا؟!

فيصل عبدالعزيز الزامل

أصيب البرلمان البريطاني المطل على «نهر التايمز» بفضيحة نفقات السياسيين التي نشرتها الديلي تلغراف على مدى العشرة أيام الأخيرة، وأبرزها:

رواتب سكرتارية ومساعدين.

صرف مبالغ لتوفير سكن قريب من البرلمان.

شراء أحد النواب ثلاثة أسرة في 9 أشهر، من المال العام.

حصول نائب آخر على ثمن شماعة لتعليق ملابسه في البرلمان.

صرف مبلغ تنظيف مدخنة منزل ريفي لأحد النواب.

مطالبة نائب بقيمة الاشتراك في فضائية سكاى الإخبارية.

هذه الفضيحة تسببت في تقديم رئيس مجلس العموم استقالته في سابقة هي الأولى من نوعها منذ 300 عام، وذلك اثر مطالبات من أعضاء في البرلمان له بالاستقالة بسبب تساهله مع تلك المخالفات، ولو أن هذا الملف فتح في الكويت لقالوا كما قال العراقي «غير لو تدري، تدق على رأسك»، وقد يأتي يوم عندهنا يطالب فيه نواب شجعان بما يلي:

كيف، ومتى، تمت الموافقة على رفع عدد أعضاء السكرتارية لكل نائب، من واحد إلى خمسة؟ وهل لهذا علاقة بانتخابات داخل المجلس؟

كيف ومتى تم السماح بمخالفة قانون الخدمة المدنية فيما يتعلق بالجمع بين الراتب التقاعدي للنائب بعد فوزه إضافة إلى راتب ومميزات العضوية؟

بعبارة أخرى، تحتاج أي مؤسسة برلمانية للقيام برقابة ذاتية، أو عبر صحيفة مثل الديلي تلغراف التي لو قامت بحسبة بسيطة لاكتشفت أن مخالفات النواب البريطانيين تقاس بالملايين بينما هي في الكويت بالملايين، فهناك موظفون يتقاضون رواتبهم في وزارات عدة دون أن يتواجدوا في مقر العمل، وقد صرح بهذا الأمر وزير الأشغال السابق بدر الحميدي في مقابلة تلفزيونية بقوله «عندي خمسمائة موظف معينون في قسم لا يحتاج أكثر من ثلاثة موظفين» وذلك في وزارة لا تقوم بتنفيذ أي من مشاريع الدولة حيث يتم إسناد التنفيذ إلى شركات المقاولات، وغاية ما تحتاجه هو 400 موظف على أحسن تقدير، بينما يبلغ عدد العاملين فيها حاليا 8000 موظف، معظمهم تم تعيينه في عهد نواب/وزراء، وبفضلها رجعوا إلى المقعد النيابي أكثر من مرة!

الديموقراطية البريطانية تتبع نظاما قديما ينحصر فيه دور رئيس مجلس العموم في إدارة الجلسات، ويمارس الحياد التام بين آراء الأحزاب والأعضاء والحكومة، وتمتد تلك الاستقلالية إلى علاقة البرلمان مع الأسرة المالكة هناك، الأمر الذي لا يجعل للرئيس اهتماما باستقطاب رضاء النواب فهو يمارس عملا روتينيا بحتا (الحفاظ على النظام . ترتيب إلقاء الكلمات . إدارة العلاقة بين الحكومة والنواب بشكل متوازن)، ولهذا فلا يوجد لديهم حماس، لدى النواب، لتغيير من يشغل

هذا المنصب الذي يحظى باحترام كبير بسبب الحيادية والاستقلالية، هذه المواصفات بحاجة إلى نظرة تأمل، حينما نتحدث عن «الحياة الديمقراطية» ليس في الشكل فقط، ولكن في الجوهر أيضا .

كلمة أخيرة:

وفد على عمر (رضي الله عنه) عامله على اليمن وعليه حلة فاخرة، مرجل الشعر دهينا، فقال له «هكذا بعثاك؟» فأمر بالحلة فنزعت وألبسه جبة من صوف، وسأل عن سيرته فلم يجد عليه خيانة وأعادته إلى عمله، ثم جاءه العام القابل أشعث أغبر عليه أطلاس من ثياب، فقال له عمر «لا هذا ولا ذلك، كلوا واشربوا وتجملوا، إنكم تعلمون الذي أكره من أمركم»... يريد نظافة اليد وترك الغرور والمباهاة.

الأنباء، ٢٣ مايو ٢٠٠٩م

حكمة في 1965؟

محمد أحمد الملا

تاريخ الكويت فيه من العبر التي؟ نسيها القابعون في؟ لمجلس الأمة،؟ حيث تمت أحداث تأزيمية بحتة،؟ ولكن محترمة بين الحكومة والمجلس عندما تم تشكيل حكومة بعض وزرائها تجار كبار في؟ العام؟ 1965؟؟ وقد عارض؟ 31؟؟ نائباً؟ التشكيلة الحكومية بحجة أنها تخالف نص المادة؟ 131؟؟ من الدستور والتي؟ تمنع الوزير من ممارسة التجارة،؟ واستنادا على هذا النص انفجر موقف الرأي؟ الحر مطالباً بعدم مخالفة الدستور والتجاوز على قوانينه،؟ فقام المغفور له الشيخ عبد الله السالم رحمه الله وطيب ثراه بإعادة تشكيل الحكومة والالتزام بالقوانين المعمول بها في؟ الدولة ونتيجة هذا الموقف من النواب والحكومة قدم العم عبدالعزيز الصقر استقالته من رئاسة المجلس احتجاجاً على حل الحكومة؟.

هذا الموقف المشرف من بعض النواب في؟ ذلك الوقت والذي؟ قياده الأستاذ أحمد زيد السرحان له دلالة أن التأزيم من أجل التأزيم مرفوض،؟ والأصل الذود عن الدستور وحماية المكتسبات الشعبية،؟ لكن ما؟ يحصل الآن هو الضحك على الذقون،؟ حيث إن النواب معظمهم تجار وبعض الوزراء تجار والكل ساكت،؟ والمصيبة أنهم؟ يظهرون في؟ الوسائل الاعلامية؟ يفتتحون شركاتهم الخاصة والكل ساكت من أجل الحفاظ على نسبة الكيكة من الدولة وأتمنى على نواب الأمة الشرفاء؟ ففتح هذا الباب حتى لا؟ يتم استغلال الوظائف القيادية في؟ تمرير مشاريع؟ يشوبها فساد؟.

المسؤول تاجر والنائب تاجر والوزير تاجر والكل تاجر بالوطن،؟ أما البعض من الكبار من أهل التجارة فهم فرحون لأن ذلك سبب انتشار الفساد بكل أنحاء البلاد وأصبح هناك مجال للصفقات،؟ والذي؟ يضحك ويكي؟ ويدخلنا في؟ عالم الهلوسة ان من أخذ الدعم والمال السياسي؟ ووصل وباقتدار للكرسي؟ الأخضر؟.

هنا؟ يجب على رئيس الحكومة اختيار وزراء أكفاء ليسوا تجاراً؟ ولا أصحاب شركات حتى لا تصبح الحكومة؟ غير شرعية ومخالفة للدستور الكويتي،؟ ويا للأسف نعرف أن كلام الصحافة والعقلاء؟ يذهب مع الرياح الموسمية أو السريات السياسية الكويتية،؟ وسامحونا؟ يا رجال الرعيل الأول،؟ ففتضحياتكم دخلت باب الصفقات وضعنا في؟ الطوشة وسلامات؟ يا وطن؟.

والحافظ لله؟ ياكويت؟.

الشاهد، ٢٨ مايو ٢٠٠٩م

مراقبة أداء النواب

م. أحمد عبد الهادي السدحان

علينا أن نتعامل بشكل آخر مع مجلس الأمة الجديد، وان نترك الانبهار والإعجاب الكبير بالأعضاء المنتخبين جانباً، ولا يعني هذا أننا نفترض سوء الظن بهم أو نقلل من أهميتهم أو برامج عملهم النيابي، ولكن نريد التركيز على موضوع مهم، وهو التطبيق العملي للكلام الانتخابي الجميل والوعود البراقة، ويجب أن يتم تقييم أداء النائب أو النائبة بعد فترة زمنية كافية من عمله، وعلينا أن نتابع هذا الأداء، وأقصد هنا من المجتمع بشكل عام ومن الأجهزة الإعلامية على الأخص، وذلك بمحاسبة ومراقبة النائب أو النائبة في حالة الخطأ أو القصور، علينا كذلك قياس مدى تفاعل النواب مع القضايا المزمّنة والمستجدة والملفات العالقة وحجم الجهد المبذول في التعامل مع مشكلات وهموم المواطنين، ومقدار مساهمتهم في تنمية الوطن.

وعلينا الاستفادة من الإعلام بأنواعه «المقروء والمسموع والمرئي» في مجال محاسبة ومراقبة الأعضاء، وقد لاحظنا في الحملات الانتخابية السابقة زيادة الحماس لدى المرشحين وزيادة النقد في كثير من المواضيع، والضرب على الوتر الحساس لدى المواطنين والتركيز على المشكلات والقضايا المزمّنة والمهمة، والتي فعلاً تحتاج إلى علاج، لكن ما نريده نحن المواطنين من النواب والنائبات هو تطبيق ولو جزء بسيط من وعودهم وأحلامهم الكبيرة واختبار مدى عدم تغيرهم بعد الحصول على الكرسي الأخضر داخل مجلس الأمة، فالإعلام هو المرآة وهو المقياس الذي قد يحرج النائب ويكشفه أو الذي يرفعه ويزيد من قيمته ومحبته لدى المواطنين، وبما حبذا لو تم استخدام واستغلال القنوات التلفزيونية المحلية وعمل برامج أسبوعية أو يومية للحوار مع المواطنين وتلقي استفساراتهم واقتراحاتهم وحتى الشكاوى، وذلك بخصوص النائب هذا أو ذلك، وحتى عمل استطلاع إن أمكن لمعرفة حجم الرضا الشعبي عنه في دائرته الانتخابية، وكذلك عرض وعوده السابقة قبل الفوز ومدى تطبيقه لتلك الوعود، وكذلك الصحف اليومية لديها دور حيوي في هذا المجال، مثل عمل مقابلات صحافية مع النواب وطرح الأسئلة عليهم من قبل المواطنين، عن طريق الهاتف وهكذا. وفي هذا السياق، فإننا نؤكد على وقوفنا ضد الإعلام الموجه، والذي غرضه تصفية الحسابات الشخصية وطمس الحقائق، وبالإعلام الإيجابي والعاقل يستطيع المجتمع الكويتي بصراحة أن يحدد الصادق من الكاذب والمجتهد من الكسول مع الاحترام لجميع النواب والنائبات، فإن الكويت تمر بمرحلة مهمة وصعبة، وتحتاج إلى نواب يفضلون المصلحة العامة على مصالحهم الخاصة، وينظرون إلى عضوية مجلس الأمة على أنها تكليف لا تشريف، وأنها مهمة كبيرة ومصيرية وتاريخية ومسؤولية كبيرة لخدمة الوطن الغالي وخدمة المواطنين. وأخيراً تذكروا يا أعضاء مجلس الأمة أن للشعب الحق في مراقبة أدائكم مثل ما لكم الحق في مراقبة أداء الحكومة.

الرؤية، ٢٨ مايو ٢٠٠٩م

لتطمئن قلوبنا

د. ناجي سعود الزيد

هل بإمكانك ان تتخيل العمل في شركة او مؤسسة فيها ٥٣٥ شخصاً وتدل الإحصائيات المنشورة عن هذه المؤسسة على أن:

٢٩ شخصاً، تم اتهامهم بالاعتداء على زوجاتهم.

٧ تم القبض عليهم في قضايا فساد .

١٩ تم اتهامهم بكتابة شيكات من دون رصيد .

١١٧ أدوا الى افلاس مؤسستين اقتصاديتين على الاقل .

٣ متهمين بالاعتداء البدني .

٧١ لا يستطيعون الحصول على بطاقة ائتمان (Card Credit).

١٤ تم القبض عليهم بقضايا لها علاقة بالمخدرات .

٨ تم القبض عليهم بسرقات من محلات التسوق .

٨٤ تم إيقافهم لقيادة مركبة تحت تأثير الكحول .

هل باسقاطك ان تخمن اسم هذه المؤسسة؟ في الواقع هؤلاء هم من ضمن ٥٣٥ شخصاً يشكلون الكونغرس الاميركي، ومناطق بهم تشريع مئات القوانين التي تنظم حياة المواطنين .

هذه الاحصائية منشورة في التسعينات من القرن الماضي، وتتداول ككنكة ومازال على ما يبدو الكونغرس يعاني المشاكل نفسها، المهم، نحمد الله اننا في البرلمان الكويتي ليس لدينا اعضاء يكسرون القانون «اشكره اشكره» وليس لدينا نواب اصدروا شيكات من دون رصيد، ونواب توسطوا لتجار مخدرات، وليس لدينا نواب افلسوا شركات تجارية، وليس من بين نوابنا من يستعمل العنف البدني لاي سبب من الاسباب، وليس بينهم من يتوسط ليلغي حق الاخرين، وليس من بينهم من لم يسدد فواتيره والتزاماته للحكومة، واهم من هذا كله ليس من بين نوابنا من يتدخل في عمل المخافر ليتوسط لمخالفين او مجرمين لا سمح الله، كما انه ليس من بين نوابنا والحمد لله من يعتدي بدنيا على زوجته، لان نوابنا يحترمون المرأة ويقدررون دورها .. الخ. والدليل على ذلك اننا لم نقرأ اي احصائيات شبيهة كما نشر عن اعضاء الكونغرس الاميركي .. ليس الان بل في التسعينات من القرن الماضي، بارك الله في نوابنا فكلهم ذوو اخلاق نبيلة وامينون وملتمزون بكل ما يخدم مصلحة الوطن، فلم نسمع ان احداً منهم كسر اي قانون .. فيا حبذا لو تنورنا وزارتا الداخلية والعدل بنشر السجل الاخلاقي للنواب لكي يتأكد اطمئناننا على المسيرة النيابية.

القبس، ٢٥ مايو ٢٠٠٩م

لجنة القيم والمبادئ البرلمانية من 1999 إلى 2009

أسامة الدعيح

طالبت منذ عشر سنوات في أول مقال كتبت في جريدة القبس بتبني فكرة تشكيل لجنة في مجلس الأمة، تعنى بمراقبة سلوكيات وضبط ممارسات السادة اعضاء مجلس الامة. لقد كان لمقالنا هذا ردود فعل شعبية متباينة كان اهمها الاعتراض الذي قاده بعض المحاربين القدامى من اعضاء المجلس في ذلك الوقت على الرغم من ترحيب الشارع الكويتي الذي اوصلهم الى سدة البرلمان.

ليس ذلك فحسب، بل اثار مقالنا هذا اهتمام السفارة الاميركية في الكويت واستجابت لاقتراحي باستضافة واحد من كبار المسؤولين في الولايات المتحدة الأميركية في هذا المجال لإلقاء محاضرات في الكويت والالتقاء بالمعنيين من مجلس الامة والحكومة.

ولم اتوقف عند كتابة مقالي هذا، بل واصلت اتصالاتي الشخصية بعدد من اعضاء المجلس في ذلك الوقت لتبني هذا المشروع الديموقراطي الوطني. كما اثار مقالي هذا اهتمام الصحافة المحلية، وعلى رأسها جريدة الدستور التي تصدر عن مجلس الامة، حيث قامت بإجراء تحقيق صحفي شامل استطلعت من خلاله آراء عدد من اعضاء مجلس الامة في ذلك الوقت وشخصيات اخرى بارزة ايدت بقوة هذا الاقتراح على الرغم من معارضة مجموعة من اعضاء مجلس الامة الذين تم الاستئناس برأيهم حول هذا الاقتراح.

وفي مقالي هذا لا يسعني الا ان اوجز ما ادلى به من تم لقاءه، حيث اكد احد الاعضاء أن هذا الطرح متقدم جدا ولا يصلح للتطبيق في مجتمعنا الذي اعتاد المجاملة بلا حدود، وان البرلمان قد شدد العقوبة على المتغيبين عن الجلسات واللجان، ولكن في حق من نفذها، واذاف عضو آخر أن سلوكيات النائب من مسؤولية ناخبيه والمجلس ليس مسؤولا عن تهذيبها، واكد نائب آخر رفضه لهذا الاقتراح معللا ذلك بأنه لو أخطأ احد اعضاء اللجنة فمن يحاسبه، بينما افاد نائب آخر بأن نواب البرلمان ليسوا طلابا في مدرسة يحتاجون الى اختصاصي اجتماعي.

وعلى الرغم من ان هذا الموضوع قد استهلك طرحا واخذ القدر الكافي من النقاش على مختلف الاصعدة البرلمانية والشعبية والاعلامية، الا ان ذلك لم يتمخض عنه اي نتائج حاسمة. واكتفي في مقالي هذا بما استعرضته من وجهات النظر والآراء المتباينة التي طرحت، وذلك للتذكير لعل الذكرى تنفع المؤمنين.

وماذا بعد العشر سنوات من تجربتنا البرلمانية المليئة بالعواصف التي شهدت احداثا ساخنة، اما ان الأوان لتبني تشكيل هذه اللجنة التي طال انتظارها؟

انني من خلال مقالي هذا اوجه الدعوة مرة اخرى الى ما تبقى من المحاربين القدامى والى الصقور من اعضاء المجلس الجدد حاملي رايات الاصلاح لتبني هذا الاقتراح، وانا على يقين بأن عددا منهم سيبادر برفع راية تبني هذا المقترح والاجابة على التساؤل المطروح: «هل ستحفظ لجنة القيم والمبادئ هيبة مجلس الامة وتصون ديموقراطية الكويت؟»، ونعاود ونقول مرة اخرى وبعد عشر سنوات: ان لجنة القيم والمبادئ البرلمانية هي مطلب شعبي.

القبس، ٣ يونيو ٢٠٠٩م

بلغ السيل حده

د. ناجي سعود الزيد

على طريقة إذا ما تمشي لي معاملاتي أدوس على «صماخك» وأهدد باستجواب وزيرك، ولا تفكر تشتكي علي فلدي حصانة!

هذه تنجز المعاملات، وهذه هي الأساليب الديمقراطية لاستخدام الحق الدستوري باستجواب الوزراء، وهذه هي الحصانة البرلمانية، واستغلالها للاعتداء على موظفي الدولة، وايضا على حقوق بقية المواطنين.

هذا التمادي في استغلال عضوية البرلمان يجب أن يتوقف حفاظا على كرامة الوظيفة الحكومية، وحفظا وصونا للعدالة في تصريف معاملات المواطنين، والأهم من ذلك حماية الديمقراطية التي طالما حلمنا بها، من الشواذ من النواب.

تمرير معاملات النواب اللاقانونية والاستجابية لواسطاتهم هما ما جعل الغرور يملأ نفوس البعض منهم بأنهم مميزون وفوق القانون، وما ينطبق على الجميع لا ينطبق عليهم، وعلى عينك يا تاجر، يتخطون الدور، ويدخلون على الوزير من دون استئذان، ويصرون على توقيع معاملاتهم ويخرجون وكأنهم لم يرتكبوا جرما بحق الآخرين، بل نراهم على شاشات التلفزيونات وهم «بيترمون» من وزير إلى وزير يوقعون معاملات!

دولة عايشة على الوسطة..

وعلى عدم المساواة..

وعلى عدم احترام الموظف المختص في عمله..

وعلى هضم حقوق الآخرين..

وعلى التعود منذ الصغر على أن القانون «ما يمشي» على الجميع، وأن هناك فئات مستثناة منه بحكم النفوذ والعلاقات الشخصية «واخسوا فيها ولا اتكلمون»!

هكذا نواب وهكذا وزراء ليسوا جديرين باحترام المواطنين، خصوصا لدى أولئك الذين يتعاملون مع الوظيفة ومع انجاز معاملاتهم من دون واسطة ومن دون تجاوز للقانون.

الحكومة تحتاج الآن أكثر من أي وقت مضى أن تعيد للقانون هيئته، وأن تصمد بشجاعة أمام ابتزاز فئة من النواب يعيثون في الأرض فسادا، ومسألة نجاحهم في الانتخابات رغم تدمير كثيرين من تصرفاتهم وتدخلاتهم تبقى «معجزة» غير قابلة للاستيعاب.

وها نحن نعود.. لا طيبنا ولا غدى الشر. فالمناصب توزع بواسطتهم والتعيينات والترقيات كذلك، وحتى العلاج في الخارج يتدخلون فيه، ويبقى المواطن الأمين المظلوم مصابا بالحنق والغضب والاحباط لأن حقه مستباح، فهو لا يملك الوسطة أو النفوذ أو لعله لا يؤمن بهما ويتبع القانون، إلى متى سيبقى هذا المواطن ساكنا على التجاوزات؟!

وإلى متى سيتحمل حكومة تخاف من نواب يستمدون شجاعتهم المزيفة من ضعف الحكومة وتخاذلها؟!

آن الأوان لتعديل المسيرة الحكومية بوقف معاملات النواب وواسطاتهم والحرص على تطبيق القانون بحذافيره وعلى الجميع، ومن يحتم وراء حصانة برلمانية فليقرأ الدستور ولوائحه التفسيرية ليجد أن الحصانة التي يتمتع بها النواب لحمايتهم من التعسف والتدليس ضدهم، وليست حماية شاملة لجرائم ومخالفات قانونية تجري خارج قاعة المجلس.

لقد تراخت الحكومة في تطبيق القانون وأن الأوان لعكس الأسلوب، فتعسف النواب بحق معظم المواطنين وبحق الحكومة، وبحق الموظف الذي يؤدي واجبه بأمانة يجب أن يعاقبوا عليه من خلال القنوات القانونية المتاحة لحصانة لا تشمل الخارجين على القانون في قضايا مدنية، كالاعتداء على موظف أثناء تأدية عمله، وفي ظل هذا التراخي الذي يستغله بعض النواب نحن نشد على يد كل موظف يوقفهم عند حدهم في استغلال القانون واستغلال مناصبهم وحصاناتهم، بل الجأوا إلى القانون ضد كل من يسب ويعتدي ويكسر القانون بسبب الوساطة والأغراض الشخصية، افضحوهم فهذا أقل من جزاهم.

القبس، ١٣ يونيو ٢٠٠٩م

أين اختفت الثلاثة والعشرون مليون دينار؟

ناصر العبدلي

هناك تأكيد على أعلى المستويات بضرورة المساءلة السياسية في حال رشح مؤشر على خطأ ما داخل المؤسسات الحكومية، وقد تداول اعضاء مجلس الامة مثل تلك التأكيدات باعتبارها توجيها يجب ان يحترم، لكننا حتى الآن لم نلمس تحركا لمراجعة الملفات المفتوحة منذ الفصل التشريعي الماضي وما اكثرها .

والمقاربة تلك تؤكد مشروعية الممارسة البرلمانية طوال الفترة الماضية رغم الاصوات التي دأبت على التشكيك بأهمية وجود سلطة الرقابة والتشريع التي يمثلها مجلس الامة طوال السنوات الماضية، بل ان تلك الاصوات اعتبرت المساءلة السياسية في مرحلة من المراحل عنصر تآزيم لا تستقيم في وجوده الحكومة، وكأنها تقول دعوا الحكومة تفعل ما تريد وهو أمر خاطئ حسب الاعراف البرلمانية المعمول بها في كل دول العالم .

لقد اثبتت السنتان الماضيتان ان «آفة» الساحة السياسية المحلية ليست مجلس الامة او نائبا بعينه، بل هي اجواء التردد والضعف الحكوميين التي ادت بنا الى ان نصحو كل ثلاثة اشهر على حكومة جديدة ونغفو كل سنة ونصف السنة على انتخابات برلمانية جديدة وكأننا في جدلية لا تنتهي، لا يوجد شبيه لها سوى جمهوريات الموز .

الاستجابات التي وجهت الى رئيس الوزراء خلال الفترة الماضية بعضها يمكن التحفظ عليه، وبعضها الآخر يحمل من الوجاهة الكثير، لكن استقالة الحكومة وحل مجلس الامة حالا دون مناقشتها ليعرف الناس حقيقة الأمور .

نريد كمواطنين ان نعرف هل صرفت اموال في الانتخابات الماضية وتلك التي سبقتها؟، أليس لنا حق كمواطنين في التشكيك؟ خاصة ان الساحة خالية من القوانين التي تحض على الشفافية في الصرف من جانب المؤسسات الحكومية.؟

القبس، ١٣ يونيو ٢٠٠٩م

بث الجلسات... وبيضة الديك

سليمان الفهد

صبيحة جلسة الاستجواب تريعت أمام التلفزيون لمتابعيها، ولكن تذكرت أن بث الجلسات محصور بقيادة أرضية لا يتجاوز بثها حدود دولة الكويت وضواحيها، من هنا شعرت بالغبن لكون وزارة الإعلام صادرت حقي المشروع في الإعلام، الذي يمكنني من الاستفادة من التدفق الحر للأخبار والمعلومات وغيرهما. والحق أنني لا أعرف المبرر الذي تتكئ عليه الوزارة لمنع بث جلسات مجلس الأمة على القنوات الفضائية الحكومية والأهلية؛ لعلها تتشبث بمقولة «الأسطوانة المشروخة» المملعة: بأنها لا تريد بث وإشهار ما يسمى بغسيلنا القذر على الملأ جهاراً وعلى الهواء مباشرة! ناسين أن أخبار هذا الغسيل تصل إلى العالم كله، قبل أن يرد إليها طرفها الأ حول! ذلك أن ما يحدث في مجلسنا العتيق حاضر في العديد من برلمانات العالم، وربما بصورة أنكى وأزفت وأسخم!

من هنا يغدو قرار منع بث الجلسات مباشرة تعسفياً كما «الفرمان الهمايوني» في الدولة الشمولية التي «تخاف ولا تختشى».

والحق أن هذا الأخير يستوجب سؤالاً إلى وزير الإعلام، متمنين على السائل ألا ينساق إلى غواية النفس البرلمانية الأمارة بالاستجواب! ويكتفي بدرجة السؤال فقط لا غير، حرصاً على وقت المجلس.

والحق انه كان حرياً بالأمانة العامة للمجلس، مطالبة وزارة الإعلام ببث جلستي الاستجواب وطرح الثقة على كل الفضائيات، الراغبة في بثها كاملة، أو مجزأة، لأن البث الحر يؤكد إيماننا بحق الإعلام وحرية تدفق المعلومات، فضلاً عن أنه سيُجبر لحساب النظام، والحكومة الرشيدة، ويضاف إلى رصيد حسنات تجربتنا الديمقراطية بقضها وقضيضها!

وقضها وقضيضها هذه يمكن لأي كاتب أن «يمول» فيها إلى ما شاء الله، لأن هنات وكبوات وأخطاء وخطايا العديد من النوبا أزيد من هموم القلب، وأكثر من الشعرات البيض في لحية أختنا «.....» رغم صيفها بالحناء.

إن أغلب برلمانات العالم تبث جلساتها عبر الفضائيات والنت، مباشرة وعلى الهواء. والبرلمان الإسرائيلي يملك عدة قنوات فضائية خاصة به تغطي أنشطته يومياً طوال الليل والنهار. والعبدا لله يحرص على متابعة جلسات البرلمان المغربي المذاعة يومياً تقريباً، لأن الملكة المغربية الشقيقة تشهد تجربة ديمقراطية غير مسبوقة ولا مألوفة في ديار العريان، حيث إن «حزب الاستقلال»، و«حزب الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية» المعارضين هما اللذان يحكمان البلد طوال عقد من الزمان، لذا فالتجربة تستأهل -في ظني- المتابعة والتحليل... وربما التأسي!

والجميع منا تابع ردود الفعل الإعلامية الإيجابية بشأن جلستي الاستجواب وطرح الثقة بوزير الداخلية الذي شاء له القدر والمصادفة أن يكون «النعشة»، وأول من يعلق الجرس في أذن حضرة الاستجواب المهاب! راجين ألا تكون استجابة الحكومة للاستجواب بالتصدي الحضاري له، كما «بيضة الديك» اليتيمة التي لا تحضر سوى مرة يتيمة واحدة.

الجريدة، ٥ يوليو ٢٠٠٩م

نظام يصحح نفسه

د. محمد عبد المحسن المقاطع

في جميع الانظمة الادارية او المالية او السياسية الرشيدة، توجد مجموعة من الاجراءات والقواعد والنظم القانونية التي تهدف الى ايجاد آلية ووسيلة لتصحيح وتعقب الانحرافات التي يتعرض لها النظام المالي او الاداري او السياسي في الدولة، كما هو الشأن في المؤسسات والشركات الخاصة. وافضل النظم الادارية والمالية والسياسية هي التي تحرص على وجود مثل هذه الآليات، وان يتم تطبيق وتتبع فاعلية هذه الاجراءات والآليات والوسائل في تعديل الانحرافات وتصحيحها. ولذلك فاننا نجد انه في ظل الانظمة المالية والادارية والسياسية المتطورة والحديثة توجد مؤشرات قياس الانحراف ووسائل واجراءات تعقب مثل هذه الانحرافات في ظل نظام شفاف ومدرك للجميع جنباً الى جنب مع الرقابة ونظام ضمان الجودة وحسن الاداء الى جوار التوازن في الرقابة والتكامل بين المؤسسات والاجهزة ذات العمل المتداخل او المترابط. وهذه بجملتها هي التي تحقق الادارة الرشيدة، وتضمن ان يكون النظام قادرا على تصحيح نفسه وتعديل الانحرافات التي تلحقه.

اقول هذا الكلام بمناسبة حالة التمدد من قبل السلطة التشريعية بصورة غير مقبولة على اعمال واختصاصات ديوان المحاسبة. فهناك خلط واضح بين اعتبار ديوان المحاسبة جهازا معاوناً ومسانداً لمجلس الامة، وله تبعية هيكلية في اداء مهامه المالية، وبين كونه جهة مستقلة في اختصاصه وله صلاحياته الكاملة دستوريا وماليا واداريا من دون وجود سلطة رئاسية في التعقيب على اعماله من قبل مجلس الامة، كما يخطئ البعض من اعضاء مجلس الامة في فهم هذه الحقيقة، ولذلك نرى تدافعا غير مسبوق من بعض النواب في اعمال ديوان المحاسبة الادارية اعتقاداً منهم ان لهم سلطة رئاسية عليه، ولا يدركون انهم في ممارساتهم تلك قد خرجوا عن الاطار الدستوري والسياسي والتنظيمي الخاص بديوان المحاسبة، مما يشكل معه سلوكهم ذلك اقتحاما لميدان لا يدخل في اختصاصهم، ويعطل النظم والآليات والاجراءات التي يتضمنها نظام ديوان المحاسبة، وهو كفيل عند تطبيقه والالتزام به بتصحيح الانحراف الذي يتم في ديوان المحاسبة اذا ما وقع.

وبالرجوع الى بعض القرارات التي يتخذها ديوان المحاسبة ولا تعجب بعض اعضاء مجلس الامة، سواء كانت في احالة بعض القياديين الى التقاعد او في طريقة تعيينهم او حتى في طريقة التعامل مع بعض الملفات المحالة اليه بتكليف من مجلس الامة، فان النظام الخاص بديوان المحاسبة يضع ركائز جوهرية للوسائل والآليات التي تعطي مجلس الامة او بعض اعضائه تصحيح اي انحرافات ان وجدت من خلال اتباع الآليات المقررة في ديوان المحاسبة، ومن ذلك اختصاص مجلس الامة في المصادقة على تعيين رئيس الديوان ونائبيه، وكذلك سلطة رئيس مجلس الامة في التشاور والتباحث مع رئيس ديوان المحاسبة في بعض الامور المرتبطة باختصاصات الديوان وعمل مجلس الامة، كما ان هناك دورا مقررًا لمكتب مجلس الامة في شأن جوانب التكليف الذي يسند الى ديوان المحاسبة من مجلس الامة، او في شأن رقابته على الحسابات الختامية للجهات الحكومية، كما ان هناك اختصاصا ودورا محددتين للجنة العليا لديوان المحاسبة، التي تضم في عضويتها رئيسي اللجنة المالية والاقتصادية واللجنة التشريعية في مجلس الامة. واخيرا، فهناك بعض القواعد والاجراءات المقررة في الدستور وفي قانون ديوان المحاسبة التي توضح حدود ونطاق هذه الاجراءات.

ولذلك كله، فاني اتمنى من اعضاء مجلس الامة ان يتفهموا كل هذه الابعاد، وان تتوقف حالة تمدد السلطة التشريعية على ما يخرج عن اختصاصها في شأن ديوان المحاسبة، خصوصاً ان رئيسه عين حديثاً باجماع نيابي وحكومي، والمطلوب اليوم ان يدرك الجميع في جميع السلطات والمؤسسات السياسية والادارية والمالية في الدولة ان النظام الناجح هو الذي يوفر ضمن اجراءاته وسائل وآليات تصحيح انحرافه.

اللهم إنني بلغت.

القبس، ٢٠ يوليو ٢٠٠٩م

التحليل العملي للمساءلة البرلمانية... بين الاستجواب التأزمي... والوطني

بقلم: الباحث الإسلامي الشيخ راضي حبيب

ضحية الاستجواب التأزمي:

مع الأسف كثير من الجماهير المؤيدة للاستجوابات التأزمية لا يعلمون مدى سلبياتها وفسادها وتعطيلها لعجلة التنمية الوطنية في البلد.

ومن هذا المنطلق تتبع أهمية البحث حول ماهية الاستجواب وأهدافه، وقبل إيضاح ما هو الفرق الجوهرى والحد الفاصل بين الاستجواب الوطني والاستجواب التأزمي سأطرق لذكر بعض المقدمات التمهيدية بإيجاز سريع وغير مخل حتى تتبين حقيقة الأمر لهؤلاء المنخدعين والمنجرين خلف جعجة التأزم.

قانون الاستجواب:

سوف يكون بحثنا متعلقا بالقانون الدستوري الكويتي رقم (١) لسنة ١٩٦٢ الباب الرابع الفصل الثالث مادة رقم (١٠٠) المتعلقة بنص الاستجواب البرلماني حيث نصت على الاتي: (لكل عضو من أعضاء مجلس الأمة أن يوجه إلى رئيس مجلس الوزراء وإلى الوزراء استجوابات عن الأمور الداخلة في اختصاصاتهم).

معنى الاستجواب وفحواه:

المرجع الأصل لكلمة (برلمان) فرنسي وتعني (مناقشة الكلام) وعلى أساس هذا التعريف فالاستجواب هو المترجم العملي للبرلمان.

الاستجواب ميزان العلاقة بين السلطتين:

ولما له من الأهمية الكبرى كونه أحد أدوات الرقابة البرلمانية على السلطة التنفيذية، باعتباره ميزان العلاقة بين السلطتين التشريعية والتنفيذية.

خطورة الاستجواب البرلماني:

يعد الاستجواب أخطر أداة مضمونا وأثرا يضعها الدستور بيد أعضاء المجلس النيابي، إذ انه يمثل مساءلة ومحاسبة الحكومة عن ارتكابها للأخطاء في تطبيق القانون، وإذا ما اختل هذا الميزان بسبب سوء استخدامه فسوف ينتج عنه توتر سياسي حاد لا يهدأ إلا بطرح الثقة في الحكومة أو بحل البرلمان كما حدث ذلك للحقبة البرلمانية السابقة.

المسؤولية النيابية:

من المعلوم البدهي أن النائب يمثل رغبة الشعب في تعزيز حرياته والدفاع والذود عن حقوقه فضلا عن أدائه القسم، فلذلك ينبغي على النائب ان يحترم هذا التمثيل الشعبي له وان يحسن استخدام سلطته التشريعية والرقابية التي أولاها له الشعب بأحسن الوجوه منطلقا وخلقاً كونه الناطق الرسمي عن الشعب في البرلمان.

الفرق بين الاستجواب التأزيمي والاستجواب الوطني:

يختلف الوضع كليا بين الاستجواب الوطني والاستجواب التآزيمي بحسب صفاته ومقوماته مئة وثمانين درجة كما سيأتي بيانه .

مقومات الاستجواب التآزيمي:

وحتى يتضح لنا الفرق والحد الفاصل لابد من بيان مقومات وصفات كل من الاستجوابين التآزيمي والوطني، وعليه فإن ما يركز عليه الاستجواب التآزيمي في الأغلب الأعم مقومات سلبية تنتج عنها حدة التوتر السياسي هي -١ لغة التهديد -٢ الوعيد -٣ التكيل -٤ التشهير -٥ التفكيك في الجسم البرلماني -٦ الشخصية -٧ الانتقام -٨ انعدام الصفة الدستورية -٩ استغلال السلطة الرقابية -١٠ التجريح -١١ ركافة الأدلة وعدم وضوحها -١٢ انعدام الموضوعية -١٣ القبلية -١٤ الطائفية -١٥ افراط وتفريط -١٦ تمزيق العلاقة بين الشعب وحكومته -١٧ انعدام الاقتناع.

مقومات الاستجواب الوطني:

ان ما يركز عليه الاستجواب النابع من حرص الروح الوطنية في الاغلب الاعم مقومات ايجابية ينتج عنها الهدوء السياسي هي -١ لغة الحوار البناء -٢ المنطق الصحيح -٣ الوسطية -٤ مبدأ انصر أخاك ظالما ومظلوما -٥ معالجة الأمور -٦ التدرج في مراتب الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر -٧ الالتحام في الجسم البرلماني -٨ الموضوعية الرقابية -٩ الروح الوطنية -١٠ الأدلة الواضحة -١١ الاقتناع -١٢ جمع الشمل بين الشعب وحكومته -١٣ تحقيق المصالح العامة -١٤ الاستقرار.

الاستجواب مسمار أمان الحرية:

وترتبا على ما سبق فان الاستجواب يمثل مسمار الأمان لثبات الحريات وحماية الحقوق العامة لأفراد المجتمع ضد اجراءات السلطة التنفيذية التعسفية، ويتجلى هذا الدور المهم للاستجواب حينما يكون البرلمان ممثلا للأمة تمثيلا حقيقيا يحسن استعمال الادوات الدستورية بالصورة الصحيحة والايجابية.

الرأي: ٢١ يوليو ٢٠٠٩م

تفكيك شبكات الفساد

محمد عبدالقادر الجاسم

يقوم بعض أعضاء مجلس الأمة مثل أحمد السعدون ومسلم البراك بجهود مباشرة وشبه يومية في متابعة ومكافحة الفساد في الكويت وذلك من خلال توجيه الأسئلة البرلمانية أو التلويح باستجواب رئيس مجلس الوزراء أو أي وزير معني بالموضوع محل المتابعة. وعلى الرغم من أهمية تلك الجهود وتأثيرها القوي على وقف بعض عمليات الفساد أو كشفها، إلا أن هذه الجهود لا يمكن أن تكون كافية لتحقيق الغاية الأهم وهي الحد من الفساد. فالكويت «تخر» فسادا، ولن ينجح عدد محدود من أعضاء مجلس الأمة في سد الثغوب. إن الفساد في الكويت فساد «منظم» وهناك شبكات مترابطة ترعاها وتديره ولها قدرة على تثبيت نفسها واختراق كافة المراكز الحكومية سواء مراكز اتخاذ القرار أو تنفيذه. لتلك الشبكات نفوذ قوي في كل مكان لذلك يمكنها حماية من ينتسب إليها في أي موقع.

ويمكن القول أن جهود أعضاء مجلس الأمة في مكافحة الفساد تسير في مسارين: الأول مسار رقابي من خلال الأسئلة والاستجوابات، والثاني مسار تشريعي يتمثل في إصدار قوانين أو تعديل القوانين القائمة. إن جهود أعضاء مجلس الأمة تحتاج إلى دعم من خارج المجلس من خلال توفير معالجات «موضوعية» عامة للفساد لا تكتفي بالتوقف عند «الحالة المعروضة» بل تتعداها إلى خلق مناخ عام مناهض للفساد. كما أن جهود أعضاء مجلس الأمة يجب أن ترتبط بجهود من خارجه يكون لها القدرة على التأثير على أصحاب القرار ليس باتجاه إلغاء هذه الصفقة أو تلك فقط، بل باتجاه الضغط على أصحاب القرار «لترك مسافة» بينهم وبين الفساد ورموزه.

إن مكافحة الفساد في الكويت تحتاج إلى قرار سياسي من المراجع العليا يتم الاستناد إليه من أجل العمل على تفكيك «شبكات الفساد» التي أصبحت تسيطر على القرار السياسي وتنتج دائما في توجيهه صوب مصالحها، ومن دون هذا القرار السياسي لن يكتب النجاح لأي جهود مهما كانت صادقة ومخلصة لأن تلك الشبكات قادرة على اختراق الحكومة ومجلس الأمة، وفي ظني أن العمل الشعبي الجاد في إطار مكافحة الفساد لا بد أن تكون له غاية أساسية هي العمل على إقناع القيادة السياسية بإصدار القرار السياسي المطلوب وإعلان حملة وطنية لمكافحة الفساد، ومرة أخرى أقول أنه من دون هذا القرار السياسي سوف تستمر شبكات الفساد في الهيمنة على القرار الاقتصادي وممارسة نفوذها ولن تفلح جهود تفكيكها.

عالم اليوم، ٤ أغسطس ٢٠٠٩م

لجان تحقيق... «الفرج»!

عبد اللطيف عبد الوهاب العميري

اعطت المادة ١١٤ من الدستور الكويتي الحق لمجلس الامة في كل وقت ان يؤلف لجان تحقيق او يندب عضوا او اكثر من اعضائه للتحقيق في اي من الامور الداخلة في اختصاصه.

وفي هذه الايام يكثر الحديث عن طلب الكثير من اعضاء مجلس الامة تشكيل لجان تحقيق في العديد من المواضيع والقضايا المهمة التي تستجد او تتجاوزات التي يتم اكتشافها في اجهزة الحكومة (وما أكثرها) وذلك مثل حادثة تسريب محطة مشرف او ملابس حريق العيون او التحقيق في مصاريف ديوان رئيس الوزراء وآخر في تجاوزات الدفاع والبتروال والعلاج بالخارج، وغيرها كثير، اضافة الى لجان تحقيق قائمة بالاصل مثل لجنة المكلسن والقطاع النفطي وقبلها لجنة التحقيق في تجاوزات هيئة الرياضة والداو وغيرها كثير، والمهم في ذلك والواجب ادراكه ومعرفته هو ما الجدوى والفائدة المتحققة من تشكيل هذه اللجان؟ وهل حققت الهدف الذي انشئت من اجله في ظل التركيبة الحالية لهذا المجلس والحكومة؟ وهل تستطيع هذه اللجان كشف مواطن الخلل والقصور واظهار الحقيقة ورفع تقارير للمجلس بتوصيات من شأنها الخروج بفائدة مرجوة؟ وهل يستطيع المجلس ان يعتمد توصيات هذه اللجان في ظل الهيمنة الحكومية غير المسبوقة على غالبية أعضائه.

ان المتأمل في تاريخ الحياة البرلمانية في الكويت لا يجد اي دور يذكر للجان التحقيق التي شكلت على مدار المجالس المتعاقبة بل نستطيع القول ان المستفيد الاول والاخير في النهاية هو الحكومة التي تعتبر هذه اللجان بالنسبة لها لجان فرج وطوق نجاة وذلك للأسباب التالية:

١ - تاريخ لجان التحقيق البرلمانية يثبت عدم تحقق اي اصلاح او مكافحة فساد في اجهزة الدولة عن طريق توصيات هذه اللجان واكبر دليل على ذلك لجنة تقصي الحقائق في الغزو العراقي حيث جاءت توصياتها على الورق فقط.

٢ - آلية عمل هذه اللجان بطبيعتها تستغرق الوقت الطويل وقد ينتهي المجلس او يحل وهذه اللجان لم تنته من عملها وبالتالي تفقد القضية المشكّلة لها لجنة تحقيق اهميتها ويتغير المسؤولون وبالتالي لا جدوى تذكر وما ادل على ذلك من لجنة المكلسن التي تعاقبت عليها ثلاثة مجالس ولم تنته حتى الان الى نتيجة تذكر.

٣ - ان ما يعيب لجان التحقيق البرلمانية هو تدخل الحكومة في تشكيلها عن طريق اعضاء محسوبين عليها وهم كثيرون في هذا المجلس والذين بدورهم يحاولون افشال عمل اللجنة او اطالة امدها او اخراج تحقيق على هوى الحكومة.

٤ - دائما يتزامن طلب لجان التحقيق مع التلويح بتقديم استجابات كوسيلة للهروب والتخلص من هذه الاستجابات خاصة ان لجان التحقيق البرلمانية مقدور عليها وذلك للأسباب السالف ذكرها.

٥ - دائما ما تشكل لجان تحقيق من اعضاء غير مختصين في موضوع التحقيق حيث ان البعض يدخل اللجنة بايعاز من الحكومة والآخر يدخل حتى يكون له نفوذ على الوزارة او المؤسسة موضوع التحقيق وبالتالي الضغط على المسؤولين ومساومتهم لتحقيق مصالح خاصة او انتخابية.

٦ - عدم النضج الدستوري والقانوني لدى الحكومة يجعلها لا تعبر اهتماما لهذه اللجان والاهمال في تلبية طلبات هذه اللجان والتعاون معها وتزويدها بالمستندات والوثائق المطلوبة مما يعوق عمل اللجنة ويفقده الكثير من الالهمية.

٧ - ان لجان التحقيق دائما تنتهي بتوصيات تعرض على المجلس للتصويت عليها بالموافقة او الرفض وهذا امره هين على الحكومة خاصة في هذا المجلس الذي غالبية أعضائه في الجيب الصغير لها.

خلاصة القول ان اللجان البرلمانية اداة دستورية مهمة لمجلس الامة ورقابية فاعلة استطاعت الحكومة ان تجعلها اداة طيعة بيدها وفقا لما تم ذكره وبدلا من ان تكون وسيلة رقابية قوية ومؤثرة اصبحت مخرجا وفرجا للحكومة العتيدة.

الأنباء، ١ سبتمبر ٢٠٠٩م

750 مليون دولار

ناصر العبدلي

تشير المعلومات التي تسربت حول وثيقة الحكومة «سرقة أموال المواطنين» التي تجري محاولات «دمدمتها» على قدم وساق عن «تبخر» سبعمائة وخمسين مليون دولار في صفقة واحدة. والحجة أن المتنفذ الذي وقع العقد ليس مفوضا بالتوقيع في واحدة من المهازل المالية التي لا تحدث إلا في الكويت.

البلد يتعرض الى نهب منظم لكل موجوداته، والغريب أن ذلك يحدث بتواطؤ حكومي. فهناك حديث عن اراض تملكها وزارة الخارجية منذ فترة طويلة لإقامة مبان لسفاراتها لكنها لم تعد موجودة، واستثمارات في بعض الدول العربية وصلت الى ٤٩ مليار دولار حتى الآن، ولم نعد نعرف فيما إذا كانت ربحت أو بقيت على حالها أو تبخرت كما تبخر غيرها من مشاريع وهمية.

الوثيقة ستكون أحد محاور استجواب رئيس الحكومة لأن هناك أربعة ممن «يمونون» على الحكومة في حلها وترحالها «غرقانين حتى أذانهم» في المال العام، وربما يصل مجموع ما نهبوه من المال العام في هذه الوثيقة أكثر من ملياري دولار، لكنهم «محميين» ولديهم حصانة أقوى من حصانة النواب الدستورية.

هناك ٤٠ نائبا متحالفون مع الحكومة الحالية، كما يدعي بعضهم في المنتديات، وبعضهم لم يطلب منه ذلك لكنه تبرع حتى من دون مقابل ان يكون «بصاما» في فريقها على شرط ان يستمر المجلس لأربع سنوات مقبلة يمكن من خلالها الحصول على فرصة «تحصين» نفسه ماديا من نواب الدهر، وهو ما يجري إن تمكنا من اقتناع أي وزير دون استثناء يوجه له استجواب الصعود الى المنصة.

كل الأمور «معلقة» بمنصة الاستجواب، وعندما تكشف الفضائح المالية وحجم العبث بالمال العام طوال الفترة الماضية سيكون القابض على يد الحكومة من النواب الاربعة كالقابض على الجمر لأنها لن تستطيع تبرير أين ذهبت كل تلك الأموال.

القبس، ٥ سبتمبر ٢٠٠٩م

من يقود المرحلة المقبلة؟

د. سامي ناصر خليفة

ظاهرة الفساد والإفساد المستشرية في الكويت قاطبة، يصعب حصرها كما ونوعاً بسبب المفسدين بيننا من الذين نخروا في مؤسسات القطاعين العام والخاص إلى درجة بات عاصياً على أي مصلح مواجهتهم، وكشف رموز وعقد التشابك في مصالحهم الخاصة مع مصالح الدولة نفسها، وهنا ممكن الخطورة حين يجد المصلح نفسه في مواجهة الدولة ومصالحتها حين يقرر مواجهة المفسدين من أصحاب النفوذ الاقتصادي والاجتماعي. لذا لا يمكن الحديث عن التنمية والتطور في البلاد دون ترك تلك الآلة الفاسدة الحريصة على إبقاء الأمور «على طمام المرحوم» كي تستمر في استنزاف المال العام بغير وجه حق، والسيطرة على مقدرات البلاد، وثروات أجيالنا القادمة.

تلك مصيبة حقيقية وحجر عثرة كبيرة تحول دون تمكن الحكومة الحالية، أو أي حكومة مقبلة، من إدخال الكويت عصر التطور والازدهار عبر تفعيل خطط التنمية والتطور التي طالب بها صاحب السمو الأمير حين دعا إلى تحويل الكويت إلى مركز مالي وتجاري مزدهر في المنطقة قاطبة.

وأمام منطلق من أين نبدأ الذي قسّم غير الراضين عن هذا الوضع ودعاة التغيير إلى قسمين: الأول يريد فضح المفسدين وكشف عوراتهم وتشكيل محاكم تفتيش لمحاسبتهم مستخدماً مجلس الأمة وسيلة لذلك بذريعة أنه بيت الشعب وموقع المحاسبة الحقيقية، بل ويريد أن يلقي اللوم كل اللوم على الحكومة بأعضائها الجدد لئتحملوا وزر كل أداء وسلوك أعضاء الحكومات السابقة، وهنا ممكن المشكلة حين يكون المستهدف في الإصلاح لا علاقة له بالإفساد في وقت يسرح ويمرح المفسدون كل في موقعه المالي أو الاستثماري أو التجاري أو غيره. لذا ظهر ما يسمى بنواب التأزم والتأزيم الذين تنطبق عليهم مقولة: «كمن عرف الحق وأضاع الطريق» ليغرقوا البلاد في فتنة باتت تهدد بقاء السلطة التشريعية، وتعكر صفو الحياة الديمقراطية التي نعيشها، بل أسست لذوق سياسي جلف لم نعهده في الكويت منذ بدأت نشأة مؤسساتها الرقابية قبل نصف قرن.

أما القسم الثاني الذي يمثلته قطاع واسع من المجتمع، بل سواده الأعظم، ويمثله أغلبية نواب مجلس الأمة اليوم، فهو من يطمح إلى انتشال البلاد من الجو السلبي الذي تسببت فيه الحفنة المنتمية إلى القسم الأول على أمل أن يخلق مناخاً صافياً في العلاقة بين الحكومة والمجلس يمكن أن تضع لبنات خارطة الطريق المنشودة لدخول السباق نحو التنمية والتطور. وهذا القسم بالرغم من أنه يمثل الشرائح الأكبر في المجتمع، إلا أن فقدانه للتنظيم والعمل الجماعي في ترتيب الأولويات وتوزيع المهام جعله يعاني حالة من فقدان القدرة على العطاء والإنجاز، بل وصلت به الحال إلى درجة استسلم فيها لأجندة التأزيميين مسيراً لا مخيراً وكان لسان حاله يوحي بالعجز عن قيادة المرحلة المقبلة.

من هنا تأتي أهمية أن يتوافق أغلبية أعضاء المجلس الإصلاحية اليوم على رؤية وطنية تجنب البلاد خطورة الانزلاق وراء أجندة التأزيميين ليقودوا المرحلة المقبلة من خلال محاور ثلاثة رئيسية... أولاً: خلق مناخ إيجابي يضمن حالة مستقرة في العلاقة بين الحكومة والمجلس بعيداً عن صخب البهجة الإعلامية. ثانياً: خلق ظروف تشريعية تعين الحكومة على اعتماد برنامجها للمرحلة المقبلة وحسن تنفيذه. ثالثاً: اعتماد مبدأ إيجابي للمراقبة والمحاسبة يكون عنصراً دافعاً للوزراء كي يبذلوا

ما في وسعهم من أجل التنمية والتطوير، لا أن يكونوا مدعاة لبث حالة من اليأس والإحباط في المجتمع.

لذلك فليقودنا التفاوض بالمرحلة المقبلة عل وعسى أن نجد ضاللتنا به.

الراي، ٦ سبتمبر ٢٠٠٩م

محاكمة النواب

د. جاسم الفهيد

لم يكن مثيرا للاستغراب ذلك التصرف الذي قام به أحد النواب المحترمين في اقتحامه لاجتماع إدارة كلية التربية الأساسية الأسبوع الماضي مطالبا بتسجيل بعض الطالبات في مقررات دراسية بالكلية، فمن يعرف طبيعة نواب الخدمات في الكويت يتوقع منهم مثل هذه التصرفات المتهورة وأكثر! غير أن المحزن في الأمر أن يمر مثل هذا التعدي السافر على دولة القانون والنظام وسط صمت من بقية النواب الذين بدا واضحا للعيان أنهم يغلبون روح المجاملة ويؤثرون السلامة والعمل على تغليب حساباتهم الخاصة مقابل التفاوضي عن تصرفات بعض زملائهم، وكان النائب في نظرهم قد توبأ منزلة لا يسأل فيها عما يفعل، وأن الوزراء المساكين فقط هم المستباحة ساحاتهم والمتخذون غرضا للمساءلة والتهديد في حال وجود شبهة مخالفة للقانون بينما يكسر صاحبهم هيبة القانون ويتجاوز على صلاحيات الآخرين لتمرير معاملاته الخاصة واستثناء من لا حق له فيما استثنى فيه!.

ولست أدري كيف ستتحسن أحوالنا البرلمانية وتستصح ممارساتنا النيابية وفي النواب من ارتضى لنفسه أن يقوم بدور معقب معاملات لبعض أبناء دائرته تحت شعار (خير الناس أنفعهم للناس)، وهو بحق شعار إسلامي نبيل مستقى من حكم الدوحة النبوية الشريفة لكنه يوضع في غير موضعه، فتحصيل المنفعة هنا لغاية شخصية مقابل التصويت للنائب، ومن ثم فهي أقرب للرشوة في التوصيف منها إلى نجدة المهوف وإغاثة المنكوب المبرأة من حظوظ النفس والخالصة لوجه الله وحده! على أن مثل هذه المعاملات لا تتم وفقا لمبدأ المساواة والتكافؤ بين المواطنين، فهي تتضمن في كثير منها افتئاتا على حقوق المستحقين وتجاوزا للأنظمة التي تطبق على من لا واسطة له، وعضا من أن يسخر النائب نفسه لخدمة الأمة دون التفريق بين أبنائها فإنه يسعى للحصول على معاملة تفضيلية لأحبابه وأنصاره حتى وإن أطاحت بهيبة القانون الذي يفترض في المؤسسة النيابية الذود عنه وتطبيقه بصورة عادلة على الجميع! دع عنك مبدأ الفصل بين السلطات الذي يمنع النائب من التدخل في عمل السلطة التنفيذية، فإذا ما لاحظ في أداؤها خلاا استعمال الأدوات الدستورية المتاحة له في حق الوزير الذي تتبع تلك السلطة له، أما أن يقوم النائب باستغلال حصانته في التهجم على خلق الله وتهديد المسؤولين الذين لا يستجيبون لتحقيق طلبات السادة فذاك لعمري فساد عظيم على المؤسسة البرلمانية أن تنفي خبثه عنها!.

وإذا كان مجلس الأمة قد عمل على إصدار قانون محاكمة الوزراء رقم ٨٨ لسنة ١٩٩٥ فإن الأحرى به في تصرف حضاري مسؤول أن يعمل على إصدار قانون محاكمة النواب، فالنواب ليسوا ملائكة ولا معصومين، وإنما هم بشر يصيبون ويخطئون، ومن الظلم البين أن يسمح للنواب بارتكاب مثل هذه التجاوزات وأن يغض المجلس نظره عنها كما يغض الأب العجوز النظر عن تصرفات أبنائه الصغار بينما يحاسب البالغين منهم على العود والقطمير! وإن كان المجلس غير متحمس لهذه الفكرة كتحمسه لزيادة أعداد سكرتارية الأعضاء فلا أقل من وجود لجنة للتقييم البرلماني تعمل على التصدي لمثل هذه السلوكيات المتخلفة التي لن تقتصر آثارها السيئة على من يرتكبها فحسب، بل ستعدها لتشوه صورة العمل البرلماني النزيه بصفة عامة!.

عالم اليوم، ١١ أكتوبر ٢٠٠٩م

٢-٢ تداعيات الأزمة المالية



الأموال العامة والأزمة الرأسمالية المالية

د. بدر الديحاني

مما لا شك فيه أن للأزمة الرأسمالية المالية التي حدثت أخيرا ولانترال تداعياتها تتوالى انعكاسات مباشرة على اقتصادنا الوطني ومؤسساتنا المالية. ولا شك أيضا أن استقرار اقتصادنا الوطني والمحافظة على تماسك مؤسساتنا المالية والمصرفية من الأولويات الوطنية، ولكن ذلك لا يتم البتة من خلال تبيذير وهدر واستغلال المال العام الذي ينتج عن طريق اتخاذ قرارات سريعة خاطئة أو قصور ونقص في القوانين المنظمة لأليات الصرف أو ضعف في فعالية عمليات المتابعة والرقابة.

إلى أي حد ستؤثر الأزمة الرأسمالية المالية الحالية في اقتصادنا الوطني؟ وهل هذا التأثير هو نتيجة لقرارات صائبة أم خاطئة؟ ومن المسؤول عن خطئها؟ كل هذه أسئلة مهمة ولكن إجاباتها غير متوافرة الآن نتيجة لغياب أو عدم دقة المعلومات الرسمية، ولنقص الشفافية في القرارات الاقتصادية والنقدية التي يتم اتخاذها. ولكن الشيء المؤكد هو أن المال العام سيتحمل جزءا من تبعات الأزمة الرأسمالية المالية الراهنة. كم هو هذا الجزء بالضبط؟ يبدو أنه لا أحد يعرف مع أن المفروض أن يكون لدى السلطتين معرفة دقيقة بما يجب أن يتحملة المال العام.

قد يقول قائل إن الحكومة ومجلس الأمة «أبخص»، أي أدري، لأن الحكومة هي التي تدير أموالنا تحت رقابة مجلس الأمة، إلا أنه وفي ظل التسابق الحكومي-النيابي على اتخاذ قرارات وتشريع قوانين يترتب عليها استنزاف وهدر للمال العام من دون دراسة وافية وبشكل انفعالي وسريع نتيجة لضغوط مصلحة معينة أو كردة فعل عشوائية، فإننا نشك في أنهما «أبخص» وهنالك أمثلة على ذلك:

المثال الأول: هو القانون المتعلق بضمان الودائع البنكية الذي أصدره مجلس الأمة بلمح البصر بعد أن صوت أغلبية الأعضاء على المداوتين في نفس الجلسة، رغم أن مشروع القانون لم يكن مدرجا بالأساس على جدول أعمال المجلس، ولم تدرسه أي من لجانه المختصة، اللهم إلا منح اللجنة المالية مدة ساعة واحدة فقط أثناء الجلسة لإعداد تقرير سريع بشأنه، مع أن أعضاء المجلس ككل تنقصهم من دون أدنى شك المعلومات المالية الدقيقة والوافية والحديثة التي من الممكن أن تبنى عليها سياسة مالية عامة، تتعلق بكيفية معالجة الانعكاسات المعقدة للأزمة المالية الحالية. لذا فلا عجب بأن يأتي القانون فضفاضا في بعض جوانبه وقاصرا في بعضها الآخر، فعلى سبيل المثال لم يتم تحديد سقف أعلى للودائع أو المدخرات التي يضمنها البنك المركزي، وبذا ساوى القانون بين عملية ضمان وديعة تستحق الضمان مبلغها عشرة آلاف دينار مع أخرى لا تستحق الضمان تتجاوز قيمتها المليار دينار، تحت حجج مضللة مثل حماية مدخرات المواطنين (في الولايات المتحدة تم تحديد سقف الوديعة بـ ١٢٠ ألف دولار للفرد وفي بريطانيا ٥٠ ألف جنيه إسترليني للفرد وفي تركيا ٣٩ ألف دولار وفي دول أوروبا ١٠٠ ألف يورو، وفي بعض الدول ضمنت الودائع لفترة زمنية قصيرة فقط)، وغير ذلك من عيوب ومثالب ونواقص، وهذا ما يذكرنا بما تم بالضبط عند معالجة ذيول أزمة المناخ وصدور ما عرف بقانون المديونيات الصعبة!! وما ترتب عليه من هدر في الأموال العامة.

أما المثال الثاني فهو قيام الحكومة بتأميم بنك الخليج من خلال ضخ الهيئة العامة للاستثمار مبلغ ٤٠٠ مليون دينار، واستعدادها لإقراض المؤسسات والشركات الخاصة بعد أن كانت قد قامت

قبل ذلك بـضخ بلايين الدنانير في سوق الكويت للأوراق المالية، من دون وجود ضوابط قانونية ومالية كافية وفي ظل غياب آليات فاعلة للرقابة والمتابعة، مما قد يحمل المال العام تبعات التصرفات غير المسؤولة من قبل الشركات والمؤسسات المالية الخاصة. كل هذا يتم في الوقت الذي بدأت تتكشف فيه شيئاً فشيئاً في بعض مؤسسات الدولة حالات فساد مالي وإداري تزكم الأنفس.

بعد هذا أليس من حقنا أن نقلق على مصير أموالنا العامة واحتياطيات أجيالنا القادمة؟

الجريدة، ٥ نوفمبر ٢٠٠٨ م

اللجوء الاقتصادي لبلد النفط

د. مشعل السمحان

لطالما سمعنا عن مصطلح «اللجوء السياسي»، وقد يكون آخر ما سمعناه، طلب عمر نجل أسامة بن لادن للجوء السياسي في أسبانيا، كما طالعتنا وسائل الإعلام قبل يومين. ويلجأ الناس عادة إلى هذه الأداة السياسية عندما يواجهون تمييزا أو اضطهادا من نوع ما في بلدهم، فيبحثون عن دولة أخرى تعطيهم اللجوء السياسي، لكي يتحقق لهم بها حياة مستقرة وكريمة وأمنة.

إن ما نراه اليوم في المشهد الاقتصادي العالمي لا يختلف كثيرا عن تلك الصورة السياسية، لكن باختلاف الشخصيات (Characters)، فمن يواجه مشاكل وصعوبات ليس الأشخاص وإنما السيولة والودائع المالية، ودواعي الهروب والنزوح هو البحث عن أمان أكثر وعوائد أفضل إن أمكن.. إذ اننا اليوم وسط الانهيار الاقتصادي العالمي نشهد ولادة مصطلح جديد وهو «اللجوء الاقتصادي» إذا جازت التسمية، ولاسيما أن طالب اللجوء الاقتصادي ومآله كليهما تحت وطأة الضغوط الاقتصادية، ويبحثان عن تعديل وضع. فمثلا هذا سيد «١٠ داوونينغ ستريت»، غوردان براون طار عبر القارات ليصل إلى دول الخليج العربي وبالتحديد المملكة العربية السعودية ليعرض على ملياراتها «اللجوء الاقتصادي»، لتساعد الاقتصاد البريطاني على المعافاة، ما سينعكس إيجابا على الاقتصاد العالمي، وبالتالي يكون الاستقرار الاقتصادي عاملا إيجابيا في المحافظة على أسعار النفط عند معدلات مقبولة واستمرار نمو الطلب العالمي وفق تقديرات منظمة أوبك ووكالة الطاقة العالمية.

المشهد الآخر للجوء الاقتصادي، هو ما تعيشه أموال الهيئة العامة للاستثمار (الدينار الكويتي)، فهناك أصوات تنادي بالسماح لبعضها بالعودة إلى البلاد كي تنعم بالأمان تحت قانون ضمان الودائع الذي أعلن عنه مؤخرا، وتساهم كذلك في سد فراغ السيولة لدعم شركات الاستثمار في مواجهة الخسائر وفجوات التمويل نتيجة للأزمة العالمية، ضمن خطة الإنقاذ التي تصاغ حاليا من قبل اللجنة المشكلة برئاسة الشيخ سالم عبد العزيز الصباح محافظ البنك المركزي.

هذا اللجوء هدفه بطبيعة الحال حماية الاقتصاد الكويتي من تبعات وهزات الانهيار العالمي. وقد يركن البعض إلى أن الكويت بلد نفطي وشبه محصن من الأزمة.. نعم لازال سعر برميل النفط الكويتي فوق خط الأمان وكذلك سعر سلة أوبك، إلا أنه من الكياسة التحوط واتخاذ إجراءات مسبقة. وقد يكون لجوء الأموال الكويتية للكويت البلد النفطي فيه تشجيع لرؤس الاموال الاجنبية الاخرى كي تأتي طالبة الامان والعائد المقبول في ظل الظروف القائمة من خلال «طلب لجوء اقتصادي».. وبذلك نكون حققنا هدفين: دعم اقتصادنا بأموالنا، واستقطاب رؤس أموال أجنبية.

باحث في اقتصادات الطاقة

أوان، ١١ نوفمبر ٢٠٠٨م

السوق ذكي والأزمة أذكي

منيريونس

قالت شركات قبل شهرين أن مشكلتها مشكلة سيولة فقط، وأنها مليئة لا يشق لها في ذلك غبار! البنك المركزي أخذ الكلام كما هو على أنه صادق من أناس صادقين، ووضع برامج «ممتازة» لمعالجة أوضاع السيولة فقط، وخصص المعالجات للشركات ذات الملاءة الجيدة.. الى هنا الكلام سليم وقياسه بميزان الذهب.

لكن، تغير الكلام فجأة عندما بدأ الجدد، وياتت الشركات تطالب بضخ اموال حكومية مليارية في سوق الكويت للأوراق المالية، كما بدأت تقول همسا ان برامج «المركزي» غير قابلة للتطبيق سريعا، حتى ان شركة جاهرت بالإشارة الى ان تلك البرامج قاصرة عن معالجة الأزمة، وشركة اخرى اتهمت البنوك بأنها تعسر ولا تيسر، ولجأ البعض الى البنك المركزي شاكياً. ثم تطورت الشكاوى لتطالب الفوائد والرسوم التي تتكبدها الشركات مقابل اعادة هيكلة الديون أو جدولتها، وتعددت الشكاوى وتتنوعت حتى اصبنا بالدوار!

في موازاة تلك «الدويجة» توقفت شركات عن السداد حتى ان رئيس شركة كبرى قال لدائته: «لا مال قبل أن تعطيني الحكومة مالا»!

إذا المسألة تتطور على عكس ما يشتهي كثيرون، حيث ان دعاوى بدأت تسجل بشأن حالات عدم سداد، وشركات بدأت تصرف عمالة وتخفيض نفقات، واخرون يلهثون وراء هيئة الاستثمار علها تحن عليهم وتقبل طروحاتهم برفد السوق بمال عساه يرفع اسهمهم وأسهم شركاتهم التابعة، وبالتالي اصولهم المالية التي اقتربت من كونها ورقا بورق، كما يلحون بالطلب على اتحادات لحث المعنيين على التدخل حتى لو تطلب ذلك التماس عطف من يهيمه امر البلاد والعباد، وتكاثرت الضغوط لتوليد اجتماعات يومية على اجندة طالبيها مال ثم مال ثم مال.

في هذه الاثناء، تستمر الشركات المأزومة، جريا على عاداتها، في بث صورة وردية عنها وعن اعمالها رافضة الحديث عن تعثر داهم او عدم سداد قائم او ملاءة مثقوبة وأصول معدومة او مركز مالي هابط، او حقوق مساهمين مهددة.

لا افلاسات ولا انهيارات وكل ما يشاع في رأي المعنيين به تلوكه ألسن بغیضة همها الوحيد تشويه الصورة الحسناء البهية التي لم يرق اليها اي تجعيد ولا شاب مبسمها اي فتور، «كله تمام يا مدام».

عن اي ازمة نتحدث؟

هل نتحدث جميعا عن الازمة نفسها؟ ام ترانا كل يغني على ليلاه؟

هل مشاكل الشركات متشابهة وفيها قاسم مشترك واحد درسه يؤدي الى علاج موضعي نهائي وكفى المؤمن شر القتال؟

واقع الحال يؤكد غير ذلك.

ما يمكن الجزم به بلا رفة جفن ان شفافية ما ناقصة، ومكاشفة ما غائبة، ومصارحة ما مطموسة، لا يقال الحق، لا بل تقال كلمات حق يراد بها باطل احيانا كثيرة.

لماذا لا تتحلى الشركات المأزومة بالجرأة الأدبية الكافية لإعلان اوضاعها كما هي، وتسجل للتاريخ، ولو لمرة واحدة، انها تمارس حوكمة رشيدة فعلا لا قولاً؟

لماذا لا تعقد مؤتمرات صحفية مفتوحة حتى يعرف الرأي العام حقيقة الأزمة وابعادها؟

كيف السبيل للحد من الاشاعات والتكهنات والهمس الخبيث اذا لم يقطع المأزومون الشك باليقين؟

هل المطلوب الابقاء على الصورة الترويجية التي نعتت ببروباغندا ايام الرواج، كما هي، علما بان العالم كله في أزمة؟

لماذا لا تتمثل شركاتنا بشركات وبنوك عالمية تطلع علينا يوميا لإعلان خسائر وصرف عمالة وطلب مساعدة، سواء من الحكومات او المساهمين او اطراف ثالثة في عمليات رسملة نسمع عنها ونقرأ حولها يوميا، وهي تخص اسماء عالمية (لا ورقية) دولية مرموقة لم تجزع من اعلان ازمته ولم تخف من اهتزاز صورتها؟

لماذا لا تعلن شركات مأزومة انها ستتخلى عن أنشطة وشركات فرختها، او تعلن انها بصدد دمج أنشطة وشركات تابعة سعيها للحد من تداعيات «التسونامي» العالمي عليها؟

لماذا خفتت أصوات كانت قد علت بداية الأزمة، وها هي الآن وراء كواليس الكواليس، باحثة عن خيوط تحركها بضغط من هنا وهناك؟

لدى البعض المحاييد جواب مفاده ان هناك لعبا على حبل الوقت وأحاييله، حتى أن الأزمة السياسية بثت تفاقولا ما لدى الراغبين بـ «الفكّة».

مهما طال الوقت أو قصر، فالشركات المليئة ستتجاوز الأزمة حتماً، أما الأخرى، لا سيما الورقية منها، فستلقى مصيرها المحتوم إلا إذا سارعت لاندماجات أو خفض رأسمال وتنزيل أحمال وتخفيض احجام وإلغاء صفقات أرادتها للتباهي.. حتى لا يبقى منها إلا ما يصلح لسوق مال لم يستطع أهله كبح الادراجات العشوائية ولا منع التفريخ المحموم.. فإذا بالأزمة تحل محل كل الجهات التي لم تمارس دورها تشريعا ورقابة.. رب ضارة نافعة.. ما عجز عنه العاجزون غربله السوق الذكي بمساعدة أزمة أذكي.

القبس، ١٨ نوفمبر ٢٠٠٨م

رقابة السوق الضعيفة.. هل ينقصها «هيئة الأعضاء»؟

د. أماني بورسلي

لقد تحقق ما نخشاه من تداخل وخط في الأوراق والأدوار في تأسيس الهيئة المسماة «هيئة أعضاء السوق» قبل أيام منذ هذا الأسبوع.

ولا نعتقد أن السوق أو صغار المستثمرين وبعض كبار المستثمرين بحاجة إلى المزيد من الأزمات الناتجة عن ضعف الرقابة والشفافية والإفصاح.

ودعونا نساءل أولاً: أين نحن من المعايير العالمية التي تركز على مبدأ عدم تعارض المصالح؟ وأين نحن من تنفيذ توصيات البنك الدولي الواردة في تقاريره؟ إن ما تم إجراؤه من إعلان لتأسيس هذه الهيئة لأمر غريب، وما هو أغرب أن يتم بموافقة من الوزير أحمد باقر.

إننا لا نختلف ولا نشكك أبداً في أهمية دور القطاع الخاص في السوق المالي في كونه المحور الأساسي لدفع عجلة النمو الاقتصادي في البلاد.

كما أنه يتحتم لتحقيق التنمية في السوق أن تتعاون جميع الأطراف، وأن تلتزم في القواعد العامة. ولكن ما نلفت الانتباه له هو ضرورة عدم اختلاط الدور الرقابي التشريعي مع الدور التنفيذي الذي عانينا منه الأمرين.

كما نعتقد أنه لا يوجد ما يمنع من قيام الجهات المعنية من إدارة البورصة أو وزارة التجارة والصناعة أو البنك المركزي من استشارة جميع الأطراف ذات العلاقة بالسوق من مجموعات استثمارية أو غيرها دون الحاجة لتكوين هذه الهيئة لتفادي خلق إيحاء بوجود جهاز رقابي.

كما لا يوجد ما يمنع من قيام اتحادات شركات الاستثمار وشركات التأمين وغيرها من جهات ممثلة للقطاع الخاص من تقديم الكثير من المقترحات التي تخدم السوق.

وعلى الرغم من صدور تصريح على لسان يوسف الماجد بأن دور هذه الهيئة استشاري وليس له ارتباط بهيئة سوق المال إلا أن هذا التوقيت وهذه التسمية سيخلق الخلط لدى الكثير من أطراف السوق.

إن مبدأ استقلالية وحيادية الدور الرقابي هو محور لتطور السوق ولدعم ثقة جميع المستثمرين فيه. ولعدم الإطالة أنقل لكم مثالا على الخلط الذي بدأ يحدث:

دعونا وباختصار شديد نذكر ما تم الإعلان عنه في التصريحات الصحفية التي تمت خلال الأيام القليلة الماضية والذي يؤكد ما أشرنا من مخاوف في خلط للأدوار.

إن التصريح الذي صدر عن نائب رئيس الهيئة العامة للسوق والذي يشغل منصب رئيس مجلس إدارة شركة إيفا للاستشارات المالية الدولية صالح السلمي يدعو للدهشة والاستغراب إذ ذكر وفق ما ورد في إحدى الصحف: «إن دور الهيئة يتمثل بإعادة هيكلة السوق، وتنفيذ ما هو مطلوب منها، ووضع اللوائح الداخلية...» وهذا يتنافى ويتعارض مع استقلالية الدور الرقابي والتشريعي.

ولكون هذه الهيئة، المسماة بهيئة السوق، قد تشكلت بناء على نص لأئحة داخلية لمرسوم السوق

رقم ٦٢، والتي قام أساسا بصياغتها ووضعها لجنة السوق التي تعاني أساسا من تعارض واضح ومباشر في المصالح وفقا للنص القانوني، فنحن نطالب الجهات الرسمية وندعو المستثمرين أيضا للمطالبة بحل هذه اللجنة في الاجتماع القادم للجنة السوق بأسرع وقت ممكن حرصا على الصالح العام وحرصا على تقديم مسودة قانون تنظيم السوق باستقلالية وحيادية بمنأى عن التدخلات، لتحقيق بيئة استثمارية اقتصادية عادلة جاذبة تحقق رؤية صاحب السمو بتحويل الكويت إلى مركز مالي، خاصة في ظل التوقيت الحالي لتمرير مسودة قانون الهيئة الذي سيلقي على عاتقها تنفيذ الدور الرقابي.

وفي النهاية، سيكون لنا في وقت قريب تعليق كامل على مسودة قانون تنظيم السوق المالي التي قام بتسليمها الوزير أحمد باقر.

أستاذة التمويل في جامعة الكويت

أوان، ٤ ديسمبر ٢٠٠٨م

الحوكمة.. العلاج المنسي للأزمة المالية

دانيا غرينفيلد

انه في الوقت الذي ينسج فيه خبراء الاقتصاد والسياسيون تفسيرات مفصلة عن أسباب الأزمة المالية الحالية، من الجشع إلى غياب التنظيمات، من المهم التوقّف عند الدور الحيوي الذي لعبته حوكمة الشركات - أو بالأحرى غياب هذه الحوكمة.

ويقول راينر غيرغر، المستشار الإقليمي لشؤون الشرق الأوسط في منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية : «تتيح الأزمة فرصة للتغيير. في حوكمة الشركات، ليست القواعد هي المهمة فقط إنما أيضاً ممارستها». من الواضح أن هناك تقصيراً شديداً في ممارسات الحوكمة، والتي يتوقّف تحسينها على المعايير الأخلاقية بقدر ما يتوقّف على القوانين والتنظيمات. مثلما سلّطت الأزمة الآسيوية في أواخر التسعينيات وانهيار شركة إنرون الضوء على الحاجة الماسة إلى حوكمة الشركات، يجب أن تحفّز الإخفاقات الأخيرة في الأسواق إعادة تقييم لمعايير حوكمة الشركات وآلية تطبيقها. ليست هذه بالحجّة التي يسهل الدفاع عنها في الوقت الراهن بينما تعرّض ركائز رأسمالية الأسواق الحرة للهجوم.

هناك أيضاً علاقة ترابط واضحة بين ضرورة تحسين حوكمة الشركات وتحقيق النهوض الاقتصادي ونمو المؤسسات الديمقراطية. فالحوكمة الرشيدة في القطاع الخاص سوف تقود إلى المطالبة بالشفافية والمساءلة والتحلي بالمسؤولية في القطاع العام.

ويقول هيلتون ماكان، نائب الرئيس الأول في شركة «أبراج كابيتال»: «تعكس حوكمة الشركات كيف تتصرف الشركة عندما لا يراقبها أحد». عندما يتبنّى المسؤولون في عالم الأعمال هذه القيم الأخلاقية، يمكن استعمال السابقة التي يتم إرساؤها كأداة قوية في الحقل السياسي أيضاً.

تبرز علاقة الترابط هذه بين الحوكمة الاقتصادية والسياسية بشكل خاص في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا حيث باب الإصلاح السياسي شبه المغلق في العدد الأكبر من البلدان، والإصلاح الاقتصادي هو في معظم الأحيان الفسحة الوحيدة للمشاركة. في القطاع الخاص، ترتبط حوكمة الشركات بالشفافية بالاستثمار والأداء المحسّن، الأمر الذي يحظى بدعم مجتمع الأعمال. مع انتشار قيم المساءلة والنزاهة والمسؤولية في القطاع الخاص، سوف تجد الحكومات صعوبة أكبر في رفض المطالبات بتطبيق المعايير نفسها في ممارساتها. ليست هذه بالتأكيد نتيجة محتومة، لكنها تستحق العمل من أجلها عندما تكون الأحزاب السياسية والصحافيون ومنظمات المجتمع الأهلي محط استهداف. فعلى غرار الشركات، يجب أن يُحكّم على المؤسسات الحكومية بحسب الطريقة التي تتصرّف بها «عندما لا يراقبها أحد».

القطاع الخاص

يعمل القطاع الخاص في العديد من البلدان العربية مع الحكومة لإرساء ثقافة الشفافية والمساءلة. ففي مصر حيث لا تزال حرية الرأي السياسي محدودة جداً، روج وزير الاستثمار محمود محيي الدين، لمسألة الحوكمة والمسؤولية الاجتماعية في الشركات باعتبارهما وسيلة للتعاون بين الحكومة والمجتمع الأهلي. وفي شمال أفريقيا، وضعت المغرب مدونة حوكمة الشركات، وأصدرت تونس كتيباً

يتضمّن خطوطاً عريضة حول أفضل الممارسات، كما تقترب الجزائر من إنجاز مدوّنتها .
في اليمن، يبرز اهتمام بحوكمة الشركات إذ تعمل الحكومة على إنشاء بورصة هناك. كما يدرك الأشخاص الذين يعملون في وزارة المال على إطلاق البورصة المنتظرة منذ وقت طويل، إنه يتوجب على الشركات التي ترغب في طرح أسهمها للتداول في البورصة، أن تلبّي شروطاً تفرض مستوى معيناً من الشفافية والانكشاف يفوق بأشواط الممارسة الحالية. يتركّز مجهود تحضير الشركات لطرح أسهمها في التداول، على الشركات المملوكة من الدولة التي تتهم بتمشي الفساد فيها. إذا نجحت هذه الشركات في إجراء التغييرات المتوخّاة، فقد تهيئ الساحة لتأثيرات أوسع نطاقاً.
في الوقت الذي تتصدّى فيه الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي واقتصادات أخرى لضربة قاسية، للانهايار الاقتصادي، تكتسب قيم الحوكمة الرشيدة أهمية أكبر من أي وقت آخر، في الداخل والخارج على السواء.

إن تحويل الأنظمة ذات القبضة المحكمة إلى حكومات ينصب تركيزها على المواطنين في الشرق الأوسط ومناطق أخرى يتوقّف على قدرة القطاع الخاص والقضاء والأحزاب السياسية ومنظمات أخرى في المجتمع الأهلي، على إبقاء الحوكمة الرشيدة في صدارة الأولويات. عندما تتجذّر ثقافة المساءلة بقوة، تسير المنطقة حكماً باتجاه التغيير الجوهري.

مديرة برامج الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في مركز المشروعات الدولية الخاصة .. عن نشرة الإصلاح العربي . مركز كارنيغي للسلام الدولي

أوان، ٥ ديسمبر ٢٠٠٨م

مدير عام بـ 265 فلساً في العام

سامي عبد اللطيف النصف

ما استشفته من زيارتي لأكثر من ديوان في منطقة الضاحية معقل رجال الاقتصاد الكويتي ان هناك توجهها لكثير من المساهمين برفع دعاوى قضائية على مجالس الادارات تطالبهم تضامنيا بتحمل الخسائر الناتجة عن اساءة استعمال السلطة الممنوحة لهم طبقا للمادتين 148 و 149 من قانون الشركات التجارية وان البعض من تلك الدعاوى اخذ طريقه للمحاكم.

ومما قيل في البعض من تلك الدواوين ان احدا لا يمكن ان يفهم او يقبل القروض الضخمة التي تحملتها بعض الشركات المساهمة وبالتبعية مساهموها كوسيلة غش وتدليس يراد منها افادة بعض الادارات من التي لم تستخدم تلك الاموال لاجل التوسع في اعمال الشركات بل للمتاجرة الشخصية بالاسهم لاجل خلق ثروات ذاتية ضخمة عن طريق مبدأ ان ربحنا وان خسرت حملناها الشركة ومساهميها.

وما زال النقاش الساخن مستمرا في الولايات المتحدة حول دعم شركات السيارات الثلاث عن طريق اقراضها 34 مليار دولار كحماية لـ 3 ملايين شخص يعملون في مصانع السيارات ومعارض البيع والصناعات المصاحبة وقد اثبتت استطلاعات الرأي اعتراض 63% من الاميركيين على ذلك الدعم، مما خلق ما سمي بازواجية معايير، حيث دعم مديرو بنوك وول ستريت بـ 700 مليار دون سؤال بينما تخلق الشروط والعراقيل امام دعم تلك المصانع الكبرى بـ 5% من ذلك المبلغ.

وفي جلسة الاستماع الاولى لمديري شركات السيارات امام الكونغرس قيل لهم كيف تتوقعون الدعم المالي منا وانتم تصلون بالطائرات الخاصة وتتسلمون الرواتب الباهظة من الشركات التي تسببتم في الاضرار بها وهو ما جعلهم يعرضون طائراتهم للبيع ويحضرون هذه المرة لواشنطن بالسيارات بعد ان امضوا يومين في الطريق دون سائقين وان يقبلوا العمل للاعوام المقبلة بدولار واحد في العام (265 فلسا) وفي هذا السياق لم نسمع ان احدا من المديرين العباقره الكويتيين ارتضى ان ينقص «فلس احمر» من راتبه الذي يتسلمه من اموال المساهمين الذين حول مدخراتهم الى اصفار كبيرة.

وقد اثبتت الكارثة الحالية القصور الكبير في اعمال الرقابة على الشركات والاموال الخاصة فلم نسمع بأي تحرك للجنة السوق او البنك المركزي او الجهات المعنية في قسم الشركات بوزارة التجارة تجاه ما كان يحدث في بعض الشركات المساهمة من نهب فاضح لاموال المساهمين وقد اعجبنا ما اتى في الصحف من مداخلات الشيخ احمد العبدالله في اجتماع الجمعية العمومية لبنك الخليج وان آتت بعد خراب البصرة.

اننا بحاجة ماسة بعد تجاوز الازمة الحالية - ان تجاوزناها - لخلق آليات رقابة صارمة على الشركات وعلى مكاتب تدقيق الحسابات وعدم الاكتفاء بالمقولة الساقطة الخالدة إن الجمعيات العمومية (الخاملة) هي التي تحاسب الادارات اي الرقابة اللاحقة حالهم كحال من يقول ان لنايب الامة ان يتجاوز ويتعدى على الاموال العامة ويثرى ثراء فاحشا غير مشروع ثم يحاسب بعد اربع سنوات من قبل الناس عن طريق عدم انتخابه و«يادار ما دخلك شر»، ان في القولين دعوات صريحة للسرقات المكشوفة والاثراء غير المشروع.

الأنباء، ٧ ديسمبر ٢٠٠٨م

صندوق «الاستقرار الاقتصادي».. زحف آخر على السلطة التنفيذية

محمد مساعد الدوسري

مرة بعد أخرى، تعود معضلة الجمع بين التجارة وعضوية السلطة التشريعية إلى سطح الأحداث السياسية في الكويت، بعد أن حسمت مبكراً بين عضوية السلطة التنفيذية «الوزارة» وبين العمل التجاري، بشكل تحمل معها مخالفة للدستور ومخالفة لللائحة الداخلية للمجلس، السبب ما قام به أعضاء اللجنة المالية في المجلس من مناقشة لمقترحات تقدمت بها الجمعية الاقتصادية (وهي جمعية نفع عام تعنى بشؤون الاقتصاد الكويتي)، وأتى من ضمن هذه المقترحات إنشاء صندوق أُطلق عليه «صندوق الاستقرار الاقتصادي» بقيمة ٤,٥ مليارات دينار، لإعادة الثقة والاستقرار في سوق المال والمؤسسات المالية وحماية مدخرات المواطنين وأموال المتقاعدين.. (إلخ. كما جاء في نص الاقتراح)

الطرف الأول لهذه المعضلة هو ما سبق أن تناولناه بشأن عدم جواز الجمع بين التجارة وعضوية مجلس الأمة، والذي نص عليه الدستور في المادة ١٢١، والتي قال فيها «لا يجوز لعضو مجلس الأمة أثناء مدة عضويته ان يعين في مجلس ادارة شركة أو ان يسهم في التزامات تعقدها الحكومة أو المؤسسات العامة، ولا يجوز له خلال تلك المدة كذلك ان يشتري أو يستأجر مالا من أموال الدولة أو ان يؤجرها أو يبيعها شيئاً من أمواله أو يقايضها عليه، ما لم يكن ذلك بطريق المزايدة أو المناقصة العلنيتين، أو بالتطبيق لنظام الاستملاك الجبري»، وهي المعضلة التي تتضح معالمها جلياً في هذه الحالة، إذ إن أربعة أعضاء من أصل سبعة هم أعضاء اللجنة المالية، كانوا ولا يزالون تجاراً لهم أو لأقربائهم المباشرين مشاركة في الاقتصاد الكويتي بشكل أو بآخر، وبناء على ذلك فإن الجزئية المتعلقة بعدم جواز إسهام عضو مجلس الأمة في التزامات تعقدها الحكومة هي من الأمور الواضحة هنا بما لا يدع مجالاً للشك، إذا ما عرفنا أن هؤلاء الأعضاء بحكم عضويتهم أو العصبة المقربين منهم لشركات أو أسهم فيها يضعهم في دائرة شبهة الاستفادة بشكل أو بآخر من هذا الصندوق الاقتصادي.

الطرف الآخر للمعضلة يطل برأسه من خلال مناقشة اللجنة المالية لموضوع لم يعرض عليها أصلاً من قبل مجلس الأمة، وهو الأمر الذي تناولته اللائحة الداخلية لمجلس الأمة ولو بشكل غير مباشر، عندما نصت في المادة ٤٧ على أنه «يجوز للجان المجلس أن تطلب بواسطة رئاسة المجلس من الوزارات والمصالح والمؤسسات العامة البيانات والمستندات التي تراها لازمة لدرس موضوع معروض عليها، وعلى هذه الوزارات والمصالح والمؤسسات تقديم البيانات والمستندات المطلوبة لتطلع عليها اللجنة قبل وضع تقريرها بوقت كاف»، وبالتركيز على ما ذكر «معروض عليها»، وهي العبارة التي وردت في مواد كثيرة أخرى من اللائحة الداخلية ونصوص الدستور نفسه، يتضح أن هذه اللجان مجبرة بأن تلتزم بالمواضيع المعروضة عليها فقط، وهو أمر أشبع نقاشاً وتناوله العديد من النواب والقانونيين والسياسة داخل وخارج المؤسسة التشريعية، الذين طالبوا بعدم توسع اللجان في اختصاصاتها باعتباره نوعاً آخر من أنواع الزحف على السلطة التنفيذية، وتضمنين هذه اللجان اختصاصات أخرى لم ينص عليها في الدستور أو في اللائحة الداخلية للمجلس.

مما تقدم يتضح مدى تزايد الخلط المستشري في العمل السياسي الكويتي، لدرجة مطالبة البعض بإعادة النظر في المادة الدستورية المتعلقة بالجمع بين التجارة وعضوية مجلس الأمة، فضلاً

عن ضرورة تنظيم عمل لجان المجلس، وضمان عدم استغلالها بطريقة سيئة أو بسوء نية.

وفي جانب متصل، يؤكد المهتمون بهذا الشأن أن ما يطرح من مناقشات ومطالبات بإيجاد حل لهذه المعضلة هو مسعى لضمان نزاهة العمل السياسي وإبعاد ممثلي الأمة قدر المستطاع عن مواضع الشبهات التي تركت بعضهم في كثير من الأحيان عرضة للتشكيك في نزاهتهم ونظافة ذمهم بلا مبرر في أحيان كثيرة بسبب عدم وضوح الرؤية لدى الناخبين في مسألة الجمع بين التجارة وعضوية مجلس الأمة.

ويشدد اقتصاديون ثقة على أهمية إفساح المجال لفريق الإنقاذ المكلف من قبل مجلس الوزراء لمتابعة تداعيات الأزمة المالية العالمية على الاقتصاد الوطني، وهو الفريق الذي يرأسه محافظ البنك المركزي الشيخ سالم عبدالعزيز الصباح والذي كان محل ثقة أبرز الفعاليات الاقتصادية في البلاد طوال فترة عمله، وقد صرح أخيراً بالحاجة إلى تشريعات جديدة للتغلب على هذه الأزمة المالية، وهنا يدخل أعضاء اللجنة المالية والسلطة التشريعية في الفعل السياسي من خلال تسريع إنجاز ما يطالب به المحافظ المختص بهذا الشأن.

أوان، ٦ يناير ٢٠٠٩م

اقتراح الحل الاقتصادي المفلوم!

أحمد الدين

على الرغم من أن المذكرة التي أعدتها «غرفة تجارة وصناعة الكويت» حول معالجة الأزمة المالية والاقتصادية قد دعت إلى ضرورة «استكمال الشروط الدستورية والقانونية» للتدخل الحكومي في حل الأزمة، وعلى الرغم من أن ورقة المقترحات المقدمة من «الهيئة العامة لمجموعة الشركات المدرجة في سوق الكويت للأوراق المالية» دعت هي الأخرى إلى أن تتم أي معالجة لأثار الأزمة وفق الإطار التشريعي للدولة من دستور ومراسيم وقوانين وقرارات ولوائح تنظم العمل في الدولة، فقد جاء التقرير المقدم إلى لجنة الشؤون المالية والاقتصادية بمجلس الأمة من الفريق الحكومي المسمى «فريق العمل الاقتصادي لمواجهة آثار انعكاسات الأزمة المالية العالمية على الاقتصاد الكويتي» متضمناً لعملاً دستورياً بالغ الخطورة وشديد الانفجار، يمكن أن يؤدي عن قصد أو دون قصد إلى رفض مجلس الأمة لبرنامجها المقترح لحل الأزمة المالية والاقتصادية!

ففي نهاية هذا التقرير نجد هذا اللغم الدستوري مصاغاً بعبارات تبدو بريئة تماماً حيث يشير الفريق الحكومي إلى أن البرنامج المقترح ذو طبيعة خاصة تستوجب إعداده كتشريع يُعرض على مجلس الأمة الموقر، ويعتبر مظلة لمساندة جهود وحدات القطاع المصرفي والمالي لتمكينها من تجاوز تحديات المرحلة الراهنة ومستجداتها المحتملة، وتتوافر من ذلك البرنامج الصلاحيات القانونية المطلوبة والأدوات المالية اللازمة التي يمكن اللجوء إليها عند الحاجة.

اللغم الدستوري هو عرض البرنامج المقترح على مجلس الأمة ليقرّه كقانون مظلة تفويضي، وليس لعرض البرنامج المقترح على المجلس بهدف مناقشته، أو الحصول على تأييده له، أو التهيئة لأن يقرّ المجلس لاحقاً المجموعة المقترحة من التعديلات على القوانين ومشروعات القوانين الجديدة الواردة في البرنامج المرتبطة بالشركات التجارية، وهيئة سوق المال، وتخصيص الأنشطة الحكومية، والشراكة بين القطاعين العام والخاص، وقانون الدين العام، وإصدار الأسهم الممتازة والسندات القابلة إلزاماً للتحويل إلى رأسمال وإعادة هيكلة الشركات، وتأسيس شركات أو كيانات لشراء وإدارة الأصول المتعثرة، ومعالجة موضوع ندرة الأراضي، وهي مشروعات قوانين يفترض أن تعدها الحكومة وتقدمها إلى مجلس الأمة وتطلب منه منحها صفة الاستعجال، وتسعى لأن يقرها، مثلما يفترض أن يكون... أي أنّ تقرير الفريق الحكومي يريد أن يوافق مجلس الأمة مسبقاً على البرنامج ويقرّه على هيئة قانون مظلة وذلك بهدف أن يكون قانون المظلة هذا قانون تفويضي يصدره المجلس للحكومة ليوفر لها الصلاحيات القانونية المطلوبة والأدوات المالية اللازمة التي يمكن اللجوء إليها عند الحاجة... وهذا هو اللغم الدستوري الوارد في البرنامج المقترح من الفريق الحكومي!

قانون المظلة التفويضي هو أحد أهم أسباب الاعتراض على مشروع حقول الشمال، وكذلك كان التفويض التشريعي أحد أبرز أسباب معارضة مشروع قانون سابق في شأن التصرف في أموال التعويضات، وذلك لأنّ قانون المظلة التفويضي عندما يصدره مجلس الأمة فإنه عملياً يتنازل به عن سلطته التشريعية للحكومة، وهذا مخالف للمادة ٥٠ من الدستور التي تنصّ بأن يقوم نظام الحكم على أساس فصل السلطات مع تعاونها وفقاً لأحكام الدستور. ولا يجوز لأي سلطة منها النزول عن كل أو بعض اختصاصها المنصوص عليه في هذا الدستور.

ولم يسبق لمجلس الأمة أن أصدر قانوناً تفويضياً للحكومة تنازل فيه عن بعض سلطاته التشريعية إلا في عهد مجلس الأمة المزور في انتخابات ٢٥ يناير ١٩٦٧ وذلك في ٥ يونيو من ذلك العام بمناسبة «حرب حزيران» عندما فوّض السلطة التنفيذية إصدار مراسيم لها قوة القانون خلال انعقاده وليس عطلته أو حلّه في شؤون الدفاع، وحفظ الأمن، والائتمان... كما كان تنقيح المادة ٥٠ من الدستور بإضافة فقرة تجيز لمجلس الأمة إصدار قوانين تفويض أحد أخطر المقترحات الحكومية المقدّمة إلى لجنة تنقيح الدستور المعيّنة فترة الانقلاب الأول على الدستور، التي لم تقبلها حتى تلك اللجنة المعينة... وبالتالي فإنّه من المستبعد جداً أن يوافق مجلس الأمة الآن على إصدار قانون مظلة تفويضي للحكومة في شأن الأزمة المالية والاقتصادية لتوفير الغطاء التشريعي للبرنامج المقترح من الفريق الحكومي!

وهنا سينفجر اللغم الوارد في البرنامج المقترح، وذلك عندما يرفض المجلس، مثلما هو متوقع، هذا التفويض المخالف لنصّ المادة ٥٠ من الدستور، وستكون الفرصة مواتية لاتهام النواب بالتعطيل والمماطلة والمعارضة من أجل المعارضة وغير ذلك من اتهامات معلبة، وهنا ستترتب الأرضية المناسبة لما يخطط له البعض من تدبير انقلاب جديد على الدستور، ولكن هذه المرة تحت راية إنقاذ الاقتصاد!

عالم اليوم، ٢٧ يناير ٢٠٠٩م

جدل سياسي وأكاديمي حول مسار الإنقاذ

هديل جعفر

يبقى المال العام محل جدل بين الأوساط الأكاديمية والقطاع الخاص، حيث طرحت أمس ثلاثة تقارير تحمل وجهات نظر مختلفة، فالكمل ينظر للحلول المحتملة لمعالجة الأوضاع المالية المحلية بعينه، وينتظرون منها أن تشفي غليلهم من التداعيات السلبية للأزمة المالية العالمية. لكن الأزمة في عيون الأكاديميين ممثلين في فريق كلية العلوم الإدارية، تختلف عنها في عيون القطاع الخاص، فأهل العلم يفكرون بالحلول اللازمة لمعالجة الأزمة من منطلق علمي بحت. فهم يرون ان ثمة ضرورة ملحة لترشيد استخدام المال العام وحمايته من عمليات الضخ العشوائي ويبررون مطلبهم بالنقص المتوقع في الإيرادات العامة في النصف الثاني من السنة المالية الجارية أو المقبلة.

رؤية القطاع الخاص

أما القطاع الخاص الذي يترجم مطالبه تقريراً الهيئة العامة للشركات المدرجة في البورصة وغرفة تجارة وصناعة الكويت فتعطينان للتدخل الحكومي عبر المال العام أهمية كبيرة. فحسب ما ترى الغرفة أن زيادة الانفاق العام لا يعني فقط زيادة المبالغ المعتمدة في الموازنة العامة بل الأهم تنفيذ انفاق فعلي لكامل المبالغ المعتمدة. كما يحث القطاع الخاص الحكومة على زيادة الانفاق الاستثماري والحد من الانفاق الاستهلاكي وأيضاً زيادة الانفاق على المصروفات الجارية.

الرأي الأكاديمي

ويختلف الرأي الأكاديمي عن القطاع الخاص بدعوته لإنشاء هيئة عليا متخصصة بوضع معايير وأسس استثمار الاموال العامة وفوائض الدولة وتتولى الهيئة عملية الرقابة على المؤسسات الحكومية المعنية. كما يولي الأكاديميون أهمية بالغة بالنسبة لاعادة هيكلة ميزانية الدولة بما يحقق تعزيز الانفاق الاستثماري في الموازنة العامة على حساب المخصصات. ويطالبون أيضاً بإنشاء جهاز متخصص بالدولة معني بإدارة الشؤون الاقتصادية والمالية كبديل عن تشكيل لجان مؤقتة من أفراد غير متخصصين أو متفرغين في أوقات الأزمات.

ولا يرى الأكاديميون أن عمل المحفظة المليارية يمثل حلاً جوهرياً للمشكلة ويعيد الثقة للسوق. وفي الوقت ذاته، تقترح الهيئة العامة للشركات المدرجة انشاء صندوق برأس مال ٥ مليارات دينار بهدف توفير الدعم لأسهم الشركات المدرجة.

وتختلف التقارير الثلاثة أيضاً من حيث شراء أو دعم الشركات المتعثرة. فالغرفة تعتقد أن استجواز الحكومة على الشركات الاستثمارية المتعثرة يحول بينها وبين الافلاس والاندثار. وترى الهيئة العامة للسوق أن الشركات يجب أن تتشئ محفظة تشمل الاصول التي ترغب ببيعها للحكومة بموجب اتفاقية للبيع مع الوعد بالشراء من الدولة مدتها ٥ سنوات. أما الأكاديميون فيقترحون أن تبتعد الحكومة عن الشراء المباشر للأسهم من سوق الكويت للاوراق المالية ولكن لا بد من دعم أصول الشركات التي تؤمن الحكومة بأهميتها من خلال التملك المباشر والفوري لأسهمها. ومن أوجه التشابه بين التقارير الثلاثة حث الحكومة على تنفيذ حزمة من المشاريع الحيوية التتموية في البلاد مثل مدينة الحرير ومetro الانفاق ومشروعات البنية التحتية وجزيرة فيلكا.

قوانين جديدة

وأيضاً ترتفع الاصوات الاكاديمية وأصوات القطاع الخاص مطالبة بتغيير بعض القوانين البالية التي لطالما عانى منها القطاع الخاص مع ضرورة تمريرها عبر مجلس الأمة بصفة مستعجلة.

ومن تلك التشريعات اللازمة لعلاج الوضع الاقتصادي في البلد تشريعات تنظيم الافلاس وأخرى تتعلق بالاندماج والاستحواذ وحوكمة الشركات والخصخصة. كما يتفق الاكاديميون مع الهيئة العامة للشركات المدرجة والغرفة على اصدار الحكومة صكوكا او سندات بهدف تمويل الشركات المتعثرة أو شبه المتعثرة بعد تحديد حجم الديون المترتبة على كافة الشركات الاستثمارية

أوان، ٢٧ يناير ٢٠٠٩م

«خير يا طير إذا أفلست؟»

سعود عبدالعزيز العصفور

الدلائل كلها، كما يبدو، من سير الأحداث وتصريحات مسؤولي الحكومة تدل على أن الحكومة سترضخ، كما توقعنا في مقال سابق لـ «طرارة التجار» التي تحولت إلى «ابتزاز» بدأت به بعض الشركات بتسريح بعض موظفيها الكويتيين! كل شيء قابل للنقاش والتفاوض و«المكاسر» إلا صندوق التجار والشركات الاستثمارية، فهو الوحيد القابل للزيادة، فمن ٣٠٠ مليون دينار إلى مليار ونصف المليار دينار، ثم أربعة مليارات، حسب خطة الجمعية الاقتصادية، إلى أن وصل إلى حدود الخمسة مليارات دينار، و«الخير بقبال»، كما يقولون، ولن ينتهي هذا الجشع الرأسمالي إلا بعد أن يعادل رأسمال هذا الصندوق قيمة الفائض المالي المتراكم لدى حكومة الرئيس ناصر المحمد!

الأسئلة التي يجب أن يجاب عنها خيراؤنا الاقتصاديون ونوابنا الأكارم، ممن تبنا حملة «أنقذ تاجراً مفلساً»، هي عن الخسائر التي ستعود على الاقتصاد الوطني، إذا ما أفلست هذه الشركات؟ وكم عدد المواطنين الذين يعملون «فعلياً» في هذه الشركات؟ وما هي كم تكلفة رواتب هؤلاء الموظفين مجتمعين لمدة عام أو عامين مقارنة بتكلفة هذا الصندوق؟ وما هي الإضافة الحقيقية التي كانت تقدمها هذه الشركات الورقية وشبه الورقية إلى الاقتصاد الوطني؟ وكم مصنعاً سيفلح لو أفلست هذه الشركات؟ وكم عاطلاً عن العمل سوف يضاف إلى سوق العمل لو أغلقت هذه الشركات أبوابها اليوم؟ بالكويتي البسيط «خير يا طير إذا أفلست؟».

من يضرب الأمثلة على تدخل الحكومات الأوروبية والغربية لدعم الشركات المتعثرة في تلك الدول، فهو كمن يقارن البرتقال بالفتحاح، كما يقول المثل الأميركي الشهير، فالشركات في تلك الدول شركات منتجة فعلياً وذات قيمة حقيقية للاقتصاد الوطني هناك، تدفع الضرائب للحكومة، ويعمل فيها عدد غير قليل من مواطني تلك الدول الذين يدفعون، بالتالي، ضرائب على دخولهم وعلى غيرها من الخدمات التي تقدمها الحكومة، وإفلاس أي من تلك الشركات ستترتب عليه نتائج اقتصادية واجتماعية وأمنية خطيرة على تلك الدول، لذلك فدمر مثل هذه الشركات أمر حتمي وقرار سياسي واقتصادي واجتماعي صحيح وفي محله! لم يكن تدخل هذه الحكومات يوماً من أجل تحمل خسائر المستثمرين، خصوصاً إذا ما علمنا أن إفلاس الشركات في سوق الأوراق المالية هناك هو أمر اعتيادي ويحدث حتى في الظروف الاقتصادية العادية!

أما هنا، فهم يعملون من أجل أن يتحمل المال العام خسائر المستثمرين، كبيرهم قبل صغيرهم، فالدولة، في نظرهم، ملزمة برعاية التاجر من المهد إلى اللحد، أو بمعنى أدق وأصح، من البنك إلى البنك، حتى وإن تكبد خسائر نتيجة سوء إدارته، والحكومة في هذا البلد مغنية بأجيال أصحاب الشركات المقبلة أكثر من عنايتها بأجيال بقية أبناء الشعب الآخرين، وهكذا هي دائماً «حكومات التجار»، ولا عزاء مرة أخرى للمواطن البسيط الذي انتخب نواباً لكي يخدموا غيره!

الراي، ٤ فبراير ٢٠٠٩م

قولوا لا للجهل والفساد

مطلق مساعد العجمي

ما الذي جرى ويجري في الكويت حيال الأزمة المالية، وما علاقة الأزمة بقروض المواطنين، وما علاقة المال العام بهذه الأزمة أو تلك؟

أزمة قروض المواطنين نتجت عن جهل المقترض واندفاعه تحت شعارات وقيم وثقافة استهلاكية لا تقف عند حد، ولا تردعها المخاطر ولا تأبه بالمستقبل، شعارها: «اصرف ما في الجيب يأتيك ما في الغيب»، حتى لو كان ما في الجيب أتى عبر الاقتراض، وقد استغلت البنوك وبعض شركات الاستثمار هذه الثقافة لدى المواطن، وهذا الاستعداد للمخاطرة فاندفعت هي الأخرى لفتح خزائنها لمن هبّ ودبّ من دون ضمانات حقيقية سوى الراتب الذي تتناهبه الأقساط والالتزامات الأخرى للمستهلك، ثم توجه هؤلاء المتعشرون إلى المال العام لإنقاذهم من ورطتهم، يسبقهم بعض أعضاء مجلس الأمة لاقتناص وشراء أصواتهم بالمال العام، دون النظر للعواقب الوخيمة لهذا المسلك غير الرشيد من قبل المتعشر والنائب أو المرشح.

وقدمت الدولة الحل لهؤلاء المتعثرين والمعسرين والذين نتج تعثرهم عن سلوكهم غير الرشيد ولا الحكيم، وأنشأت صندوق المعسرين الذي ضمن لهم نصف دخلهم بضمان ألا تزيد أقساطهم عن نصف الدخل!!

وبدلاً من إغلاق هذا الملف والاستفادة من دروسه في المستقبل ظل جميع المقترضين يسعون لإسقاط القروض من خلال بعض النواب الذين يسعون لدعم المال العام الذي «دوخونا» بحرصهم عليه، وعلى حساب المصلحة العامة، ودون النظر لحقوق أغلبية المواطنين الذين لم يتورطوا في مثل هذه القروض، أو افترضوا على قدر حاجتهم وقدرتهم على السداد، وكأنهم (بعض النواب) يقولون للمقترض المتهور: اقترض وسوف نسدد قروضك من خزانة المال العام دون قيد أو شرط، والوجه الآخر لهذه الرسالة يقول بوضوح للمواطن الرشيد في سلوكه الاستهلاكي والائتماني، أنت غبي أو غني!

وعلاوة على ذلك لم تعاقب البنوك ولا شركات الاستثمار على سلوكها غير الرشيد في مسألة الإقراض واستغلال جهل الناس واندفاعهم للاستهلاك الأعمى، مع الأسف الشديد، وكأنهم يريدون توريث الدولة والمال العام بهذه القضية، بل هم في الواقع يريدون ذلك!

ثم جاءت الأزمة المالية العالمية وتداعياتها على الاقتصاد المحلي، وقدمت الدولة الحل الأساسي وهو دعم البنوك وضمان ودائعها، ولكن شركات الاستثمار المتهورة مثل بعض المقترضين تريد أكثر من ذلك، تريد تسديد قروضها الخارجية والمحلية من المال العام ولا تهتم بأي شيء آخر، وها هي الدولة تقدم الحل أيضاً، وبالمليارات، ومن اللحم الحي، وربما دون تحقيق وتدقيق رغم روائح الفساد والتفتيح والفضائح المالية التي يعج بها الكثير من هذه الشركات، ورغم الجهل وتدني الكفاءة وعدم الإحساس بالمسؤولية لدى إدارات هذه الشركات!

ونحن ندعو لوقف هذا الاندفاع لنهب المال العام للتغطية على جهل الناس وفساد الشركات، وندعو إلى عدم مكافأة الجاهل والفاقد من خزائن الدولة، وندعو لربط الحلول بالتحقيق والتدقيق

في الأوضاع، وترك الجاهل يواجه مصيره، وتقديم الفاسد للمحاكم حتى يأخذ الحق والعدل مجراه لردع هؤلاء، وحتى تنتبه جموع المساهمين الأبرياء لفساد قيادات هذه الشركات التي يقود معظمها أنصاف الكفاءات، وندعو أيضا لترك مثل هذه الشركات تواجه مصيرها بالتفليس والتصفية إذا كانت تعاني من بعض الأمراض المزمنة، وعلى الحكومة أن تلتزم بالحلول الموضوعية وستجد دعما من أغلبية أعضاء المجلس!!

أوان، ٤ فبراير ٢٠٠٩م

شفافية وافصاح في قانون خطة إنقاذ الاقتصاد

د. محمد عبد المحسن المقاطع

هل تتكرر مشاهد وأحداث الإثراء على حساب المال العام، كما حدث إبان فترة أزمة المناخ وما تبعها من تداعيات؟ ومن سيكون المستفيد الأكبر؟ وهل ستتورط الحكومة في سياق التنفيع أو الترفيع أو الارتجال بما يعجل بمسؤوليتها السياسية؟ خصوصا أن رئيسها الآن يواجه استجوابا، لن تكون مشاهد سوء توظيف المال العام بعيدة في أن تلاحقه سياسيا عاجلا قبل أن تكون آجلا .

فبعد أن أحالت الحكومة مشروع قانون خطة إنقاذ الاقتصاد الى مجلس الأمة يوم الخميس ٢٠٠٩-٢-٥، لاشك في أهمية الاسراع بخطوات عملية وجادة لإنقاذ الأوضاع الاقتصادية والمالية بعد أن تعاطمت المشكلة وتأخرت الحكومة كثيرا في معالجتها، ولأن المعالجة العاجلة لا تعني الإفلات من الضوابط الدستورية والموضوعية والوطنية اللازم اقترانها مع خطة إنقاذ الاقتصاد، وهو ما يتحقق من خلال ضمانات تحقق المبادئ المهمة الآتية:

- ان تكون المعالجة شاملة وليست جزئية فلا تتعامل مع آحاد الأزمة الاقتصادية، فليست البنوك وحدها من ينبغي التوجه إليها في المعالجة، وهو المدخل والمشروع الذي بنت عليه الحكومة خطتها، وهذا خطأ مبكر.

- ان تكون المعالجة عادلة فتحمي المواطن قبل الملاك والمساهمين في البنوك والشركات، وإن كان هناك تسامح مع المواطن بشراء ديونه أو ضمان تعاملاته في البورصة، خصوصا للتعاملات في الأجل الذي تفاقمت آثاره السلبية مع تقصير الحكومة بتبني سياسات حكومية لضبطه والرقابة عليه، أو حتى اسقاط بعض الديون، فإن البنوك والشركات يجب أن تمنح تسهيلات منضبطة ومحكمة حتى لا يستغل المال العام استغلالا جائرا .

- أن تكون المعالجة خاضعة للشفافية والافصاح المطلق بجميع الإجراءات، فترغب كشعب، في معرفة من تم دعمه في خطة الإنقاذ؟ ولماذا؟ وما حجم ديونه؟ وما المخالفات القانونية التي ارتكبتها لبلوغ الحالة السيئة للبنك او الشركة؟ وهل سيفلت تحت شعار «إنقاذ الاقتصاد» من العقاب؟ وكيف تأكدت الحكومة من كل ذلك؟ وهل تعفى الحكومة من المسؤولية لو لم تتحقق من كل ذلك أو تراخت به أو أخفت تلك البيانات وتستررت على أولئك المستفيدين؟ وكيف نضمن اننا سنطلع على ذلك أولا بأول؟

- أن تكون المعالجة بعيدة عن الاستفادة الشخصية لمن يتخذ القرار أو يشارك فيه، سواء كان بشخصه أو لأقربائه حتى الدرجة الرابعة او شركائه المعرفين او المستترين ممن يعملون معه أو لحسابه، سواء كان ذلك الشخص وزيرا او عضوا في مجلس الأمة، وهذا لا يتحقق إلا تضمين القانون نصا يتقدم بموجبه كل وزير ونائب بإقرار مكتوب يقر بعدم استفادته المباشرة أو غير المباشرة وفقا لما سبق، وإذ كان كذلك، فيتعد عن المشاركة بالقرار مع إفصاح كامل بطبيعة الاستفادة حتى لا تفصل الحلول وخطة الإنقاذ وفق مقاييس شخصيات معينة .

وبعد تلك، بعض الضوابط التي تبعد الشبهات وتضمن عدالة خطة الإنقاذ وتوافقها مع النظام القانوني في الدولة .

اللهم إني بلغت .

القبس، ٩ فبراير ٢٠٠٩م

تجاهل البلاغات عن الفساد وراء الأزمة المالية

عاطف عثمان

يتفق كثيرون على أن الملك لير، بطل مسرحية شكسبير التي تحمل الاسم نفسه، كان أبا قاسيا، غير أنه كان رب عمل متسامحاً، فرغم أنه كثيراً ما كان يعترضه أحد العاملين في قصره ليخبره مرارا وتكرارا بأنه لا يحكم مملكته بصورة جيدة، وأنه أخطأ حينما قَسَم هذه المملكة بين بنتيه غير المخلصتين، وأنه أهمل ابنته الثالثة وهي الصدوق المحبة له عن حق، وبرغم ما قاله هذا الشخص للملك لير الذي لم يستجب لنصائحه- استبقاه الملك على جدول الرواتب فلم يطرده، وإن لم يصغ لما يقول، في حين أنه كان ينبغي عليه ذلك، فلو ألقى إليه السمع لما عزل الملك ابنته الصغرى الصادقة ولما أصبح بطلا تراجيديا يتجرع الآلام.

وكثير من الموظفين الذين يبلِّغون رؤساء وأرباب العمل بوجود فساد أو إهمال لا يقابلون بنفس المعاملة الكريمة التي لقيها الموظف في قصر الملك لير، فهم لا يعاملونهم بتجاهل فقط، بل يطردونهم من وظائفهم بدعوى أنهم مثيرو مشاكل دائمون.

ومع ذلك فإن العديد من أولئك الذين يطردون هؤلاء الأمناء والموظفين الصدوقين أو يتجاهلونهم- يكون الندم من نصيبهم بعد حين، وخير شاهد على هذا الكلام أن الأزمة المالية العالمية التي بدأت في العام الفائت ومستمرة إلى أجل غير مسمى كان يمكن تلافيها أو على الأقل تجنب الكثير من آثارها إذا ما أصغى أرباب العمل وأصحاب المراكز المؤثرة، ولأمكن تجنب الكثير من المتاعب التي ترهق العالم الآن.

وقد اتهم الرئيس السابق لأحد الأقسام بهيئة الخدمات المالية في المملكة المتحدة «بول موور»، نائب رئيس الهيئة «جميس كروسبي» بطرده، لأنه حذر من النمو السريع في قطاع القروض التي يمنحها البنك.

وهناك مُبلِّغ آخر أزعج المسؤولين في الولايات المتحدة الأميركية وهو هاري ماركوبولوس مدير مالي سابق، كان قد أعطي لجنة الأوراق المالية والبورصات ملفاً يحتوي على دلائل بأن المصرفي الأميركي بيرنارد مادوف يدير مخططا للنصب تحت ستار الاستثمار، ولم ينل الرجل سوي التجاهل ونجح مادوف في الاستيلاء على 50 بليون دولار.

فما الأسباب التي تؤدي إلى تجاهل هؤلاء المبلِّغين عن المخالفات؟ ثمة سببان للأمر، أولهما: أنهم يمكن أن يثيروا المتاعب، والثاني: أنه ليست كل الشكاوى مبنية على حقائق راسخة وإن كانت تشير إلى دلائل بشأن وجود فساد.

فهل يتعلم أصحاب المراكز وأرباب العمل من تراجيديا الملك؟

الوسط، ١ مارس ٢٠٠٩م

فخ المقايضة وقروض الأطفال الرضع!

د. بدر الديحاني

فجأة بدأت الاقتراحات تتوالى متباكية على المواطنين المدنين للبنوك وشركات التمويل الأخرى من قبل مَنْ كانوا في السابق من الراضين لمعالجة مشكلة المقترضين غير القادرين علي السداد، بل إن بعض مقدمي هذه الاقتراحات قد سبق ورفضوا حتى فكرة إنشاء صندوق المعسرين ناهيك عن زيادة رأسماله، فماذا حصل؟ أو ماذا تغير؟ لا بد أن في الأمر أمراً قد تفسره معرفتنا بالمحاولات الجارية على قدم وساق لمقايضة الديون المستحقة على المواطنين بقروض البنوك والشركات الاستثمارية والتجارية.

وفي هذا الجو غير الطبيعي الذي تتسابق فيه الحكومة والبرلمان على التفتن في استنزاف المال العام، فإننا نجد أن هناك مجموعتين من النواب تتسابق كل منهما على هدر المال العام لمصلحته الخاصة. فالمجموعة الأولى تحاول لمصلحة ذاتية تسويق مشروع القانون الحكومي الذي سُمي «قانون الاستقرار المالي» الذي يستهدف «إنقاذ» البنوك والشركات الاستثمارية، المستفيدة في الأحوال كافة، والذي من الواضح أنه سيترتب عليه، إن أُقر بصورته الحالية، هدر رهيب للمال العام ناهيك عن الشبهات الدستورية التي تعتريه.

وفي سبيل تسويق مشروع قانون «الإنقاذ» من دون إجراء تعديلات جذرية عليه، فإن هؤلاء النواب «بيدون» حرصهم على حل مشكلة المقترضين المعسرين أيضاً، فنراهم يقترحون أن تقوم الدولة بمعالجتها عن طريق منح قروض إجبارية للأسرة كلها بما فيها الأطفال الرضع ليصبح الشعب الكويتي كله مكبلًا بالقروض. فأي منطوق هذا؟ وبأي عصر نحن نعيش؟ فهل من المنطق أن تصبح العائلة كلها مقترضة من رب الأسرة إلى الأطفال الرضع! وكيف سيسدد الرضيع أو القاصر قروضه؟ ثم أليس من الظلم أن يشب الرضيع فيجد نفسه مطالباً بتسديد قرض للدولة؟

أما المجموعة الثانية من النواب، فإن الحديث المتواتر عن قرب حل مجلس الأمة والدعوة إلى انتخابات خلال المدة الدستورية، يربعها ويفقدها توازنها النفسي. لذا نجدهم يحاولون إظهار أنفسهم أنهم مدافعون عن المواطن البسيط ويهدفون إلى تخفيف أعباء المعيشة عن كاهله، وهم في حقيقة الأمر بعملمهم هذا يقفون ضد المواطن البسيط لأنهم يستنزفون ثروته الوطنية من أجل مصالحهم الانتخابية.

علاوة على ذلك، فإنهم يقعون في فخ المقايضة الذي نصبته لهم المجموعة الأولى المدافعة عن مصالح البنوك المتعثرة والشركات الاستثمارية المفلسة أو تلك التي لا تريد أن تتخفف معدلات الأرباح التي كانت تجنيها على مر السنين، حيث تطالب هذه المجموعة بفتح خزائن الدولة من دون ضوابط دقيقة ومحددة مع غياب شبه تام للشفافية ونقص حاد في المعلومات والبيانات عن الوضع المالي الحقيقي للبنوك والشركات التي تحتاج إلى «الإنقاذ». وهم يقعون في فخ المقايضة لأن ما سيهدر من المال العام لـ «إنقاذ» المؤسسات الخاصة سيكون أضعافاً مضاعفة لما سيمنح للمواطنين حتى لو كان ذلك، كما يسميه البعض، قرصناً حسناً.

إن ما يحتاج إليه المواطن، يا نواب الأمة، هو معالجة موضوعية هادئة للأزمة المالية التي تواجه

القطاع المصرفي والمالي تسهم في الحفاظ على المال العام من ناحية، وإيجاد حل سريع وعادل لمشكلة المواطنين العاجزين فعلياً عن سداد ديونهم، من ناحية أخرى. وهما مشكلتان منفصلتان، وليس من العدالة أن تتم المقايضة بينهما. كما أن المواطن يحتاج أيضاً إلى تطوير البنية التحتية وتحسين الخدمات العامة كالتهليم والصحة، كمأ ونوعاً، لأن سوء هذه الخدمات ورداءتها تُحمّل المواطن الكثير من التكاليف المالية، فالمواطن يصرف جزءاً كبيراً من دخله الشهري أو يضطر إلى الاقتراض لتوفير تعليم مناسب لأولاده سواء في المدارس الخاصة أو حتى في المدارس الحكومية ودروسها الخصوصية.

وكذلك الحال بالنسبة للخدمات الصحية، فالكثير من المواطنين يضطر بسبب رداءة الخدمات الصحية وعدم ثقته بمستواها إلى التوجه إلى المستشفيات والعيادات الخاصة التي تكاثرت أعدادها كالفطر في الأونة الأخيرة، بغض النظر عن جودتها، ووجدت لها سوقاً رائجاً.

لهذا، فإن المواطن في غنى عن الاقتراحات المصلحية والانتخابية التي تستنزف المال العام وترتب عليه المزيد من الأعباء المعيشية، وتُحمّله هو وأفراد أسرته كافة المزيد من القروض سواء الحسن منها أو غير الحسن.

الجريدة، ٢ مارس ٢٠٠٩م

انتصار السياسة!

عامر ذياب التميمي

تواجه الحكومات في البلدان ذات الأنظمة الديمقراطية معضلات مهمة عند مواجهة متطلبات الإصلاح الاقتصادي أو معالجة الأزمات المالية والاقتصادية.. ولذلك فقد واجهت الإدارة الأميركية، سواء في عهد بوش أو في عهد أوباما، مهمات صعبة لإقناع أعضاء الكونغرس بتمرير مشاريع القوانين الهادفة لتوفير الأموال والأدوات اللازمة لمعالجة الأزمة المالية، والتي تحولت إلى أزمة اقتصادية.. وتتطلب المعارضات من مواقع مبدئية عقائدية أحياناً، أو لأسباب تتعلق بالحرص على الشفافية، أو وضع معايير لتقديم الدعم، أو لأهمية توفير بنود تتعلق بمحاسبة الإدارات في المؤسسات والتي تضررت من الأزمة. هناك، أيضاً، عدد من السياسيين لا يرى ضرورة تقديم الدعم لمؤسسات تعمل بموجب وشروط الاقتصاد الحر، وليس من الضروري تقديم الدعم لها ما دام هناك مساهمون لديهم مصلحة في استمرارها.. وهؤلاء السياسيون يعتقدون بأن تقديم الدعم في ظل هذه الظروف هو هدر للأموال العامة التي تحصل من المواطنين على شكل ضرائب.. ولا شك أن حال الولايات المتحدة يؤكد أن هذه البرامج سوف ترفع قيمة العجز في الميزانية الفيدرالية إلى 1.75 تريليون دولار، وهو رقم قياسي تتوقعه الإدارة الأميركية لهذا العام 2009.. كل هذه العوامل يجري طرحها في إطار المعارضة للبرامج، في الوقت الذي تزعم الإدارة بأن أي تأخير في المعالجة سيؤدي إلى المزيد من المشاكل الاقتصادية ويرفع من التكلفة التي ستحملها الخزانة العامة، إن عاجلاً أو آجلاً..

في الكويت جرى طرح المشروع المقترح من محافظ بنك الكويت المركزي الهادف لتوفير إمكانيات للبنوك الوطنية لتخصيص مبالغ مقابل الديون التي انخفضت قيمة رهوناتها، وكذلك توفير دعم من خلال سندات للبنوك والشركات التي تواجه التزامات.. يضاف إلى ذلك، أن المشروع يهدف إلى توفير ضمان من الحكومة لتمويلات جديدة تقدمها البنوك لمختلف الأنشطة والقطاعات وبعده 4 مليارات دينار كويتي... كما أن المشروع يتيح للشركات المتعثرة أن تلجأ للإجراءات القانونية المتاحة ولدعم المساهمين عندما تتراجع قيمتها الرأسمالية وبما لا يتوافق مع التزاماتها تجاه الغير. وربما يتطلب القانون معالجات في الصياغة وتوفير مواد وبنود تؤكد أهمية محاسبة الإدارات ومجالس الإدارات التي اندفعت في استثمارات وحملت الشركات التزامات ديون، من دون التأكد من الجدوى الاقتصادية لتلك الاستثمارات أو التحقق من قدرتها على مواجهة الالتزامات من التدفق النقدي الطبيعي من الأعمال.. لكن ما جرى خلال استعراض مشروع القانون في مجلس الأمة، هو تدفق العديد من الأفكار والمقترحات والمعارضات التي عطلت اعتماد القانون من قبل اللجنة البرلمانية المختصة، لجنة الشؤون المالية والاقتصادية، تمهيداً لعرضه على مجلس الأمة واعتماده. وغني عن البيان أنه ليس بالإمكان توفير قانون يكون مقبولاً من كافة الأطراف والجهات السياسية في البلاد، إلا أن المشروع المطروح يعتبر متوازناً ومعقولاً ويمكن السيطرة على تكاليفه واستعادة الأموال التي يتوجب استخدامها بعد أن تنتعش الأوضاع في العالم وفي البلاد.

من جانب آخر هناك عدد من أعضاء مجلس الأمة السياسيين الذين يرون في القانون تحيزاً لجانب مجتمعي على حساب أصحاب الدخول المتوسطة والمحودة الذين يعانون من التزامات الديون الاستهلاكية والمقسطة، والتي استدانوها من أجل انجاز السكن أو دعم تعلم أبنائهم في الخارج أو للعلاج أو غير ذلك من أسباب معيشية وحياتية وجيهة. ويبدو أن المقترحات المقدمة من عدد من

أعضاء مجلس الأمة لشراء مديونيات الأفراد أصبح بالإمكان اعتماد أحدها في ظل ضرورة إنجاز مشروع الإنقاذ الاقتصادي المشار إليه.. هناك، إذاً، تكاليف مهمة لهذه المشاريع في ظل هذه الأزمة الاقتصادية ولا بد من دراسة حدود هذه التكاليف وكيفية توفير التمويل المناسب وطرق استرداد الأموال العامة التي سوف تستخدم، وخلال مدى زمني معقول.. وإذا كان لا بد من اعتماد معالجات معينة، يجب التأكد من قدرة هذه المعالجات على حماية النظام المصرفي بالدرجة الأولى من مشكلات تواجهها الشركات الاستثمارية وغيرها من جهات مدينة، ثم كيف يمكن توظيف المعالجات من أجل إنعاش الأعمال وتحسين أداء سوق الكويت للأوراق المالية وتحفيز الأسر والأفراد لإنفاق المزيد من الأموال في قنوات الاستهلاك السلمي.. يضاف إلى ذلك أهمية أن تكون الميزانية العامة للدولة هادفة للإنفاق الرأسمالي على المشاريع الحيوية وبشكل مفيد لمجتمع الأعمال.. وبذلك نستطيع أن نتغلب على الاعتبارات السياسية لمصلحة المعالجات الاقتصادية الهادفة.

باحث اقتصادي كويتي

أوان، ٢ مارس ٢٠٠٩م

الملاءة لا تكفي

ضاري الجطيلي

ليس بالضرورة أن تكون ملاءة الأصول وجودتها كافيتين للحصول على دعم الدولة، فمهما كانت درجة الملاءة فإن الشركة تتحمل مسؤولية تبديد السيولة وقصر النظر في التحوط من الأزمات، وما لم ترتبط بها شبكة عملاء واسعة أو عدد كبير من الموظفين الكويتيين فإن من الأفضل أن تترك لمصيرها .

لاتزال تطورات الأزمة المالية الأميركية تعيد تعريف المفاهيم والمسلمات، وترسي أسساً جديدة لعلاقة الدولة بالاقتصاد... قبل أيام أجبر البيت الأبيض الرئيس التنفيذي لشركة «جنرال موتورز» المصنعة للسيارات على الاستقالة كأحد شروط الحصول على مساعدة الحكومة لتجاوز أزمة نقص السيولة، كما أعطى الشركة مهلة ٦٠ يوماً للإلتئام بخطة مقنعة لإعادة هيكلة الشركة لتبرر ضخ أموال دافعي الضرائب فيها .

ومن جانب آخر، أعطيت شركة «كرايزلر» مهلة ٣٠ يوماً للتفاوض مع شركة فيات الإيطالية للاندماج أو الاستحواذ، وأعطى البيت الأبيض إشارات واضحة بأنه مستعد لترك الشركة لمصير الإفلاس في حال لم تتوصل إلى حل مقنع خلال المهلة .

إن خطوات حكومية جريئة كهذه بالتأكيد ستهدد اقتصاد ولاية ميشيغان الحاضنة لقطاع السيارات، وسيضرر معها موزعو السيارات وقطع الغيار والعاملون في القطاع، ولكن يبدو أن لدى البيت الأبيض إيماناً بأن مساعدة القطاع دون إعادة هيكلته ليست سوى تأجيل للمشكلة، خصوصاً أن الشركات الأميركية متخلفة عن نظرائها في أوروبا وآسيا من حيث الاقتصاد في صرف الوقود والتكنولوجيا وتكاليف التصنيع والتوزيع .

أتابع تلك التطورات بشغف، وأتساءل كيف سيتم التعامل مع الأزمة المالية في الكويت بعد أن أصبح قانون الاستقرار المالي نافذاً في عهدة البنك المركزي؟ لقد حدد محافظ البنك الشيخ سالم الصباح معايير الملاءة وجودة الأصول التي ستعتمد في تحديد الشركات المستحقة للمساعدة، ورغم بعض التحفظات لدي على القانون، فإن لدي ثقة كافية بفريق المحافظ لتطبيق تلك المعايير بمهنية وشفافية، ولكن ما أتمناه هو أن تشمل المعايير معيارين آخرين مهمين:

الأول، هو ما بالإضافة التي تقدمها الشركة للاقتصاد الوطني من حيث توفير فرص العمل للشباب الكويتي؟ وبالتحديد التزام الشركة بنسبة العمالة الوطنية المفروضة عليها .

والمعيار الآخر، هو أن يكون تدخل الدولة هو آخر دواء بعد استفاد الخيارات الأخرى كالاندماج والاستحواذ، أو إعادة الهيكلة المالية والإدارية، فلا يجب أن يترك المال العام في أيدي مسؤولي الشركات الذين أوصلوها إلى حافة السقوط .

ليس بالضرورة أن تكون ملاءة الأصول وجودتها كافيتين للحصول على دعم الدولة، فمهما كانت درجة الملاءة فإن الشركة تتحمل مسؤولية تبديد السيولة وقصر النظر في التحوط من الأزمات، وما لم ترتبط بها شبكة عملاء واسعة أو عدد كبير من الموظفين الكويتيين بحيث يؤدي سقوطها إلى ضرر اقتصادي كلي، فإن من الأفضل أن تترك لمصيرها طبقاً لقوى السوق الطبيعية .

لقد عبر البنك المركزي في أكثر من مناسبة عن ميله إلى تحرير الاقتصاد وتحقيق اقتصاد السوق، وأتمنى أن يضع ذلك نصب عينه في التعامل مع الأزمة، فالحكومة عبر جهاتها المختلفة متغلغلة بعمق في الاقتصاد عبر ملكياتها في كثير من الشركات، وآخر ما نحتاجه الآن هو مزيد من التأميم غير المباشر ومزيد من هيمنة عقلية البيروقراطية الحكومية على الاقتصاد.

الجريدة، ٢ أبريل ٢٠٠٩م

هل يصلح صندوق الإنقاذ ما أفسده سوء الإدارة؟

د. محمد اليوسفي

ارتفعت بورصة الكويت في تداولاتها الخميس الماضي كما وكيفا، وعلت البسمة الوجوه، وخرج علينا كبار أهل البورصة بالفرح والتهليل، وأخذ مديرو الشركات وأعضاء مجالسها بالتصريح، حتى إن واحدة من أولئك، وهي مديرة مرموقة خسرت شركتها خسارة مهولة، بعد أن كانت نجمة صاعدة، هذه المديرة لم تتورع عن الظهور وإلقاء الدروس والمواعظ!! والعجيب أن الارتفاعات شملت تقريبا جميع الشركات، حتى الخاسرة منها، بل حتى تلك التي أعلنت خسائر لا يمكن أن يتصورها العقل.

يمكن الاستنتاج ببساطة أن مثل هذا الارتفاع هو تفاؤل بدور صندوق الإنقاذ وأمواله المليارية التي «سيحوش طشارها الجميع!» وهذا في حد ذاته مسألة في غاية الخطورة، فالركون إلى التدخل الحكومي هو الذي جعل هذا الفلتان المالي يهوي بنا إلى الكارثة، حيث تركت معظم الشركات مجالسها الإنتاجية الحقيقية لتقوم بالمضاربة في سوق الأوراق المالية، فكانت خسارة البعض منها مريعة!

تري، كيف تخسر شركة صناعية مبلغاً يكاد يفوق رأسمالها، وهي من الشركات الرائدة في مجالها؟ وأخرى، تخسر مبلغاً ضخماً يفوق رأسمالها بكثير، رغم أن لها صفة احتكارية وتعتمد عليها شركات النفط في مد حاجتها من مصنوعات؟ هذه التساؤلات وغيرها لا بد أن تكون بادية للعيان، وبالذات لمديري صندوق الإنقاذ، وأيضاً للمتعاملين في السوق، فضلاً عن يحق لهم حضور جلسات الجمعيات العمومية للشركات، فالسكوت عن هذه الممارسات وعدم معاينة المسؤولين عنها سيعيد الأزمة ثانية، حينما تنضب «أموال الدولة» التي هي أموال عامة لا بد أن تتفق على الخدمات المهترئة، وعلى تجديد البنية التحتية المتآكلة!

إن المعضلة ذاتها واجهتها دول العشرين في اجتماعها الأخير في لندن، حينما أقرت مبلغاً يفوق التريليون دولار إنقاذاً للأسواق وتحفيزاً لها. فقد كانت المسألة التي أثارت جدلاً كثيراً وبالذات من فرنسا وألمانيا حول الضوابط التي بموجبها ستتم مساعدة الشركات والأسواق المتعثرة! إن القليل قد بذل في ذلك الاجتماع الذي ضم أغنى الدول، والتي تمثل تقريباً أكثر من ثلاثة أرباع الاقتصاد العالمي، لوضع ضوابط على النشاطات المصرفية والاستثمارية لتحسينها من التهور في أعمالها، وعدم أخذ المخاطرة في حسابها.

نتمنى أن يكون جزء من عمل صندوق الإنقاذ صندوقاً حقيقياً لتنظيف مجالس إدارات الشركات من العناصر التي تسببت في خسائرها، وإلا فإن هذا الصندوق لن يستطيع إصلاح ما أفسدته تلك المجالس، وستذهب الأموال العامة هباء منثوراً!

أوان، ٥ أبريل ٢٠٠٩م

بشرى إقرار؟ قانون الاستقرار؟

دعيج الجري

حاولت كثيراً أن أنظر إلى النصف المليء من الكوب، ولكن خانني نظري وأبى إلا أن ينظر إلى النصف الفارغ، اشتقت أن انظم قصيدة مدح، ولكن احتواني شعور بالأسى فرض نفسه على ورقي وقلمي، فكلما منيت نفسي بالأمل تأتي رياح اليأس فتعصف بالتمني.

هل تذكرون المحفظة المليارية ؟ ظني تتذكرون، ولكن هل تدركون مصيرها ؟ يقيني لا تدركون، وهل سيلقى قانون الاستقرار المالي مصير المحفظة المليارية من حيث التعتيم؟ احسب انكم معي تتفقون على أنه سيلقى المصير نفسه.

اتساءل كثيراً: لماذا لا يستعد فريق قانون الاستقرار الاقتصادي للقادم من الأيام بنشرهم لتقارير دورية -ولتكن اسبوعية- مدعومة بأرقام واحصائيات وشفافية عن مدى نجاح تطبيق القانون وجدواه على السوق الكويتي، والمبالغ التي تضخ نفاذا لهذا القانون، والاشخاص الطبيعية والاعتبارية المستفيدة من هذا القانون، والمكاسب التي حققها السوق الكويتي من تطبيق القانون، والشركات المتجاوبة وغير المتجاوبة مع القانون، ومدى نجاح القانون في تحقيق الاستقرار للاقتصاد الكويتي، وذلك توطئة لإقراره من مجلس الأمة القادم وبحسبان أنه كقانون لا يخاطب فئة بعينها وإنما هو لكل الفئات.

اشتقت أن اعرف سبب عزوف فريق قانون الاستقرار الاقتصادي عن مخاطبة الرأي العام بالأرقام، فوجدت فيما ارسته المحكمة الدستورية من احكام سبباً لهذا العزوف، فرغم ان المادة 71 من الدستور الكويتي توجب عرض مراسيم الضرورة الصادرة اثناء حل مجلس الأمة على المجلس الجديد في اول جلساته والذي له إن شاء اقرارها أو رفضها فتعتبر هي والعدم سواء بأثر رجعي الا اذا أراد المجلس توفيق أوضاع تلك المراسيم في الفترة السابقة على عدم اقرارها منه، وهو ما ينطبق بطبيعة الحال على مرسوم الضرورة الصادر بقانون الاستقرار الاقتصادي، ونجد أن لجنة فحص الطعون بالمحكمة الدستورية بجلسة 1982/6/28 اصدرت حكماً في الطعن رقم لسنة 1982 دستوري حسمت فيه الأمر بالنسبة للتشريعات الصادرة اثناء غياب الحياة النيابية وقررت بأنها في الواقع قائمة بذاتها وناهضة، لصدورها من سلطة فعليه انعقدت لها السلطة التشريعية دون ان تستند في ذلك إلى المادة 71 من الدستور بما ينبنى عليه ان مجلس الأمة يكون متعيناً عليه أن يتمتع عن النظر في المراسيم بقوانين التي تصدر اثناء غياب الحياة النيابية، مما يترتب عليه لزوما انعدام القرار الذي يصدر من مجلس الأمة بعد اقرارها، وقد أكدت المحكمة الدستورية ذات المبدأ في حكمها الصادر بجلسة 1994/5/17 في الدعوى رقم 1 لسنة 1994.

واحسب ان فريق الانقاذ الاقتصادي ذريعتة ما سبق بحسبان انه حتى عدم اقرار مجلس الأمة مرسوم الضرورة الصادر حال حله، لا يسلب مرسوم الضرورة قوته كقانون نافذ رغم انف الجميع وأولهم مجلس الأمة، ولا مفر للأخير ان اراد الغاء مرسوم الضرورة إلا سن تشريع ينص صراحة على إلغاء المرسوم أو أن يسن قانون يتعارض كلياً مع ما نظم مرسوم الضرورة من احكام بحسبان ان التشريع لا يلغي الا بتشريع لاحق عليه.

وتبقى كلمة تطرب أذني كثيراً مقارعة الحجّة بالحجّة، واني انتظر لعل القادم يطرب له وجداني
وهذا هو موضوع حديثنا المقبل إن كان في العمر بقية.

الرؤية، ٢٣ أبريل ٢٠٠٩م

إسماعيل يس في البورصة

د. طارق العلوي

«عطونا الله يعطيكم.. وبيت مكة يوديك»، هذه عبارة كان يستخدمها الصغار للحصول على زيادة في «القرقيعان».

كبر الصغار وشبوا عن الطوق وصارت عندهم شركات واستثمارات، والجملة نفسها لم تتغير لكنها هذه المرة لاستعطاف الحكومة كي تشتري أصولهم المتعثرة بالمال المقدس في خزانة بيت المال، أو ما يسمى اصطلاحاً «المال العام»!

ظننت ان هذه الدعوة اليتيمة ماتت «ومحدث صلّى عليها» مع صدور مرسوم القانون، لكنني فوجئت بها وقد عادت الى الحياة وصارت لها أمهات من الشركات الاستثمارية وآباء من البنوك ذات الأوزان الثقيلة في البلد، يجمعهم الخوف مما «ستفصح» عنه الأيام المقبلة!

حجة البنوك والشركات ان هذه الأصول المتعثرة هي في الواقع أصول جيدة لكن العاثر هو .. حظها! ولذلك فان حكومتنا «حماتها بتحبها» لأن لديها الآن فرصة ذهبية لشراء هذه الأصول «بملايين زهيدة» وستكون هذه الأصول بالنسبة للدولة استثمارات متوسطة وطويلة الأمد ويمكن حتى عابرة للقارات! وفي الوقت نفسه وكما قال اسماعيل يس «يا بخت من نفع واستنفع» ستصبح لدى البنوك والشركات «شوية ملاليم» تحل بها أزمته وتهدش بها الدائنين عن أغنامها.

يا تجارنا الكرام.. مبادئ اقتصاد 101 تقول ان الدولة ليست جهة ربحية ولا يفترض بها ان تهتم بأصول لها مستقبل «واعد». المال العام يفترض ان يصرف على مشاريع ذات أهداف تنموية واجتماعية حتى لو كانت ذات مردود اقتصادي أقل من هذه الأصول. واننا نعدكم -باسم الشعب- اذا انتهينا من جميع المشاريع التنموية والحيوية في البلد وبقي بعدها شيء من المال العام بالأنا نساكم! طيب، وما دام الكلام ببلاش خلونا نلعب لعبتكم. احنا موافقين وراح نشترى الأصول المتعثرة بس عندنا كم سؤال عالماشي!

سين سؤال: كيف سيتم تقييم الأصول المتعثرة؟! بالتأكيد لن يكون حسب قيمتها السوقية حالياً والا لتم بيعها مباشرة في السوق من دون الحاجة الى مساعدة الدولة. اذن المطلوب «تثمين» هذه الأصول مثلما ثمنت الدولة قسائم خيطان والسالمية. والسؤال .. كم سيرضيههم؟

سين اثنين سؤال: هل سيتم شراء كل الأصول المتعثرة (وهذا سيكلف كل ما في خزانة الدولة .. ومثلها معها). أم سيتم الشراء انتقائياً حسب قاعدة «الأقربون أولى بالمعروف»، أم سيكون نسبة وتناسباً مع رأسمال الشركات والبنوك؟ (أدري.. قاعد أربط عصاعص)!

وعشان ما نتقل على الحبايب بس، راح نخليها آخر سين سؤال: عند شراء الدولة للأصول .. من سيديرها؟ هل ستديرها الحكومة التي تدير حالياً مؤسسة الخطوط وشركة المعكرونة الكويتية؟ أم ستكون الشركات والبنوك نفسها؟ واذا كان الجواب هو «نمبر تو» فما هي الضمانات ان الشركات والبنوك ستكون حريصة على تنمية هذه الأصول للدولة كما لو كانت لها من دون ان يوسوس الشيطان لها بالاثم!

من حق القطاع الخاص ان يحمي مصالحه، ولو كنت أعمل في شركة استثمارية أو بنك لطالبت ول«طامرت» بشدة لشراء الأصول المتعثرة حالا بالا، لكن يا جماعة انتم تضررون أنفسكم من حيث لا تشعرون، حبر مرسوم القانون لم يجف، والبنك المركزي لا يزال يداوي جراحه من المعركة المريعة التي خاضها لإقرار القانون. لا تغرنكم الجموع الغفيرة التي تؤيد القانون الآن، فكل هذا التأييد سيتفتت على صخرة «الأصول المتعثرة» وسيتحول أصدقاء اليوم الى ألد الأعداء، خصوصا مع عودة أعضاء المجلس من حملة راية الدفاع عن المال العام الذي تريدون ان تحلبوه حتى آخر قطرة!

× × ×

أشاطركم الشعور ان العسل حلو ويكاد يكون قاب قوسين أو أدنى ... لكن هذا لا يبرر العبث بعش الدبابير!

القبس، ١٠ مايو ٢٠٠٩م

ميزانيات خليجية؟

عامر ذياب التميمي

ماذا فعلت الأزمة المالية العالمية مع ميزانيات بلدان الخليج؟.. تعتمد إيرادات الحكومات في بلدان الخليج على النفط بشكل رئيسي، حيث إن الإيرادات الأخرى، غير النفطية، لا تمثل سوى نسبة محدودة، أو متواضعة، من إجمالي الإيرادات. وتشكل الإيرادات غير النفطية من الرسوم الجمركية والتحصيلات المتأتية من الخدمات التي تقدمها الحكومة مثل الكهرباء والمياه والاتصالات، ورسوم المحاكم والبلديات وإصدار الوثائق أو نظير أي أعمال حكومية.

وبعد أن انخفض سعر برميل النفط من ١٤٧ دولاراً، كما كانت الحال في يوليو ٢٠٠٨، إلى مستويات منخفضة، حيث بلغ أدناه دون الخمسة والثلاثين دولاراً، فإن بلدان الخليج شعرت بصدمة حقيقية، وأخذت تتظر باهتمام لمسائل تخفيض النفقات المحددة في ميزانياتها المقترحة للعام المالي الجاري. عند إعداد الميزانيات للعام المالي السابق (٢٠٠٨) كان التوقع أن يبلغ فائض الميزانيات لبلدان دول مجلس التعاون الخليجية ما يقارب ٢٢ بليون دولار، بيد أن ارتفاع الأسعار في النصف الأول من العام الماضي رفع قيمة الفائض إلى ١٨٩ بليون دولار، في ذات الوقت ارتفعت مخصصات الإنفاق بدرجة مهمة.

يراوح الآن سعر النفط، لنفوط بلدان الخليج، ما بين ٤٠ إلى ٤٥ دولاراً للبرميل، وقد يرتفع قليلاً خلال الشهور القادمة، وقد تحقق ميزانيات عدد من دول الخليج عجوزات نتيجة لتراجع أسعار النفط، وخلصت دراسة أعدها مصرف الإمارات الصناعي إلى أن إجمالي عجز الموازنات الخليجية المتوقع في عام ٢٠٠٩ قد يتعدى ٢٤ بليون دولار.

وترى الدراسة المشار إليها أن الإيرادات النفطية المتوقعة في تلك الميزانيات قد احتسبت بافتراض أن سعر برميل النفط سيتراوح بين ٤٥ و ٥٥ دولاراً.. لكن هل تستطيع أي من حكومات بلدان الخليج أن تعالج جانب الإنفاق للحد من العجز؟ وما هي المصاريف التي ستتأثر في عملية التخفيض المحتملة؟ لا يبدو أن مخصصات الرواتب والأجور سوف تتأثر، بل ربما سوف تزيد المخصصات المذكورة إذا أخذنا بنظر الاعتبار زيادة أعداد المنخرطين في سوق العمل من المواطنين، ومحدودية فرص العمل في القطاع الخاص، ومن ثم اضطراب الحكومات إلى خلق وظائف في مؤسسات الحكومة والقطاع العام، لاستيعاب أعداد مهمة منهم. كما أن مخصصات الإنفاق الاجتماعي والدعم ستظل من دون تغيير يذكر، حيث لا يعقل التقتير على التعليم والخدمات الصحية أو دعم العاملين في القطاع الخاص.

هل ستتأثر مخصصات الدفاع والأمن، وكيف يمكن ذلك في ظل تحديات مهمة في هذه المنطقة من العالم؟ هذا هو السؤال الذي يجب البحث عن تصورات إستراتيجية لترشيد الإنفاق العسكري وزيادة كفاءة المنظومات الأمنية في المنطقة من دون تخصيص اعتمادات مالية كبيرة.

الأهم في مسألة الميزانيات هو الدور المهم الذي تلعبه الميزانيات في عملية التنمية الاقتصادية، وخلق فرص الاستثمار، وتوفير أعمال لمؤسسات القطاع الخاص. يلعب الإنفاق الرأسمالي الحكومي في بلدان الخليج دور المحرك الأساسي في العمل الاقتصادي، حيث إن دور القطاع الخاص مازال

محدوداً. وتعمل الدولة في تطوير البنية التحتية والمرافق والخدمات، وهي المجالات الأساسية التي تستوعب الأموال الهامة، هذا إلى جانب مشاريع الإسكان التي تضطلع بها الدولة، لذا يعتقد المختصون بأن مواجهة الأزمة المالية وتفاذي انعكاساتها السلبية على الحياة الاقتصادية في المنطقة يتطلب، على الأقل، الاستمرار في الانفاق الرأسمالي في مختلف بلدان المنطقة وعدم تقليصه.

وغني عن البيان أن استمرار الانفاق الرأسمالي يتطلب، أيضاً، تطوير الإدارات الحكومية وعملية اتخاذ القرار حتى يتم صرف الأموال بكفاءة، وبحيث يتم الإنفاق على المشاريع ومن دون تعطيل، حيث شهدت السنوات الأخيرة إنفاقاً فعلياً أقل من مخصصات الانفاق المقدر في الميزانيات. ونظراً للتوسع العمراني وازدياد أعداد السكان في عدد من بلدان الخليج، وكذلك نظراً لأهمية تحديث المرافق وتوسعتها وصيانتها، فإن الانفاق الرأسمالي يظل مهماً خلال السنوات القادمة مادامت الدولة تضطلع بهذه المسؤوليات الأساسية في اقتصاديات بلدان المنطقة.

أوان، ١٨ مايو ٢٠٠٩م

يا صالح .. حي على الفلاح

أحمد بومرعي

من الطبيعي أن ترتفع وتيرة الضغوط على صالح الفلاح، مدير عام سوق الكويت للأوراق المالية، بعد سلسلة القرارات المصيرية التي اتخذتها إدارته «لتنظيف» البورصة من ممارسات، يتفق كثيرون محليا وعالميا، على أنها «غير نظيفة»، جنى من خلالها لاعبون رئيسيون وآخرون ملايين الدنانير.

لذا يبدو منطقيًا أن تواجه إدارة الفلاح معرقلات من الداخل ومن الخارج في عملية تنفيذ هذه القرارات، لأن من تضررت مصالحه وملايينه «غير الشرعية» في سياق التنظيف، سيستخدم كل الوسائل الممكنة وغير الممكنة لعرقلة الفلاح عن السير قدما، وهو ما يجعل الأخير أمام مهمة صعبة لا يحسد عليها.

نهاية الاسبوع الماضي، أُتخذ قرار مهم بوقف التسويات بين شركات الوساطة والعملاء، على خلفية قصة مدير المحفظة الذي ورط شركته وبنكا وشركة وساطة بـ ١٢ مليون دينار، كما تكشف «أوان» في موضع آخر، وهو ما يعني انتهاء حالة فوضى الأموال التي كانت تسود في سياق هذه التسويات لأعوام طويلة، وفتحت مجالا للتلاعب «بالملايين» في منطقة «رمادية» بين كبار العملاء وهذه الشركات، التي يرتبط بعضها أصلا بشركات استثمارية وبنوك في شراكة مصالح من الصعب فك شيفرتها.

ولأنها شراكة، فإن إيقاف لعبة الملايين فيها لن يكون سهلا، خصوصا أن لهذه الشراكة، ارتباطا أيضا مع لاعبين أساسيين مقربين من بعض الإدارات التابعة لإدارة الفلاح نفسها، ومن أعضاء داخل لجنة السوق، الجهة المرؤوسة من وزير التجارة ونائبه صالح الفلاح، والمخولة وحدها إصدار قرارات تغييرية في البورصة، وهذه اللجنة المفترض أن تكون حكما، تزخر بـ «تجار» وأصحاب شركات أو أعضاء في مجالس إدارات شركات، وهو ما يجعلهم في موقع الحكم والخصم في آن معا، في حسبة معقدة أيضا، شبيهة إلى حد بمعادلة أخرى صعبة، في أن تكون نائبا وتاجرا (صاحب شركة)، حيث يفترض بك، في جانب من مسؤوليتك أن تُشرع لصالح المستهلك، وأن تراعي أرباح تجارتك!

مقال مدسوس

هذا يفتح بابا لمعركة الإصلاح في البورصة، هل يمكن الجمع في لجنة واحدة بين تاجر ومُشرع، أو بين حكم وخصم، وهل يمكن أن يستمر الإصلاح في وجود تضارب مصالح من الداخل؟

ثمة رسائل «تحذير» بعثت لصالح الفلاح قبل شهر عن طريق مقال وُضع في صحيفة زميلة، على مساحة لا تقل عن ربع صفحة، من دون اسم محرر عليه، وهو ما يعني، كما هو متعارف عليه صحافيا بأنه مقال «مدسوس»، خصوصا أنه نُسب إلى «مصادر مسؤولة».

هذه الرسائل جاءت على خلفية قرار لجنة السوق بتنظيم سوقي الأجل والبيوع المستقبلية، من مادة مهمة، تم من خلالها حل معضلة التوزيعات النقدية والمنحة لمصلحة مشتري سهم الأجل، الذي يدفع رسميا ٤٠ في المئة مقدما من سعر كمية الأسهم التي يريد شراءها، على أساس سعر مستقبلي متفق عليه بينه وبين مقدم الخدمة (صانع السوق)، إذ دخلت حسبة جديدة، أصبح بمقتضاها حق المشتري في التوزيعات محفوظا، بعد أن كانت العملية متنازعا عليها وتذهب عادة لمقدم الخدمة، باعتباره رسميا حامل السهم.

كما تم «تحديد مدة التعاقد، بألا تقل عن ٩٠ يوما، وألا تتجاوز ٣٦٠ يوما»، وهو ما يعني وضع البائع في مساواة مع المشتري، لناحية المخاطرة المستقبلية، إذ أصبح مقدم الخدمة أمام عامل زمني لا يستطيع التحكم فيه براحته، ما يجعله أكثر حذرا في عملية البيع، لضمان عدم نزيف سعر سهمه مستقبلا.

وأصبحت هناك فرصة لكل المستثمرين بمعرفة حجم المعروض من الأسهم وأسعارها في الأسواق الآجلة، حاله حال مقدمي الخدمة، الذين كانوا وحدهم يعلمون سابقا هذه المعلومات، وبالتالي كان التحكم بالكمية وبالأسعار يتم «من فوق».

قرارات الرقابة

تأتي هذه القرارات قبل أن يجيء وقت الحسم لاعتماد النظام الجديد لزيادة الرقابة والشفافية على عمليات التداول، بحيث تُربط شركات الوساطة مع البنوك وشركة المقاصة (المسجل لديها حسابات التداول)، في شبكة واحدة تُسمح بتحصيل أموال أي صفقة تتم في البورصة أثناء إتمامها، وليس كما هو معمول به حاليا، إذ المجال مفتوح للدفع في ثاني يوم من الصفقة.

وهذا النظام، من المُفترض مناقشته في اجتماع لجنة السوق بعد ٤ أيام، الى جانب نظام آخر يُفترض اعتماده لوجود اتفاق حوله، حول تفسيح السهم قبل يوم واحد من استدعاء زيادة رأس مال شركة ما، بعد أن عانى المساهمون لسنوات بسبب هذا الموضوع، اضافة الى مناقشة اعتماد نموذجي شراكة مع احدى البورصتين العالميتين دويتشه الالمانية أو «أو أم إكس» السويدية. هذه القرارات وغيرها جاءت على خلفية الدراسة التي أعدتها شركة «ماكنزي» العالمية، بطلب من ادارة الفلاح لتطوير اداء البورصة وحفظ أموال الناس المستثمرة فيها ورفع مستوى المركز المالي للبلاد امام العالم. أمام هذا الواقع التغييرى والجذري الذي تريد أن تفرضه هذه الادارة، من الطبيعي أن تواجه اعتراضات ومشاكل، وهذه طبيعة البنس وارتباطات المصالح والمناطق الرمادية فيها، خصوصا تلك الموجودة على مقربة ليست بعيدة من ادارة صالح الفلاح نفسها.

أوان، ١٤ يونيو ٢٠٠٩م

مصفاة الصين والمشاريع التطويرية...!!

أحمد حسن كرم

أحداث متفرقة جرت في الفترة الماضية لها علاقة بالشؤون النفطية المحلية والعالمية، ولكن بعد التمعن فيها كان أهمها تصريح المسؤولين بالقطاع النفطي الكويتي وعلى رأسهم وزير النفط الشيخ أحمد عبدالله بأنه سيتم انفاق ما يقارب ٨٠ مليار دولار في غضون السنوات الخمس المقبلة في مشاريع نفطية لتوسيع عمليات سوق النفط والقطاع التكريري الكويتي. حيث أنه قرار سليم وكذلك إنه بالأمر الجميل أن نرى رصد مبلغ ضخّم للاستثمار في القطاع النفطي الكويتي والذي يعد المصدر الرئيسي لإيرادات الدولة، وايضا هذا دليل على وجود استراتيجية تطويرية تحتوي على مشاريع محلية وخارجية مستقبلية لهذا القطاع الحيوي. ويعد من أبرز المشاريع الخارجية الحالية هو الاستثمار في الصين عبر انشاء مصفاة بشراكة كويتية صينية بقيمة ٩ مليارات دولار والذي كانت الاتفاقية قد تمت بين البلدين عام ٢٠٠٥ حيث سيكون فيها تكرير النفط الكويتي بنسبة ١٠٠% بكمية انتاجية تقارب ٣٠٠ الف برميل يومياً.

ومن جانب آخر، حسنا فعل وزير النفط الشيخ أحمد عبدالله بالذهاب سريعاً بنفسه الى الصين وعدم الاعتماد على الآخرين لبحث معوقات مشروع المصفاة هناك مع السلطات الصينية من بعد شيوع اخبار تأخير المشروع بسبب القلق الصيني حول الآثار البيئية وتأثيرها السلبي على سكان منطقة المصفاة نتيجة عدم اختيار أماكن بديلة منذ بداية المشروع في عام ٢٠٠٥، وأيضاً لترتيب زيارة سمو الأمير الشيخ صباح الأحمد الصباح، وبناء على اجتماعات الوزير التي انعقدت هناك، كان سيتم بحث مكان آخر في حال عدم حل هذه المسألة حتى ان تم تدخل صاحب الحكمة سمو الأمير الشيخ صباح الأحمد بالذهاب شخصياً لما لهذا المشروع من قيمة مضافة في كل المعايير للاقتصاد والاستثمار الكويتي وتوقيع اتفاقات لتنفيذ المشروع بأقصى سرعة وتحديد مكان انشاء المصفاة وحرصه الشديد على الحصول على جميع الرخص اللازمة لانشاء المصفاة والتصديق عليها اثناء فترة تواجد سموه، حيث بعدها تم التصريح ببدء تشغيل المصفاة بين عامي ٢٠١٣-٢٠١٢ من قبل المسؤولين بالقطاع النفطي.

إن بناء المصفاة بالصين واستغلال النفط الكويتي فيها هو بالأمر الممتاز لما تعتبر له الصين من الدول الواعدة اقتصادياً والنمو المتزايد فيها على الطاقة، ولكن إلى متى سنلجأ إلى سمو الأمير لحل تخطيطاتنا؟!

وأخيراً. تبقى التساؤلات المحيرة الآن هي: هل زادت قيمة الاستثمار في القطاع النفطي إلى ٨٠ مليار دولار من بعد ما كانت بين ٦٠-٥٥ مليار دولار في العام الماضي بعد الغاء مشروع المصفاة الرابعة والكي داو وما هي المشاريع الجديدة؟ وهل سنبداً حقا بتنفيذ المشاريع النفطية التطويرية الجديدة الموجودة في الاستراتيجية وعدم تعرض نواب مجلس الأمة الجديد لها؟

الوطن، ٩ يونيو ٢٠٠٩م

بالضم المليان... لا لإنقاذ الشركتين

حسن مصطفى الموسوي

بالرغم من أن قانون الاستقرار الاقتصادي- الذي أقرته الحكومة بمرسوم ضرورة- يحدد الكيفية التي تطلب الشركات المحلية المساعدة من خلالها لتجاوز الأزمة المالية العالمية، فإن الحكومة مازالت غامضة في جديتها بتطبيق هذا القانون. فقبل مدة تحدثت أنباء عن دراسة الهيئة العامة للاستثمار المشاركة بصناديق تجمع أصول بعض الشركات، وبعدها نشر نفي لوزير المالية لذلك الخبر ثم خرج الوزير نفسه لينفي النفي، وهو ما يؤكد صحة الخبر الأساسي.

وقبل عدة أيام تجددت الأنباء عن مشاركة الهيئة في صندوق يضم الأصول المسمومة لإحدى الشركات المتعثرة، وهو الأمر الذي نفته الهيئة لكنها قالت إنها تدرس عدة عروض من بعض الشركات للمشاركة في مثل هذه الصناديق. ومع أن نفي الهيئة أثلج الصدر من جهة عدم مشاركتها حتى الآن بهكذا صناديق، إلا أن قولها بأنها تدرس مثل هذه العروض هو بحد ذاته يثير علامة استفهام.

فقانون الاستقرار الاقتصادي حسم وسيلة مساعدة شركات الاستثمار، ولذلك فإن طلب بعض الشركات مشاركة الهيئة في صناديق تضم أصول هذه الشركات سواء المسمومة أو غيرها من أجل تسديد ديونها القصيرة الأجل أو الأخرى هو التفاف واضح على قانون الاستقرار، ومن ثم يجب رفض هذه الطلبات فوراً، ومن دون دراسة حتى لو كان العائد الذي تقدمه هذه الشركات للهيئة متناسباً مع حجم المخاطرة الناتجة عن المشاركة بهكذا صناديق.

فقانون الاستقرار حدد شروطاً لضمان البنك المركزي للشركات، ومن أهمها أن تكون هذه الشركات مليئة ولها أصول جيدة وعوائد تشغيلية يمكن الاعتماد عليها، ولذلك فإن طلب بعض الشركات من الهيئة المشاركة في بعض صناديقها يعني أن هذه الشركات لا تنطبق عليها شروط قانون الاستقرار الاقتصادي حتى تنطوي تحت مظلته، وإذا كان البنك المركزي لا يقبل أن يضمن مثل هذه الشركات، فمن الأولى أيضاً ألا تقبل الهيئة العامة للاستثمار المشاركة بإنقاذها لأنهما (البنك والهيئة) مسؤولان عن حماية المال العام بنفس الدرجة.

إن الأزمة المالية العالمية، ورغم قسوتها على الجميع، تمثل فرصة ثمينة لمكافأة المجددين والأمناء ومعاينة المتلاعبين وعديمي الكفاءة والمغامرين، ولعل أغلبية شركات الاستثمار تنطبق عليها الحالة الثانية، خصوصاً الشركتين المعروفتين اللتين عربدتا بأموال مساهميهما، وشريتا من كأس الديون قصيرة الأجل حتى الثمالة، ولم يكن لديهما عمل سوى مص السيولة من السوق بتفريخ الشركات.

ولعل عدم رغبة أغلبية هذه الشركات بالانضواء تحت مظلة قانون الاستقرار لا يرجع فقط إلى استحالة مطابقتها للشروط، بل يرجع أيضاً إلى عدم رغبتها في فتح سجلاتها وعملياتها أمام البنك المركزي الذي له الحق- حسب قانون الاستقرار- في التدخل بإدارة الشركة وتحديد المكافآت وغيرها من الأمور، ولذلك فإن تفكير الهيئة بالمشاركة ببعض الصناديق التي تحوي أصول بعض الشركات هو خطوة في الاتجاه الخاطئ، ويعد مكافأة لكل المغامرين وعديمي الكفاءة.

قد يقول قائل إن أميركا ساعدت كثيراً من البنوك والشركات المغامرة وعديمي الكفاءة مثل شركات السيارات، لكن وضع أميركا مختلف تماماً لأن الشركات الكبرى تحدد مصير وظائف

عشرات الآلاف من الأميركيين، أما في وضعنا فأغلبية الشركات لا تقدم أي قيمة مضافة للاقتصاد المحلي لأنها في أغلب الأحيان مرتبطة بمضاربات السوق والتفريخ العديم الجدوى، ولا توظف سوى كم قليل من الكويتيين، وكثير منهم من أبناء ومعارف كبار الملاك.

إذن فلندع تلك البجعات السوداء تموت (كما يقول الاقتصادي العالمي نسيم طالب) بدلا من محاولة إنقاذها من دون فائدة أو جدوى، ومع أن إفلاس هذه الشركات سيتضرر كثير من المساهمين المحدودي الدخل، فإن ذلك قد يفتح بابا لهم لرفع قضايا ضد مسؤولي تلك الشركات حتى يعيدوا جزءا كبيرا من الثروات التي كونوها خلال السنوات السابقة عبر المكافآت الخيالية نتيجة لتفريخ الشركات ورميها في السوق.

الجريدة، ١٣ أغسطس ٢٠٠٩م



٣-٢ قضايا متنوعة



سياسة نفطية مقبولة

كامل عبد الله الحرمي

أصبح من الصعب البدء في تنفيذ مصفاة «الزور» الرابعة، حتى وإن تمت الموافقة على أن يمر المشروع على لجنة المناقصات المركزية، ولأسباب كثيرة منها: استراتيجية وكيفية ربط المصفاة الرابعة بالمصافي الثلاث، والتأكيد على إغلاق مصفاة الشعبية، وكيفية التعامل مع العاملين في الشعبية، ووضوح وتأكيد اعتماد الكويت الكلي على مصادرها المحلية لتوليد الكهرباء والماء.

وسبب فشل القطاع النفطي الكويتي في إقناع الأغلبية في تقبل المشروع، هو عدم وضوح الرؤية الاستراتيجية بعيدة المدى والتغييرات المتعددة الكثيرة التي طرأت على بناء المصفاة، ومنها: عدم مشاركة القطاعين المحلي والأجنبي، وغياب الجدوى الاقتصادية للمشروع والعائد المالي الثابت على الاستثمار في هذا الحجم. وكذلك عدم مشاركة وغياب الإدارة الحالية العليا لشركة البترول الوطنية راعية المشروع في الندوات والمحاضرات التي أقيمت من أجل شرح وجهة نظر القطاع النفطي والرد على الاستفسارات الكثيرة.

فشل المشاريع

والتأخير أو إلغاء مشروع المصفاة الرابعة هو ثاني مشروع نفطي كبير يتأخر أو يتبخر مثلما حدث مع مشروع تطوير «حقول الشمال» وللوصول إلى معدل إنتاج مستمر من النفط الخام يساوي الـ ٣ ملايين برميل في اليوم الواحد مع حلول عام ٢٠٠٧. مما يعني عدم قدرة القطاع النفطي على تنفيذ أي مشروع استراتيجي رغم الموافقات المختلفة من المجالس النفطية المختلفة وأهمها المجلس الأعلى للبترول. ولذا يبقى هذا اللغز أو الاستفسار من عدم تنفيذ المشاريع الكبيرة وأين الخطأ؟ وكيفية اجتناب هذه الأخطاء مستقبلاً. أم أن المشكلة تكمن بأن رؤية القطاع غير واضحة وغير عملية وغير مترابطة وصعبة التنفيذ؟ أم أن المشكلة تكمن في عملية «الاقناع» أو الـ Communication أي باقناع الأغلبية بجدوى المشروع ومن الناحيتين الاستراتيجية والاقتصادية مثلما حدث مع المصفاة الرابعة.

أم أن المشكلة تكمن في الاستمرارية وفن الاقناع وعدم وجود قائد يتبنى ويدبر المشروع وغياب المعلومات والشفافية. للحقيقة جميع هذه العوامل تواجدت في مشروع المصفاة الرابعة، وبعض المعلومات توافرت بعد الضغوط. ومن تكرار السؤال ومنها الجدوى الاقتصادية للمشروع وإغلاق مصفاة الشعبية، في حين كتيبات شركة البترول الوطنية لم تشر ولم تذكر المهم والأهم وكأنها تخاطب وتحاضر طلبة مدارس وما عليهم سوى قبول الأجوبة لامتحانات آخر السنة. ومع أن المشروع مهم جداً ويولي متطلباتنا من الكهرباء والماء اختارت المؤسسة أسلوب التهديد بأننا بحاجة ماسة إلى هذا المشروع، ولا يمكننا بأي حال من الأحوال الاعتماد على مصادر خارجية لتوليد الكهرباء، وماذا عن مشاريع استيراد الغاز من قطر وإيران والعراق؟ وماذا عن الدول الأخرى التي تعتمد كلياً على المصادر والموارد الخارجية مثل اليابان وسنغافورة والدول الأوروبية التي تعتمد أساساً على استيراد النفط والغاز من روسيا مثلاً؟

ولماذا لا نلجأ على نسبة ٢٥٪ من الاستيراد الخارجي أو حتى نخطط لحرق النفط الخام إذا ما دعت الحاجة والضرورة الملحان وفي الحالات الاستثنائية؟ أو نقوم باستيراد الغاز في الصيف

عندما يكون الطلب العالمي في أدنى مستوياته عالمياً أو نقوم بعملية تبادل تجاري في فترتي الصيف والشتاء.

المراجعة ضرورية

تجربتنا المصفاة الرابعة ومشروع حقول الشمال يجب مراجعتهم عند أعلى المستويات النفطية حول كيفية تنفيذ باقي المشاريع النفطية الحيوية الاستراتيجية والآليات المستقبلية التي يجب مراجعتها ومن ثم كيفية مخاطبة الرأي العام بكل تأكيد تأجيل ووضع المشروعين على «الرفوف» ويكلفنا الكثير حالياً ومستقبلاً. ولن يساعدنا في تنفيذ مشاريعنا المستقبلية وسنرى عزوفاً أكثر وأكبر من الشركات العالمية المختلفة في المشاركة في مشاريعنا مستقبلاً وستكون الكلفة علينا أكثر من بقية دول منطقة الخليج. اننا بحاجة إلى إعادة الثقة إلى القطاع والحاجة أكثر إلى آلية المخاطبة والاستماع. ونتمنى أن تكون مؤسسة البترول قد تعلمت واستفادت من تجربة عدم تمرير المشروعين. وان تكون أهدافها وأغراضها أكثر عملية وتتمتع بالشفافية والخبرات الكثيرة.

القبس، ١١ نوفمبر ٢٠٠٨م

المصفاة الرابعة : حقُّ يريدون به باطل

د . طارق الكاظمي

ثارت عاصفة المصفاة الرابعة وعمت اثار غبارها واتربتها ارجاء البلاد ولم تخل ديوانية من دواويننا ولا مجلس من مجالسنا من الحديث عنها واصبحت شغل من لا شاغل له وافتى فيها من يعلم ومن لا يعلم. ثارت نائرة المحافظين على المال العام وعلت اصواتهم وصراخهم وصم زئيرهم الاسماع، بأن يا بني وطننا هبوا للحفاظ على مالكم وقفوا امام الهادرين له والعاثين بمقدراتكم وهي صيحة في ظاهرها حق ولكنه حق اريد به باطل.

ولنأتي أيها الاخوة الى كلمة سواء ولنتمهل لعلنا نصيب قوما بجهالة ونصيب انفسنا معهم ونصبح على ما فعلنا نادمين. واطرح ايها الاخوان الاسئلة التالية ونحاول ان نجيب عليها علها تلقي بضوء او قيس منه ينير لنا الطريق فيما نحن ماضون فيه.

ما أهمية هذا المشروع لدولة الكويت؟

ما الكلفة المالية لهذا المشروع وهل هي مناسبة من حيث العائد والمردود ام مبالغ فيها كما يزعمون؟

كيف تمت عمليات تقييم العروض المقدمة وما المعايير التي استند اليها القانون على التقييم وهل يمكن التسرب من خلال هذه المعايير او تجاوزها لمصلحة شركة ما بعينها ام لا؟

هل ما قام به المسؤولون عن المشروع من اجراءات وما اتخذ فيه من قرارات يتوافق مع القوانين ام هناك شبه خرق للقانون او تحايل عليه؟

هل ما يثار حاليا حول المشروع هو في صالح الوطن ام لا؟

ما سبق من اسئلة يمثل بعض ما يجول بخواطرنا جميعا والاجابة عليها توضح الكثير والكثير ولنحاول رصد الاجابات من واقع ما نشر ودار ومن واقع بيانات رسمية وغيرها من مساجلات في هذا الموضوع.

يقول المتخصصون ان مشروع المصفاة الرابعة يعد اكبر مشروع لبناء مصفاة جديدة لتكرير النفط في العالم حيث تبلغ طاقتها التكريرية ٦١٥٠٠٠ برميل يوميا وايضاً يمكن تكرير مختلف انواع النفط الخام الكويتي بها وهو مشروع استراتيجي يهدف الى توفير زيت الوقود اللازم لمحطات توليد الكهرباء (والتي نحن في امس الحاجة اليها الان وغدا) كما سيعتبر منفذا اقتصاديا اكبر للنفط الكويتي الثقيل، هذا بالاضافة الى انتاج ٢٢٥٠٠٠ برميل يوميا من زيت الوقود ذي المحتوى الكبريتي المنخفض ١ في المئة والذي يخفض انبعاث الملوثات البيئية من محطات توليد الكهرباء والتي يتزايد خطرها على بيئة الكويت حاليا هذا بالاضافة الى انتاج ٣٤٠٠٠٠ برميل يوميا من المنتجات النفطية المكررة عالية الجودة والمطابقة للمواصفات المطلوبة في الاسواق العالمية لتصديرها مستقبلا. اذن فالكويت في حاجة فعلية لمثل هذا المشروع الاستراتيجي والذي يخدم قطاعي الطاقة والاقتصاد القومي مباشرة ويمس مشكلة لطالما بحت اصواتنا في المطالبة بحل ناجع لها وهي توفير الكهرباء المتزايد الطلب عليها حاليا ومستقبلا وحينما اتى الحل تعالت الاصوات بالمطالبة بتركة...! اي الاقوام نحن؟

لقد تغيرت الكلفة التقديرية لهذا المشروع عدة مرات ولأسباب عدة أيضاً اليكم ما حدث:

في العام ٢٠٠٤ قدرت الكلفة الاجمالية للمشروع بمبلغ مليار دينار كويتي (١٠٠٠ مليون) وبدأت شركة البترول الوطنية الكويتية بالخطوات الفعلية لتنفيذ المشروع، واثاء اعداد التصميمات الهندسية للمشروع تقدمت الشركة بطلب اعتماد ميزانية تقديرية اولية لشراء المعدات التي تحتاج لآمد طويل في التصنيع على ان يتم اعطاء الكلفة النهائية بعد طرح المناقصة واختيار العرض الافضل وقد وافق المجلس الاعلى للبترول على اعتماد ميزانية اضافية تبلغ مليار وثمانمئة مليون دينار كويتي (١٨٥٠ مليون دينار).

ونظرا لما نتميز به نحن الكويتيين من حب التلكؤ والتردد في اتخاذ القرار في الوقت المناسب فلقد تم طرح المناقصة والغاؤها واجراء المزيد من المناقشات ثم اعادة الطرح والتمحيص والتفحص وما الى ذلك وكل ذلك يتم والعالم يجري من حولنا والاسعار للخامات والمعدات والاجور العالمية تتقاذف لأعلى دائماً وبلغت اكثر من ٤٠ في المئة على اكثر التقديرات تحفظا وعليه بلغت الكلفة الحالية حول ١٤ مليار دولار لمصفاة بطاقة ٦٥٠٠٠٠ برميل يوميا (يدور سؤال مباشر هل هذه كلفة مبالغ فيها) وللإجابة على ذلك لا بد لنا من المقارنة مع مشروعات مماثلة:

مصفاة فيتام بطاقة ١٨٠٠٠٠ برميل يومياً وبتكلفة ٦ مليارات دولار.

مصفاة الشاهين في السعودية بطاقة ٤٠٠٠٠٠ برميل يومياً وبتكلفة ١٢ مليار دولار.

مصفاة الصين الجديدة بطاقة ٣٠٠٠٠٠ برميل يومياً وبتكلفة ٩ مليارات دولار.

مصفاة جيزان في السعودية ٢٥٠٠٠٠ برميل يومياً بتكلفة ٧ مليارات دولار.

لنعد النظر بالتمتع في الأرقام السابقة ونعمل العقل وبعدها نبكي على اهدار المال العام اذ كان هناك إهدار غير اهدار الوقت في الجدل والاختلاف.

للإجابة على السؤال الخاص بأساليب التقييم ومعاييرته نقول انه تم تقسيم التقييم الى مالي وفني وتحدد النسب التالية لكل منهما على التوالي ٣٥ في المئة للمالي و٦٥ في المئة للفني واشتمل التقييم الفني وحده على عدد ٩٢ بنداً موزعة على ٩ معايير اساسية تحتوي على عدد ٩٢ بنداً بالاضافة الى ٦ معايير للتقييم المالي ويبرز سؤال من هو هذا العبقري الذي لا مثيل له في البلاد ولا بين العباد الذي يستطيع عبور هذه المعايير والبنود ويرسم القبول لشركة ما بعينها او لخدمة ذاك أو هذا؟ والله لو صح ذلك وييدي الأمر لطالبت بتعيينه وزيراً للاقتصاد والتجارة والداخلية والصحة والتعليم معاً فهو الوحيد الجدير بذلك.

حول قانونية ما اتخذ من اجراءات فمن الثابت قانوناً عدم خضوع شركة البترول الوطنية الكويتية للجنة المناقصات المركزية وفقاً لقانون المناقصات العامة رقم ٣٧ لسنة ١٩٦٤ وعليه فان ما اتخذ من تشكيل لجنة خاصة للمناقصة موضوع الحديث وبناء على قرار المجلس الأعلى للبترول وقرار وزير النفط رقم ١ لسنة ٢٠٠٨ وهو ما ايده ادارة الفتوى والتشريع يكون متسقاً تماماً مع مواد القانون وخالياً من العيب القانوني الذي تشدق به البعض في صراخهم حول اهدار المال العام ومحاوله اصفاء الشبهات.

وختاماً نقول ان ما يثار حول المشروع ومطالبة بعض الحمقى وغير المدركين لعواقب الأمور في التراجع عن تنفيذها لكم ان تتريشوا قبل المضي في هذا السفه والذي لن يؤدي إلا الى:

التأخر للخلف في مشاريع التنمية الاستراتيجية والتي نحن في امس الحاجة اليها الآن قبل الغد وكفانا ما عانيناه من تخلفكم وجهلكم.

ان الخلاف على اسلوب الطرح يمكن معالجته اما الاثار السلبية للتأخير ومنها ارتفاع التكلفة المتزايدة والمستمر فلن يمكن تداركه الا بخسارة افدح ولقد عانينا من ذلك في هذا المشروع بالذات وعندها سيمثل هذا التأخير تعديلاً صارخاً على المال العام.

اذا الغي المشروع كما تطالبون هل تدركون حجم فداحة التمويل التي ستطالب بها الشركات التي تم اخطارها فعلاً بترسية العقود عليها؟ وهل تدركون ما الذي سيلحق بسمعة الكويت عالمياً ومدى انهيار الثقة في اقوالنا والتشكيك في جدية نوايانا في مجال الأعمال والاقتصاد وما مدى انعكاس ذلك على علاقاتنا الدولية في مختلف المجالات ما سيؤثر سلباً في مشاركة اي شركات دولية في تنفيذ مشروعاتنا المستقبلية.

هل يدرك المتشدقون بالمحافظة على المال العام ما سيوفره هذا المشروع من تغطية للاحتياجات النفطية والطاقة حتى عام ٢٠١٢ وكم العائد المادي ومساهمته في الاقتصاد القومي وفرص العمل التي ستيحها للكويتيين وخلق مناخ التأهيل للكوادر الفنية والإدارية والتي تمثل ثروة قومية اخرى ذات بعد استراتيجي مهم.

ان هذا المشروع اضافة مهمة وفاعلة للاقتصاد الكويتي ومنفذ لمستقبل مأمول ينتظرنا حينما نبادر بنفض غبار التخلف والجهل والنظر بعين ثاقبة لغد افضل لا بالأمنيات ولكن بالعمل الجاد والجهود المخلصة لهذا الوطن لذا يجب ان يستمر وعلينا ان ندعم مسيرة التحول للتنمية المستتيرة ونترك المهاترات والمجاملات التي لم يصبنا منها الا تخلفنا وتراجع موقعنا في الصف وليرحمنا الله من انفسنا اذا كنا من هؤلاء الذين يقولون الحق ويريدون به الباطل.

النهار، ١٢ نوفمبر ٢٠٠٨م

وثيقة الاستقالة

كامل عبدالله الحرمي

فوجئ القطاع النفطي عند قراءته نص «الوثيقة» الموقعة من كبار القياديين النفطيين في مؤسسة البترول وشركاتها التابعة، والتي نشرتها معظم الصحف المحلية في الاسبوع الماضي، وطالب فيها كبار القياديين بالمساعدة والتدخل الحكومي الفوري لاعطائهم استقلالية ادارة شؤون النفط وتحريرهم من العوائق ليستطيعوا ان يصلوا بهذا القطاع الى مصاف الشركات العالمية. ونسي او تناسى قياديو القطاع النفطي ان مؤسسة البترول الكويتية كانت في مصاف الشركات العالمية، وكانت من بين «الاخوان السبع»، ومع وجود الصرحين العظميين مجلس الامة وديوان المحاسبة.

وحقيقة الامر ان السبب الحقيقي للوثيقة ليس التدخلات والقيود والعوائق، ولكن العجز في ادارة القطاع، وعدم قدرته على انجاز المشاريع الكبرى، لعدم وجود الكفاءات والخبرات المتمرسه، والعمق في الخوض في التفاصيل الدقيقة.

في السابق كان هناك من طالب بعدم جدوى وفائدة تدوير وغريلة القطاع النفطي، وبالتحديد تغيير الرؤساء التنفيذيين في شركتي نفط الكويت والبترول الوطنية، وحذرت اصوات من تفريغ قطاع المصافي من افضل الكفاءات من المهندسين المهنيين والمتمرسين، وتحويلهم الى رؤساء شركات تجارية هامشية وسهلة الادارة، لا حاجة لها بهم ولهم، ولا يستطيعون ان يضيفوا المزيد. وكان هذا هو رأي اغلبيه اعضاء المجلس الاعلى للبترول بعدم التدوير في المرحلة الحالية. وتجاهلت الادارة النصيحة والحذر، ومن دون توضيح الاسباب.

ثم جاء تقرير واستطلاع مجلة «ميد» حول اداء القطاع النفطي الكويتي وتصنيفه في المركز الاخير بين الشركات النفطية الوطنية الخليجية وشمال افريقيا، ومنها الايرانية والعراقية والليبية. وهددت الادارة الحالية بعدم التعامل مع ميد، وعدم حضور ندواتها في الكويت، حتى تصحح التقرير والاستطلاع. وتم ذلك في ديسمبر من العام الماضي، ثم قررت تشكيل مجلس استشاري مكون من اعضاء اجانب خارجيين فقط، من دون سبب مقنع، وكان الكويت لا تمتلك خبرات في مجالات الادارة والاستثمارات الخارجية، وفي مختلف الصناعات الاخرى، وهي التي اسست ووضعت اول صندوق ثروة سيادية في العالم. وتم تشكيل المجلس حسب صداقات. ونسي او تناسى القطاع ان بعض التعيينات قد تشكل تضارب مصالح، خصوصا مع تعيين مديرين تنفيذيين سابقين ومستشارين حاليين في شركة «داو» في المجلس الاستشاري.

وبدأت الاسئلة والاستفسارات تتكاثر وتزايد، وقامت المؤسسة بردود خجولة بدلا من الرد الشافى والوافى والعمل بمبدأ الشفافية كبقية مؤسسات الدولة. هذا، وعلى الرغم من الكم الهائل من الاداريين في ادارات الاعلام والعلاقات، الذين يزيد عددهم على ٣٠٠. و بدأت الادارة تتعزل، ولم تعد قادرة على مواجهة الكم الهائل من الانتقادات البناءة من جهات، والهدامة من جهات اخرى مصلحية. وانكمشت اكثر واكثر على نفسها، واصبحت تكلم نفسها عبر الجدران ال ٤ في مبنى القطاع النفطي.

ثم جاءت الفرصة الذهبية للادارة العليا بالخروج من عزلتها ومواجهة الرأي العام وبكل قوة عن طريق تسويق مشروع المصفاة الرابعة باقامة الندوات المختلفة وزيارة الدواوين، لتفاجأ بسؤال واحد وحيد: «اين المسؤولون الحاليون عن المشروع في شركة البترول الوطنية؟ ولماذا لا يشاركونكم

في هذه الندوات؟ ولماذا عزوف القياديين الحاليين في شركة البترول الوطنية عن المشاركة في هذا المشروع الاستراتيجي المكلف لموازنة الدولة؟ وادركت الادارة سوء قرارها بتدوير كبار القياديين، وافراغ القطاع النفطي من الخبرات المتخصصة، وعدم قدرتها على مواجهة الكاملة في الرد على التساؤلات والاستفسارات البسيطة احيانا .

ثم جاء تقرير ديوان المحاسبة لتدرك المؤسسة انها غير قادرة على التنفيذ والمضي قدما في المشاريع الكبرى، ومنها كذلك تطوير الحقول النفطية، خصوصا الثقيلة، وعدم امكانها حتى من تغيير وتحسين شروط عقود الخدمات التشغيلية مع الشركات النفطية العالمية. انكشئت اكثر على نفسها في حالة من الاحباط. ولذا لجأت الى كتابة الوثيقة، وجمع التواقيع بشتى الوسائل من كبار القياديين.

الوثيقة تمثل حال القطاع النفطي، ونحن نعتبرها بمنزلة استقالة جماعية، ولا نعتقد ان القطاع قادر على تنفيذ اي مشروع حتى وان اخذت المشروعات حقها من الدراسات والمناقشات، حيث ان المناقشات كانت دائما من جهة واحدة من المستشارين. فلمَ لم يتمكن اصحاب الخبرات من اقناع ديوان المحاسبة والمؤسسات والرأي العام بجدوى المشاريع؟

القبس، ٢٣ ديسمبر ٢٠٠٨م

الكويت... والسمعة المنهارة!

د. ساجد العبدلي

الآن وبعدما أُلغيت صفقة «داو كيميكال»، وتحت شمس هذه الفوضى السياسية المحرقة التي غصنا في رمالها المتحركة حتى آذاننا، لا بد أن يسأل العقلاء فينا أنفسهم هذا السؤال: ماذا بعد؟! وإلى أين نسير؟!

صفقة «داو كيميكال» في نظر المعارضين، وبحسب ما قرأنا لهم وسمعناهم، لم تكن مجرد صفقة باهظة في توقيت غير صحيح ستؤدي إلى الهدر، إنما كانت في كتاباتهم وتصريحاتهم وصحفهم المطبوعة والإلكترونية صفقة تنفيج وفساد بل سرقة كبيرة، أي أن عشرات، وربما مئات المتخصصين في القطاع النفطي من إداريين وفنيين واقتصاديين ممن عملوا وعكفوا على دراسة هذه الصفقة طوال عامين مضياً، وكل المكاتب الاستشارية التي أدلت بدلونها في الموضوع وتقاوضت لذلك ملايين الدولارات، ليسوا مجرد مجموعة متخصصة اجتمعت على صحة المضي قدماً في هذه الصفقة لأنها في قناعتهم سليمة مئة في المئة، إنما هم زمرة من السراق واللصوص والفاستدين الذين تواطؤوا على هذه السرقة الضخمة. هذا ما قاله المعارضون. وقالوا ذلك رغم أنهم لم يقدموا أي دراسات أو بحوث تؤيدهم، ولا جاؤونا بأرقام وتفاصيل، وكل ما رفعوه كان التشكيك العنيف والتأجيج الإعلامي الصاخب والتلويح بالمساءلة السياسية لرئيس الحكومة، في حين قدم أهل الاختصاص في المقابل كل ما لديهم من دراسات وبحوث وتقارير يمتد عمرها إلى أكثر من عامين من الزمان، لنجدنا وقد وصلنا في النهاية إلى انتصار الصوت العالي والتشكيك والتأجيج والتلويح بالمساءلة!

لست آتي اليوم قائلًا إن صفقة «داو كيميكال» كانت صفقة صحيحة ضاعت من أيدينا، فلست من أهل الاختصاص، وحتى لو كانت كذلك فلا جدوى من البكاء على الحليب المسكوب، ولكنني جئت لأتوقف عند الكيفية التي صارت تدور فيها العجلة!

في ظل هذه الظروف الاقتصادية التي تسحق اقتصادات العالم واحدا تلو الآخر، وفي ظل اعتماد الكويت الأزلي على مصدر وحيد للدخل هو النفط المتهاوي سعره، فكيف يمكن للكويت أن تصمد وأن تستطيع إعالة نفسها وشعبها؟! أليس من خلال المشروعات الخلاقة الجريئة؟! وإن كان أهل الاختصاص في القطاعات الحيوية كالنفط والبتروكيماويات وغيرها وكلما تقدموا بمشروع للخروج من أسر الاعتماد المطلق على النفط وفق اللوائح والإجراءات والنظم الصحيحة، سيجدون أنفسهم في محرقة السياسة والإعلام، وسينتهون في نظر الناس زمرة من الفاسدين واللصوص والمتنفعين، فمن سيتقدم بخطط التطوير إذن، وبمن يجب أن نثق يا ترى؟! هل هم نواب البرلمان الذين أكاد أقسم بأن أغلبهم، على سبيل المثال، لا يعرفون ما قصة «داو كيميكال» بالرغم من أنهم وقفوا ضدها؟ أم بوسائل الإعلام وكتابها؟ لمن سنسلم تطوير البلاد، وبمن يجب أن نثق؟! أخبروني بالله عليكم!

بلادنا دخلت في حلقة مفرغة، تدور ما بين حكومة مفككة غير قادرة على حماية متخصصيها الذين لا يلامون إن هم اليوم فقدوا الرغبة في عمل أي شيء، وما بين برلمان قاصر النظر قائم على أسس غير صحيحة وعلى أعضاء ضرهم أكثر من نفعهم في الأغلب، وحالتنا صعبة شائكة لم أجد حتى الآن أحدا قادرا على أن يجد لها حلاً، ولا حل إلا عبر بوابة التغييرات السياسية الجذرية!



فكرة طارئة: الآن وبعد إلغاء صفقة «داو» بالرغم من توقيع عقودها الرسمية، فكيف سيثق أي مستثمر أجنبي بالتعامل مع الكويت في ظل هذا السيرك السياسي الذي لا أمان فيه؟ وكيف سيتمكن ترميم سمعتنا لأجل أن نسير في تلك الخطة المزعومة التي تسمى: تحويل الكويت إلى مركز اقتصادي عالمي؟!

الجريدة، ١ يناير ٢٠٠٩

ماذا ضيقت الكويت على نفسها بإلغاء «كي- داو»؟

د. صالح حسن الفضالة

قررت الحكومة إلغاء صفقة «داو كيميكال» المتعلقة بمشروع شركة «كي- داو» المشترك بين: «شركة صناعة الكيماويات البترولية الكويتية» بنسبة ٥٠ في المئة وشركة «داو كيميكال» الأميركية بنسبة مماثلة، بتكلفة إجمالية تبلغ ١٧,٧٧ مليار دولار.

أنجزت شركة صناعة الكيماويات البترولية الكويتية جميع المعطيات الفنية والمالية والقانونية للمشروع. وعمل على المشروع أفضل الاستشاريين، وآلاف العاملين في مختلف الشركات الكويتية النفطية، وقد بذلت كل من مؤسسة البترول وشركة صناعة الكيماويات البترولية جهودا كبيرة في عملية التفاوض من أجل الوصول إلى اتفاقية مرضية، ونجح الجانب الكويتي في المفاوضات من وضع شرط جزائي بالاتفاقية قدره ٢,٥ مليار دولار يمثل الحد الأقصى في حالة انسحاب أحد الطرفين، وتظلم الطرف الآخر أمام القضاء بسبب ما قد يلحق به من ضرر، مما يجعل المجال مفتوحا وبلا سقف في موضوع التعويض للطرف المتضرر. وهذا البند لا يعني أن الطرف المنسحب سيدفع بشكل تلقائي ذلك المبلغ، وإنما يعني أن كل طرف يقدم مستندات وللمحكمة أن تحدد مبلغ التعويض بما تراه مناسباً للطرف المتضرر، بحيث لا يزيد على ٢,٥ مليار دولار.

وقد أعطى المجلس الأعلى للبترول موافقته على صفقة المشروع حسب الاختصاصات والصلاحيات الممنوحة له في النظام التأسيسي للمجلس، واستنادا على معطيات الجدوى الاقتصادية، والدراسات الفنية والمهنية والقانونية للمشروع. وبالفعل تم التوقيع على اتفاقية المشروع في الأول من شهر ديسمبر ٢٠٠٨ في مدينة ميرلاند الأميركية، على أن يبدأ العمل بها اعتبارا من اليوم الثاني من يناير ٢٠٠٩.

وللأمانة وعدم التسرع بالحكم على سلامة الصفقة من عدمها علينا أن نتعرف باختصار على إمكانيات المساهمين في شركة «كي- داو»:

أولاً: شركة صناعة الكيماويات البترولية: شركة مملوكة ١٠٠ في المئة من قبل مؤسسة البترول الكويتية، من أهدافها رفع موارد الكويت من منتج «الهيدروكربون» إلى الحد الأقصى، كما تهدف إلى تعدد استراتيجياتها داخل الكويت وخارجها من خلال التوسع، وزيادة الاعتماد على التحالفات الاستراتيجية، إضافة إلى محاولة إنجاز المشاريع المشتركة الناجحة مثل «EQUATE» و«GPIC» و«Meglobal». ومن استراتيجيات توسع نشاطها وتنوعه جاءت فكرة المشاركة مع شركة «داو كيميكال» العالمية، وذلك بتأسيس شركة «كي داو». أكدت الدراسة الاقتصادية أن عائد المشروع السنوي سوف يتراوح بين ١٠ في المئة- ١٢ في المئة وأن مصانع الشركة ستكون لها قدرة تنافسية عالية جدا حتى في ظروف هبوط السوق وأنها ستكون هي صاحبة حق تصدير هذه التكنولوجيا للأخرين طبقاً للاتفاقية.

إلى جانب ذلك سوف تلتزم شركة «داو كيميكال» بإنشاء مركز أبحاث متطور في الكويت للبحث في البتروكيماويات بتكلفة ١٠٠ مليون دولار، وهذا يدل على عدم وجود أي تقصير من الجهات المرتبطة بالمشروع سواء المجلس الأعلى للبترول أو مؤسسة البترول أو شركة صناعة الكيماويات البترولية. ولتطوير أعمال هذه الشركة قررت مؤسسة البترول الكويتية رفع رأسمالها بنسبة ١٠٠ في المئة أي من «٢,٢ مليار دولار» إلى «٤,٥ مليار دولار» اعتباراً من يناير الجاري وبذلت الشركة

جهوداً طبية لإتمام الصفقة، فكل شيء مخطط مسبقاً بنجاح، وهذا ما جعل المجلس الأعلى للبترول يؤكد على الاستمرار في تنفيذ الصفقة، وكذلك وافق الوزير محمد العليم على ذلك قبل ليلة من إلغاء الحكومة المفاجئ للصفقة. وعلاقة الشركة مع «داو كيميكال» أثبتت نجاحها منذ بدايتها في عام ١٩٩٢ حيث يشترك الجانبان في العديد من المشاريع الكبرى من أهمها شركة «ايكويك» المملوكة بنسبة ٤٢,٥ بالمئة لكل منهما وال ١٥ في المئة والباقية لشركتي بوبيان والقرين للبتروكيماويات. شركة رائدة علمية في مجال البتروكيماويات.

ثانياً: شركة «داو» الأميركية للكيمياويات: شركة متنوعة تجمع بين قوة العلم والتكنولوجيا من جهة والعنصر الإنساني من جهة أخرى للارتقاء المستمر بضرورات التطور الإنساني.

تصنع مجموعة واسعة من المنتجات والخدمات المبتكرة لعملائها في نحو ١٦٠ بلداً، و تجمع منتجاتها بين الكيمياء والابتكار من جهة ومبادئ التنمية المستدامة من جهة أخرى، للمساعدة على توفير الماء العذب والغذاء والأدوية والطلاء ومنتجات التغليف والعناية الشخصية، كما تحقق الشركة مبيعات سنوية بقيمة «٥٤ مليار دولار أميركي» ويعمل فيها ٤٦,٠٠٠ موظف حول العالم. وتعتبر شركة «داو» أن صفقة «كي-داو» من أهم الإنجازات التي حققتها، والتي تحمل أهمية خاصة للعاملين فيها وأنها ستطور العلاقة الاقتصادية بينها وبين شركائها التجاريين في الكويت، وترى أن مشروع «كي - داو» سيجمع بين شركتين عملاقتين تتمتعان بتقاليد عريقة والمعروف أن شركة «داو» تحظى بالاحترام لبنائها علاقات تجارية قوية ومشرفة وطويلة الأمد مع شركائها، وذلك على مدى تاريخها الذي يمتد إلى ١١١ عاماً. بدأت مفاوضات شركة «كي - داو» منذ عامين، وتم الإعلان عن الشركة منذ أكثر من عام، ومنذ ذلك الحين، التزمت «داو» بكامل الإجراءات القانونية في الكويت وأوروبا والولايات المتحدة الأميركية. وكانت النتيجة محقة وعادلة للطرفين، وذلك استناداً لمراجعات معمقة أجراها عدد كبير من المفاوضين المحليين والخارجيين، بالإضافة للعديد من البنوك وشركات التدقيق والمحاسبة التي كانت معنية مباشرة بالمفاوضات. كذلك التزمت شركة «داو» بأن تقدم في هذا المشروع المشترك الجديد، نفس قيم الاحترام والمنفعة المشتركة التي قدمتها في المشاريع المشتركة الأربعة التي أقامتها مع الكويت منذ بداية التسعينات.

ثالثاً: شركة «كي-داو»: حصلت على الموافقة القانونية من هيئة التجارة الأميركية والمفوضية الأوروبية، وحصلت أيضاً على تصريح من اللجنة الأميركية للاستثمار الأجنبي في الولايات المتحدة، والذي يبقى مشروطاً بالحصول على شروط جمركية نهائية. يبلغ رأسمال الشركة «١٥ مليار دولار أميركي» بين «شركة صناعة الكيماويات البترولية الكويتية» وشركة «داو كيميكال» الأميركية مناصفة، مقرها أميركا. وقد قامت مؤسسة البترول منذ بداية الدراسات الأولية للمشروع ببحث كافة الخيارات والخطط التمويلية المتاحة لديها لتمويل حصة مساهمة شركة صناعة الكيماويات البترولية في المشروع والبالغة ٧,٥ مليار دولار. فقررت المؤسسة تخصيص مبلغ ستة مليارات دولار من الموارد الذاتية السائلة المتوفرة لديها، كما سيتم تمويل الجزء المتبقي من الصفقة والبالغ ١,٥ مليار دولار من عوائد التوزيعات النقدية الناشئة عن شركة كي-داو وفقاً لاتفاق الشركاء بشأنها. من المتوقع أن تكون «كي-داو» المزود العالمي الرائد للمواد البتروكيماوية والبلاستيكية، وكان من المفترض أن تبدأ الشركة عملياتها اعتباراً من يناير ٢٠٠٩، وهذا التاريخ تم تحديده مسبقاً في مذكرة التفاهم التي تم الإعلان عنها بين الطرفين في ١٣ ديسمبر عام ٢٠٠٧.

وكانت «كي-داو» ستكون أحد أهم الشركات العالمية المزودة للمواد الأساسية للبتروكيماوية والبلاستيكية، بموجب اتفاقية الشراكة ستصنع وتسوق منتجات «البولي اثيلين والاثيلينامينات

والايتانولامينات والبولي بروبيلين والبوليكاربونات» كما ستقوم أيضاً بمنح تراخيص تقنيات تصنيع «البولي بروبيلين» ومحضرات تنتمي لنفس الفئة. وكان من المتوقع أن تصبح الشركة رائدة عالمياً في أسواق البتروكيماويات، كما أن تأسيسها خطوة مهمة في تحول شركة «داو» لتكون شركة تعتمد على النمو من خلال العائدات، هذه خطوة عملاقة في استراتيجيات تطوير أعمال «داو» الأساسية من خلال مشاريع مشتركة وتخفيف تركيز رأس المال. وبذلك فقد وضعت «داو» حجر الأساس للخطوة المهمة المقبلة، وهي إكمال الاستحواذ على شركة «روهيم أند هاس» في أوائل عام ٢٠٠٩. كما أعلنت «داو» وشركة صناعة الكيماويات البترولية الكويتية أن اثنين من مشاريعهما المشتركة المملوكة مناصفة سينتقلان إلى شركة «كي-داو» وهما شركة «Meglobal» الشركة الرائدة عالمياً في «الاثلين غليكول» وشركة «Equipolymers» المزود لمواد «Petresins»، وهذا يعتبر مكسباً اقتصادياً لشركة «كي-داو» التي من المتوقع أن تبلغ مبيعاتها حوالي ١١ مليار دولار أميركي سنوياً، وبإضافة عائدات الشركتين المذكورتين «Meglobal» و«Equipolymers» فإن مجموع العائدات السنوية للشركة الجديدة سيبلغ ١٥ مليار دولار أميركي.

ومن شأن هذا المشروع أن يعمل على تعزيز وتنويع الاقتصاد الوطني الكويتي، وأيضاً يجعل الكويت منتجاً أساسياً في مجال التجارة العالمية ومن خلال مشروعها الجديد، «كي-داو» ستمكن شركة صناعة الكيماويات البترولية الكويتية من متابعة استراتيجياتها طويلة الأمد، ومن دخول ميدان جديد من المنتجات البتروكيماوية القائمة على تقنيات رائدة عالمياً، وهذا يشكل أفضل خيار لشركة صناعة الكيماويات البترولية الكويتية لتحقيق مركز متفوق عالمياً في قطاع البتروكيماويات وتحقيق نسب نمو عالية في منتجاتها، وفي نفس الوقت بناء علاقة إيجابية وطويلة الأمد مع شركة «داو». ستكون شركة «كي-داو» ملتزمة دائماً بتقديم قيمة كبيرة للمجتمعات والبلدان التي تعمل ضمنها، بالإضافة للقطاعات التجارية والبشرية التي تقوم بتخديمها. لقد جرت المفاوضات بين الأطراف بكامل الدقة والتمعن، ليتم التأكد من أنهم سيؤسسون شركة جديدة بالطاقت والمواهب الكويتية التي ستكون حجر أساس فيها وستكون «كي-داو» من كبريات شركات البتروكيماويات حول العالم وأكبرها تأثيراً، وستظهر احتراماً دائماً للناس والمجتمعات والحكومات التي تعمل معها، وستخلق آلاف فرص العمل للكويتيين حول العالم.

وليكن في علمنا، أن إنشاء أي مشروع لا يرتبط بالعنصر المادي فقط، بل هناك عناصر أخرى مهمة منها: العنصر البشري وما له من دور في المشروع والبنية التحتية والقيم الاجتماعية، والخدمات الصحية والاتصالات والعلاقات المحلية والدولية وغيرها من الخدمات التي يوفرها المشروع للبلاد. إن تقدم الكويت ونمو مشاريعها واقتصادها يتطلب وجود المرونة والتحرك السريع في دراسة المشاريع وحرية اتخاذ القرار من قبل المعنيين بالمشروع.

وجاء إلغاء الصفقة ليضيق على الكويت فرصة جيدة نحو الانفتاح على العالم صناعياً، وتكنولوجيا واقتصادياً. مع العلم بأن قرار المجلس الأعلى للبترول كان قائماً على دراسات صحيحة وسليمة في جدواها الاقتصادية وإجراءاتها القانونية، كما أن المعلومات التي زدوا بها من القطاع النفطي هي معلومات معتمدة على دراسات وأبحاث عميقة ومؤكدة. ونحن هنا نتساءل: هل الحكومة اتخذت القرار لاستباق زمن حلول تاريخ الشرط الجزائي الوارد في عقد الصفقة؟ أم بسبب الضغوط البرلمانية عليها؟ أين هي الحقيقة في إقرار الصفقة سابقاً ثم بإلغائها اليوم؟

الراي، ١ يناير ٢٠٠٩م

شهادات علمية بتنغ ونيم!

د. حسن عبدالله جوهر

صح النوم يا معالي وزيرة التربية ووزير التعليم العالي في إيقاف الجامعات الفلبينية، فقد نفذ من قرارك أكثر من ألفي طالب وطالبة وفي تخصصات خطيرة منها الطب البشري وطب الأسنان والهندسة وعلى مستوى الدكتوراه في المجالات المختلفة!

وليت العبث في التعليم وقف عند حد الفلپين، فقد تجاوز عدد طلبتنا في الخارج من الدارسين على نفقتهم الخاصة حوالي 40 ألفاً يجوبون العالم شرقاً وغرباً وفي جامعات ومعاهد لا يعلم مستواها الأكاديمي إلا الله والراسخون في العلم، ولم يقفز هذا العدد المهول إلى هذا الحد إلا في عهد الوزيرة «أم عادل» رغم تنبيهها وتحذيرها بل واللجوء إلى مساءلتها، ولكن يبدو أن الاحتفاظ بالكرسي الوثير يغلب مصلحة البلد ومستقبل أبنائه.

فمشكلة دكاكين التعليم قد لا تظهر الآن ولا يمكن حتى تخيل نتائجها المساوية في المنظور البعيد إلا بعد عودة رجال المستقبل مدججين بسلاح العلم شاهرين شهاداتهم أمام أكبر رأس، مدعين أنهم أصحاب المؤهلات العليا ومن الكفاءات الوطنية ومطالبين بالوظائف القيادية في الدولة ليقرروا بعدها مصير البلاد والعباد!

وطالما نحن في مجتمع الواسطة والمحسوبة وسيطرة الوجاهة التي لم تعد تقتصر على السيارات الفارهة أو الملابس الكشخة، بل شملت حتى الشهادات المشتراة بالأقساط المريحة، فلا نستغرب أن نجد خلال عقد من الزمن جيشاً من النخبة الجديدة على كراسي البرلمان ومجلس الوزراء والمناصب العليا في الدولة ورؤساء للجامعات ممن لم يروا حتى الجامعات التي تخرجوا منها أو لا يتقنون أبجديات اللغة التي يفترض أنهم أتقنوها ولا مبادئ التخصصات العلمية التي درسوها.

وحتى نستوعب حجم هذه المأساة، لنعط مثلاً على حالة واقعية متمثلة في أحد كبار القياديين على رأس هرم أكاديمي يحتضن عشرات الآلاف من الطلبة، وهو خريج إحدى هذه البقالات ونال منها شهادة عليا مكنته من القفز على رقاب المئات من نظرائه خريجي الجامعات العالمية المرموقة ليصبح الأمر النهائي عليهم ويتحكم بترقياتهم وتعيينهم في الوظائف الإشرافية، ورغم ذلك كان خجولاً من الإفصاح عن جامعته ونوعية شهادته ومخرجاً من الكشف عنها لأكثر من عشرين سنة وحاول إلغاء تلك الفضيحة العلمية من سجلاته في المؤسسة التابع لها وفي الجهات المعنية كوزارة التعليم العالي وديوان الخدمة المدنية، وحاول إخفاء هذه المعلومة حتى عن وزيره المباشر وفي الأوراق والمخاطبات الرسمية ناهيك عن سيرته الذاتية، ولكن وبعد أن انكشفت الحقيقة المرة بدأ يمارس أسلوب جس النبض للاعتراف عن هذه الشهادة الفذة والجامعة المميّزة من خلال بعض الكتاب والصحافيين، بعدما كان قاب قوسين أو أدنى من تقديم استقالته أو عزله من منصبه.

ومن المؤكد أن مثل هذه الجرأة لم تأت من فراغ إنما بسبب تنامي ظهور الشهادات الصورية والجامعات الوهمية وتحول الأمر إلى ممارسة طبيعية وبالتالي ينطق عليه المثل القائل: «حشر مع الناس عيد»، والمصيبة في تشفي مثل هذه الظاهرة أن يصل الأمر إلى حد الاستعداد لضرب القيم وهدم ما تبقى من ركاب بعض المؤسسات، خصوصاً العلمية منها من أجل حماية المناصب التي أخذت زوراً وغصباً من مستحقيها وأن يطبل بعض المنتفعين والمتطفلين من بركات هكذا مسؤولين ولو على حساب المصلحة العامة، وإن تطلب ذلك تصوير الجامعات الوهمية والشهادات المزيفة وبوقاحة بأنها على مستوى هارفرد وكامبريدج والسوربون.

ولذلك، فإن قرار وزيرة التربية الأخير والذي أرغمت عليه بفضل ما كشفه موقع «زوم» الإلكتروني مشكوراً يجب ألا يقف عند حد بعض الجامعات الفلبينية، ولكن المسؤولية التاريخية واحترام الضمير يتطلبان وقفاً فورياً لجميع الجامعات المشبوهة في جميع الدول، وإن تطلب ذلك تعويض طلبتنا المغرر بهم ما صرفوه من رسوم دراسية أو تحويلهم إلى جامعات حقيقية مهما كلف ذلك أو إنشاء جامعة وطنية على وجه السرعة لاحتضانهم داخل بلدهم إذا كانت النوايا مخلصه في إنقاذ أبنائنا وإنقاذ مستقبل الكويت من مدعي الشهادات المزورة!

الجريدة، ٢٧ مارس ٢٠٠٩م

الشفافية النفطية

د. مشعل السمحان

فيما يشكل نهجا جديدا في الشفافية، أحدث الإعلان الأخير لصندوق أبوظبي الاستثماري نقلة نوعية، عندما عرض نتائجه المالية ونشر أرقام التخرج والاستحواذ الاستثمارية له، والتي كانت تعتبر حتى وقت قريب «سرية للغاية». وقد عمد المسؤولون على هذا الصندوق إلى نشر هذه المعلومات من دون تحفظ، وبتقديري كانت هذه خطوة جديدة في منهج الشفافية.

هذا التوجه قادني للبحث كثيراً بين الكتب وصفحات العم «غوغل» عن تطبيقات الشفافية في القطاع النفطي، علني أجد طريقة تصف وضع القطاع الكويتي من خلال هذا المعيار. فوجدت أن تطبيق مفهوم الشفافية يختلف من قطاع لآخر ومن مؤسسة لأخرى، إلا أن جميعها يصب في خط إنجاح خطط ومشاريع القطاعات المرتبطة بها. وفي المقابل سوء استخدام الشفافية أو تطبيقها في المجال الخاطئ يدخل الشركة أو المؤسسة في دوامات من المشاكل ودولايب إفساد المشاريع.

وحقيقة الأمر، ومن منظور تحليلي، نجد أن عدم التوفيق في تطبيق الشفافية الصحيحة، كان وراء تعطيل أو إنهاء لأضخم المشاريع النفطية في الكويت في السنوات الأخيرة، والتي رصد لها أكثر من ٢٤ مليار دولار (مازالت حبيسة الميزانيات).

وقد يثير البعض أن عملية الشد والجذب السياسية بين مجلس الأمة والحكومات السابقة، هي التي عطلت هذه المشاريع، لكن ويتبع بسيط لأحداث كل من المشاريع المعطلة، نجد أن فقدان الشفافية المطلوبة أدى إلى إذكاء جو الشحن السياسي، وأعان من كان له أجندة خاصة على تفعيلها وحبس أنفاس تلك المشاريع المهمة.

ومن دون التوغل في عالم السياسة الكويتي الشائك، حالياً، وبالعودة إلى موضوع الشفافية المطلوبة في القطاع النفطي، وهي أحد العوامل الرئيسية التي تعين على تفعيل الخطط والمشاريع المستقبلية، نجد أن مؤسسة البترول الكويتية لم تكن موفقة، إذ لم يكن واجبا عليها نشر تفاصيل صفقاتها والدراسات التي اعتمدت عليها في الصحف والكتيبات (كما فعلت في مشروع المصفاة الرابعة)، وإقامة الندوات العامة، مما فتح باب التقييم لنجاح هذه المشاريع أو فشلها لكل من القاصي والداني. فهذه ليست الشفافية المطلوبة، بل قد تكون أبعد مما تكون عن الشفافية الحقيقية، والدليل أن نتائج تلك الشفافية، هو تعطيل المشروع، وهذا يتعارض تماما مع مفهوم الشفافية الحقيقي.

القطاع النفطي قطاع تنافسي، ولسرية بعض التوجهات والمعلومات أهمية قصوى في حماية نجاح الشركات ودعم لها لتحقيق أرباح عالية. لذلك الشفافية المثالية لهذا القطاع، هو نوع يناسب طبيعة القطاع، ويتمثل في العمل على توافر المعلومة الصحيحة، وسهولة تمكين من يهمله الأمر وصاحب القرار في الحصول عليها، مع توافر روح المرونة للتعديل إذا كان لا بد منه.

ويعتبر هذا من أسهل أنواع الشفافية. وعليه فإن مؤسسة البترول الكويتية والتي تضع حالياً للمسات الأخيرة على خطتها الجديدة ٢٠٢٠، تجب عليها مراعاة أخطاء الماضي وتطبيق الشفافية الصحيحة كي لا يصاب العاملون على المشاريع الجديدة بالإحباط مجدداً، وتتعرض مشاريع التوسعات للتعطيل مرة أخرى.

أوان، ٣٠ أبريل ٢٠٠٩م

ناقصنا شهادات مزورة

مبارك الحربي

صدمنا الخبر الذي؟ نشرته؟ «الشاهد»؟ وعدد من الصحف المحلية منذ ايام عن قيام موظف في؟ وزارة التربية ببيع شهادات جامعية للراغبين مقابل؟ ٨٥٠٠؟ ديناراً؟ للشهادة الواحدة والكارثة ان الشهادات المزورة موقعة ومصدقة من التعليم العالي،؟ فمعني؟ فكله تمام وحسب الاصول؟.

وفور نشر هذا الخبر بدأ الردح ضد الكويت من مؤسسات اعلامية حاقدة على الكويت؟ -؟ وما اكثرها؟ -؟ في؟ مختلف البلدان العربية والعالمية،؟ فوامتلاً الانترنت بالتعليقات الساخرة والطنازة على الكويتيين،؟ فحيث اتهمهم هؤلاء بأنهم؟ يريدون شراء كل شيء بفلوسهم ظناً؟ فمنهم ان المال؟ يفعل كل شيء،؟ فوقال آخرون لقد بلغ؟ الكسل والترهل بالكويتيين حد شراء الألقاب العلمية بالمال؟.

إلى هنا والمصيبة تبدو معقولة ومقدوراً؟ عليها،؟ فقد تعودنا سماع اخبار عن موظفين؟ يبيعون ضميرهم وأخلاقهم وانتماءهم الوطني؟ مقابل الفلوس،؟ وتعودنا ايضاً؟ سماع الحملات العدائية ضد الكويت في؟ بكل صغيرة وكبيرة؟.

لكن المصيبة دخول احد النواب على الخط لمصلحة الموظف المتهم،؟ فوسعيه لانهاء الموضوع وكأن شيئاً؟ لم؟ فيمكن؟.

فقد نشرت إحدى الصحف؟ يوم امس ان موظف وزارة التربية الذي؟ يبيع الشهادات المزورة شقيق نائب نجح في؟ الانتخابات الاخيرة،؟ وان هذا النائب سعى للتوسط بهدف طمطمة الموضوع،؟ فوانه حاول التدخل بشكل سافر في؟ اجراءات الادارة العامة للتحقيقات من اجل حفظها،؟ فمؤكدة أن قياديي؟ الادارة رفضوا ذلك بشكل قاطع وصنفوا القضية تحت مسمى؟ «تزوير في؟ محررات عرقية؟»،؟ ففيما صنفت قضايا اخرى تحت مسمى؟ «تزوير في؟ محررات رسمية؟».

وها نحن اليوم أمام قضية جديدة تتطلب تدخل النيابة العامة للتحقيق فيها ومعرفة المذنبين لينالوا عقابهم العادل؟.

نريد من السلطات المعنية معرفة هذا النائب الذي؟ كذب كثيراً؟ فخلال حملته الانتخابية متشدقاً؟ بدفاعه عن الشعب والوطن والقانون،؟ فوها هو في؟ اول اختبار اخلاقي؟ فوطني؟ فوانساني؟ فيسقط وبجدارة متجاوزا كل القيم الوطنية لينتقد اخاه المتهم المزور المرتشي،؟ فوليضع لبنة جديدة في؟ صرح الفساد،؟ فوليساهم في؟ انتشار الرشوة وبيع الضمير والمتاجرة بالاخلاق والمبادئ؟.

وستتابع هذه القضية ونكتب عنها مستقبلاً،؟ فحتى تتضح الحقيقة ويحاسب الفاعلون؟.

الشاهد، ٢٤ مايو ٢٠٠٩م

الأمم المتحدة و«جامعة الشعب»

د عبد المحسن دشتي

ألقت الصحف اليومية مؤخرا الضوء على قضية تزوير الشهادات وخصوصا الشهادات العليا كالمجستير والدكتوراه والذي اتهم فيها بعض المواطنين حيث وجد بحوزة أحدهم ما يقارب ١٦ شهادة مزورة جاهزة للتسليم. ولقد عزا بعض المحللين هذه الظاهرة الى سبب رئيسي ألا وهو خطأ الحكومة بعدم توفير أكثر من جامعة حكومية واحدة. أما السبب الآخر لتكالب المواطنين على اقتناء شهادات مزورة هو عدم قدرتهم على الدراسة في الخارج بسبب ظروفهم العائلية. وفي اعتقادي إن مثل هذا الطرح يتسم بالكثير من السطحية.

تعالوا نقرأ الوضع التعليمي في الكويت ونضع النقاط على الحروف. أولا نحن نعلم أن التعليم في الكويت في تدهور مستمر وأن الكثير من المؤسسات التعليمية الحكومية منها والخاصة غدت كالدكاكين التي توزع الشهادات يمنة ويسرة دون النظر الى الكفاءة والتحصيل العلمي للطالب مما أفرز لنا نوعين من الطلبة: النوع الأول امتهن التحايل بجميع الطرق المشروعة وغير المشروعة للحصول على أعلى الدرجات وعليه فإن سعيه للحصول على شهادة مزورة ليس بالأمر المشين بالنسبة له. أما النوع الآخر فلقد مل الشعور بالغبين والظلم وهو يجتهد ليلا ونهارا ولا يجني الثمار التي يجنيها ذلك الذي امتهن التحايل. وكردة فعل لهذا الظلم الواقع عليه فهو لا يرى أن سعيه للحصول على شهادة مزورة أمرا مشينا أيضا. الأمر إذن يتعلق بأخلاقيات التعليم وبناء الإنسان وهما ما يجب أن يركز عليهما أعضاء اللجنة التعليمية في مجلس الأمة.

ثانيا: في حقبة السبعينيات من القرن الماضي كان هناك مسمى «معيد بعثة» ومسمى «معيد مقيم» في جامعة الكويت فمرشح البعثة الذي لا تسمح ظروفه الخاصة بالالتحاق بمقر البعثة كان يطلق عليه اسم «معيد بعثة» حيث يقوم بالتحضير لدراساته العليا تحت إشراف أكاديمي مميز من جامعة الكويت ومن جامعة خارجية وهناك الكثير من «معيدي البعثات» الذين بذلوا جهدا مميزا وحصلوا على شهادتي الماجستير والدكتوراه بكل اقتدار ولم يخطر ببالهم اللجوء الى الأساليب الملتوية حيث كانت أخلاقيات التعليم والبحث العلمي في أوجها.

ثالثا: هناك الكثير من الطلبة الملتحقين بمقار دراستهم إلا أنهم لا يعرفون حتى الطريق الى الجامعة إذ ان بعض الجامعات في الكثير من الدول هي مؤسسات هدفها الربح المادي فقط. فالتزام بعض الدارسين بالتواجد في الخارج لا يعكس بالضرورة مدى اجتهادهم وعدم لجوئهم الى الأساليب الملتوية.

وأخيرا وبالعودة الى عنوان المقال فقد أعلنت هيئة الأمم المتحدة - على ذمة احدي الصحف المحلية عن إنشاء اول جامعة إلكترونية مجانية تستقبل الطلاب من أنحاء العالم كافة وقد أطلق عليها اسم «جامعة الشعب». وهذه الجامعة الإلكترونية موجهة الى الطلاب الذين يجدون صعوبات مادية ويشكون من نقص المؤسسات في مناطقهم أو غير القادرين على مغادرة منازلهم للدراسة في الجامعة.

من المؤكد وبسبب التطور التكنولوجي المتسارع سنرى في المستقبل القريب عددا ليس بقليل من الجامعات الإلكترونية. فهل ستستطيع وزارة التعليم العالي - إذا ما تم الاعتراف في مثل هذه الجامعات دوليا- بمنع الطلبة من الالتحاق بها؟ وإذا ما تم السماح لهم بالالتحاق بمثل هذه الجامعات

هل تستطيع وزارة التعليم العالي مراقبة سبل التحايل التي أصبح شبابنا مهووسين بها؟ أعتقد أنه حان الوقت أولاً لبناء الإنسان وذلك عن طريق تنشئة جيل جديد يرضع من ثدي أخلاقيات التعليم قبل أن نبدأ بمراجعة سياساتنا التعليمية. يجب علينا أن نعتزف بأننا لا نستطيع بكل ما أوتينا من قوة من مواجهة التطور الهائل في مواجهة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات التي قد تفتح باب التزوير على مصراعيه. نحن لا نتكلم هنا عن تزوير شهادات فقط. نحن نتكلم عن تزوير عقول.. عن تزوير المواطن الكويتي.. بل عن تزوير الوطن بأكمله. فهل يا ترى سيتصدى برلمان ٢٠٠٩ لمثل هذا التزوير؟

الدار، ٢٦ مايو ٢٠٠٩م

عن «فوائد» إلغاء المصفاة الرابعة

د. جمال السعيد

منذ عام ٢٠٠٠، دشنت مؤسسة البترول الكويتية حملة إعلامية واسعة ومتكاملة شملت جميع العاملين في الشركات التابعة للمؤسسة والعديد من جمعيات النفع العام حول موضوع «المصفاة الرابعة» وذلك لإزالة اللبس عن كثير من الأمور المتعلقة بمشروع المصفاة الرابعة وذلك لتوضيح البعد الاستراتيجي بعد القيام بدراسات أعدتها عدد من المراكز الاستشارية المتخصصة. ولن لا يعلم البعد الاستراتيجي أو الأهمية المناطة بالمصفاة الرابعة فالهدف يشمل أربع محاور مهمة على المستوى المحلي والإقليمي والعالمي.

أولها: التخلص من نسب الكبريت العالية والموجودة في النفط الكويتي وإنتاج وقود يتماشى مع المتطلبات البيئية في الكويت.

ثانيها: حاجة محطات توليد الكهرباء المتزايدة للوقود البيئي. وثالثهما: وجود وفرة مالية يجب استغلالها واستثمارها في سبل تخدم دولة الكويت على المدى القريب والبعيد.

ورابعها: البعد النسبي مع المملكة العربية السعودية والذي لا أحب الخوض فيه. تشير الدراسات الصادرة عن مؤسسة البترول الكويتية ووزارة الكهرباء والماء إلى حاجة محطات توليد الكهرباء إلى أكثر من ربع مليون برميل يوميا من النفط الخام ابتداء من ٢٠١٢. أي ما يعادل ١٠ في المئة من إنتاج الكويت اليومي الحالي تقريبا. وكان من المزمع ان تقوم المصفاة الرابعة التي تم إلغاء مشروعها الأسبوع الماضي بإنتاج نحو ربع مليون برميل من زيت الوقود ذي المحتوى الكبريتي المنخفض أي ما تحتاجه الكويت عام ٢٠١٢ أي بعد ثلاثة أعوام.

سؤالان أريد أن الإجابة عنهما ديبلوماسيا.

السؤال الأول: ما فوائد المصفاة الرابعة؟

١ - توفير فرص وظيفية لأكثر من ٥٠٠ شاب كويتي في مختلف التخصصات (الفنية، الهندسية والإدارية).

٢ - توفير الوقود المطلوب لمحطات توليد الكهرباء في دولتنا الحبيبة ابتداء من عام ٢٠١٢.

٣ - الحصول على وقود بيئي لا يلوث البيئة ويساعد على تخفيف المشاكل الصحية والبيئية التي يعاني منها الكثير من مناطق الكويت.

٤ - الاستغلال الصحيح للموارد والفوائض المالية بسبب الطفرة المادية التي حدثت بسبب ارتفاع أسعار النفط إلى أكثر من ١٥٠ دولارا.

السؤال الثاني: ما فوائد إلغاء المصفاة الرابعة؟

١ - لا شيء

٢ - لا شيء

٣ - لا شيء

٤ - خسارة دولة الكويت لفرصة جديدة ضخمة تخدم الشعب الكويتي مادياً وبيئياً ووظيفياً وسياسياً!

الراي، ١٠ يونيو ٢٠٠٩م

دكاكين التعليم... حجج متهافئة

ضاري الجيطيلي

منذ قرار وزيرة التعليم العالي السابقة نورية الصبيح بدعم من مجلس الوزراء بوقف الالتحاق بالجامعات العربية والأجنبية الهابطة، وتحقيق صحيفة «القبس» قبل أسبوعين حول القضية، وأنا أتابع تصريحات المدافعين عن تلك الدكاكين القائمة على الغش والتزوير وبيع الشهادات والنزول عن الحدود الدنيا للمعايير الأكاديمية، وفيما يلي أبرز الحجج التي ساقوها في دفاعهم مع التعليق عليها:

● (الطلبة المسجلون في الدكاكين الموقوفة: يجب ألا يكون القرار بأثر رجعي، فقد تكبدنا أعباءً مالية).

صحيح أن هناك قاعدة قانونية تقول إن القرارات تسري على ما يأتي بعدها، وصحيح أن وزارة التعليم العالي تتحمل المسؤولية الأكبر في المشكلة، ولكن إسمحوا لنا، ليست هذه المرة. كنا سنساند حججتكم لو كانت تبعاتها عادية ولا تتسحب أضرارها على غيركم، ولكن ليس عندما يتخرج منكم بشهادات مضروبة أطباء سيحكمون غرفة العمليات ومهندسون يصممون الجسور، فأعباؤكم المالية التي صرفتموها على دكاكين التعليم لا تعني شيئاً مقابل ضرر عبثكم بأرواحنا وأجسادنا. والتسوية الوحيدة المقبولة هي أن تعوضكم الوزارة مادياً تحملاً لمسؤوليتها في السماح لكم بالالتحاق بتلك الدكاكين، فهذا أقل ضرراً من استمراركم وانخراطكم بسوق العمل.

● (طلبة أيضاً: الجامعات باتت تتعسف معنا بعد إيقاف الالتحاق بها).

حجة لا قيمة لها. فأولاً، الإيقاف يعني أن خريجها غير مرغوب فيهم، سواء تعسفت أم تساهلت معهم. ثانياً، هذه ليست حجة بل إدانة إضافية ودليلاً على أن هذه الدكاكين فعلاً رخيصة وساقطة، فلو كان الأستاذ محترماً في جامعة محترمة فعلاً لما خلط بين تقييم أداء الطالب في المادة وعلاقة الجامعة بالدول وجهات الاعتراف. الأستاذ المحترم يقدر رسالته الأكاديمية ولا يستغل سلطته المطلقة على الدرجات لتصفية حسابات لا تتعلق بالأداء الدراسي للطلاب.

● (مسؤولة التعليم العالي «ياها» أمام إحدى اللجان البرلمانية: الطلبة سيقاضون الوزارة وهذا هدر للمال العام)

إذا كان القرار سيترتب عليه أحكام قضائية بغرامات وتعويضات، فليكن. فتلك نتيجة تقاعس الدولة ممثلة بوزارة التعليم العالي عن القيام بدورها، وبذلك فهي تكلفه مستحقة تحقق الحد الأدنى من الإنصاف تجاه الدولة وأبنائها المخلصين الذين بحثوا عن التعليم الجيد في جامعات مرموقة، بل يجب دفعها والرأس مرفوع بفخر انتصاراً لجودة التعليم والأمانة والأخلاق. كما أنه ليس أشد هدرًا للمال العام سوى حصول أفواج من المواطنين على شهادات مضروبة يستخدمونها في اختطاف فرص عمل وترقيات لا يستحقونها ويحرمون المجتهدين منها.

بعد هذا الرصد السريع تتجلى أمامنا حقيقة أن مفهوم التعليم بات ملوثاً حتى في عقول الساعين إليه والقائمين عليه، فطلبة القلبين يتحججون بأن «شراء الشهادات في كل مكان، فلماذا التركيز علينا؟» ما يبين أنهم غير مستوعبين فداحة ما يتحدثون عنه كونه رشوة وخيانة أمانة، بينما مسؤولة التعليم العالي جنحت إلى الأسلوب الأسهل والأكثر سطحية بإستثارة العواطف من خلال رمي «تابو المال العام» في الكلام.

على الرغم مما تقدم، يبقى التفاؤل قائماً بوجود د. موضي الحمود على رأس الوزارة، والتغيير الذي طرأ على اللجنة التعليمية في مجلس الأمة بدخول النائبتين د. أسيل العوضي ود. سلوى الجسار، وترؤس النائب د. حسن جوهر للجنة، وهو المعروف عنه تصديه المعلن لهذه القضية، متمنياً أن يترجم هذا التفاؤل إلى تمسك الوزيرة بالقرار كحل مؤقت بينما يجتهد أعضاء اللجنة بإيجاد حل دائم عبر إنشاء هيئة للاعتماد الأكاديمي.

الجريدة، ٢ يوليو ٢٠٠٩م

أكبر جامعة في الشرق الأوسط تعقد شراكة إستراتيجية مع «الداو»

فيصل عبدالعزيز الزامل

تبدأ السبت القادم الدراسة الفعلية في أكبر جامعة بالشرق الأوسط وهي «جامعة الملك عبدالله للعلوم والتقنية» وتبلغ مساحتها ٣٦ مليون ٢، شمال جدة، وكان خادم الحرمين قد عهد إلى شركة «أرامكو» مهام الاشراف على تأسيس الجامعة التي قررت منذ بداية تأسيسها إنشاء وقف بمبلغ ١٠ مليارات ريال للأبحاث العلمية.

أبرز واجبات الجامعة الجديدة:

- . أن تقود صناعة «التغيير ضمن المنظومة التعليمية» المحلية والإقليمية.
- . مد جسور التواصل بين الحضارات والشعوب.
- . تقديم حلول عملية للعقبات التي تعترض النشاط التنموي.
- . أن تعمل على زيادة حجم الارتباط بين البحث العلمي والتنمية الصناعية والاقتصادية.
- . إعطاء مفهوم متطور للبحث العلمي المنفتح بحرية لجميع العلماء من مختلف دول العالم.
- . أن تكون حاضنة للمؤسسات البحثية والصناعية الأهلية لتحويل أبحاثها إلى منتجات عملية.
- ولتنفيذ هذه الواجبات عقدت الجامعة شراكات علمية مع الجهات التالية:
 - . جامعة سنغافورة الوطنية.
 - . المعهد الفرنسي للبتروول.
 - . مؤسسة «وودز هول أوشانو غرافيك» لعلوم البحار، مع التخصص بالبحر الأحمر.
 - . الجامعة الأميركية بالقاهرة.
- وقد عقدت الجامعة في ٢٠٠٩/٦/١٥ اتفاقية شراكة إستراتيجية مع شركة داو للكيمياويات، تشمل الاتفاقية:
 - . رعاية برنامج التعاون الصناعي.
 - . إنشاء هيئة بحوث مشتركة بين الطرفين في استخدام المحفزات في الصناعة.
 - . إيجاد سبل جديدة لإنتاج المشتقات الكيمائية.
 - . إنشاء مركز للابتكار تابع للجامعة يبحث «استخلاص ثاني أكسيد الكربون. الاستخلاص المعزز للنفط. تحلية المياه باستخدام الطاقة الشمسية وطاقة الرياح».

وقد تم تعيين السيد ارنستو اوتشيللو من طرف شركة الداو مسؤولاً للاتصال بالجامعة، وهو في الوقت نفسه مدير البحوث والتطوير لشركة الداو في أوروبا والشرق الأوسط، وبهذه المناسبة صرح الرئيس التنفيذي لشركة الداو: «على الرغم من أن شراكتنا قد بدأت منذ فترة قصيرة إلا أننا نثق في أنها ستعكس إيجاباً على توفير الحلول التكنولوجية لجميع الاحتياجات اليومية، ونحن سعداء جداً لهذه الشراكة الإستراتيجية مع مؤسسة تعليمية بهذا المستوى».

بالطبع الشراكة المزدوجة للجامعة مع الشركات المتخصصة ستمنحها قوة بحثية وتطبيقية غير مسبوقة بالنظر الى أنه في شركة الداو ٤٦٠٠٠ مهندس وعامل فني ينتشرون في ١٦٠ دولة حول

العالم، وقد بلغت مبيعاتها في العام ٢٠٠٨ مبلغ ٥٨ مليار دولار كما أنها تضم نخبة من العلماء في مجال التنمية المستدامة، وقد صرح رئيس جامعة الملك عبدالله البروفسور تشون فونغ شي . من سنغافورة . قائلًا: «رؤية جامعة الملك عبدالله هي تحويل الاقتصاد السعودي إلى اقتصاد علمي تطبيقي، ويسعدنا أن تكون شركة الداو شريكنا في تحقيق هذه المهمة، بالنظر الى خبرتها التي تمتد الى ١١٢ عاما وهي تزخر بالابتكارات في مجال العلوم والتكنولوجيا».

كلمة أخيرة:

قرار الكويت شراء شركة الداو-كيمكال بني على دراسة معمقة استغرقت سنتين، ولكن تم وضع مصير هذا القرار تحت رحمة مساجلات عبثية لا صلة لها بالحقائق الاقتصادية، أدت طريقتنا السطحية في إدارة مواردنا الطبيعية والمالية الى حرماننا من «ارامكو» كويتية، و«داو-كيمكال» نصف كويتية، ولا عزاء للأجيال القادمة.

(ملاحظة: تتأسس جامعة الملك عبدالله شخصية علمية راقية من سنغافورة . يعني «مو مسلم» . وهي رسالة لمن لم يلحظ بعد أن المسلمين أكثر انفتاحا من غيرهم).

الأنباء، ٥ سبتمبر ٢٠٠٩م



القسم الثالث
كشف وقائع فساد



مبنى الجمارك آيل للسقوط

يوسف توفيق العرج

قصة مبنى «ليس عنوانا لمسلسل تلفزيوني أو رواية بوليسية، انها قصة تروي واقع الحال في جانب من الجوانب المهمة في أداء بعض العاملين بالأجهزة الحكومية التي تتسم بالبيروقراطية والإهمال واللامسؤولية الذي بسببه ضاعت وتضيع ملايين الدنانير من خزينة الدولة.. ترى ما ذنب الحكومة اذا كان بعض العاملين بها لا يعملون من أجلها، ولا يواجهون المتابعة والرقابة والتقييم، وبالتالي العقوبة في حال التقصير أو الإهمال.

إن ما أتحدث عنه والمبنى المقصود هو أقدم ادارة حكومية عمرها أكثر من مئة عام.. انها الادارة العامة للجمارك وهي الخط الأول لحماية الكويت وأبنائها مما يهدم المجتمع من مخدرات وسلاح، بالاضافة الى انه حماية لسمعة الكويت أخلاقيا ودوليا.. وأداء الادارة العامة للجمارك دخل قومي لا يستهان به وإن كانت رسومها شبه رمزية.

ومن المؤسف ان هذه الادارة العامة تقع في ملحق بوزارة المواصلات عبارة عن شبرات من الكيربي مع أهميتها ودورها الفعال.

الادارة العامة للجمارك دائرة في الدولة كانت من ضمن اختصاصات وزارة المواصلات والآن تتبع وزارة المالية لكنها تشغل حتى الآن جزءا كبيرا من وزارة المواصلات، وهذا الجزء مهم للوزارة، ولكنه غير مناسب وغير لائق ولا يلبي احتياجات الادارة العامة للجمارك ولا يضم كل الادارات المترابطة التابعة لها.

وفي عام 1980 طلبت الادارة العامة للجمارك مبنى مستقلا وشاملا يفي باحتياجاتها.

وفي عام 1985 وافقت الدولة على طلب الادارة وخصصت ميزانية وموقعا لتشييد مبنى الادارة في منطقة الشويخ، ووضعت المخططات وسلم الموقع للمقاول في شهر نوفمبر عام 1985 عن طريق وزارة الأشغال العامة وكانت مباشرة المقاول الفعلية لإنجاز هذا المشروع الضخم في يناير عام 1986 وبلغت قيمة العقد مليونين ونصف المليون دينار كويتي.

والغريب ان وزارة الأشغال وضعت سعرا مبدئيا للمشروع قيمته 3 ملايين ونصف المليون دينار، أي بفارق مليون دينار، ووافق المقاول على انجازه قبل طرح المناقصة.. ولكن المقاول ولههدف ما وافق على انجازه للمشروع بأقل بنسبة 30% عما وضعت وزارة الأشغال وعمما تقدمت به بقية الشركات.

ولقد قامت لجنة المناقصات بترسية المشروع على هذا المقاول لأنه أقل الأسعار. ومع ما نكنه للجنة المناقصات من احترام وتقدير لدورها بالحفاظ على المال العام، لكننا نتساءل: ألم يؤخذ بعين الاعتبار الفرق الشاسع بالسعر بين المقاول الذي رست عليه المناقصة والشركات الأخرى؟ فلو كانت 10% أو 5% فهذا لون من ألوان التنافس ولكن ليس 30%.

لقد حاول المقاول تنفيذ ما اتفق عليه ولكنه فشل فشلا ذريعا وما كان من وزارة الأشغال العامة

الا ان سحبت المشروع من المقاول نفسه عام 1988 .

وبعد التحرير في يناير 1998 سلم المشروع مجددا لمقاول جديد لإنجازه خلال مدة 540 يوما بقيمة 2.6 مليون دينار، أي عليه تسليم المبنى في يوليو 1996 ولكن مقاول المرحلة الثالثة تأخر بتسليم المشروع أكثر من عام، وتسلمت وزارة الأشغال المشروع فعليا في مايو عام 1997 .

لكن الادارة العامة للجمارك رفضت الاستلام من اللجنة المشكلة من وزارة الأشغال العامة والجهاز الفني في الادارة العامة للجمارك لاستلام المبنى ابتدائيا لوجود أخطاء، لأن المبنى «آيل للسقوط» وتتلخص الأخطاء كما ورد في الملاحظات بشكل أساسي في وجود شروخ وضعف في بعض الأعمدة الأساسية بالسرداب ما يشكل خطرا كبيرا .

وتم استدعاء معهد الأبحاث العلمية كجهة محايدة بناء على طلب مدير عام الجمارك للفصل بين الجمارك والأشغال من جهة والمقاول من جهة أخرى .

وقد أوصى معهد الأبحاث العلمية بعدم استغلال المبنى لحين عمل الدراسة اللازمة بشكل أساسي على أعمال تدعيم الأعمدة والجسور الموجودة فيها شروخ، كما يتوجب تبديل سيراميك الواجهات الذي يتساقط بين الحين والآخر مشكلا خطرا على السلامة العامة، بالإضافة الى أعمال أخرى مدنية ومعمارية وكهربائية وميكانيكية .

الكلفة الاجمالية حتى الآن 5.2 مليون دينار، بالإضافة الى تكاليف أخرى لمصلحة معهد الأبحاث العلمية صرفت كمخصصات مالية منها نحو 27 الف دينار للدراسات الميدئية والتحليلية و60 الف دينار للدراسات التأهيلية للمبنى .

وحتى يؤهل المبنى ويرمم ويكون صالحا للاستغلال فإنه بحاجة الى مبلغ 750 الف دينار تقريبا .

شكل المبنى الخارجي رائع لكنه منذ انشائه وهو مهجور تتعق فيه الغربان وهو مكان مكون من ستة طوابق لمختلف ادارات الادارة العامة للجمارك، بالإضافة الى سرداب ليستغل كمواقف لسيارات الموظفين وطابق أرضي لاستقبال المراجعين وادارات ذات اتصال مباشر .

وأخيرا .. قمت باتصالات مكثفة بالادارة العامة للجمارك وأحيلت الى ادارة الشؤون الهندسية ولم استطع ان أتحدث مع من يهمه الأمر ولكني علمت ان هناك مقاولاً يعمل على تأهيل المبنى بإشراف معهد الأبحاث العلمية .

ولكن كان الأجر بالادارة العامة للجمارك وادارة الشؤون الهندسية التسلح بالشفافية ونقل صورة صادقة وواضحة عما يجري والاجابة عن الأسئلة التالية :

- 1 - ما الخلل الجوهرى بالمبنى؟
- 2 - كم كلفة تأهيل المبنى؟
- 3 - ما الاجراء القانوني الذي اتخذ ضد المقاولين السابقين؟
- 4 - كيف تمت محاسبة الجهة الحكومية المشرفة على انشاء المبنى؟

ولأؤنا لقيادتنا السياسية وعشقنا للكويت، هي ما دفعتنا الى اثاره هذا الموضوع، فنحن لا نعرف
من بعيد أو قريب من أشرف على المشروع أو مجموعة المقاولين الذين تناوبوا عليه، ولكن نعرف
المستفيد منه هو الوطن والمواطن.

الشاهد، ٥ نوفمبر ٢٠٠٨ م

”المال السائب يعلم الناس الحرام”

د. بندر الظفيري

إنه لأمر مذهل حقاً أن يصل التسيب الأمني والاهتراء الإداري في البلاد إلى الدرك الذي نلحظه يومياً ، والخطورة بالأمر ارتفاع مستوى التبلد بالاحساس لدى المسؤولين رغم تكرار الحوادث وفضاعتها . نستهل الأمر لأننا لم نعتد في الكويت سوى على الأمان والثقة التي أولاها المواطن لأجهزتنا الأمنية ، لذلك تكون الصدمة كبيرة عندما تفتح الصحف صباح كل يوم لتجد عشرات الحوادث بين اختلاس وتزوير أو سرقة واعتداءات جسدية أو اغتصاب وعشرات بلاغات الاختفاء والتغيب !

والملفت أيضاً للمتابع أن هذا الوباء لا تكاد تنجو منه فئة أو منطقة ولم يعد مقتصرًا على أهل السوء وأصحاب السوابق كما كان شائعاً في السابق ، ولا بد هنا من تسجيل ظاهرة أصبحت أخيراً مألوفاً لسوء الحظ وتتجسد بتلطي بعض المواطنين وراء أحد الوافدين ليفعل ” فعلته ” ثم يرميها على الوافد بصرف النظر عما إذا كان الأمر يتم بالتواطؤ المدبر أو التهرب المفتعل بفعل ”الواسطة” .

الأسبوع الماضي كشفت التحقيقات فضيحة من العيار الثقيل ، عندما ضببطت مباحث الهجرة مسلسلًا من التسيب الأمني والاهتراء الإداري ، بطله مستشار قانوني في ”الداخلية” سمحت له أجواء التسيب في إدارته تلك بإنشاء ”بيزنيس” خاص وعلى مستوى كبير جداً يدر عليه عشرات الآلاف من الدنانير ، من خلال انشاء شركة مخالفة لقانون العمل يستطيع بواسطتها ابتزاز كفاء الخدم المتغييبين وتهديدهم أو إغرائهم بعدم توصيلهم إلى النيابة العامة نتيجة البلاغات المقدمة ضدهم من خدامهم .

المستشار ” القانوني ” استطاع تجميع 58 خادمة متغيبية في شقة بشكل غير قانوني واتخذ له مكتباً خاصاً يدير منه شبكته ، وهو عمل لاشك مضت عليه اشهر وربما سنوات ، فكيف يمكن لعامل تصديق أن إدارته كانت غافلة أو متغافلة عن فعلته علماً انه استغل موقعه في الوظيفة لاصطياد زبائنه!

ما يستدعي الانتباه أكثر في التحقيقات الأولية أن بعض المواطنين الذين علقوا بشباك المستشار وصلت مبالغهم الابتزازية التي دفعوها بين عشرة وخمسة عشر ألف دينار خشية إحالة الموضوع من السفارة المعنية إلى النيابة العامة وفق تعهد لهم من المستشار الحريص !

هذه الفضيحة تذكرونا بشبيبتها إلى حد ما التي حصلت في صندوق إعانة المرضى عندما هرب أحد الوافدين بما جمعه من مئات الآلاف من الدنانير على مدار سنة كاملة لم يسأله أحد خلالها ماذا لديك ؟

إذا كانت المقولة الشعبية تقول ان ” المال السائب يعلم الناس الحرام ” فإن الإدارة السائبة تخرج مستشارين بالابتزاز . والله نسأل أن يجيرنا من الأعظم بعد أن أصبحت بوابات الخارج مشرعة على تهريب المطلوبين وبواب الإدارة مسيبة لكل من تطال يده دون حسيب أو رقيب !

السياسة، ١ ديسمبر ٢٠٠٨م

تزوير الشهادات الصحية

وليد عبدالله الغانم

موظفون يعملون في مختلف وزارات الدولة ومؤسساتها، ومن ضمنهم ضباط في القطاعات العسكرية الثلاثة (الداخلية - الدفاع - الحرس الوطني)، اختلقوا امراضا لأنفسهم وشكلت لهم على اثرها لجان طبية، ضمننت لهم نتيجة عجزهم عن أداء عملهم مسبقا بحكم الوساطة ليتمتعوا بالتقاعد المبكر ومزاياه المالية (جريدة الراي ٢٠٠٨/١٢/٢٠).

الحقيقة لم استغرب كثيرا عندما قرأت هذا الخبر المثير، وذلك ان ثقافة التحايل على اموال الدولة واعتبارها كسبا حلالا ازدادت بصورة فاحشة في السنوات الاخيرة، وسمعنا قصصا مختلفة من موظفين ومراجعين ومستفيدين من خدمات الدولة المتنوعة كلها تدور حول الحصول على منافع مادية من دون وجه حق، او التهرب من اداء الواجبات للدولة بالباطل والتزوير.

قبل سنوات اخبرني حارس أفغاني ان نتيجة الفحص الطبي لأحد اقربائه باءت بالفشل للحصول على اقامة في البلد، وعلى اثر ذلك قام اصحاب هذا الافغاني باعادة الكرة في الفحص الطبي وسلوكوا حالهم عن طريق بعض العاملين - من غير الكويتيين - حيث ادخلوا زميلا لهم لائقا صحيا ليتم فحصه بدلا من العامل المريض، وفعلا تمت الخطة مقابل ٣٠٠ دينار وحصل المريض على اقامة «كاملة الدسم».

بعدها بفترة وجيزة، اخبرني صديق ايضا يجري معاملة للتقاعد الطبي انه شاهد الاصحاء الاقوياء ممن يركض الحصان على زنودهم يتسابقون لتقديم معاملات التقاعد الطبي، وان بعض هؤلاء قد حصل على مراده فعليا بواسطة المال، والأدهى من ذلك انهم بعد حصولهم على التقاعد الطبي يتسابقون للتوظيف على بند المكافأة في الجهات الحكومية الداخلة من طقة البلدية وربيعها.

لم استطع كتم هاتين الواقعتين، كما لم اتجرأ على كتابتهما كمقالة حرصا على ماتبقى من سمعة الجهاز الطبي، وحينها طلبت موعدا مع وزير الصحة - ولن اذكر اسمه - وفعلا قابلته في مكتبه بعد ايام واخبرته بالواقعتين كما رويتهما لكم، وقد وعد الوزير حينها انه سيتحقق من الامر بنفسه وسيقوم باتخاذ اجراءات حاسمة اذا ثبتت هاتان الواقعتان.

للأسف، وفي عادة كويتية وإيطالية مشتركة، بعد شهر تغير الوزير وذهبت الشهادات المزورة معه، ولا ادري ان كان اتخذ اجراءات فعلية في هذا الموضوع او انه انشغل بما ينشغل به زملاؤه الوزراء من الأمور التي لا يستفيد منها الوطن والمواطن.

معاناة الناس مع وزارة الصحة كبيرة جدا، وهي بحجم أكوام البنادول التي تصرف يوميا للمستحق وغير المستحق، واتمنى من وزير الصحة القادم ان يوسع صدره لهموم الناس ويخلص في عمله لإصلاح الأوضاع الصحية، ولايساوم النواب على حساب مصلحة المرضى والأصحاء في الكويت، فإذا كان صادقا ومجتهدا وبقي في منصبه المدة الكافية فربما استطاع عمل ماينفع الناس، والله الموفق.

القبس، ٢٦ ديسمبر ٢٠٠٨م

المهمات والمهمات

نرمين الحوطي

قد يستغرب البعض من العنوان، وقد يسأل البعض ما وجه الاقتران بين المهمات والمهمات؟ بداية حديثنا لا يوجد أي وجه تقارب إلا شيء واحد وهو ما يحدث في دوائرنا الحكومية، وأنا هنا سأخص دائرة . عفواً . وزارة التعليم العالي، حيث نجد مع الأسف الشديد أن «المهمات والمهمات» قانون سائد في هذه الوزارة، قد يسأل البعض «اشلون؟»، أنا سأقول لكم الإجابة التي تتضح في أن بعض الجامعات والكليات في دولتنا تختصر مهماتها العلمية علي الكراسي والمناصب وحب «الخشوم» حالها في ذلك كحال الوزارات الأخرى، وهذه ليست أضحوكة بل هي الحقيقة المرة كما تثبتها المستندات، لأنكم تعتقدون أن هذه الصروح العلمية تعمل بقانون العدالة العلمية وبالنظام الأكاديمي ولا تفرق بين هذا وذاك «يعني ما في واسطة ولا حب خشوم»، وأنا أقول لكم للأسف هذا الاعتقاد خاطئ.

قد يظن البعض أن المهمات في الجامعات والكليات تسير وفق نظم وقوانين طبقاً لقانون الجامعات والكليات والمعاهد، لكن سأسرد لكم بعض النماذج والمستندات التي تحت يدينا والتي تؤكد كلماتي، فعلى سبيل المثال لا للحصر تأتي الدعوة من جامعة ما من دولة ما لتخصص ما لتقسم العلاقات الثقافية في وزارة التعليم العالي عن طريق وزارة الخارجية، وإذ بالقسم يبعث للجامعة أو للكليات أو للمعهد المختص في ذلك، فيتسلمها العميد ومن ثم على الفور يضع اسمه دون أن يقرأ محتوى الدعوة ليعرف التخصص المراد، ويختار عنصرًا آخر ليس وفق التخصص ولكن وفق من يحبه ومن يكون المرضي عليه، المهم يكتب القرار بأسماء لا تمت للدعوة والاختصاص بصلة، لكن حسب المثل القائل «ان حبتك عيني...»، الغريب في ذلك أن بعض العمداء تكون علاقتهم طيبة مع الكراسي ذات الكعب العالي فيقومون بتوقيع المهمة دون الرجوع إلى تفاصيل المهمة أو السؤال هل هذه الأسماء تتفق مع شروط الدعوة أم لا؟ ويأتي ديوان المحاسبة بعد ذلك ويقوم بعمل المخالفة لهذه المهمة ولكن للأسف بعد أن يكون «ربعنا سافروا واستانسوا بهالجم بيزة»، وهنا ما علينا إلا أن نتذكر ما قاله أهل الديرة قديماً «إذا فات الفوت ما ينفع الصوت».

أما النموذج الآخر فهو أغرب بل ويعد صيحة جديدة في وزارتنا الموقرة وهو إقامة دورات باسم الكويت لأحد المعاهد التي تنحدر تحت مظلة «التعليم العالي» بالتعاون مع أحد المراكز الثقافية لدولة خليجية، وإقامة هذه الدورات خارج الكويت، ولا أحد من وزارتنا يعلم عن هذه الدورات أي شيء، «مو قلت لكم الطاسة مقلوبة» الغريب والمضحك في هذه القصة أن هذا الصرح الأكاديمي سيصدر شهادات موقعة باسمه، «ما شاء الله صار أهو التعليم والخارجية» بس المثل يقول «يا فرعون اش فرعنك»، الأجل من ذلك أن اختيار الأساتذة الذين يقدمون المحاضرات في تلك الدورات يتم على قاعدة «شيلني واشيلك».

الله يرحمك يا أستاذنا ومعلمنا أحمد الربيعي.

المشكلة يا سادة يا كرام أن هذه المهمات التي بالفعل تهملها وزارة التعليم العالي ولا يوجد رقيب عليها للأسف الشديد، هي عنصر مهم لكل دكتور يعمل في هذه الوزارة، لأنه عندما يشارك في هذه المهمات ويقدم بحثاً أو محاضرة تحسب له عند الترقيّة، ليس مثل الموظفين الآخرين، إذن الدكتور

المغضوب عليه لابد أن يتنازل عن كرامته لينال الرضا السامي ويتم اختياره في هذه المهمات أو ينتظر مصيبة لسؤوله كي يرحل وكما قال أهل مصر «اصبر على جارك السو ليرحل لتجيله مصيبة تاخده».

الأنباء، ٢٨ يناير ٢٠٠٩م

في الكهرباء.. قرقش مخباتك تخلص معاملتك

وليد عبدالله الغانم

البلدية اشتهرت بالفساد في مواقع كثيرة، بيع المعاملات وضياع الملفات وفقدان المخططات ، وقائمة طويلة تستحق بها البلدية الحصول على شهادة الأيزو في الفساد.. للأسف العدوى بدأت تنتشر وتنتقل من البلدية الى قطاعات اخرى في الدولة، والمسؤولون صامتون لا يحركون ساكنا .

اخبرني صديق يبني قسمته اخيرا، ان عملية ايصال التيار الكهربائي بالغة المشقة على المواطنين، ليس بسبب الاجراءات الفنية، وانما بسبب الروتين الغامض والمماطلة المستمرة من بعض قطاعات الكهرباء عند تلقيها معاملات الناس.

فإذا ذهبت الى الوزارة لا تجد الموظفين المطلوبين، فنيين او مهندسين، واذا وجدتهم فلا احد يلقي لك بالا، واذا تعطف عليك احدهم والتفت اليك فلا يكمل عمله معك، فاذا كنت محظوظا وانتهيت من الموظف فلا تجد مسؤولاً يوقع لك، واذا وقع لك المسؤول منحك موعدا متأخرا، واذا كنت خوش واحد وانتظرت الموعد المحدد، لم يحضر لك احد وانتظرت انت وحارس القسيمة على الفاضي «حتى جاء الربيع» ولما يأت موظف الكهرباء وهكذا تتكرر القصة.

يقول صديقي ان مقالوه (عربي الجنسية) اظهر استعدادا لانجاز المعاملة التي تتطلب شهرا كاملا في يومين بطرقه الخاصة في وزارة الكهرباء، استغرب الصديق هذا المقاول فسأله عن الوساطة التي يملكها، فقال له «واسطتي فلوسك.. قرقش مخباتك تخلص معاملتك..» فرفض الصديق فكرة المقاول، فليس كل الناس يتعاملون الرشاوى، وقال له «لا بأس انتظر اسابيع وشهوراً ولا ادفع رشوة لاحد».

في وزارات الدولة، الكهرباء وغيرها متوقع ان تجد موظفا فاسدا صغيرا او كبيرا ففي الناس الفاسد والصالح، المشكلة تكمن في ان انظمة العمل لا تكشف الفاسدين، وبالتالي يظل فسادهم مستمرا ولا يستطيع احد كشفهم، كما ان المسؤولين لا يتحققون من شكاوى الناس التي تصل اليهم، وانا على يقين بأن بعض مسؤولي الدولة قد تلقوا شكاوى في موضوع الرشوة والفوضى الادارية، لكنهم لم يتحركوا بالشكل المطلوب للقضاء عليها، إما خوفا من الفضيحة، وإما خوفا على مناصبهم، او ضعفا في مواجهة الفساد، او انهم شركاء في هذا الفساد .

اناشد معالي وزير الكهرباء -وانا لا اعلم من هو فقد تلخيطنا من كثر الوزراء هذه الايام- ان يتحقق من آلية انجاز معاملات الوزارة ويسهلها على الناس ويفعل انظمة الرقابة والتفتيش، فيكفينا فساد البلدية حتى تفسد علينا وزارة الكهرباء.. والله الموفق.



• ملاحظة: لا تنتقص المقالة من جهود الآلاف من العاملين في وزارة الكهرباء في ديوان الوزارة او مواقعها الخارجية فكل الشكر لهم.

القبس، ٣ فبراير ٢٠٠٩م

ميزانية لحل المجلس؟

د. غانم النجار

بهدهء شديد، أقر مجلس الدفاع الأعلى ميزانية التعزيز التي بلغت ثلاثة مليارات دينار، وقد وُزعت على ثلاث حصص، الحرس الوطني ٣٠٠ مليون، والداخلية ٧٠٠ مليون، والباقي للجيش، وبعد الانتهاء منها من حيث المبدأ والتفاصيل وُضعت في الدرج المحكم الاغلاق إلى حين اصداها بقانون في الوقت المناسب.

أما الوقت المناسب فهو مسألة لا يجب أن نتركها للخيال، فالسوابق قد دلت على أن هناك ارتباطاً عضوياً بين إقرار ميزانية تعزيز الدفاع وغياب مجلس الأمة! حيث دأبت الحكومة على اختيار التوقيت الذي لا يوجد فيه مجلس الأمة لإصدار ذلك القانون الخاص، فقد أكدت دراسة كُنت قد أعدتها منذ عامين بشأن الرقابة البرلمانية على الإنفاق العسكري هذا التوجه، فما إن تم حل مجلس الأمة عام ١٩٧٦ حتى أصدرت الحكومة منفردة قانون رقم ١٩٧٦/٥٦ الذي فوضها سحب ٨٧٧ مليون دينار ولمدة ٧ سنوات، مع أنها كانت قد سحبت قبل ٣ سنوات فقط ٤٢٢ مليوناً بموجب قانون ١٩٧٣/٢٠، وتكررت مرة أخرى شبهة التجنب المتعمد لمجلس الأمة، حيث أصدرت الحكومة القانون رقم ١٩٨١/٢٧، الذي فوضها سحب ٥٠٠ مليون دينار من الاحتياطي العام للدولة، وقبل الانتخابات النيابية بأيام، مع أن مدة السبع سنوات التي اعتمدها القانون السابق لم تكن قد انقضت بعد، وعدنا مرة أخرى ليتكرر مسلسل الهروب الكبير من الرقابة البرلمانية، فتصدر الحكومة بتاريخ ١٨ أغسطس ١٩٩٢، أي قبل الانتخابات بـ ٤٥ يوماً فقط قانوناً خاصاً بميزانية تعزيز جديدة يفوضها سحب ٣٥٠٠ مليون دينار من الاحتياطي العام، ومع أن المجلس سعى ونجح في اضافة مادة إلى قانون ١٩٩٢/٤٦ تفرض على الحكومة تضمين مصاريف تلك الميزانية في ميزانية الدفاع السنوية، فإنها لم تكن كافية وكانت بمنزلة أضعف الإيمان.

بالطبع لسنا هنا لنناقش جدوى تلك الميزانية، أو إن كنا أصلاً بحاجة إليها، أو طبيعة الهدر المتحقق في انفاق تلك الميزانية، لاسيما أنها عادة ما تُنفق بالكامل قبل انتهاء مدتها المقررة بالقانون، أو حجم وأسماء المستفيدين والمنتفعين منها، إذ يبدو أن تلك الأمور قد أصبحت اعتيادية، فنقطة الارتكاز هنا، ومن خلال سوابق الامور هي هل هناك علاقة بين إقرار ميزانية التعزيز وتعطيل الدستور، وإن كانت هي المؤشر الأكثر أهمية في هذا الاتجاه، نتمنى من مجلس الدفاع الأعلى التوضيح، حتى لا يتحول القلق إلى توجس وشك بأنه لا يمكن أن تصدر ميزانية تعزيز إلا في غياب مجلس الأمة.

الجريدة، ٢٣ فبراير ٢٠٠٩م

المصفاة الكويتية في بلد التنين... !!

أحمد حسن كرم

عندما كانت الصين تحت السيطرة الشيوعية بزعامة الرئيس ماو وفي الاخص الفترة ما بين 1959-1962 وصل حد معاناة الشعب الصيني ذروته، حيث توفي ما يقارب 30-40 مليون نسمة جوعا نتيجة السياسات التي وضعها الزعيم ماو آنذاك وهي الغاية في ان تكون جميع المشاريع مملوكة للدولة حتى وصلت نسبة تملك الحكومة الصينية من المشاريع %77.6 من الاقتصاد الصيني وكان نسبة %80 من سكان الصين يعملون في المجال الزراعي كفلاحين. وكانت الصين في فترة حكم ماو مختفية تماما عن انظار العالم والدول الاقتصادية و الاستثمار الاجنبي حتى ان توفي ماو في عام 1976 وتولى بعده الرئيس دنغ الاصلاحى زمام الامور. وفي عام 1978 زار دنغ سنغافورة وكانت هي نقطة التحول لبلد التنين من خلال ملاحظته لسياسة سنغافورة في جذبها للاستثمار الاجنبي ورفعها مستوى معيشة الناس بسبب الراسمالية. فالصين الآن على سبيل المثال تصنع %75 من كل اللعب الجديدة في العالم، وصدرت في عام 2005 ما قيمته 9 مليارات دولار قطع غيار للسيارات، وصدرت في عام 2004 ما قيمته 180 مليار دولار اجهزة كمبيوتر وهواتف خلوية واجهزة تسجيل وغيرها من الاجهزة الالكترونية وهذا مجرد القليل مما تقوم بتصديره الصين من منتجات حتى تحسن الوضع المعيشي لسكان الصين وارتفعت مستويات الدخل مما يعني الزيادة في الاستهلاك. ولم تتوقف الصين الى هذا الحد بل استثمرت الاموال الكثيرة في مجال البنية الاساسية كبناء الطرق السريعة لكي تصل في عام 2020 الى نحو 55 الف ميل وهو ما يساوي اجمالي طول منظومة الطرق السريعة الامريكية، واستثمرت ايضا في انشاء سكك الحديد وبناء اكثر من 40 مطارا في شتى المدن الصينية في الاعوام المقبلة. ولا اريد ان اطول الحديث في سرد تاريخ الصين الاقتصادي وهيمنتها العالمية اقتصاديا والتخوف الامريكي من جراء ذلك لما يسبب لها من خسائر فادحة بعد ما كانت هي المهيمنة عالميا، ولكن يجرنا هذا الى سؤال مهم وهو: هل الكويت بحاجة لبناء مصفاة بترولية في الصين؟

نعم نحن بحاجة للاستثمار في قطاع التكرير الصيني وبناء مصفاة هناك (بل مصافي) وذلك على حسب ما ذكرته سالفا من معطيات عن نمو الاقتصاد الصيني بالشكل السريع ومما ايضا يدل على صحة قرار القطاع النفطي الكويتي بانشاء مصفاة بترولية مشاركة مع شركة صينية (سينوبيك) بقيمة 9 مليارات دولار و باستخدام النفط الكويتي والحصول على سوق جديدة. ولكن ما هو المخيب للآمال (كالعادة) هو توقيف المشروع كما ذكر في وسائل الاعلام وذلك بسبب تعرضه لعقبات بيئية نتيجة عن صدور تقرير عن تقييم الأثار البيئية لهذه المصفاة في اقليم جوانج دونج. ويعتبر توقيف هذا المشروع بمثابة نكسة اخرى للقطاع النفطي الكويتي وذلك لعدم اخذه العبر والدروس من المشاريع الاخرى. فكان من الاجدر عمل الدراسات اللازمة قبل المضي في هذا المشروع حتى نتجنب حدوث مثل هذه الانتكاسات كما حدث في المصفاة الرابعة في الكويت، فبعد المضي بمشروع المصفاة الرابعة تبين بان المكان المختار في البداية تحت الملكية السعودية، فتم تغيير المكان بعد ذلك. فالكويت الآن تخسر الوقت والفرصة في احتلال مكانة بين مثيلاتها الشركات النفطية التي مضت في هذا المجال كالسعودية التي تشارك في مصفاة بترولية ضخمة في الصين في الوقت الحالي. واخيرا، فالفرصة لازالت قائمة للقطاع النفطي الكويتي في بناء المصفاة في الصين (فهي مستمرة في الهيمنة الاقتصادية العالمية حتى الآن) ولكن بعد عمل الدراسة الكاملة في الفترة الحالية واخذ جميع الموافقات على هذا المشروع في الشكل السريع حتى لا تفوت الفرصة عليها. فالوقت كالسيف... وكفانا تخبطا ، ولنأخذ العبر من دروسنا السابقة.

مصدر المعلومات: Meredith Robyn, The w.w Dragon the and Elephant The, company & Norton .2007 London .York new,

الوطن، ٧ أبريل ٢٠٠٩م

وافضيلحتاه يا وزارة الصحة

عبدالله الرجيب

«ماكو سايدكس» في مستشفيات وزارة الصحة، والسايديكس أو بي أي OpA Cidex «مادة سائلة تستعمل في غسيل وتعقيم مناظير الجهاز الهضمي وهي المعدة والسفلي وهو القولون، كذلك هذه المادة تستعمل في تعقيم الأدوات المستعملة في العمليات الجراحية»، هذه المادة اختفت فجأة من اقسام الباطنية في مستشفيات الدولة، وكذلك من مركز ثيان الغانم للجهاز الهضمي والكبد، أما اقسام الجراحة فلست متفائلاً بالكمية المتوافرة لديهم.

وبعد الاستفسار وجد أن المخازن ليس لديها أي مخزون من تلك المادة وأن أول كمية ستصل لمخازن الوزارة ستكون في الأسبوع الأول من شهر مايو القادم، حيث تم بالفعل تأجيل بعض المواعيد للشهر القادم بدءاً من الأسبوع الثاني منه، أي تم تأجيل بعض الحالات لأكثر من شهر لأن نفاذ تلك المادة بدأ منذ الأسبوع الأخير من شهر مارس الماضي.

في بداية الأمر علمت بالموضوع عندما عرفت بتحويل مركز ثيان الغانم للجهاز الهضمي والكبد مرضاه إلى مستشفيات أخرى لإجراء المناظير لعدم وجود تلك المادة لديه والمرضى لم يجدوا المادة في المستشفيات الأخرى.

ومن المعروف أن مركز ثيان الغانم هو المركز الوحيد (كمركز) وهو الأكبر والأشمل على مستوى البلاد لعلاج أمراض الجهاز الهضمي والكبد، وفيه من الكفاءات العلمية والمهنية الكويتية الكثير فتوقف هذا المركز عن إجراء المناظير يعني التوقف عن الكشف وكذلك علاج ما لا يقل عن 500 حالة مرضية خلال شهر واحد فقط، منها حالات قد تعاني من نزيف داخلي يتطلب توقيفه وعلاجه بواسطة المنظار، وهذا بكل أسف أمر مؤلم بتوقف المستشفيات الأخرى يعني أن المشكلة أكبر مما نتوقعها، والله يستر، لأن هناك ما لا يقل عن 1000 حالة في الشهر يتم الكشف عليها أو علاجها أحياناً بواسطة المنظار فضلاً عن عدد العمليات الصغيرة أو الكبرى التي يمكن أن تؤجل بسبب نفاذ الكمية أو تقنيها.

مهما كانت الأسباب التي أدت إلى نفاذ مادة «السايديكس» من مخازن الوزارة هناك سؤال أراه أهم من وجود المادة في مخازن الوزارة من عدمها وهو لماذا كان رد فعل الوزارة حتى الآن «سو كووووول» ولا كأن هذا الأمر مهم قد يؤدي إلى تدهور حالة مريض هنا أو وفاة مريض آخر هناك.

مجرد سؤال فقط عما تم حتى الآن على مستوى الإدارة العليا في الوزارة بهذا الخصوص، هذا إذا كانت الإدارة العليا علمت بالأمر، والجواب كما أراه ان الوزارة طلبت تلك المادة بصورة مستعجلة، وهذا أمر مؤكد ولكن ماذا فعلت مع المسؤول عن هذا الحدث الذي يعكس عدم الاهتمام أو سوء إدارة أو عدم تطبيق نظم تخزين حديثة أو أمور أخرى.

إن عدم تحرك الوزارة في اتجاه المحاسبة عن هذا الحدث الخطير يوحي بأكثر من سبب، فأحد تلك الأسباب قد يكون تعود المسؤولين على اخفاقات وأخطاء مثل هذا الخطأ ومن ثم لا غرابة في ما حدث من نفاذ في كميات مادة السايديكس، الأمر الثاني أن الموضوع قد لا يكون وصل للإدارة العليا، وتم تغييرها بحسن نية أو بسوء نية.

من المعروف أن أي خلل يصيب أي عمل يفترض أن يكون منظماً بنظم ولوائح داخلية أو بقانون

ويدار بهيئة رسمية ويتم التحقيق فيه، وهذا يدفع بالناس إلى التفكير في الحد الأدنى باحتمالية عدم الاهتمام أو المسؤولية من جانب القيادات المسؤولة والدفع بالجانب الآخر بتفكير احتمالية المؤامرة. وأنا على يقين بمعرفتي بقيادات وزارة الصحة وقدراتهم القيادية وتحملهم المسؤولية أما الاحتمال الثاني فهو بعيد كل البعد لسلامة وأمانة القائمين على العمل.

ولكن لماذا تترك الوزارة المجال للاحتمالات ونحن في خضم معركة شرسة وقوية يريد بعض ضعاف النفوس من المرشحين أي إشارة لأي خلل في أي من أجهزة الدولة ليتناول عليها بالكلام وربما التجريح؟

الرؤية، ١٤ أبريل ٢٠٠٩م

لائحة نفقات السفر ومصروفات الانتقال

يوسف عثمان المجاهم

أصدر مجلس الخدمة المدنية القرار رقم 31 لسنة 2006 بشأن تعديل القرار رقم 2 لسنة 1992، والخاص بلائحة نفقات السفر ومصروفات الانتقال الخاصة بالمهام الرسمية لموظفي الدولة.. وقد صدرت هذه التعديلات عندما كان الوضع المالي في الكويت ممتازا لتخطي سعر برميل النفط الـ 80 دولارا، وكانت ميزانية الدولة تسجل فائضا ماليا كبيرا، وكانت اسعار الفنادق وتذاكر السفر مرتفعة جدا، ولكن بعد ان تسببت الازمة المالية العالمية في انخفاض ايرادات الدولة، وانعكس ذلك على انخفاض اسعار الفنادق وتذاكر السفر، اصبح لازما على الدولة من باب سياسة الترشيد تخفيض لائحة السفر، فليس من المعقول ان تكون مخصصات السفر للوزراء 350 دينارا وللوظائف القيادية 250 د. ك يوميا، خصوصا ان اغلب الوزراء والقياديين يكونون في ضيافة الدولة المضيفة، بل ان المخصصات اليومية المرتفعة دفعت كثيرا من المسؤولين للسفر الى الخارج بصورة مكررة، فتجدهم طوال ايام السنة خارج الكويت، وهكذا تتعطل مصالح البلاد والعباد، فلا تسأل عن مسؤول في اي وزارة الا واخبروك انه خارج الكويت، نعم اصيحت المخصصات اليومية احدى وسائل الثراء السريع، ولهذا اصيحت الحاجة ملحة الآن إلى تعديل اللائحة والعودة الى القرار رقم 2 لسنة 1992.

لذلك نصر على هذا التعديل، خصوصا اذا علمنا ان المبلغ المعتمد للصرف منه على المهام الرسمية في الخارج للسنة المالية 2008/2009 يعادل 58 مليون دينار مقارنة بالسنة السابقة التي كان فيها المبلغ المعتمد 29 مليون دينار، بل كان في السنوات السابقة لا يتعدى عشرة ملايين، ويكون الطلب اكثر الحاحا عند مقارنته بنود اخرى اكثر اهمية، فما هو معتمد لتدريب الموظفين العاملين في الجهاز الحكومي لا يتعدى 9 ملايين دينار، وما كان مخصصا للمبعوثين من الطلبة والموظفين للدراسة بالخارج في السنة المالية 2007/2008 لا يتعدى 54 مليون دينار، ويكفي ان نجمع الرقمين المعتمدين للبعثات وتدريب الموظفين سنجد ما هو مخصص للمهام الرسمية، التي في الأغلب لا تعود بالفائدة على تطوير البلد.

القبس، ٢ مايو ٢٠٠٩م

أولها: فكرة مجنونة وتاليها.. حيلة شرعية!!

عبدالله الغنام

قصة حصلت لي أرويهها ولعل في روايتها شحذا لهمم المغبونين أو المهضومين أولى المظالم من أصحاب الحقوق.

أحيانا يجد المرء نفسه مضطرا لتبني حيلة شرعية أو قانونية للدفاع عن نفسه أو عن ماله أو عن أي شيء يخصه إذا سلك الآخرون طريقا مضادا للعقل والمنطق والقانون أو الأخلاق المهنية، في عام 2000 كنت استورد بضاعة من إحدى الدول المجاورة يستلزم القانون عدم التصرف بها بالبيع إلا بعد اجتياز عينات منها الفحص المختبري من أحد المراكز الحكومية لكن أيد خفية مرتبطة بمنافسين غير شرفاء كانت تعطل ظهور نتائج الفحص التي تمنح في العادة لغيري في غضون أسبوع لكنها بالنسبة لي تتأخر لفترة تتجاوز الشهر وغني عن البيان للعارفين بأحوال العمل التجاري بأن هذه المدة الطويلة مضرّة بالتاجر من حيث الزيادة في تكلفة التخزين أو التضرر الذي يصيب ويلحق بجودة البضاعة أو المشكلات التي يسببها التأخير بتطفيش الزبائن والعملاء فضلا عن الاضرار بمصداقية وبسمعة الشركة وقدرتها على الوفاء بالتزاماتها في المواعيد المحددة مع الغير ما يترتب معه انصراف العملاء عن شراء بضائع أخرى من الشركة.

ليست الخسارة فيما سبق وحسب بل الأمر الذي سعت إليه الأيدي الخفية للاضرار بشركتنا الملتزمة بحذافير القانون أدى إلى إضعاف حصتنا السوقية وتسبب في فروقات هائلة بين حصة شركتنا وحصة شركات منافسة إذ أن التأخير في ظهور نتائج الفحص ترتب عليه عدم قدرتنا على الاستيراد أكثر من عشر مرات في العام بينما شركات أخرى تستورد أكثر من خمسين مرة في العام الواحد!

سلمنا أمرنا لله وقبلنا تبريرات المسؤولين في مراكز الفحوصات وتعليهم التأخير بضغط العمل وكثافة معاملات المراجعين لكن المنافسين سلموا أمرهم للشيطان ولهواهم الاحتكاري المريض وانتقلوا إلى مرحلة جديدة في حربهم الخفية ضدنا إذ لم يقنعوا بحصتهم الكبيرة في السوق التي حازوا عليها دون وجه حق فطمعوا وخططوا للاستيلاء على حصة السوق كلها بواسطة الإسقاط المتكرر في شهادة فحص بضاعتنا ونفيد بأن إسقاط البضاعة في الفحص معناه قانونا التزام التاجر بإعادة شحنها وتحمل جميع نفقات الشحن والنقل إلى الدول التي استوردت منها البضاعة يعني «بالعربي الفصيح» الأمر ينطوي على «خسارة في خسارة» أما إذا لم يلتزم التاجر في إرجاع البضاعة وإعادتها إلى بلد المنشأ فعليه مواجهة المحاكم والقضاء وانتظار حكمها بالغرامات التي لا تقل خسارتها في العادة عن أختها «إعادة البضاعة إلى بلد المنشأ» أسلوب إسقاط البضاعة في الفحص المختبري وبصراحة لم أتوقعه أو أسمع به من قبل وكنت حائرا وقتها وليس أمامي إلا خياران لا ثالث لهما الأول أن أسلم بالأمر الواقع وأتحمل الخسارة وأخرج من السوق ومن التعامل بهذا النوع من البضائع، كي يخلو السوق للمحتكرين ليرفعوا الأسعار كيفما شاؤوا ومتى ما شاؤوا أما الخيار الثاني والأصعب فهو المواجهة المحكوم عليها بالخسران سلفا، والمحكوم عليها أيضا بالإدانة القضائية المؤكدة إذا ما قمت بالشكوى والطعن بدمم موظفين عموميين دون دليل أو برهان مادي على تعمدهم إسقاط فحص بضاعتي لمصلحة منافسين آخرين لأن المفسدين في أجهزة الدولة على الدوام بارعون في الظهور بمظهر البريئين الكادحين في ظل غياب الذمة والضمير وخشية رب العالمين في السر والعلن وهكذا أرادوا استدراجي بمكر ودهاء من ملتزم بالقانون حتى النخاع إلى متناول عليه إذا

أردت الدفاع عن حقي باتهام موظفين عموميين بالتلاعب في نتائج فحوصات المختبر، لكن «ومن يتق الله يجعل له مخرجا ويرزقه من حيث لا يحتسب» إذ هداني الله إلى فكرة تبدو في الظاهر مجنونة لكنها في واقع الأمر كانت لي بمثابة طوق نجاة من ورطة وأنصفتني بعد حين، حيث طلبت من أحد العاملين لدي شراء كمية من البضاعة نفسها من شركة منافسة تستوردها أيضا من المصنع نفسه الذي نستورد منه وطلبت منه أن يسجل في فاتورة الشراء وسند الاستلام جميع البيانات وطلبت من آخرين تصوير عملية الشراء لحظة بلحظة ومن البداية مروراً بنقلها بشاحنة تخصنا إلى المخزن حيث طلبت وضعها في الأمام كي يختار في الغد منها مندوب مركز الفحوصات عينة الفحص وبالفعل تم الأمر وجرى على ما يرام إذ أخذ المندوب في الغد منها مندوب مركز الفحوصات عينة الفحص وبالفعل تم الأمر وجرى على ما يرام إذ أخذ المندوب في الغد العينة من بضاعة الشركة المنافسة، وليس من بضاعتنا المستوردة طبعاً أنا كنت حينها أطبق مبدأ المثل التراثي «الحق الكذاب لي بيت أهله» وحتى أقطع الشك باليقين وفي الحقيقة أن نهجي في إصدار الأحكام يقوم على الدقة والصبر والأناة وطول النفس بعيداً عن الاضطراب أو الارتباك العاطفي المهزوز حتى لو تضررت مصلحة أو شخصياً ولعل هذا النهج يلحظه القارئ الحصيف في كتاباتنا أيضاً.

المهم وبعد طول انتظار كالعادة بانث وظهرت الحقيقة المرعبة التي قطعت قطعاً أكيدا بأننا نحن المستهدفون من عبث الأيدي التي تعمل في مختبر الفحوصات لصالح منافسين احتكاريين لإسقاط نتيجة فحص بضاعتنا في كل مرة إذ استلمنا شهادة الفحص ونتيجتها رسوب البضاعة في الفحص المختبري، أي أن البضاعة التي تخص شركة منافسة فحصت عينات منها مرتين مرة نجحت في الفحص المختبري واجتازته لأنها قدمت من شركة أخرى منافسة طريقها سالك في الحصول من مركز الفحوصات المختبرية لشهادة فحص مختبري نتيجتها على الدوام: ناجح.. ناجح ولكن العينة التي قدمناها لمركز الفحوصات من بضاعة نفس الشركة المنافسة ومن نفس الشحنة المستوردة بقدرة قادر محله ضمير مستتر تقديره أو اسمه «مفسد» سقطت وذهبا الوحيد أنها فقط قدمت بإسمنا لمركز الفحوصات، وما كان علي سوى التوجه إلى أحد المسؤولين الكبار لأقص عليه قصص بلاء المحنة وهول المصيبة لعله يشمر عن ساعديه ويحرك أدواته القانونية ضد الأيدي الخفية العابثة لكن خاب ظني فيمن طرقت بابه وحسبته معينا وقلت في نفسي «لاطينا ولا غدا شربنا» بعد أن أصبت من لوثة لسانه نفسا ماليا للاحتكاريين فما كان مني سوى إظهار الشريط المصور الذي يفضح الفساد والمفسدين ووضعه على طاولة مكتبه وقلت له قبل أن أتصرف إذا لم تسقط جميع القضايا ضدنا وتتعاملون معنا بحيادية تامة وعدل ومساواة كما مع الغير فسوف تجد ما تضمنه الشريط المصور منشورا في إحدى الصحف عما قريب وفي ظهيرة اليوم التالي اتصل بي مدير مكتبه وأخبرني بأن جميع الإجراءات القانونية المتخذة ضد شركتنا قد تم إلغاؤها، باختصار أساس المشكلة مدار علاجها تمخض في محيط خواطر عقلية اصطادات في أولها «فكرة مجنونة» ثم تلقفتها في ثاليها «حيلة شرعية» انتزعت الحق المسلوب.. انتزاعاً!

عالم اليوم ، ٢١ مايو ٢٠٠٩م

أضحوة المخطط الهيكلى للدولة!

سلمان مكي القلاف

«رغم أن المخطط الهيكلى يستعرض مدينة الكويت العاصمة من مختلف النواحي كالتطوير والتجميل والنقل السريع والأسواق التراثية الخ.. إلا انه أهمل الأخطاء الهندسية كالمشآت الخرسانية الكبرى التي أضحت تخنق العاصمة وتساهم في جعلها أكثر ازدحاماً بالإضافة الى الإهمال الواضح لسوء البنية التحتية التي لن تستوعب ما يجري في العاصمة»

هل تمتلك الكويت عقليات تخطيط هندسية.. هل تمتلك رؤى هندسية محلية قادرة على التخطيط الهندسي العلمي المبني على أساس بالفعل.. وهل من يخطط هيكلية للبلد يعرف ويقرأ المستقبل من خلال المشكلات والأرقام ليتم تفاديها؟ بالنسبة للعقول الهندسية أنا مؤمن بأن في الكويت مهندسين يملكون إمكانيات مهمة تستطيع أن تخطط وأن تحسن التعامل والعمل ولكن مع الأسف جمدت وأهملت بفعل الوساطة والمحسوبية فوسد الأمر لغير أهله فكان ما يسمى بالمخططات الهيكلية الأضحوة، وظهرت المشكلة تلو الأخرى والفضيحة تلو الفضيحة والقادم أسوأ، خصوصاً في ظل تهميش الكفاءات ودخول غير المتخصصين المجالس البلدية مع احترامي للنائب الكويتي فلم يكن نتائجهم إلا الفوضى وسوء التخطيط وعدم الدقة الهندسية، فمن سوء المخططات الهيكلية السابقة على سبيل المثال عدم حساب مواقع مكبات النفايات وما الذي سوف تكون بعد أن تقفل وما ذا يمكن العمل فيها، وهل ممكن أن تكون بقربها منطقة سكنية بالمستقبل.. وما هو تأثيرها؟ وهس على ذلك من التخبطات وإعطاء رخص المصانع وغيرها في المخططات الهيكلية، بل أن المخطط الهيكلى الأخير هناك نكات يجب أن يضحك عليها وما سمي بالمخطط هو مع الاحترام فوضى عارمة لا سيما المخطط الثالث. وشخصياً أنا احترم كل من يعمل ومن لا يعمل لا يخطئ، ولكن هناك إهمال بالغ في هذا المخطط لعدة نقاط بالغة الأهمية وهي مكبات النفايات.. فهل نحن بحاجة لها وهل نملك خططا لمعالجة النفايات الطبية، ناهيك عن عدم التخطيط الاستراتيجي لطرق النقل في الكويت بل إنني سمعت بان هناك مشروعا لسكة حديد من غرب البلاد وتمتد من الشمال إلى الجنوب، ومع تقديري لهذه الفكرة إلا أن النقل بالسكك الحديدية اكل عليه الدهر وشرب خصوصاً أنه لا توجد دراسة جدوى مع مراعاة الظروف البيئية المحيطة، وكان من الأفضل التطوير بطرق النقل السريعة لأننا دولة صغيرة المساحة والنقل يجب أن يكون بطريقة أسرع كالمetro بأنواعه، بدلا من السكة الحديد البالية، عموماً المخطط الهيكلى الثالث أبرز ما فيه هو التنظيم الوقتى والإدارى وهذا يحسب لهم ولكن الفنى وهو الأهم يكاد لا يلامس الواقع، وسوف أشير إلى سلبية أخرى فيه مع أن سلبياته لا تعد ولا تحصى ورغم أن المخطط الهيكلى يستعرض مدينة الكويت العاصمة من مختلف النواحي كالتطوير والتجميل والنقل السريع والأسواق التراثية الخ.. إلا انه أهمل الأخطاء الهندسية فالمنشآت الخرسانية الكبرى التي أضحت تخنق العاصمة وتساهم في جعلها أكثر ازدحاماً بالإضافة الى الإهمال الواضح لسوء البنية التحتية التي لن تستوعب ماذا يجري في العاصمة ناهيك عن أن المخطط يصر على حماية المباني التراثية ولكن العكس صحيح فهناك أماكن تراثية مهملة بل وتهاجمها المشاريع الحديثة وبتراخيص من البلدية، فأين المحافظة على المباني التراثية.. مساجد مهمة تهاجمها الخرسانة، سوق الحرير يحتضر ولا يرمم بحذر، حدائق الحزام الأخضر وعبد الناصر حرام توصف بأنها حدائق.. إن كلمة مخطط يجب أن تكون بالفعل هكذا لا أن يكون المخطط الثالث مجرد رسم على الورق وأنا هنا لا أود التحدث عن بقية المشاريع الكبرى التي هي مجرد بالونات اختبار ولكن أود أن يكون للكويت مجلس بلدى أفضل من المجلس الحالى من اجل التطوير والتعمير والحفاظ على تراث البلد.

عقار انفلونزا الخنازير.. هل أصبح للتنفيـع؟!؟

د. وليد الطـبـطـبـاني

فيما يتوقع ان يكون الخريف القادم موجة شرسـة من انتشار مرض انفلونزا الخنازير، ومع قيام لجان طبية متخصصة باعداد العدة لمواجهة الاسوأ، لا قدر الله، فإننا نجد وللأسف توجهها غير محمود من قبل اللجنة المختصة باختيار شراء عقار (تامافلو) من شركة هندية وليس من الشركة الاصلية وهي (روش) وهي صاحبة العقار، ولا ندري ما السبب في هذا التوجه لشراء هذا العقار من الشركة الهندية لتوريد ١٠٠ الف جرعة للاطفال، في الوقت الذي تم فيه الاتفاق على توريد جرعات الكبار من الشركة الاصلية الام، اما الصغار فسيتم التوريد لهم من الشركة الهندية مع العلم بأن الشركة الاصلية (روش) توفر عقاقير الكبار والصغار.. ومدة صلاحية استعمال العقار الاصيلي من روش ٧ سنوات من تاريخ وضعه على الرف، اما العقار الهندي فمدة صلاحيته سنتان فقط..

ان دول الخليج وهي جهات بدأت التنسيق بشكل مشترك لمواجهة هذا المرض المعدي قررت استيراد هذا العقار من شركة روش الاصلية للكبار والصغار، ما عدا الكويت.. واليمن فقط يستوردان هذا العقار من الهند.

واذا كانت اليمن لا تلام بسبب محدودية الميزانية هناك فما هو عذر وزارة الصحة هنا لتستورد العقار من الشركة الهندية؟!؟

ولماذا تم اخذ العقار للكبار من (روش) والصغار من الشركة الهندية؟!؟ ولماذا يتم التعاقد مع عقار مدة صلاحيته سنتان ويترك العقار الذي تصل صلاحيته لسبع سنوات؟!؟

ولماذا لم يتم الطلب بشكل مشترك مع دول الخليج من روش؟!؟

وماهي الدول التي تأخذ عقارها من روش والدول التي تأخذ هذا العقار من الشركة الهندية؟!؟

هذه مجرد اسئلة اضعتها برسم اللجنة المختصة لتجيب عليها، وانا اعتقد بان عذر السعر ليس مبررا فصحة الناس لا تشتري بثمن، وارجو ألا يكون التنفيـع هو السبب وراء مثل هذا التوجه السيئ.

الوطن، ١٢ يوليو ٢٠٠٩م

الرجل الذي رفض تعويض المليون دينار

ذعار الرشيدى

عودا إلى مقال أمس الذي ذكرت فيه أن حكومتنا رفضت تنفيذ مشروع إصلاح البيئة الكويتية بتعويضات الأمم المتحدة المقررة بـ 5 مليارات دولار أميركي وذلك بعد أن وجدت اللجنة المكلفة بالمشروع أن الشركة التي رسا عليها العطاء لا تتطبق عليها المواصفات، وبدلا من أن تبحث اللجنة إحالة المشروع وترسيته إلى الشركة صاحبة العطاء الثاني إلا أنها أغلقت الموضوع وأحالته إلى مجلس الوزراء الذي حتى هذه اللحظة لم يحرك شيئا بخصوص هذا الملف ذي الحدين فمن جهة كان سيمكن الكويت من الحصول على المليارات الخمسة وثانيا سيمكنها من البدء بمشروع إصلاح بيئي حقيقي دمرته القوات العراقية.

ومع نشر المقال أمس وردني اتصال من أحد مصادري الذين كنت أعتقد أنه لا علاقة لهم لا من قريب ولا من بعيد بهذا المشروع الحيوي وأبلغني بما لا يقال، وسأحاول أن أذكر ما يمكن أن يسمح بنشره قانون المطبوعات سيئ الذكر، فقد أبلغني المصدر أن المشروع كان قد تمت ترسيته فعلا على شركة أجنبية وبقيمة تتجاوز المليار دينار كويتي، ولكن وبعد بحث عرض الشركة وجد أن أحد أطرف العطاءات التي تقدمت بها تلك الشركة كان مفتوحا ما يعني مخالفة لقانون المناقصات واكتشاف علاقة بين تلك الشركة وأحد الأعضاء القائمين على المشروع من جهة الكويت.

الأدهى من هذا أن صاحب تلك الشركة التي رسا عليها العطاء كان مقربا من الطاغية المقبور صدام حسين «شوفوا الهنا اللي احنا فيه».

ورغم مرور عام ونصف العام على إلغاء المناقصة إلا أن كل طرف حكومي يلقيها على الآخر بحسب ما يذكر المصدر، فوزير النفط يقول ان الأمر متعلق بالهيئة العامة للبيئة والبيئة تقول ان الأمر في يد الهيئة العامة للاستثمار، والهيئة تقول ان الملف في مجلس الوزراء، ومجلس الوزراء لم يبحث الأمر، رغم أن التحركات العراقية الحالية الرامية لإخراجه من البند السابع ستضيع على الكويت الاستفادة من مبلغ المليارات الخمسة في حال نجح العراق، وهي التعويضات المستحقة للكويت التي كان يمكن أن تصلح ما أفسده العراقيون في بيئتنا.

وأغرب ما رواه المصدر في لعبة «صيده ما صيده» التي تمارسها الجهات الحكومية في التعاطي مع هذا الملف الحيوي أن أحدا ما لا يعرف إلى اليوم أين ذهب الملف.

ودعوني أفسر لكم القصة بنظام «حجي الدواوين»، تخيلوا أن رجلا اتصلت به شركة تأمين وأبلغته أنه يستحق تعويضا قدره مليون دينار شريطة أن يحضر سيارته التي أتلفها الحادث الذي يستحق عنه التعويض ثم بدأ هذا الرجل في المماطلة في الذهاب فتارة يستشير زوجته وتارة ينتظر يتعذر بالطقس رغم علمه أنه ويتأخره سيضيع عليه مبلغ المليون دينار، فبماذا يمكن أن نصف هذا الرجل؟

أترك لكم حرية الإجابة فأني نعت أو صفة يمكن أن تصفوا بها هذا الرجل تتطبق تماما على حكومتنا، وعاشت حكومتنا وعاش المزاج العالي.

وهذه تجاوزات أخرى لم تنشر بعد يا وزير النفط!

بدر خالد البحر

من يعتقد أن فضيحة العقود النفطية التي أثبتت أخيرا هي آخر مشكلة يواجهها هذا الوزير الذي فوجئنا بتوذيده بعد فشله في جميع الوزارات التي رأسها ويعد طرح الثقة به، فإنه مخطئ، لأننا اليوم سنكشف تجاوزات لم تنشر من قبل وفي طياتها الكثير من الفساد .

ان العام المالي ٢٠٠٨/٢٠٠٩ يخبئ لنا تجاوزات خطيرة في شركة نفط الكويت، فلا تنفيذ لخطة زيادة انتاج النفط وخطة حفر الآبار، وبالتالي الفشل في مواجهة الزيادة على الطلب، ولا انجاز لخطط اصلاح آبار النفط والغاز الطبيعي وصيانتها وخطط الحفر، فهل يعقل ان تتوقف المحطات اضطراريا وتتوقف عن الانتاج وتهجر اكثر من خمسمائة بئر؟! هل يعقل ان تمتنع الشركة عن تحصيل حقوقها، مما يكشف شبهات تنفيغ؟! كعدم تطبيق الجزاءات والغرامات على مقاول مشروع مرافق التصدير المتأخر بالتسليم منذ عامين، وكذلك مقاول مشاريع رفع الطاقة وما يسببه من اعطال ومشاكل فنية، بالاضافة الى تأخر الشركة في تنفيذ العديد من المشاريع، ناهيك عن التعاقد مع مقاولين غير مؤهلين اصلا!

ان شبهات التنفيغ كثيرة، كأن تدفع الشركة اتعاب استشارات تصل لنصف تكلفة المشروع، واستشارات بقيمة مائة وثمانية واربعين مليون دينار لم تجن الشركة منها الا الاعطال والتأخير والاورامر التغييرية! بل المضحك ان الشركة دفعت خمسة ملايين دينار اتعاب استشارات لمشروع معالجة المياه الفائضة الذي تم الغاؤه! ولم يقف التنفيغ عند هذا الحد، فالادارة العليا قامت بتأجير اربعة اجهزة حفر في شركتين بأمر مباشر بالمخالفة لقانون المناقصات بالرغم من الحاجة لجهازين فقط! كما قامت الشركة بإصدار اكثر من ثلاثمائة وخمسين امرا تغييريا بقيمة خمسة وثمانين مليون دينار، وقامت ايضا بشراء مواد بمئات الآلاف تكس بالمخازن ولا تستخدم، اما المهزلة فهي شبهات السرقة في اختفاء اصول مسجلة بالدفاتر تصل قيمتها الى مئات الآلاف من الدنانير .

اما اللعب بفتات المال العام فيتجسد في مكتب لندن، حيث لا لوائح ادارية ومالية وقصور في لائحة السلطات المالية ودفع مصروفات بملايين الدنانير من دون مستندات، وصل حد الهدر فيها عدم التدقيق على مصروفات لاكثر من سنة بلغت ستة وعشرين مليون دينار، بعضها يتعلق بالادارة العليا كسيارات ومخصصات وتذاكر ودفع ضرائب من دون مستندات، وكذلك تنفيغ الاجانب بالزيادات الطائلة بالرواتب والمميزات، وبعضهم من دون عقود، بل ويدفع عنهم المكتب ضرائبهم بالمخالفة للوائح وبأثر رجعي! ان هذا اللعب بالمال العام لم يقتصر على مكتب لندن، بل مكتب الكويت ايضا الذي وصل فيه التنفيغ بعدم دفع الاعضاء المنتدبين ونوابهم مستحقات الانتفاع بالسكن، واستمرار الرئيس السابق للشركة باستغلال السيارة والسكن وترميمه بأوامر شفوية بمبالغ طائلة من دون موافقة المسؤولين ومن دون مقابل، كما استمر بفعل ذلك احد الموظفين لثمانى سنوات بالرغم من صدور احكام قضائية ضده بالطرد لم تنفذها الشركة! فأى تنفيغ واي سرقة هذه؟!

فإذا كان البعض يعتقد ان فضيحة العقود الاخيرة هي المشكلة، فهناك مشكلة اكبر في هذه التجاوزات التي لم تنشر تفاصيلها بعد، ننشر بعضا منها الآن ليطلع عليها وزير النفط!

القبس، ٢٦ يوليو ٢٠٠٩م

لجنة «تعديات... المجمعات التجارية»

يوسف عبد الكريم الزنكوي

الاعتداءات في المناطق التجارية أكثر فداحة من مثيلتها في المناطق السكنية

بالإمكان أن نرى مواطناً يتعدى على أملاك الدولة من خلال بناء حديقة ملاصقة لمنزله بمساحة ٥٠ متراً مربعاً مثلاً فلنا منه أن الحكومة المتسامحة دائماً سوف تغض النظر كالعادة بتجاهل مرة وبتعمد مرة أخرى عن هفوات مواطنيها واستغفالهم واستعباطهم، خصوصاً في ظل غياب القانون تارة وفي ظروف محاولات تغيير القانون تارة أخرى.

أتوقع أيضاً أن أسمع عن مواطن آخر بنى حمام سباحة على الارتداد الخلفي الذي ضمه إلى سكنه في لحظة «طمع وطني» للمساهمة في تجميل وجه الوطن، حاله حال الأغنياء، حتى لو كان ضمن قائمة المشبهين بهم، وحتى لو كان منزله قصراً خاويًا إلا من كشافات تدعو المارة حتى لو كانوا عمال نظافة إلى مشاهدة منشآت لا روح فيها ولا حياة. أتوقع أن أقرأ عن مواطن متنفذ «شوية» بنى له ديوانية مع مرافق تكفي لإسكان أسر وتكفي لاستخدام باقي هذه المرافق للتأجير على العمال والشركات بغرض التبرع على أساس أن التجارة تمشي بدم الكويتيين وعروقهم.

ولكن أن يستحوذ أحد ملاك العقارات التجارية في منطقة السالمية على ممر بطول ٥٠ متراً وبعرض ثمانية أمتار ليعتدي على أملاك الدولة ويستدخل نصف مساحة الممر - ما مساحته ٢٠٠ متر مربع تقريباً - إلى مجمعه التجاري الملاصق للممر ومن دون ترخيص، فهذا ما لم أتوقع أن أقرأ عنه حتى في ظواهر ما وراء الطبيعة وقصص أغرب من الخيال.

ولا ألوّم أصحاب هذه المجمعات على جرأتهم في التعدي على أملاك الدولة إذا كانت الجهات الرسمية المعنية في تطبيق القانون غائبة وتغض الطرف عن أداء وظائفها المناطة بها، بالإضافة إلى الفساد المستشري في بعض أجهزة الدولة بشكل فاضح، ويدفع باليأس للسريان إلى نسياتنا المتعبة في بعض الأحيان كلما حاولنا الإخلاص للوطن. فهل تستطيع «لجنة التعديات» القضاء على ظاهرة الاعتداءات السافرة وفي وضوح النهار وإعادة الحق إلى نصابه وفرض هيبة القانون لكي نستطيع أن نطلق على أنفسنا أننا فعلاً شعب متحضر؟

إن الاعتداءات في المناطق التجارية أكثر وأفدح من الاعتداءات التي تجري في المناطق السكنية. لهذا شكلت لجنة التعديات فرق تفتيش لتغطية مناطق عدة وأداء مهماتها على أكمل وجه، خصوصاً وأن التعديات التجارية تعتبر حساسة في التعامل معها، فأغلبية هذه التعديات ازدادت وتفاقت وتراكمت مخالفاتها نتيجة غض النظر عنها لسنوات طويلة، تماماً كما حدث مع تعديات السكن الخاص. إلا أن الفرق بين مواقع السكن الخاص والمناطق التجارية أن الأمر يتطلب استخراج المخططات الهندسية الأصلية الخاصة بالمواقع المعتدية والمعتدى عليها في المناطق التجارية من البلدية ومطابقتها مع مخططات الملاك المعنيين لتحديد مواقع الاعتداء ولمعرفة المساحات المستولى عليها من أملاك الدولة، من أجل إصلاح الوضع.

ما أحلى الكويت! نعم هذي الكويت «فيها اللي نبيه»، لأ... لأ هذا «موبس اللي إحنا نبيه... هذا اللي كل العالم يبيه... ليش؟» لأن القانون غائب في كثير من المجالات الخدمية، «ومنوبي القانون؟» هذا أولاً، ويعطونك راتب شهري من دون لا إبداع ولا عطاء ولا إنتاج ثانياً، ويسامحونك في سداد

فواتير التلّفونات والماء والكهرباء ثالثاً، ويسقطون عنك ديونك البنكية رابعاً» ديرة مثل هذي منهو
اللي ما يحبها وما يببها؟».

السياسة، ٢٩ يوليو ٢٠٠٩م

وزارة الإعلام تبث للجن وتتعاقد من غير مناقصة!

بدر خالد البحر

جاءني بوعبدالعزيز ليقنعني بأن نؤسس شركة للاستيراد والتصدير، وقال إنه يعرف أبوهاني الذي لديه خبرة بالسوق تفوق العشرين سنة، فقلت له: أولاً ليس لدينا خبرة بهذا المجال، ثانياً أخشى أن تنطبق علينا تلك النكتة، فيعمل لدينا أبوهاني ويصبح هو من يملك الفلوس وننتهي نحن بالخبرة فقط! ولكن كرمال عيون بوعبدالعزيز ساهمت معه متيقناً بالخسارة، وفي أول اجتماع مع أبوهاني قلت له نكتة الوافد أبو الخبرة والكويتيين أصحاب الفلوس، فاحمر وجهه لصراحتي.

كنت أزور الشركة أحياناً كي أشرب القهوة على الأقل مما تبقى من رأس المال، ولكي أسمع سؤايف العجوز أبوهاني، الذي ما أن تسأله عن العمل حتى يشتكي لك من آلام ظهره وعوار مفاصله! الذي قام على حد خبرته بتجارة تنكات الجبن العكاوي! ومناقصات توريد المواد الأولية لوزارة الدولة، إلا أنه في النهاية خاست تنكات الجبن وباعها أبوهاني بالجملة «ببلاش إلا ربعا»، أما المناقصات فقد التهمت غالبية رأس المال، وكلما سألتناه ليش خسرنا المناقصة يا أبوهاني؟ صرخ وسب ولعن الواسطة والرشاوي، وراح يقص علينا كيف كان في الماضي يوزع رشاوي المناقصات بأكياس النايلون في مواقف الجمعيات منتصف الليل على المتنفذين في الوزارات!

وفي نهاية المطاف فتنشنا أبوهاني وانتهت شركتنا بالخسارة، وخلافاً لتلك النكتة، فلا أبوهاني سرق مالنا ولا نحن حصلنا على خبرته، سوى أننا عرفنا أن مصطلح «مناقصة» هو مفهوم رديف للسرقة والرشوة، وهو ما جعل الكويت تصبح على القائمة السوداء لدى الشركات العالمية!

ليست السرقة بالمناقصات فقط، بل حتى التعاقد من غير طرح مناقصة يعد أمراً مشبوهاً، ففي اجتماع لجنة المناقصات المركزية رقم ٥٠ و٢٠٠٩/٥٥ المنشور في الانترنت، وافقت اللجنة على طلب وزارة الإعلام التعاقد مباشرة مع شركة صغيرة تديرها سيدة رخصتها تجارة عامة ومقاولات للبت وأميركا الشمالية بقرابة مائتين وتسعين ألف دينار، كما وافقت اللجنة على إعادة التعاقد مع الشركة نفسها، ومن غير طرح مناقصة أيضاً، بمبلغ يتجاوز نصف مليون دينار لبت القناة الفضائية الكويتية الثانية والثالثة لقارة أميركا الجنوبية والجزر المحيطة بها!! وحسب علمنا فان الكويتيين لا يسافرون الى هناك! كما أن الجزر القريبة من قارة أميركا الجنوبية، مثل جزر أرخبيل فوكلاند، ما هي إلا أكثر من مائتي جزيرة منها اثنتا عشرة جزيرة مأهولة فقط، أما الباقي فلا يسكنها إلا الجن، فلا شجر ولا بشر بسبب الرياح العاتية!

والسؤال هنا من الذي يستطيع أن يتأكد من حقيقة البث الذي يكلف الدولة أكثر من نصف مليون دينار، وإذا ما كان هناك بث أصلاً؟! وهو ما يثير شبهة هدر المال العام والتفيع! وماذا سنستفيد من البث لقارة أميركا الجنوبية خصوصاً للجزر المحيطة بها التي لا يوجد فيها سوى الجن؟! ولماذا التعاقد بشكل مباشر مع تلك الشركة المنتهي ترخيصها العام الماضي والتي تصل العقود الموقعة معها الى ثلاثة أضعاف رأس مالها ومن غير طرح مناقصة؟! ●●●

إن أصبت فمن الله وإن أخطأت فمن نفسي والشيطان.

القبس، ٩ أغسطس ٢٠٠٩م

لا «تأمن» بالكويتية

د. طارق العلوي

أيام الثانوية العامة (الله لا يعودها)، وخلال أحد الامتحانات، اضطر أستاذ اللغة العربية أن يغادر الصف مسرعاً.. تلبية لنداء الطبيعة! فأشار إلى أحد الطلبة «الأبضيات» أن يقف مكانه مراقباً على بقية الفصل، وقبل أن يصل المدرس إلى الباب التفت إلى الطلبة وقال متوعداً: «حسّك عينك أشوف حد منكم يببص في ورقة زميله»، وبعدها غادر برعاية الله وحفظه، وتركنا نحن المساكين تحت رحمة هذا التلميذ «الأبضاي» الذي أعلن على الملأ أن شعاره: «يا شباب اليوم الغش عندنا.. حلالي»!

ما حصل كان غلطة أي نعم، لكنها من نوع «غلطة تقوت ولا حد يموت»! ولكن المشكلة لو كانت هذه الغلطة على حجم أكبر وأصبحت هناك أرواح معرضة للخطر بسبب هذا التساهل، وهذا ما فهمته من الرسالة التي جاءتني بالبريد الإلكتروني تحذر من أن طائرات الكويتية ربما تكون.. في خطر!

ملخص الرسالة أن هناك هيئة اسمها «الطيران المدني»، وهذه الهيئة تراقب إجراءات السلامة في «الخطوط الجوية الكويتية»، الطريف والمخيف في آن واحد أن الطيران المدني (ولأسباب أخرى غير تلبية نداء الطبيعة) استعان بموظفين منتدبين من «الكويتية» ليراقبوا على.. «الكويتية»!

الموضوع فيه ارواح ناس، فالطيران المدني من وظائفه الاشراف على شركات الطيران للتأكد من الصيانة والاداء الفني، واصدار وتعديل قوانين السلامة الجوية، والتفتيش الدوري والمفاجئ على شركات الطيران.

الرسالة تحوي تسعة اسماء على الاقل من «الكويتية» (وما زالوا يتبعون الكويتية)، لكنهم يعملون كمنتدبين في الطيران المدني في وظائف «حساسة» مثل: مدير إدارة، ورئيس قسم، ومراقب ادارة، للتأكد من اجراءات الامن والسلامة على الخطوط الكويتية!

وتختم الرسالة بأن وزير المواصلات الاسبق نبيل بن سلامة انتبه لخطورة موضوع «تعارض المصالح» هذا على اجراءات السلامة، فأصدر عن طريق «المجلس الاعلى للطيران المدني» قراراً يمنع الموظفين المنتدبين من تقلد اي مناصب ادارية تنفيذية في الطيران المدني، ولكن يبدو - حسب ما فهمته من الرسالة - ان الجماعة في الطيران المدني لم يعجبهم هذا القرار فأعطوه.. «بو لباس»!

القبس، ٩ أغسطس ٢٠٠٩م

يا البصري.. هالساففة ما ينسكت عنها!

د. طارق العلوي

جاءتني يا معالي الوزير رسالة من العصفورة بأن «ادارة الطيران المدني» (والتي أظن أنها تتبع وزارتك) قد انعقد لسانهم ولا يعرفون كيف يردون على مقالي السابق. وكرمي لعيون الطيران المدني سأتعامل معهم كما يتم التعامل مع العروس البكر عندما يتقدم الخُطاب لطلب يدها فينعقد لسانها وتحمر وجنتاها خجلاً، فيفهم طالب القرب أن «السكوت علامة الرضا»! وبما أن الحسنة (ادارة الطيران المدني) سكنت عن مقالي «لا تأمن بالكويتية» فسوف أعتبر سكوتها علامة رضا وتأكيدها لكل ما جاء في المقال، وهذا سيجعلني أشكرهم بأن أسترسل أكثر في تبيان خطورة الوضع بالكويت.

<http://www.youtube.com/watch?v=szc4vnJEK-g>

هذا رابط على اليوتيوب لطائرة كويتية.. «كادت تنفجر»!

والقصة حسب ما فهمتها من أحد مواقع الانترنت لطيارين كويتيين أن الطائرة حُملت بكمية من الوقود زائدة على حاجة الرحلة، فتقرر ان تخفف الكمية «إرجاع الزائد»، وهذا يحتاج لتواجد سيارات الاطفاء بالقرب من الطائرة في وضع استعداد، إلا ان العملية جرت دون وجود فرقة الاطفاء، ويبدو أن الكهرباء الساكنة تسببت في شرارة أشعلت النار في الوقود على مدرج المطار قرب الطائرة كما ترون في المشهد، ولو أن هذا الاشتعال وصل للخزان لانفجرت الطائرة كلها!

تحدثت مع أحد زملاء عن خطورة هذه الحادثة التي وقعت في نهاية عام ٢٠٠٨، وتساءلت ان كان الوضع قد تحسن منذ ذلك الوقت الى الآن وصار سجل الطيران المدني «بيرفكت» ولا تشوبه شائبة، لكن الرد جاءنا من زميل ثالث بأنه قبل اسبوع كان قد نصح والديه بعدم ركوب «الكويتية» عند عودتهما من القاهرة، وقد صدق حدسه عندما علم بعد وصولهما بأن المحرك الأيسر للطائرة أصابه عطل!

نعود مرة أخرى للطيران المدني فنقول ان الدول «المحترمة» تقوم فيها هيئة الطيران المدني بالتحقيق في حوادث الحريق وأعطال الطائرات لمعاينة المقصر ولضمان عدم تكرار الخطأ، وتنتشر هذه التقارير للناس على صفحات الجرائد. ولكنني بحثت في أرشيف الصحف الكويتية ولم أجد خلال هذا العام أي تقارير عن نتائج تحقيق «الطيران المدني» في حادثة اشتعال الطائرة الكويتية في مشهد اليوتيوب أعلاه ولا في أي حوادث أخرى!

الكلام الذي نسمعه (بأن الخطوط الكويتية أصبحت متهاكة بسبب «ضعف الميزانية» وأننا يجب أن نغض الطرف عنها الى أن يتم تخصيصها) هو كلام سخيف ويراد به تغطية آثار جريمة كبرى! فمسؤولية الطيران المدني «ألا تسمح» لأي طائرة من الكويتية بالطيران الا بعد استيفاء جميع اجراءات الصيانة والسلامة، حتى ولو تكلف ذلك ابقاء جميع طائرات الكويتية على الأرض.

لكن سماعنا كل يوم عن طائرات الكويتية تطلع وتهبط وهي مليئة بالعيوب والأعطال يجعلنا أمام استنتاج واحد لا ثاني له، وهو أن العلاقة القائمة حالياً بين الطيران المدني والخطوط الكويتية ربما تكون من نوع: «حك ظهري وأحك ظهرك» وبالمصري: «مهمزني وأهمزك»!



وبالمناسبة اضيف لكم معلومة أخرى «فوق البيعة». ففي أثناء فترة اشتعال النار في الطائرة، كان محاصراً بداخلها الطياران وطواقم المضيفين.. وجميع ركاب الرحلة!

القبس، ١٣ أغسطس ٢٠٠٩م

الدفاع ومهازل العلاج بالخارج

د. وليد الطبطبائي

بلغني ان هناك نوعا من العيب حصل بإدارة العلاج بالخارج بوزارة الدفاع يتمثل في قرارات علاج بالخارج تتم بشكل مخالف للقانون وفيها اهدار للاموال العامة فضلا عن غياب العدالة والمساواة في تطبيق معايير الايفاد للخارج، ففي الوقت الذي يتم فيه رفض حالات بعضها بحاجة ماسة للعلاج بالخارج، نجد ان حالات لا تستحق اطلاقا السفر للخارج يتم ايفادها والسبب هو نوع الوساطة وصاحب الوساطة وليس نوع المرض وخطورته.

وعلى سبيل المثال تم ايفاد مريضة تعاني من مجرد «الام في الرقبة» واخرى تعاني من «ترهل البطن» يا سلام، واخر لعمل عملية «ليزر» لعينيها، ورابع لمجرد «خشونة في مفصل الركبة اليمنى» ولا يحتاج الى تدخل جراحي!! واخر يعاني من «التهاب في المعدة» ومريضة تعاني من «التهابات في القدم اليسرى» واخر يعاني من «كسر قديم في اصبعه» يا حرام.. واخر يعاني من «صداع ودوخه» وسبق ان ارسل مرارا للخارج!! ومريض يعاني من «حول وضعف في النظر» وطفلة تعاني من «ارتجاع البول» ومريض يعاني من «ربو شعبي» ومريض يعاني من «خشونة في الركبة اليسرى ويحتاج إلى علاج طبيعي».. الخ وهكذا قرارات لترضية الاصحاب والاقارب والاحباب عددها بالمئات صدرت خلال الشهرين الماضيين معظمها لنواب «راضية عنهم الحكومة كل الرضا» وتشترى سكوتهم بهذه المعاملات ونحن نقول: عليهم بالعافية.. ولكن في المقابل يتم رفض سفر عدد من المرضى لديهم امراض خطيرة لمجرد انه ليس لديهم واسطة او نائب من فئة «المحسوبين على الحكومة» ليتم رفض علاجهم بالخارج وعلى سبيل المثال فقد تم رفض علاج مريضة تعاني من «قصور وظيفة القلب» وآخر يعاني من «هبوط بالقلب والتهاب حاد بالرتنتين» وآخر رفض رغم انه يعاني من «قصور في شرايين القلب» ومريض يرفض علاجه بالخارج رغم انه يعاني من «مرض السرطان» ومريض يرفض علاجه بالخارج رغم ان «المريض تعرض لاصابات نافذة ويوجد تليف في الشبكية» وتقول اللجنة بانه «لا يوجد علاج له» ومع ذلك توصي اللجنة ب «متابعة علاجه بالكويت»!! شلون وانتم تقولون ليس له علاج!!؟

وأخر يعاني من «ورم بالمخ ويحتاج إلى تدخل جراحي» الا ان اللجنة تقول ان «علاجه متوفر في الكويت».

وهكذا الاحوال السيئة في الكويت عشرات وربما مئات يتم رفض علاجهم بالخارج، ليس لديهم واسطة ويرسل المئات غالبيهم لا يستحق السفر لمجرد السياحة والسفر لان لديهم واسطة!!

وأنا أضع هذا الأمر برسم النائب الأول وزير الدفاع الشيخ جابر المبارك ليضع حدا لهذه المهزلة ولينصف من يستحق السفر ويرسله بدون واسطة، وان يحاسب المسؤولين عن ارسال المتمارضين والذين سافروا لمجرد ان لديهم واسطة وان يغربل إدارة العلاج بالخارج لتكون ادارة عادلة في قراراتها ومحافظة على الأموال العامة.. ولا أظن أن الشيخ جابر إلا سباقاً للإصلاح واختيار أصحاب الكفاءة والأمانة لاتخاذ القرارات الصائبة والذين لا يستغلون مناصبهم لإرضاء الأصحاب والأحباب، وكسب الود والمجاملات على حساب معاناة أصحاب الأمراض الحقيقيين، وأطالب الأخ الوزير بإعادة النظر في الحالات العديدة التي تم رفضها لمجرد أنه ليس لديهم واسطة وهم يرون غيرهم يسافر للخارج وليس فيهم إلا «العافية».. وفعلاً هذا أمر يحزن ويزعل.. فهل نسمع قرارات تصحيحية!!؟ هذا ما نتمناه..



20 ٩ مليوناً كلفة إرضاء شهرين فقط:

نحو 500 قرار علاج بالخارج مخالف للشروط تم اعتمادها خلال الشهرين الماضيين تكلف المال العام نحو 20 مليوناً باعتبار القرار الواحد يكلف بالمتوسط 40 ألف دينار. كله لأجل تغطية موضوع لوحات الملايين الخمسة.. يعني الزيادة أكثر من الشرية!!!

الوطن، ٣٠ أغسطس ٢٠٠٩م

كل جرام يورانيوم منضب وأنتم بخير

ذعار الرشيد

«اليورانيوم المنضب لايزال موجودا في الكويت ولم ينقل منه جرام واحد»، هذه الحقيقة التي قضيت ٣٢ يوما أبحث وراءها بعد أن أعلن في الصحف الأميركية خلال شهر يونيو الماضي عن نقل ٦٧٠٠ طن من التربة الملوثة باليورانيوم من الكويت إلى أميركا، وكنت قد كتبت قبل شهر عن أن الصحف الأميركية تناقلت خبر تصدير الكويت لليورانيوم إلى الولايات المتحدة الأميركية، وبعد نشري لمقالاتي بيوم أرسل لي المنسق العام لجماعة الخط الأخضر الكويتية الزميل خالد الهاجري رسالة طويلة يبلغني فيها أنهم كانوا قد أثاروا الموضوع قبل عام في مقابلات لهم في قناتي «الوطن» و«الراي» وأحسست من خلال مقالته أنني «مصيف» والناس «مشتين»، غير أنني لم أكن أبدا «مصيف» ولم أكن كذلك يوما، فقد عرضت ما عرضته خلال مقالتين متتاليتين أملا في أن أجد ردا من أي جهة حكومية على ما أثارته الصحف الأميركية عن حقيقة تصدير الكويت لـ ٦٧٠٠ طن من التربة الملوثة من ميناء الدوحة إلى ولاية أيداهو الأميركية، ولكن وكعادة وزارة الدفاع المسؤولة الأولى والأخيرة عن مثل هذا النقل لم يأت رد ولم يكلف أحد نفسه عناء الرد ولو حتى برسالة فاكس من سطرين، لذا أخذت على عاتقي البحث عن هذا الموضوع لأجد أن اليورانيوم المنضب لم ينقل من الكويت وأن كل ما نقل بحسب ما أثبتت تقارير التحليل الأميركية هو مجرد «تربة رملية» ملوثة بنسبة بسيطة ولا تكاد تذكر من الإشعاع الذي يدخل ضمن دائرة الأمان وليس دائرة الخطر.

طوال ٣٢ يوما بحثت وراء الصفقة والشركة الأميركية التي قامت عليها، والعقدين اللذين تمت بموجبهما الصفقة التي أبرمتها وزارة الدفاع الأميركية مع مقاول أميركي لأجد بما لا يدع مجالا للشك أنه لم ينقل جرام واحد من حديد قذائف اليورانيوم المنضب التي احترقت وتفجرت نتيجة احتراق مخزن ذخيرة تابع للجيش الأميركي عام ١٩٩١.

وصلت في رحلة بحثي إلى شركة أميركان إيكولوجي التي قامت بدفن التربة الملوثة باليورانيوم المنضب في مدينة بويس بولاية أيداهو الأميركية ووجدت أن كل التقارير العملية عن الشحنة تثبت أنها مجرد «تربة رملية» تحوي نسبة ضئيلة من الإشعاع غير المؤذي.

فلماذا نقلت هذه الأطنان من التربة إذن؟ ولماذا دفعت وزارة الدفاع الكويتية قيمة صفقة يفترض أن تتم عبر الجيش الأميركي كونه صاحب المشكلة أصلا والذي يمتلك مشروعا أطلق تحت اسم «مشروع الكويت» منذ العام ٢٠٠٣ يقوم بموجبه الجيش الأميركي بدفع الملايين لشركات مقاولات أميركية متخصصة من أجل تنظيف ونقل أي مواد ملوثة باليورانيوم يخلفها الجيش الأميركي وعلى ميزانية وزارة الدفاع الأميركية ولا يفترض أن تتحمل وزارة الدفاع الكويتية «سنتا» واحدا.

ما اكتشفته خلال رحلة ناهزت الشهر من أوراق ووثائق كويتية وأميركية لا يمكن أن تكفيه مقالة واحدة وبحاجة إلى إعادة تجميع، خاصة أن كل عقد من العقدين اللذين منحتهما وزارة الدفاع الكويتية للمقاول الأميركي الذي قام بتنفيذ نقل التربة «الملوثة باليورانيوم» وراءه قصة «أبلى» من الأولى.

الأنباء، ٢٠ سبتمبر ٢٠٠٩م



القسم الرابع أضواء على القضايا المحلية



من يعيد الاعتبار لكلية الطب بعد الفضيحة؟

د. إبراهيم بهباني

من وصفها بأنها فضيحة فقد اصاب الحقيقة، والخبر لم يعد سرا وملف الفضيحة وصل الى القيادات العليا في الدولة ليضاف الى سجل المدير الذي لم يعد يابه لا بالقوانين ولا باللوائح ولا باحترام الهيئة الاكاديمية واستقلاليتها، فضيحة في كلية الطب بطلها نائب محترم ومدير جامعة محترم، بالطبع هناك من يفترض ان يقوم بدور المحاسب ويمارس المساءلة التي تستوجب التحرك وعدم السكوت عنها، فقد تعبنا من الحديث عن التجاوزات من دون ان نرى شيئا على الارض، فالفضيحة تسيء الى الجسم الاكاديمي والى السلطة التشريعية التي لا يتوقف بعض الاعضاء عن اظهار ادوارهم البطولية، وبكونهم حماة ومدافعين عن حقوق المواطنين وتطبيق القوانين بعدالة وسواسية، واذ بهم اول الخارجين عن تلك القوانين التي اقساموا على احترامها والذود عنها، الفضيحة ان احد الطلاب بكلية الطب سقط في امتحان الدور الاول في الجراحة وعليه غياب بنسب عالية وهذا ما يعرضه الى الايقاف اذا تعدت نسبة الغياب ٢٠٪. جرت محاولة لتعويضه بأن يعطى فرصة في دورة الصيف وايضا لم يحالفه الحظ، حيث كانت النتيجة السقوط وهي نتيجة خرجت من لجنة من الاساتذة. هنا دخلت الوساطة على الخط وحاول النائب ممارسة ضغوط، وقيل له هذا موضوع اكاديمي ولا علاقة له بالسياسة ونحن لا نقبل تدخلات خارجية! لم يعجب سعادة النائب هذا الرد فما كان منه الا الاتصال بالمسؤول الاول في الجامعة، الذي انصاع للطلب وقام بتحويل الملف الى الشؤون القانونية ليجدوا له ثغرة يستطيع النفاذ منها، ويصدر قرارا يعلن فيه نجاح الطالب...! المسؤول الاول في الجامعة ضرب عرض الحائط بأعراف وتقاليد في عملية التقييم متبعة منذ تأسيس الجامعة حيث جاء هو لينسفها ويلغي اعرافا علمية قائمة، فالقرار الذي اصدره فيه تجاوز واضح ومخالف، لان الطالب سقط بالامتحان بناء على قرار من لجنة الامتحان وبالتالي لا يحق لا لمدير الجامعة ولا للعميد ان يلغيا قرار لجنة الامتحان، هذا العمل تعدى كل الاعراف، فماذا حصل بعد ذلك؟ اجتمع قسم الجراحة واصدر قرارا برفض قرار مدير الجامعة واعتبره باطلا وغير صحيح ثم اجتمع مجلس الكلية واعتمد رأي لجنة الامتحان ولجنة القسم بأن رفض قرار مدير الجامعة مؤيدا قرار العميد وقرار اللجنة، المساءلة هنا اصبحت واضحة، لجنة امتحان تضم اساتذة طب واصحاب كفاءات علمية يقررون ان الطالب او الطالبة الفلانية رسبت في الامتحان ويأتي «المدير» ويلغي النتيجة ويصدر قرارا بالنجاح فماذا يعني ذلك؟ تجاوز المعقول وتفردا بالقرار خصوصا ان القضية لها صلة مباشرة بتخصص علمي مرتبط بصحة البشر وليس بتخصص تاريخ او جغرافية، واذا كان ذلك بالمبدأ يعتبر خطأ فادحا بعيدا تماما عن اسلوب ادارة جامعية تحافظ وتحترم استقلاليتها ولا تخضع لتدخلات ووساطات النواب لارضائهم، خصوصا اذا ما كان موقعهم في المجلس يسمح لهم بممارسة الرقابة على الهيئة التعليمية، انكشف المستور وبان نور الحق، فمن سمح لنفسه بتجاوز القوانين من دون اي اعتبار للقواعد والاجراءات واللوائح المتبعة في هذا الصرح الاكاديمي يتحمل مسؤولية قراره، ومن سمح لنفسه كنائب ان يتدخل في شأن اكاديمي بتلك الصورة الفظة فهذا امر يسيء الى السلطة التشريعية (مجلس الامة) ويسقط الدور الرقابي عنه، لانه خالف المبدأ والدور والصلاحيات، بعد ذلك من يعيد الاعتبار لسمعة كلية الطب وللجسم الاكاديمي؟ بعد ذلك كيف سيظهر هذا النائب امام المواطنين عندما يسمح لنفسه ان يتدخل بأمر يخالف القوانين؟

القبس، ٣ نوفمبر ٢٠٠٨م

هذا وانتو ديوان الخدمة..!

وليد عبدالله الغانم

ديوان الخدمة المدنية هو الرقيب في الدولة على تطبيق قوانين وقرارات الخدمة المدنية، وقد عين الديوان موظفين في الوزارات، مهمتهم الاساسية مراقبة القرارات الادارية ومعرفة جدية الوزارات في تطبيق اللوائح والقوانين، فديوان الخدمة المدنية مؤتمن على ذلك.. كلام جميل.. ولكن ماذا نفعل اذا كان هذا الجهاز المؤتمن يخالف القوانين ويقترف المخالفات؟!

ديوان المحاسبة سجل اخطاء في صرف مبلغ 592 الف دينار مكافآت مالية لبعض الموظفين المكلفين بفرق العمل بالمخالفة لقرارات مجلس الوزراء المتعلقة بمعالجة مواطن الهدر في الانفاق الحكومي، للأسف كان رد ديوان الخدمة المدنية على هذه الملاحظة انه يتفهمها وسيعمل على تلافيها ولا ادري ما فائدة هذا التفهم ان كانت الملاحظة تكررت سنتين متتاليتين.

اربعة آلاف دينار مكافأة خاصة صرفها الديوان لاحد الموظفين القياديين مقابل خدمات ممتازة على الرغم من اعارته الى وظيفة اخرى خارج البلاد، واتمنى لو يفسر لنا ديوان الخدمة ما هي نوعية الاعمال الممتازة التي يقدمها موظف معار وخارج البلاد لتتم مكافأته بهذه الصورة المبتدعة؟ هل شارك في اولمبياد بكين مثلاً؟!

ديوان الخدمة المدنية صرف مكافأة اعمال ممتازة لاثين من قياديه 5 مرات خلال السنة المالية 2008/2007 وكل وزارات الدولة تصرف المكافأة مرة واحدة، لكن مكافآت الديوان تستمر طوال السنة.. يا ترى ما هو مبرر هذا الفعل العجيب؟ كيف يسمح الديوان لنفسه ان يتحكم في مكافآت الوزارات فيمنع ما يشاء منها ويغض الطرف عن تجاوزات مسؤوليه وقياديه؟!

34 الف دينار صرفت لقياديين اثين فقط نظير مشاركتهم بالعمل في أكثر من فريق في وقت واحد اثناء الدوام الرسمي، بالاضافة الى حصولهما على العديد من المكافآت المالية الاخرى ومكافآت شهرية بصفة شخصية، ومع ان هذا الديوان يصرف ببذخ على القياديين بلا موانع ولا حدود..

هل لاحظتم ان المخالفات والتجاوزات كلها اقترفت لاجل القياديين؟ سنقول اذا كان هذا ديوان الخدمة المدنية المؤتمن على قرارات الدولة؟ من نلوم في الوزارات اذا كان ديوان الخدمة المدنية همه الوحيد صرف مكافآت اشكال وانواع للقياديين فيه؟ ماذا يفعل هؤلاء القياديون السوبر الذين يتمتعون بكل هذه المخالفات طوال السنة بلا حسيب ولا رقيب؟ ديوان الخدمة مسؤول عن القوانين وهو «حاميا» فاذا كان حاميا يتصرف بهذا الشكل، فماذا ترك «لحراميا».. والله الموفق

■ ملاحظة للمزيد اقرأ تقرير ديوان المحاسبة كاملا.

القبس، ٤ نوفمبر ٢٠٠٨م

دمج المجالس العليا واللجان خطوة جريئة نحو الإصلاح

بدرالسلمان

مجالس عليا ولجان، وما أكثرها من مجالس ولجان تتمسك بالحكومة والوزراء بتشكيلها حتى أصبحت عادة سارت عليها الحكومات المتعاقبة.

ولو ان تلك المجالس العليا واللجان الوزارية المشكلة، على كثرتها، قد تركت بصمة او عادت بفائدة ما لكان الامر مقبولاً، ولكن للأسف أصبحت تشكل لاجل تضييع فئات معينة او لتعطيل المشاريع التنموية ووقف حال البلاد والعباد.

وبنظرة ثاقبة لعدد تلك المجالس العليا واللجان الوزارية المشكلة في حاضرتنا سنجد مجلساً ولجنة لكل منحى من مناحي الحياة، فتجد المجلس الاعلى للتخطيط والتنمية، المجلس الاعلى للبترو، المجلس الاعلى للمرور، المجلس الاعلى للتعليم، المجلس الاعلى للاسكان.. الخ. بالاضافة الى اللجان المنبثقة من مجلس الوزراء والوزارات المختلفة، ومنها، على سبيل المثال لا الحصر، لجنة للمناقصات ولجنة لشؤون القصر ولجنة للاسرى ولجنة للزراعة ولجنة للصناعة ولجنة لذوي الشهداء ولجنة للرياضة ولجنة لحقوق الانسان ولجنة للبدون ولجنة للصحة ولجنة للمشاريع الكبرى ولجنة للمرأة.. الخ، وفي النهاية المحصلة = صفر.

حكومة موازية

وكأن الكويت ليس فيها وزارات او هيئات معنية بتلك المجالات التي خصصت لها تلك المجالس العليا واللجان، واصبحت من كثرتها تشكل حكومة موازية للحكومة الرئيسية، والادهى من ذلك ان كلا يسير على خطاه، فلا تتسابق ولا تبعية ولا نهج محدد يجمع الفرقاء من المجالس واللجان، وتداخلت اختصاصاتها وصلحاياتها وتضاربت دراساتها وتوصياتها وضاع المزيد من الوقت والجهد والمال من دون اي فائدة، وضاعت الطاسة بين حانا ومانا، على مر الازمنة وتعاقبت الحكومات المختلفة. والخاسر الاكبر هو الكويت والمواطن الكويتي المغلوب على امره والذي تاه بين البيروقراطية الحكومية التي هي نتاج طبيعي لكثرة تلك المجالس واللجان.

ما الفائدة؟

ثم نجد سؤالاً يطرح نفسه وهو ما الفائدة وما الذي عاد على الكويت والمواطن الكويتي من كل تلك المجالس العليا واللجان؟ ولمصلحة من الاصرار على تشكيلها؟

وربما تكون الاجابة ان تلك المجالس واللجان تقوم بدراسات وبحوث ثم ترفع تقارير وتوصيات للجهات العليا للاخذ بها.

ونجد سؤالاً آخر.. أين تلك التقارير والتوصيات؟ ولمن ترفع؟ إلى أين وصلت؟ ومن المسؤول عن تلك الجهات؟ وهل اجتمعت تلك المجالس واللجان بصفة دورية حسب نظامها الأساسي وهل تم الأخذ بتوصياتها؟ وما نسبة ما تم الأخذ به منها؟

وستكون الإجابة ان التقارير والتوصيات موجودة، وبعضها مصادق عليه من تلك المجالس ومجلس الوزراء، ورغم ذلك لم يتم الأخذ بها، بل على العكس قام بعض الوزراء باتخاذ قرارات مناقضة لتلك التوصيات.

وبالتأكيد لم تجتمع تلك المجالس واللجان بصفة دورية حسب لوائحها، والسبب هو عدم توافر الوقت لسمو رئيس مجلس الوزراء والوزراء الذين عادة ما تكون تلك المجالس العليا واللجان تحت رئاستهم، ونتيجة لكثرة اجتماعات مجلس الوزراء ومجلس الأمة والواجبات الدبلوماسية والالتزامات الاجتماعية بالإضافة الى الزيادة المبالغ فيها في عدد تلك المجالس واللجان .

التخطيط

ان المجلس الأعلى للتخطيط والتنمية انشئ بموجب المرسوم الأميري رقم ٣٣ لسنة ٢٠٠٤ بتاريخ ٢٧ ذو الحجة ١٤٢٥ الموافق ١٨ فبراير ٢٠٠٤ وتعديلاته برئاسة سمو رئيس مجلس الوزراء، ويضم في عضويته عددا من الوزراء ووزراء سابقين وشخصيات بارزة مشهود لهم بالكفاءة والخبرات المتميزة في شتى المجالات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والتعليمية الخ.

وحددت اختصاصات المجلس في الآتي:

تحديد الأهداف بعيدة المدى للتنمية والمساهمة في إعداد الاستراتيجيات وأهداف خطة التنمية العامة والقطاعية والمشاريع التنموية الكبرى وبرامج الحكومة والمشاركة في رسم السياسات المناسبة لتحقيقها .

اقتراح مشاريع القوانين واللوائح والقرارات اللازمة لتحقيق الأهداف التنموية ورفعها الى مجلس الوزراء لإقرارها .

رسم السياسات المستقبلية وتحديد التوجهات العامة في ما يتعلق بشؤون التنمية وتطوير مختلف المجالات الاقتصادية والاجتماعية وربط مخرجات التعليم بالتنمية .

اقتراح الوسائل والآليات المناسبة لتأكيد اتصال خطط التنمية المتتالية وربط المشاريع التنموية ببرنامج عمل الحكومة لتحديد أهداف المسار الاقتصادي للبلاد وفق البرامج الزمنية اللازمة لتنفيذ هذه الخطط .

اقتراح التوصيات اللازمة لتعزيز التكامل بين القطاعين العام والخاص بما يحقق اهداف التنمية الشاملة .

وضع التصورات التي من شأنها تطوير برنامج عمل الحكومة والآليات اللازمة لتنفيذه ورفع كفاءة الاجهزة القائمة على التنفيذ ومتابعتها من خلال تقديم تقارير دورية منتظمة الى مجلس الوزراء .

الربط بين الخطط التنموية والاشتراطات اللازمة لتحقيق التوازن البيئي في المشاريع التنموية .

تقديم الدراسات والتوصيات في المواضيع التي تحال اليه من مجلس الوزراء .

اقتراح الآليات المناسبة لتفعيل ترابط شبكة نظم المعلومات في الدولة .

قراءة

وبقراءة سريعة لاهداف المجلس الاعلى للتخطيط والتنمية وتشكيلته سنجد ان هذا المجلس فعليا يمكنه ان يقوم مقام معظم ان لم يكن كل تلك المجالس واللجان المشكلة .

ويمكن كذلك تطعيم وتنقيح التشكيل الحالي للمجلس بخبرات اخرى ليغطوا جميع المجالات والتخصصات التي قد يحتاجها المجلس لتغطية جميع اختصاصات تلك المجالس واللجان، وفي هذه الحالة ستتوافر عدة مميزات من اهمها:

القضاء على ظاهرة كثرة المجالس واللجان المتضاربة التي تشكل بداع ومن دون داع.
توحيد الجهة الاستشارية للدولة تجنباً لتشتت الآراء والدراسات والتوصيات.
توحيد قاعدة البيانات وعدم التضارب بين الجهات المختلفة بعضها البعض.
التقليل من البيروقراطية الحكومية وتقليل الدورة المستندية للمشروعات والقوانين والتشريعات.
توفير الوقت والجهد لسمو رئيس مجلس الوزراء والوزراء.
الاستفادة القصوى من خبرات اعضاء المجلس الاعلى للتخطيط والتنمية.
تلك المزايا وغيرها ستتحقق لو ان تلك المجالس واللجان قد تم الغاؤها او انتقلت ودمجت اختصاصاتها الى المجلس الاعلى للتخطيط والتنمية.

أين التوصيات؟

ولكن سنجد سؤالاً آخر يطرح نفسه، ألا وهو هل تأخذ الحكومة بتوصيات المجلس الاعلى للتخطيط والتنمية؟ وهل له دور فعال في رسم الخطط التنموية للدولة؟ وهل يجد سمو رئيس مجلس الوزراء الوقت لترؤس اجتماعات وبصفة دورية مع اعضاء المجلس الاعلى للتخطيط والتنمية لمناقشة اعماله وتوصياته؟ والاجابة هي بالتأكيد لا، حيث انشغال سموه باجتماعات مجلسي الوزراء والامة وارتباطاته الدبلوماسية والاجتماعية، فبالإتأكيد لا يجد الوقت للاجتماع بالمجلس الاعلى للتخطيط والتنمية بصفة دورية حسب نظامه الاساسي، فمن اين سيجد الوقت للاجتماع بكل تلك المجالس واللجان الاخرى او حتى الاطلاع على توصياتها وقراراتها؟ وفي النهاية مجالس عليا ولجان بلا فائدة ودراسات وابحاث وقرارات حبيسة الادراج، وهدر للوقت والجهد والطاقات بشكل يفوق التوقعات، في وقت هو الاحوج للحكومة لتوفير تلك الطاقات واستغلال ذلك الهدر في ما ينفع ويفيد المصلحة العليا للبلاد.

إصلاح

سمو رئيس مجلس الوزراء رجل ينشد الاصلاح ومشهود له بالكفاءة والجرأة، وليس ادل على ذلك من تلك القرارات التي اتخذها اخيراً من فتح ملف التجنيس والغاء الجنسية لبعض المنتفعين بها من دون وجه حق، وكذلك الاجراءات التي اتخذها في موضوع دراسة التجاوزات في مصروفات ديوان سمو رئيس مجلس الوزراء، وهي خطوات تؤكد أن سموه رجل ينشد الاصلاح ولا يخشى في الحق لومة لائم. ومطلوب اتخاذ خطوات اخرى في هذا الاتجاه الاصلاحى، كإعادة النظر في بعض القوانين، ومنها قانون الاسكان وقانون ال B.O.T وغيرهما من القوانين التي اتخذت في عجلة ومن دون الدراسة المتأنية لها.

ومن هذا المنطلق، نناشد سموه بتقليص تلك المجالس واللجان الى اقصى درجة ودمجها في المجلس الاعلى للتخطيط والتنمية، وستكون تلك خطوة نحو الاصلاح تحسب لسموه. مع التأكيد على احترامنا وتقديرنا لاعضاء تلك المجالس واللجان وما يتمتعون به من كفاءة وخبرة.

مرحلة حرجة

ان الكويت تمر في مرحلة حرجة وليست بمنأى عن تلك الازمة العالمية الاخيرة، التي ظهرت نتائجها بوضوح في انهيار اسعار النفط وانهيار البورصات واسواق المال العالمية.

ومواجهة تلك الازمات والمخاطر وكذلك تحريك عجلة التنمية في البلاد وتحويل الكويت الى مركز مالي وتجاري لا تحتاج الى كثرة المجالس واللجان التي هي في الحقيقة عبء على الدولة على مر السنوات وتعاقب الحكومات، وفاقت سلبياتها ايجابياتها، ويجب التركيز على مجلس واحد تجتمع فيه الكفاءات والخبرات في كل المجالات، ليقوم مقام المستشار الرئيسي للحكومة.

إن التنمية تحتاج الى تضافر كل الجهود من اجل النهوض بدولتنا، نحتاج الى وعي سياسي وتتموي ينحي الشخصانية جانباً، ويضع مصلحة الكويت فقط نصب الاعين، لكي نحقق التنمية ليس لهذا الجيل فحسب ولكن للاجيال القادمة.

القبس، ٦ نوفمبر ٢٠٠٨ م

العولة الحكومية

محمد أحمد الملا

اشتكى المستثمرون والمقاولون الحاصلون على العقود لتنفيذها بالجهات الحكومية من أن هناك بعض المسؤولين المشرفين عليها زدودوا نسبهم المالية، أي «العمولة» لكل دفعة تصرف لهم ولن يعتمد الشيك إلا بعد أن يدفع المقسوم «كاش»، فلهذا اضطرت الشركات لوضع نسبة مالية معينة في المناقصة لكل مسؤول تحت بند الهدايا والمنح، فلهذا كثر لفظ «مصروفات أخرى» بالعطاءات، والتمن التلاعب بالمواصفات والمصنعية لكل مشروع، ومعظم الأعمال في الأونة الأخيرة تكثر فيها الأوامر التغييرية والتعديلات الجوهرية لتتفيع المقاول والمسؤول الحكومي.

وبعد أن يتم تسلم المشروع «الفاسد» تظهر به العيوب والمصائب حتى تضطر الجهة المستفيدة أن تطلب صيانتها بصفة عاجلة، وصارت الجملة الشائعة بالدولة «فيد واستفيد» وكل هذا بفضل القياديين أصحاب الكروش المتخمة بالعمولة والأوامر الوهمية.

واليوم برزت لنا ظاهرة جديدة في عصر الديمقراطية بالنكهة الكويتية، وهي نواب العمولة بحيث تقوم الشركات الفاسدة بالتعاقد مع بعض نواب الأمة لتسهيل إجراءاتها لدى الجهات الحكومية وتفتيعها بمناقصات كبيرة أو تخصيص قسائم صناعية واستثمارية لتصب بمصلحتها، وكل ذلك بثمن يدفع من أموال الشعب الكويتي، وذكرت مصادر أن نواب الأمة يتسابقون بشكل كبير في تقديم طلبات تخصيص لضم أملاك الدولة لمنافعهم الخاصة مع إهداء بعضها لمحبيهم من المفاتيح الإناخابية لضمان ولأئهم الدائم لهم للقيام بالمهام التأريمية بالبلاد وشراء الأصوات وضم بعض القياديين الجائعين من فئة الأذنان، أما الصيدية الكبرى من المشاريع التنموية، فتكون من نصيب أسيادهم الذين يدفعون العمولة المجزية لتعينهم على سهراتهم وتعويض خسائرهم في شركاتهم نتيجة سقوط البورصة في الحضيض.

وآخر الفضائح التي يتم تداولها حالياً في إحدى الجهات الحكومية قيام شركة تمتلك مساحات شائعة من أملاك الدولة وعليها مخالفات ضخمة من سكن عمال وغيرها، فقام المفتشون من أبناء الوطن الشرفاء الذين يخافون الله بمخالفتهم مع التوصية من رئيس قسمهم بتطبيق القانون على الكبير قبل الصغير، وحاولت الشركة رشوتهم فرفضوا واتجهوا إلى المدير الذي اعتاد تقديم خدماته الفاسدة حسب لائحة الأسعار، في البداية «تغلى» عليهم، لكنهم فهموا ما يريد فرموا إليه «إحدى بنات حواء» التي جعلته يرمي المخالفة في الزباله من أجل عيونها، وتناسى شرف المهنة والأمانة، وكل ذلك بفضل سكرتيرة سابقة بمكتبه كانت مسؤولة عن كتابة السيناريو والإخراج لمسلسل حواء والفساد، وهذا يؤكد أن الأذنان مهمتها الرئيسة حماية سوءات أعمامهم.

الكويت تعاني الأمرين من انتشار نار الفساد بفضل النعرات القبلية والشللية ورغبات التيارات المتأسلمة التي تود أن تقتل كل ما هو جميل ببلدنا، ولكن نحمد الله أن وطننا محكوم بقيادة تؤمن بالديمقراطية وبقضاء مستقل ليبقى نصير الضعفاء وأختم مقالي بأبيات مع الاعتذار للشاعر بتعديل بعض الكلمات

يصبح اللصّ في بلادي

وأوكر الفسادِ

بالتماذي... والتذاكي

مديراً وزعيماً للأذنان

الشاهد، ٨ نوفمبر ٢٠٠٨م

أين أنتم؟.. وبنكم؟.. ليش؟!

عبدالرحمن النجار

نقرأ الصحف، ونستمع بما ينشر فيها من مقالات وأخبار... ونتعجب أحيانا مما نقرأ، خصوصا تلك الأخبار أو المعلومات أو الإشارات المتعلقة بتصرفات سلبية لبعض المسؤولين الحكوميين أو غير الحكوميين.. نتعجب ونساءل كيف تحدث تلك الأمور دون أن نسمع بمحاسبة مرتكبي الأخطاء ومخالفي الانظمة والقوانين... وننقل لكم أدناه هذه «التشكيلة» التي قرأناها، وأظن بعضكم قرأها أيضا.. وحتى الآن لا نعرف ماذا حدث بعد ذلك... عزيزي القارئ: اقرأ.. واسمع.. واجمع:

● «جهة حكومية طلبت ملفات 25 مسؤولا وموظفا للتدقيق فيها بعد أن وصلت معلومات شبه مؤكدة بأن شهاداتهم مزورة».

- ونسأل: هل مازال أصحاب الشهادات المزورة على رأس عملهم وإداراتهم ويتقاضون المرتبات العالية رغم شهاداتهم المزورة؟؟



● «نائب (حافي) لديه أراض قيمتها 50 مليون دينار وهي عبارة عن شاليه في بنيدر وأراض في أشبيلية والعيدلي أهدتها له الحكومة، كما سبق وأن أهدته الحكومة شاليهاً على الساحل الشمالي في مصر وفيللا فاخرة في منطقة الهرم وسيارة فارهة غالية الثمن.. علما أنه قبل دخوله المجلس كان يركب سيارة «سكراب» موديل 1998... الخ.

- ويحق لنا أن نسأل: هل ذلك صحيح يا حكومة؟؟ ولماذا لم تردوا على الصحيفة في حالة عدم صحة الخبر؟؟!



● «وكيل وزارة أنقذ 3 وزراء وقياديين تورطوا في قضايا فساد».

- سؤال متواضع: وأين عيون الحكومة عن أولئك القيايين والوزراء المتورطين في قضايا الفساد وأنقذهم منها الوكيل؟؟ وهل كافأتم الوكيل المنقذ.. وهل عاقبتم المتورطين؟؟!



● «مسؤول في وزارة خدمات أحيل للتحقيق لأنه استعمل أجهزة ومعدات الجهة التي يعمل بها وذلك لاستكمال ترميم منزله... ويقال إن أحد المراقبين كشف أمره بعد أن رفض أن يمنحه إجازة قصيرة لطرف قاهر».

- يعني لو أن المسؤول منح المراقب الإجازة القصيرة لأصبح الأمر في طي الكتمان.. «لا من شاف ولا من دري»!!

الوطن، ١٢ نوفمبر ٢٠٠٨م

النائب الأول.. المسؤوليات البيئية

د. حمد محمد المطر

في مقال الأسبوع الماضي، تحدثت عن المشروع المقدم الذي يفترض الى اسناد أهل الاختصاص، فكيف للهيئة العامة للبيئة ان تخطط لانشاء محكمة بيئية، ولم تضع وزارة العدل ضمن الجهات المشاركة؟! اما الاسبوع الجاري فقد شهد «مسرحية كويتية»، فعندما اكتشف المسؤولون في الهيئة العامة للبيئة عن طريقى انه لم يتم ذكر مشروعهم الذي «يطنطنون» عليه لعدة سنوات وهو مشروع القرين، عندما اكتشفوا هذا الخطأ الجسيم، عمد المسؤولون في الهيئة إلى الاتصال بوزير البلدية وذهبوا مع الصحافيين الى مشروع القرين مستخدمين عبارات قوية، والادهى والامر انهم يتهمون البلدية بأنها الجهة المعرقة لاكمال هذا المشروع.

سؤالي لمعالي النائب الأول: كيف تقوم الهيئة العامة للبيئة بكتابة خطتها حتى عام ٢٠١٢ ولم تضع مشروعها البيئي وهو تحويل النفايات في المردم هناك الى طاقة كهربائية؟

الجواب يا معالي النائب الأول يكمن في غياب المنهجية والتخطيط الاستراتيجي ومتابعة الاداء والتقييم، والاهم من هذا كله تغيير دور عدد كبير من داخل الهيئة في المشاركة في وضع الخطط والاستراتيجيات.

ملاحظة غريبة كذلك تستدعي الانتباه في خطة الهيئة العامة للبيئة المقدمة الى الدولة فضمن برنامج عمل الحكومة ان التكاليف المالية التقديرية جميعها وبلا استثناء ارقام تقبل القسمة على ثلاثة وللتأكد من أنها «نشان» تصفحت خطة معهد الكويت للابحاث العلمية الذي اعتبره افضل خطة مقدمة ضمن برنامج عمل الحكومة فبينما كنت اتصفح تقرير المعهد، ارغمني نهجهم ومشاريعهم الحيوية على ان اقرأ بالتفصيل كل خطتهم المرسومة بكل احترام، فيكفيهم فخرا، ونحن كذلك، انهم سيقومون بتطبيق وتنفيذ وحدة لـ «النانو» وهي تكنولوجيا غاية في الدقة ولها استخدامات طبية وبيئية وصناعية هائلة للغاية، ولم ار ان معظم التكاليف التقديرية لمشاريع المعهد تقبل القسمة على ثلاثة كما هو الحال بشكل غريب في تقرير الهيئة العامة للبيئة.

معالي النائب الأول..

مقالة الأسبوع المقبل ستحوي معلومات خطيرة تتعلق بصحة المواطنين والمقيمين في دولتنا الحبيبة الكويت، ومع اهميتها وخطورتها في الوقت نفسه، لم تكلف نفسها (الهيئة العامة للبيئة) بمعالجة هذه المشاكل. وبصفتكم المسؤول الأول عن هذه المؤسسة، فإن أول حل يجب اتخاذه، وذكرته في مقال الأسبوع الماضي هو سحب التقرير المقدم ضمن برنامج الحكومة وإعادة صياغته كأهداف وأولويات ومن ثم تقديمه إلى الشعب الكويتي، فيكفي القبول ان ما جاء به هذا التقرير من معلومات وما جهلته او نسيت الهيئة أن تقدمه كفيلا بإدانة حكومة بأكملها.. ومقالنا الثالث والآخر سيكشف حجم هذه الكارثة.

Catalyst «مادة حفازة»

أرقام تقبل القسمة على ٣ + أفكار من كل حذب وصوب = تقرير هيئة البيئة

القبس، ١٦ نوفمبر ٢٠٠٨م

7 أطنان قهوة ومليون وربع لأكسفورد

ذعار الرشيدى

لا أفهم ولكن ماذا يعني أن تدفع الحكومة مبلغ ربع مليون دينار (5 ملايين جنيه مصري) سنويا لإيجار من أجل سكن طالبات، في حين أنه يمكن بهذا المبلغ شراء بناية في الدقي وتوفير حراسة أمنية لها على مدار الساعة؟

لا أفهم كيف تتعاقد وزارة بأكثر من مليون وربع المليون دينار من أجل أن تعلم عددا من منتسبيها اللغة الإنجليزية في الكويت لمدة عام، فهذا المبلغ يمكنه أن يبعث ثلاثة أرباع منتسبيها إلى أكسفورد شاملا تكاليف إقامتهم في بريطانيا لمدة عام كامل، كما يمكن بهذا المبلغ أن يؤتي بأفضل أساتذة أكسفورد للعمل لدى الوزارة لمدة عام كامل، وبعد هذا يمكن أن يتبقى من المبلغ أكثر من النصف؟

لا أفهم كيف يستهلك ديوان إحدى الوزارات ٢٨ ألف دينار فقط من أجل قهوة (عربية وفرنسية وتركية وهيل)؟

ولو فرضنا أن ديوان تلك الوزارة يستهلك أسبوعيا كيلوغرامين من كل صنف بـ ٤ دنانير للكيلو (فلن تخرج الحسبة عن ١٦٠٠ دينار بمعدل كيلوغرامين كل أسبوع من كل صنف) وسنقوم بمضاعفتها إلى ٤ كيلوغرامات كل أسبوع من كل صنف على مدار ٥٣ أسبوعا ليصبح المجموع الـ ٨٤٨ كيلوغراما من القهوة والهيل بسعر ٤ دنانير للكيلو فسيكون الناتج ٣٣٩٢ دينارا فقط لا غير)، أما مبلغ الـ ٢٨ ألف دينار فيمكنه شراء ٧ أطنان من القهوة (أي ٧٠٠٠ كيلوغرام لا تنقص حبة) وهو يعني أن ديوان تلك الوزارة يستهلك ١٣٢ كيلوغراما من جميع أصناف القهوة، وسيكون نصيب القهوة العربية من الاستهلاك ٣٢ كيلوغراما، أي بمعدل يومي ٦ كيلوغرامات، وهو ما يكفي لعمل ٦٠ دلة قهوة عربية، والتي يستغرق وقت صناعتها ١٠ دقائق، ما يعني أن تلك الـ ٦٠ دلة ستستغرق ٦٠٠ دقيقة أي ٦ ساعات عمل.

وهنا الأمر الذي لا أفهمه، إذا كانوا ٦ ساعات «يسوون قهوة» إذن ماذا يفعلون في الساعة المتبقية من ساعات العمل الرسمية؟

لا أفهم أن تقوم جهة أمنية بشراء ونش (سطحة) بمبلغ ٥٢ ألف دينار، في حين أن أفضل سطحة يمكن أن تشتريها من أي شركة متخصصة لا يزيد سعرها على ١٠ آلاف دينار، إلا إذا كانت سطحتهم ماركة رولز رويس!

لا أفهم كيف يمكن لمعهد حكومي أن يستعين بـ ٢٥ عاملة تنظيف أسبوعية لمدة عام كامل بمبلغ ٧٢ ألف دينار أي أن راتب عاملة التنظيف سيكون ٢٤٠ دينارا شهريا، رغم أن راتب عاملة الأسبوعية لا يتجاوز بأي حال من الأحوال ١٠٠ دينار فأين تذهب الـ ١٤٠ الباقية شهريا.

لا أفهم كيف يمكن لبرنامج تتبع إحدى الإدارات أن تكلف ٣٧ ألف دينار؟، رغم أن هذا المبلغ يمكن أن يكفي لطباعة ٦١ كتابا من القطع المتوسط مع شراء حقوق الطبع من المؤلفين.

لا أفهم كيف يمكن لجهة حكومية أن تشتري أثاثا لمكتبين بقيمة ٧٠ ألف دينار؟ وهو ما يكفي لتأثيث ٤ منازل مواطنين من الدخل المتوسط «بمنافعهم».

لا أفهم كيف يمكن لوزارة أن تقوم باستئجار ٨ سيارات لستة أشهر بقيمة ٢٠٠ ألف دينار،

في حين أن هذا المبلغ كان يمكن أن يشتري للوزارة ٢٠ سيارة و«تمليك» من ذات النوع الذي قاموا
بإستجاره!؟

هذه أشياء وأخرى غيرها لم أتمكن من فهمها وأنا اقرأ مناقصات بعض الجهات الحكومية في
صحيفتي المفضلة هذه الأيام «الكويت اليوم».

الأنباء، ١٩ نوفمبر ٢٠٠٨ م

أكو معاش.. ماكو دوام

يوسف الشهاب

تعددت سبل الهروب أو النحشة، وربما القطيعة مع ساعات الدوام الوظيفي بصورة مستمرة بعد التعيين بالوظيفة، فقد اعتاد البعض من الذين لا يفرقون بين الحلال والحرام، على استلام المعاش «بارد مبرد» مع نهاية كل شهر من دون ان يقدموا شيئاً للوظيفة، وبعضهم لا يعرف حتى موقع وظيفته، في اي طابق او اي مكتب او حتى اي ادارة يتبع لها، وهذا يعود بالطبع الى فقدان الذمة والضمير، والاستعداد لاكل الحرام، وفاقدا الشيء لا يعطيه، ولذلك كان الطلاق بالثلاث بين الموظف والوظيفة.

والمؤسف ان تشجيع هذه الظاهرة يأتي ببركات بعض النواب، الذين يجرون اتصالاتهم بالقيادات الوظيفية، طالبين منهم اعفاء فلان وعلان من حضور الدوام بحجة - هذا ولدنا - او - الولد يدرس في الصباح - او انه - مشغول - والبركة فيكم، وربما ايضا يأتي هذا الاعفاء من ساعات الدوام ببركات مراكز القوى الوظيفية الذين يصدرون صكوك الاعفاء لمن يريدون من موظفي - آخر زمن - الذين لا يعرفون الوظيفية، الا من خلال - معاش آخر الشهر - وما عدا ذلك فلا شأن ولا علاقة لهم بالوظيفة.

كل موظف مسؤول عن احقيته او عدم الاحقية بالراتب ومحاسبة النفس والضمير تبدو هنا ضرورية امام الخالق اولا وامام الضمير الانساني ثانيا، اذ لا يمكن باي حال من الاحوال ان يجلس الاب مع اسرته حول وجبة غداء او عشاء، ويأكلون من اموال راتب الاب، الذي لا يذهب الى الوظيفة، وقد استلم الراتب من دون حق، وبذلك يكون مأكله حراما وملبسه حراما، ولا ادري كيف يعيش هذا الصنف من الموظفين، وهم يأخذون من اموال الدولة من دون ان يقدموا اي شيء لها، مقابل معاش آخر الشهر، الفارق هنا كبير بين موظف يلتزم بساعات الدوام ويؤديه بصدق وامانة ونزاهة امام الخالق سبحانه، وخدمة لبلده واخلاصا لوظيفته، وبين موظف لديه تعيين وظيفي ومكتب، وهو لا يعرف الطريق الى وزارته، ومع ذلك يستلم الراتب كاملا من دون نقصان.

الجهاز الوظيفي في الدولة عامر بموظفين وموظفات - مثل الورد - في اداء واجبهم ومسؤولياتهم الوظيفية، وهؤلاء هم ملح وبهارات الوظيفة في انجازهم وتواجدهم في الساعات المحددة وحتى في انصرافهم آخر الدوام تراهم مثل ساعة بخ بن في الحضور والخروج - عيني عليهم باردة - ومثل هؤلاء هم الفئة المنسية في كثير من الاحيان سواء بالترقيات او في تقارير الكفاءة لانهم ليسوا، من جلاس ولا ندما معزب الوظيفة ولا يجيدون فن النفاق ان كان للنفاق فن واصول لانهم يحاسبون ضمائرهم قبل كل شيء، ولا ينظرون الى ما عداه في اداء الواجب. وهم القدوة الطيبة والنموذج الامثل الذي ينحط على الرأس وحلال عليه المعاش.

بعض القيادات الوظيفية هي المسؤولة عن محاسبة الموظف او الموظفة التي لا تعرف الوظيفة الا من خلال ايداع الراتب بالبنك بل ان هذا البعض من القيادات هم الذين يعطون صكوك الغياب عن الوظيفة ارضاء لنائب او كسباً للحصول على موظف ينجز اعمالهم البورصوية او غيرها.

وهذه هي مصيبة المصائب التي ادت الى اهتراء الجهاز الوظيفي وعدم شعور بعض الموظفين بالاحساس بالمسؤولية تجاه الوظيفة. وهذا ما ادى الى ضياع الموظف الزين امام الموظف الفاقد لضمير المسؤولية ولا يعرف من ساعات العمل الا المعاش بدعم من فيتامين النائب او بعض القيادات

التي ترى في هذا الصنف من الموظفين خيرا وبركة لانهم مطاريش لهم، او من زبائن الديوانية. صحيح اذا لم تستح فاصنع ما شئت، بالمناسبة كلمة انحاش عربية الاصل، يقول الفاروق امير المؤمنين رضي الله عنه: فإذا ببياض انحاش منه وينحاش مني.

القبس، ١٧ ديسمبر ٢٠٠٨م

خصوبة أرض الفساد

علي الكندري

عندما يعم الفساد وينتشر في كل مرافق الدولة، وعندما لا يجد المسدون من يردعهم او يعاقبهم او يحاسبهم، فإن رقعة الارض الخصبة للفساد تزداد وتخرج أشكالاً والوانا من الأشجار والنباتات، وافكارا جهنمية جميعها تصب في خانة الانتفاع من المال العام، والحصول على أكبر قدر من هذا المال الحرام، الذي يعتبرونه حلالاً طالما هو مال الدولة، بمن فيهم بعض قصار الدشداشة وطوال اللحية، واليكم نماذج عديدة من هؤلاء وتحايلات عديدة اخرى، فيما يحصل هؤلاء على كل التسهيلات للغش والسرقه، وحتى عندما يتم اكتشافهم لا يحاسبون ولا يعاقبون، وهذا هو السبب في زيادة اعدادهم والسبب في اكتشاف الكثير من اساليب الغش والخداع والكذب من قبل هؤلاء.

- اصحاء انعم الله عليهم بنعمة الصحة والعافية، ولكنهم يزعمون أنهم معاقون ويبحثون عن الواسطات حتى يحصلوا على تقرير طبي مزور يؤكد انهم معاقون، ليحصلوا على المزايا المالية والعينية التي لا يستحقونها.

- اصحاء انعم الله عليهم بنعمة الصحة والعافية، يركضون ليلاً ونهاراً للحصول على تقرير طبي مزور بأنهم مرضى لا يستطيعون العمل، كي يحصلوا على التقاعد الطبي ويحصلوا على راتب التأمينات حراماً ينفقون منه على اسرهم واولادهم، ونواب فاسدون في مجلس الامة يساعدونهم للحصول على التقرير الطبي المزور، وبعد حصولهم على التقاعد الطبي يعملون في اماكن اخرى سواء مستشارين في الجهات الحكومية او موظفين في القطاع الخاص.

وآخرون يحصلون على علاوات ومزايا باعتبارهم فنيين، فيما هم حقيقة يعملون أعمالاً إدارية، ولا يستحقون هذه المزايا المالية، الا ان الوضع الفاسد وثقافة الفساد السائدة يدفعانهم الى البحث عن الواسطات لتغيير مسمياتهم الوظيفية كذبا وتزويرا، لان الغرف من مال الدولة ليس حراما كما يرون.

اما القياديون في غالبية الوزارات والاجهزة الحكومية، فانهم يفرضون اتاوات وعمولات قبل التوقيع على اي عقد لمصلحة الجهة التي يعملون بها. حوالات بنكية صادرة من وزارة الكهرباء لمصلحة شركات متعاقدة من الوزارة لا يتم تحويلها او دفعها الا بعد مكالمات يتلقاها اصحاب الشركات تساوهمهم على دفع مستحقاتهم في الموعد لو دفعوا المعلوم، والحادثة تتكرر والوزارة لم تتحرك، كما روت الزميله «الشاهد».

قيادي في وزارة خدمات يقوم بانهاء معاملات التجار وصغار المستثمرين بمراجعتهم لوزارات الدولة شخصيا وتقديم اجهزة هاتف جديدة للموظفين الذين يخلصون له المعاملات، اي انه لم يكتف بفساد ذمته، وانما يفسد ذمة الموظفين ايضا. هذا القيادي صار يملك ٣ عمارات فاخرة، ٤ فلل، و٤ سيارات غالية الثمن وسيارة فخمة، ورصيда منتفخا في البنك.

ما لم تتم محاسبة ومقاطعة ومحاكمة المفسدين، فان ارضهم الخصبة ستتوسع، وهم مستمررون في التوسع وشعارهم: من صاده عشى عياله، حتى ولو كان بالحرام، فاين اجهزة مكافحة الفساد الحكومية؟ واين ديوان الخدمة وجهاز الخدمة؟ ولن نسأل اين نواب الامة؟

القبس، ٢٣ ديسمبر ٢٠٠٨م

«كله جاي في التقرير»!!

مطلق مساعد العجمي

مصدر أمني مطلع -ولا يريد إطلاعنا على اسمه- أبلغ «القبس» يوم الثلاثاء ٢٣-١٢-٢٠٠٨ أن الإدارة العامة لمباحث الهجرة وبالتعاون مع وزارتي الشؤون والتجارة بصدد استكمال تقرير مفصل حول المتورطين في قضايا تجارة الإقامات والبشر، وهم من سودوا عيشة العمالة الآسيوية، وسودوا تقارير وسمعة البلد وأهلها في المحافل الدولية، سود الله وجوههم، والتقرير سري حتى الآن، ويثبت تورط شخصيات بارزة من بينهم نواب سابقون وحاليون. ووزراء سابقون «من غير حاليين»، وشخصيات متنفذة في هذه العمليات، ويتضمن التقرير أسماء الشركات المتورطة وأسماء ملاكها، وهم من استقدم عمالاً بعقود رسمية وعبر لجنة المناقصات المركزية، وحصلت منهم «العمال» مبالغ مالية ثم تركتهم يعملون بصورة غير رسمية لدى الغير، لكنها تتقاضى منهم مبالغ عند تجديد الإقامة!!

والتقرير الفضائحي جداً يتضمن مخالفات جسيمة من قبل قيادات كبيرة في وزارات الدولة ومؤسساتها، فهم أولاً يكذبون ويبالغون في تحديد احتياجاتهم من العمالة مقابل عملات أو نتيجة تعرضهم لضغوط من نواب لتفنيح شركات معينة وترشيحها لجلب عمالة لوزارات ومؤسسات الدولة، وهنالك عمال متعاقدون يعملون في منازل.. بل وشركات «من عندي» المسؤولين وأقربائهم سواقاً وخدم منازل ومزارعين، ورواتبهم تدفعها هذه الشركات مقابل المبالغة في الأعداد!! والتقرير الذي نتحدث عنه مختص بالشركات التي لديها عقود رسمية، ولا يتعلق بالشركات الوهمية، فهذه مصيبة أدهى وأمر، والإدارة العامة للهجرة بدأت بحصرها وإبعاد عمالها وتحويل ملاكها للنيابة، والتقرير شبه جاهز وسيرفع للمسؤولين الكبار في يناير المقبل.. هانت!!

ورب قائل: وماذا بعد التقرير؟! والحقيقة أن الإجابة صعبة في هذه المرحلة، ولكن هناك طريقان لا بد أن يسير في أحدهما التقرير وما يترتب عليه؛ الطريق الأول هو طريق الشفافية والحقيقة والعدالة والإصلاح وتطبيق القانون، والثاني هو طريق «الخرمس» والخراب ومكافأة الجاني والتستر عليه ومخالفة القانون والفساد، وشتان ما بين الطريقتين!! وإذا سلك التقرير الطريق الأول فنحن ننتظر قوائم بالمفسدين في الأرض من نواب سابقين وحاليين ووزراء سابقين، وشركات العمالة الفاسدة وأصحابها وقوائم بالمسؤولين الحكوميين الذين يستخدمون عمالة مجانية وعلى حساب المال العام في النهاية للعمل في المنازل والمزارع والشاليهات ولدى الأقرباء، ونتوقع أن تحدد «الشؤون» و«التجارة» و«المالية» الأعداد المسموح بعملها في الجهات الحكومية المختلفة وتحديد نوعية أو اختصاص العمل وتحديد وإصلاح القطاعات والإدارات الحكومية التي تثبت مسؤوليتها عن الفساد في عقود العمل وارتكاب مخالفات جسيمة أو التواطؤ مع شركات ونواب ووزراء الفساد!!

أما إذا سار التقرير في الطريق الثاني والمعاكس لحسن السير والسلوك فيكون قد سلك الطريق الذي لا علاقة له بالمصلحة العامة، بل الطريق المضاد لهذه المصلحة والمعادي لها على طول الخط، وهذا أمر تترتب عليه مفاسد كثيرة أكثر وأعقد مما جرى سابقاً!! والآن أنا بصراحة خائف على التقرير من أن يتعرض للنهب أو الاختطاف لكي يتم التلاعب بمحتوياته وشواهد وإثباتاته، لذا نرجو من الجهات التي تملك التقرير الحرص على جعله في الحفظ والصون إلى أن يحين موعد تقديمه، وبصراحة أيضاً نحن يهمننا هذا التقرير، وخصوصاً قوائم النواب الحاليين والسابقين والوزراء السابقين، حتى لا نتورط في انتخاب أي منهم في المستقبل، ولا نتوقع، ولا نريد من الجهات الرسمية أن تعين هؤلاء على خداعتنا، بل نريد منها أن تنير لنا الطريق، الله ينور على الجميع «وكله جاي في التقرير» كما قال الفنان دريد لحام.

أوان، ٢٥ ديسمبر ٢٠٠٨م

موظف متمارض وطبيب مزور

مظفر عبد الله

النظرة السائدة للوظيفة الحكومية سيئة للغاية، وتحتاج إلى تغيير في المفاهيم، ومن دون محاسبة ومساءلة وخلق فرص وظيفية حقيقية ستستمر لدينا ظاهرة الموظف المتمارض والطبيب غير المسؤول.

تطالعا الصحف بشكل دوري عن الأعداد المهولة للإجازات المرضية التي يمنحها الأطباء إلى موظفي الدولة، وفي أربع وزارات فقط هي الخارجية والإعلام والداخلية والدفاع بلغ عدد الإجازات المرضية لموظفيها 63 ألفاً وبتكلفة مليونين ونصف المليون دينار، كما نشر يوم أمس.

وحقيقة أن جزءاً وليس هذه الإجازات كلها، يعد من قبيل التمارض، وهو نوع من ممارسة الغش والخداع على الدولة يتم بتواطؤ طرفين؛ طبيب نكث بالقسم، وموظف باع ضميره واستلم أجر تلك الأيام ليطعمها أهله وأبناءه.

ويبدو أن الجهاز الإداري يقف مكتوف الأيدي أمام هذه الظاهرة التي تتم عن نظرة موظفين كثر لمعنى الوظيفة العامة وهيبتها التي ضاعت بسبب الاستهتار بمصالح الدولة والناس إضافة إلى ضعف المحاسبة والرقابة الإداريتين.

والمثير للنتدر أن ديوان الخدمة المدنية يخرج أحياناً بتصريحات تسبق بعض الإجازات الرسمية التي تأتي في بداية الأسبوع أو آخره لتتذر الموظفين بأنهم تحت الرقابة والتشدد في عدم قبول المرضيات... وفي النهاية تكون النتيجة كما نشرتها الصحف يوم أمس!

هناك مشكلة واضحة في هذا الأمر، وهي أن التوظيف في المؤسسات الحكومية غير مرتبط بسياسات وتخطيط لهما صلة بالتنمية، فالوظيفة الحكومية تُفهم على أنها فعل ريعي «يعتاش» الناس من ورائها، وهي تحصيل حاصل وحق مكتسب لاجدال فيه، ولذلك يشكو بعض الموظفين من عدم وجود عمل حقيقي يقوم به في أماكن عمله، وهو من مظاهر مرض الوساطة في التوظيف، المعطل الحقيقي لأي تطور للبلاد.

النظرة السائدة للوظيفة الحكومية سيئة للغاية، وتحتاج إلى تغيير في المفاهيم، ومن دون محاسبة ومساءلة وخلق فرص وظيفية حقيقية ستستمر لدينا ظاهرة الموظف المتمارض والطبيب غير المسؤول

الجريدة، ٧ يناير ٢٠٠٩م

واصحتاد..

عبدالله السعدون

قرأت قبل أيام تصريحاً صحافياً مهماً للغاية لمدير فرع بلدية محافظة الفروانية، المهندس أحمد الهزيم يقول فيه إن مراقبة الأغذية التابعة لإدارة تدقيق ومتابعة الخدمات البلدية أتلفت نحو 120 طناً من المواد الغذائية غير الصالحة للاستهلاك في المحافظة في الأشهر الثلاثة الأخيرة.

وأشار المهندس الهزيم إلى أن مفتشي المراقبة فتشوا في الأشهر الثلاثة الأخيرة 2000 محل في المحافظة وحرروا 835 مخالفة ضبطية وأغلقت 25 محلاً غلقاً إدارياً.

خطيرة جداً هذه المعلومات التي أدلى بها مشكوراً المهندس أحمد المهزيم، إذ أنها تكشف وفي خلال مدة قصيرة نسبياً من الزمن، عن كم كبير من المواد الغذائية الفاسدة، وربما لو تابعت أجهزة المراقبة المعنية عملها في عموم المحافظة وجوارها لعثرت على كميات أكبر من المواد الغذائية الفاسدة، أو تلك المنتهية صلاحيتها للاستهلاك الآدمي.

وبالجديفة نفسها لو تابعت سائر أجهزة المراقبة الغذائية في سائر محافظات الكويت، فلربما عثرت على آلاف مؤلفة من أطنان المواد الغذائية غير الصالحة للاستهلاك الآدمي، ما يعني أننا بالفعل أمام ظاهرة خطيرة جداً على صحة المواطنين والمقيمين تقف وراءها مافيات جهنمية تهرب إلى البلد أصلاً مواد غذائية مشكوكاً بأمر صلاحيتها من بلاد المنشأ، حتى وإن كان «فنيو» تغيير التواريخ شغّالين ببراءة فائقة على تمويه بضائعهم المصدرة، وخصوصاً على مستوى المواد الغذائية المطلوبة للاستهلاك الآدمي الكبير كاللحوم الحمراء والبيضاء والحليب وعلب الأطعمة المطبوخة والبقوليات الخ،

ولا نحتاج إلى التذكير بخطورة ما يفعله بعض التجار والبائعين ممن عاقبتهم مشكورة فائق الشكر، دائرة مراقبة الأغذية في بلدية الفروانية، على الصحة العامة للمستهلكين. فالأغذية الفاسدة تسبب أمراضاً سرطانية مباشرة وغير مباشرة للناس، ويكفي أن نشير هنا إلى ملاحظات أطباء عدة في الكويت حول هذا الأمر الخطير.. فقد أفادني شخصياً، الطبيب محمد. ف. وهو متخصص بالأمراض السرطانية وأمراض معدية أخرى، بأنه يوماً يأتيه مرضى يكتشف أنهم مصابون بحالات تسمم مختلفة آيلة إلى أمراض سرطانية في المعدة والمريء نتيجة الأغذية الفاسدة، وخصوصاً منها اللحوم المجمدة، فضلاً عن أغذية معلبة أيضاً تكون مواد الحفظ فيها قد تأكسدت زيادة عن اللازم، نتيجة مرور وقت طويل على نفاذ صلاحياتها. وبعض هؤلاء المرضى ننجح في علاجه، والبعض الآخر نفشل لأن المرض الخبيث يكون قد تمكن منهم وفات أوان العلاج المؤمل النجاح فيه.

كما أفادني د. عبدالعزيز. م. بأن بعض اللحوم الحمراء المجمدة، وهي مستوردة من بلدان معروفة مثل الهند وأستراليا، تكون صلاحيتها على وشك أن تنتهي في بلدان المنشأ، فتبيعها مافيات دولية على عجل إلى تجار محترفين في بلدان عديدة في العالم ومنها الكويت، وبعض دول الخليج الأخرى، فيلعب بها مزورون محترفون مغيرين لاصق تاريخ التصدير وصلاحيته، ويصرفونها لاحقاً وبأسعار متدنية بالجملة، خصوصاً إلى المطاعم الشعبية غير المأمونة، فتقدمها هذه الأخيرة إلى الزبائن على شكل وجبات طبخ، أو سندويشات شاورما وهمبرغر الخ.. فيقبل عليها الناس غير معتقدين بأنهم سيتحولون إلى ضحايا لأمراض شتى معقدة ومستعصية.

إننا نهيب إذاً بالحكومة والوزارات المختصة وبالبلديات التنبه إلى طرق التحايل هذه عن طريق زيادة فرق المراقبة، وخصوصاً المخبرية منها، والكشف العلني عن كل محتوياتها الفاسدة، واعتقال مروجيها بكامل تسلسلات تجارها ومروجي ماركاتها كباراً وصغاراً، والتشهير بشركاتهم، داخل الدولة، وعلى مستوى شركات بلدان المنشأ.

ونحن هنا لا نشكك طبعاً بيقظة المسؤولين وحذرهم الشديد عندنا، وإلا لما كنا نثمن خطوات البعض منهم، خصوصاً في الدوائر المعنية في محافظة الفروانية وغير الفروانية.. ولكننا نريد منهم المزيد من اليقظة والتركيز وتوسيع دائرة عملهم الرقابي والدخول إلى مطابخ كل المطاعم الشعبية.. دورياً وعلى حين غرة، فبعض التجار وأصحاب المطاعم أذكى أيضاً ويترصدون بمكر سلمي حراك الهيئات المراقبة، ويدخلون عن غير علم بثغرات هذه الهيئات (جل من لا يخطئ أو يسهو عن الخطأ) والتحايل على أفرادها بألف وجه وطريقة.

صحة الناس فوق كل اعتبار، والغش فيها هنا يعادل ارتكاب الكبائر التي لا تغتفر دينياً وأخلاقياً وإنسانياً.

وينبغي التذكير بعد بأن الفساد والربح غير المشروع عن طريق الاتجار بالأغذية المجمدة والمصنعة، بات مع الأسف ظاهرة عالمية تحذر منها الأمم المتحدة وهيئات مختصة بحماية المستهلكين في دول كثيرة في العالم، ولاسيما منها الدول المحسوبة على ما يسمى بدول العالم الأول، فكيف بدول العالم الثاني والثالث والرابع الخ؟.....وهذا كله يجعلنا نصرخ من أعماق جوارحنا: واصحناه.. واصحناه.

أوان، ١ فبراير ٢٠٠٩م

تبرع «الحبيب» يكشف التقصير

د. إبراهيم بهباني

ليس بيني وبين الحاجة هيا الحبيب معرفة أو علاقة أو شراكة.. فقط قرأت عنها ما نشر في صحافتنا المحلية وتابعت قصة تبرعها لإنشاء مركز متخصص بالجهاز الهضمي في مستشفى مبارك.. وفي هذا الأسبوع كان وضع حجر الأساس للمركز الذي مضى على تبرعه بالضبط نحو ست سنوات بالتمام والكمال.

الفاجعة ان الموضوع لا يتوقف فقط عند تبرع الحاجة هيا الحبيب بل ما تم كشفه، وهو ان هناك نحو سبعة مراكز أو مشاريع من التبرعات المقدمة لوزارة الصحة أغفل تدوينها بناءً على الوثيقة التي نشرتها صحيفة الوطن عام ٢٠٠٨ وهي: مركز الصباح لمعالجة مرض عدم انتظام دقات القلب في مستشفى الصديري ، ومركز غسل الكلى في ضاحية الفيحاء ، ومركز يعقوب بهباني لأمراض الدم ، ومبنى الربط بين مركز القلب التخصصي ومبنى مستشفى الأمراض الصدرية، ومركز غسل الكلى في مستشفى العدان، والمركز التخصصي للأمراض الجلدية في ضاحية عبدالله السالم، والمركز الصحي في منطقة الجليعة.. السؤال هنا: ماذا تم بشأن تلك المراكز التي تبرع أصحابها بتكاليفها.. واين أصبحت.. وما مصير الأموال الخاصة بها؟ كيف «اختفت».. أو لم تدون، كما يفترض ان تتبع آلية التبرعات؟ أليس في هذا تقصير واضح من قبل القيادات والمسؤولين؟ شعرت بالأسى والألم عندما قرأت خبر وضع حجر الأساس لمركز الحاجة هيا الحبيب من دون أن يكون لها حضور أو من يمثلها ، والألم ان يتم التعامل مع هذه السيدة الفاضلة والزاهدة بهذه الطريقة.. تخيلوا معي الوضع.. تتقدم سيدة كويتية إلى وزارة الصحة وتذهب لتودع مبلغ مليوني دينار، وتطلب منهم انشاء مركز تخصصي للجهاز الهضمي وتعود إلى بيتها لتكتشف بعد عدة سنوات ان المبلغ لم يأخذ طريقه الصحيح، وانه أودع بعد سنة في حساب التأمين الصحي! والحاجة مغيبة عن كل ذلك، والمسؤولون يتقاذفون التهم بالاهمال بعضهم مع بعض.. إلى ان بادرت صحافتنا المحلية لتبين هذا الموضوع، وألقت الضوء عليه وحصلت على الوثائق الخاصة به، وذهبت إلى منزل الحاجة هيا الحبيب لتعرف حقيقة الأمر، وتتهي كلامها بعبارة «حسبي الله ونعم الوكيل».. وبصراحة لولا دور الصحافة والتلفزيون المحلي، لما كنا عرفنا بالمأساة ولا بما احاط بها من تساؤلات كشفت العجز والاهمال والتقصير من دون ان يخرج مسؤول واحد ويعترف بالخطأ، ويقول الحقيقة.. اننا نشمن هذا العطاء من الحاجة هيا الحبيب ونعزز بمثلها وبالأيادي الخيرة التي تعطي من مالها لمساعدة المحتاجين.. فتبرع الحاجة هيا هو حلقة في سلسلة من تبرعات أهل الكويت في ميادين الصحة التي قدمت لوطنها وبلدها وأهلها ما يستحقون جميعاً كلمة وفاء بحقهم وبالذعاء لهم، وان تكتب لهم في ميزان أعمالهم في الدنيا والآخرة.. فمن أعطى لوطنه مما يملك كأن الله أعطاه الثواب والتوفيق والجزاء الحسن في حياته ومماته.. وكأن صورة مشعة وحضارية لمجتمع التكافل والتضامن الذي كان ولا يزال صورة ناصعة وطيبة في تاريخ المجتمع الكويتي.

القبس، ٢ فبراير ٢٠٠٩م

كاميرات الداخلية... هل هي تنضيع آخر؟

مبارك الهزاع

خبر صحفي يشير الى «أن وزارة الداخلية رفضت بشدة الخطاب الذي وجهته إليها وزارة المالية بضرورة خفض الميزانية الخاصة بمشروع كاميرات الرقابة على مناطق وطرق البلاد والبالغة ٥٠٠ مليون دينار كويتي» ولو توقفنا للحظة لنفهم هذا الرقم مرة أخرى فإن ٥٠٠ مليون دينار كويتي يساوي تقريباً مليار وسبعمئة مليون دولار، وهذا رقم كبير جداً أعجز عن فهمه، لأننا نعيش برقعة مساحتها لا تتجاوز الـ ١٨ مليون كيلومتر ونستخدم منها ٥ في المئة، ما يعني ٩٠٠ ألف كيلومتر فقط. وطبعاً ليست هذه المساحة كلها ستتم تغطيتها بالكاميرات الأمنية وستكون المساحة أصغر بكثير إضافة على طبيعة الأرض المسطحة وقلة المباني العمرانية الكثيفة مما يحيرني مرة أخرى: لماذا ٥٠٠ مليون؟ طبعاً مليون دينار وليس دولار، وحتى لو كان بالدولار فهناك أمر غريب أيضاً في هذا الرقم. لست خبيراً في قوانين المناقصات ولا خبيراً بأجهزة الأمن، ولكن حاولت أن أفهم هذه الأرقام التالية لكي أفسر مبلغ الـ ٥٠٠ مليون دينار، ولكنني لم أستطع ولعل أحداً يستطيع توضيح ذلك لي.

في نيويورك تقوم السلطات هناك بوضع كاميرات أمنية في جميع أنحاء مانهاتن الجنوبية للمراقبة الأمنية والمرورية وسيبلغ عدد الكاميرات المتطورة هذه ٣٠٠٠ كاميرا، وقد بدأ فعلياً عام ٢٠٠٨ وسينتهي المشروع في ٢٠١٠ وتكلفتهم لن تتجاوز ٩٠ مليون دولار! ولكن لا نستطيع المقارنة هنا، لأن المبالغ ستشكل صدمة وريكة، ولهذا سأقارن هذه الميزانية بشيء مقارب أكثر.

ففي ٢٦ أبريل ٢٠٠٦ صوّت مجلس الشيوخ على زيادة ميزانية حماية الحدود الأميركية المشتركة مع الحدود المكسيكية بقيمة ملياري دولار، إضافة إلى الميزانية المخصصة، ويبلغ طول هذه الحدود ٣,١٦٩ كيلومتر، وستتم زيادة عدد العاملين على الحدود من ١٢ ألف موظف إلى ١٨ ألف موظف، وستتم إضافة كاميرات خاصة للرؤية الليلية، والرؤية البانورامية، وكاميرات ثلاثية الأبعاد، وكاميرات أخرى لا أعرف ما عملها من شدة تعقيدها وربطها بأجهزة لقياس الحركة والحرارة والصوت ومجسات مغناطيسية، ناهيك عن المناطيد الجوية وطائرات المراقبة اللاسلكية والرادارات المتطورة. وفي ودي أن أكمل ما سيتضمنه مشروع حماية الحدود الأميركي، ولكن لو أكملت لما انتهيت.

الآن بعد هذه المقارنة البسيطة بمساعدة العم «غوغل» ماذا سيقدم مشروع الـ ٥٠٠ مليون دينار لكاميرات المراقبة الأمنية في الكويت؟ ففي عام ٢٠٠٣ في بريطانيا التي تستخدم هذا النظام تم خفض حركة المرور بقدر ٧٠ ألف سيارة تجوب الشوارع بسبب المخالفات التي كانت تحررها هذه الكاميرات، فما الدراسات التي ستبهر بها الداخلية هذا المبلغ؟ وما المتوقع منه؟ وما الدراسات التي اعتمدت عليها الوزارة حتى يصل المبلغ إلى هذا الرقم الجنوني في ظل أزمة عالمية يقل فيها الطلب وترخص فيها الأسعار؟ وما عدد الوظائف التي ستوفرها الوزارة للكويتيين؟ وما التقنيات الجديدة التي ستستعين بها؟ هذه كلها أسئلة مشروعة، فإذا أقوى دولة بالعالم توضح بالتفصيل الممل لماذا أقرت ملياري دولار، وعلى ماذا ستفقه فأعتقد بأنه لدينا الحق لمعرفة على ماذا ستفق الـ ٥٠٠ مليون دينار إذا تمت الموافقة على هذا المبلغ وماذا سنجني من ورائه؟

أتمنى من أحد أعضاء مجلس الأمة أن يدقق في هذه الأرقام بسؤال برلماني، لكي تزول عنا الشكوك، ولكي يطمئن قلب كل كويتي من أن شبهة التنضيع غير موجودة، وهذا ما سيعزز الشفافية على نقيض ما حدث مع صفقة «الداو».

الراي، ١٩ فبراير ٢٠٠٩م

وزارة الشؤون... وتجارة الإقامات

فوزية سالم الصباح

بُحِتْ أصواتنا وجفت أفلامنا على مدى أعوام عدة، ونحن ناشد ونطالب ونكتب المقالات تلو المقالات عن الفساد الإداري في وزارة الشؤون وضرورة تعديل قوانين العمل لتناسب مع التطور العالمي، ولكن من دون مجيب. بل ازداد الفساد الإداري، خصوصاً في إدارات العمل إلى درجة أن تجار الإقامات وجدوا الظروف مناسبة لمواصلة مص دماء البسطاء من الناس الذين يجلبونهم من خارج البلاد بمقابل مالي، ثم يتركونهم في الشوارع هائمين على وجوههم يبحثون عن أي عمل مؤقت يسدون به حاجتهم أو يجنحون إلى الجريمة، كالسرقة وغيرها. وفوق هذا وذاك تمت الإساءة إلى سمعة الكويت محلياً ودولياً والمسؤول الأول والأخير وزارة الشؤون.

لقد طالبنا بضرورة الحد من ظاهرة الاتجار بالإقامات، إن لم يكن بالإمكان القضاء عليها بعدما تنامت لأعوام طوال، وكنا نتمنى أن تقوم وزارة الشؤون بدورها لحماية سمعة الكويت، إلا أنه، وللأسف الشديد، كان دورها سلبياً للغاية خلال الأعوام الماضية، إلى أن استفاقت أخيراً «رغمًا عنها» أمام التقارير الدولية وتقرير الخارجية الأميركية الذي اتهم الكويت بالاتجار بالبشر ووضعها في القائمة السوداء، فهرعت الوزارة إلى محاولة إصدار قرارات ومشاريع قوانين وإغلاق ملف بعض المؤسسات والشركات التي ثبت قطعياً اتجارها بالإقامات. ولكن هل هذا الإجراء كاف؟ بالتأكيد لا. والسبب أن الاتجار بالإقامات قد أصبح - في نظري - قضية أمن دولة بعد وضع الكويت على اللائحة السوداء، ونحن كمواطنين من حقنا أن نعرف من الذي أساء إلى سمعة بلدنا، ولا يحق لوزارة الشؤون إخفاء أسماء هؤلاء عنا تحت أي مبرر. فمن الواجب على وزارة الشؤون إحالة هؤلاء إلى القضاء ونشر الأحكام في وسائل الإعلام، لأنه لم يعد هناك مكان لتدليع المواطن المخطئ والاكتفاء بالقول له: «عيب عليك إنت ولد الديرة لا تسويها مرة ثانية ترى نسكر ملف مؤسستك»، لسبب واحد وهو أن لحم أكتاف هؤلاء من الحرام وتعودوا على مص دماء العمالة البسيطة. وإن كانت قد وجهت إليهم بعض الإنذارات أو أُغلقت ملفات بعضهم إلا أنهم سيعودون ثانية إلى الاتجار بالإقامات متى ما وجدوا منفذاً لذلك.

أنا في الحقيقة أوجه سؤالي التالي إلى وزارة الشؤون، وهو أن الوزارة تقوم الآن بإغلاق بعض ملفات المؤسسات والشركات التي يثبت أنها تتاجر بالإقامات، ولكن ما ذنب العمالة عندما تلغي إقاماتهم وتطلب منهم المغادرة؟ الوزارة تقول إن العامل شريك مع تاجر الإقامات في الجريمة، لأنه يعلم أن تاجر الإقامات يخالف القانون. ولكن أليست وزارة الشؤون شريكة في الجريمة كذلك طوال الأعوام الماضية عندما فتحت الباب على مصراعيه لتاجر الإقامات من خلال قوانينها البالية وفسادها الإداري، إذاً لماذا يدفع العامل البسيط ثمن أخطاء وزارة الشؤون من خلال إبعاده بعد إغلاق ملف المؤسسة التي جلبته وكفلته من دون أن يُسمح له بحق التقاضي أمام المحاكم الكويتية ضد كفيله؟

ملحوظة:

رفضت بعض الدول الخليجية طلب الخارجية الأميركية بتزويدها بأسماء تجار الإقامات وعدد الذين تم التحقيق معهم والعقوبات التي صدرت ضدهم. أما المسؤولون عندنا فقد قبلوا هذا الطلب، والآن تورطوا ولا يعرفون كيف يرفضونه، إذ كان من المفترض أن ترفضه في البداية، باعتباره من أعمال السيادة.

على كل حال، وزارة الخارجية الأميركية اشترطت على الكويت تنفيذ اثنين من البنود الأربعة التالية لتجنب وُضْع اسمها على اللائحة، وهي أولاً: توفير مأوى حديث للعمال من الجنسين تتوافر فيه الخدمات كافة. ثانياً: سرعة إقرار قانون خاص لمكافحة الاتجار بالبشر. ثالثاً: تنظيم دورات في مكافحة البشر لرجال الشرطة والقضاء والمحققين وموظفي مركز الإيواء التابع للشؤون. رابعاً: تزويد وزارة الخارجية الأميركية بعدد حالات المتاجرين بالإقامات الذين تم التحقيق معهم.

الراي، ٩ مارس ٢٠٠٩م

الإدارة والعمل

فوزية صالح عبدالوهاب

الإدارة في وزارات ومؤسسات الدولة كانت في السابق تعتمد في التعيين على الاقدمية، ثم على الكفاءة الادارية، وبعدها تغيرت واصبحت تعتمد على الكفاءة الادارية قبل الاقدمية، بعد المقارنة بين الموظفين الاقدم وأصحاب الكفاءة، وحيانا يعين الذي يلي الاقدم، وذلك لكفاءته العالية، والمقصود بالتعيين هو تعيين: رئيس قسم، مراقب، مدير ادارة، وكيل مساعد وما شابه .. الخ.

في وقتنا الحاضر تغيرت الادارة تغيراً كبيراً، واصبح يتم تعيين المسؤول ليس لاقدميته او لخبرته في العمل او لكفاءته العالية، ولكن يتم التعيين لاسباب تكون مصلحة خاصة للمسؤول الاعلى، وغالباً ما يعين هذا المسؤول الاعلى بتعليمات خاصة تصدر عن متنفذين من خارج الوزارة او المؤسسة، مصلحة هذه الجهة، وذلك للاستفادة من المعين في هذا الموقع، او لحسابات انتخابية.

وبدأت بعدها التجاوزات الادارية، وبدأ الموظف في كل وزارة ومؤسسة يشتكي من الظلم الاداري الذي بدأ ينتشر، واصبح الموظف ذو الكفاءة العالية، الذي يعمل بصمت، يقل اداؤه في العمل، ويقل بعدها الانتاج في الادارة، وبعضهم ينتقل الى وزارة او مؤسسة اخرى.

وهناك مشكلة اخرى في عمل الادارات هي الازدواجية في العمل، فعلى سبيل المثال نرى اختصاص هذه الادارة تكلف به ادارة اخرى يطلب من مدير الادارة الى المسؤول الاعلى، وذلك لظهور نفسه بسبب اهمية وحساسية العمل في الادارة الاولى، رغم ان هذا العمل لم يتوقف في الادارة المختصة.

احياناً يكون هناك عمل خاص بمناسبة ما ويتم التحضير لهذه المناسبة بين عدة ادارات، كل منها حسب اختصاصها. ان التنسيق للاعداد لهذه المناسبة شبه معدوم لحساسيات بين المسؤولين في هذه الادارات.

احياناً تضم مراقبة او ادارة الى ادارة اخرى مع ان عمل تلك المراقبة او الادارة لا يمت للادارة الاخرى بصلة، ثم تعود وتلك تلك الادارة وتعود ادارتين منفصلتين كالسابق. وحياناً تصبح مراقبة ادارة مع ان العمل لا يستدعي ان تصبح هذه المراقبة ادارة، وذلك لاسباب خاصة بترقية وتعيين احد الموظفين مديراً ذكرتها سابقاً. ويضم قطاع الى قطاع آخر او ادارة، ويتم فصله بعد ذلك، وحياناً يلغى قطاع في وزارة ثم يعاد القطاع بعد تعيين وزير آخر لاسباب شخصية خاصة بالوزير المعين.

ونرى عند تعيين المسؤول الاعلى في الوزارة او المؤسسة، يعين او ينقل معه موظفين من جهة اخرى او من جهات خاصة يعمل بها، مع ان موظفي هذا المكتب اصحاب خبرة قديمة، وغالباً ما يكون هناك اكتفاء في عدد الموظفين، وارى ان يعتمد اي مسؤول عند تعيينه على الموظفين القدماء، وان وجد نقصاً في العدد ارى الاستعانة بموظفين من قطاع آخر في داخل الوزارة او المؤسسة ذوي كفاءة وخبرة عالية في عملهم.

وتوزيع العمل مرة يُحال إلى هذه الادارة، ومرة اخرى إلى ادارة ثانية ليس من اختصاصها. وحياناً يتصرف المدير بأن يصدر في عمله اصدارات ليست من اختصاصه. ويكلف المسؤول عن القطاع - لاسباب نفسية - جهة اخرى كأفراد مثل سكرتير هذا المسؤول، او ادارة اخرى ويحجبها عن الادارة المختصة، ومثال على ذلك «المهام الرسمية» على مستوى مدير ادارة، التي يتجاوز فيها

الادارة المختصة، والمفترض ان يحيل هذه المهمة الى مدير الادارة المختص الذي بدوره اما ان يذهب في هذه المهمة او يكلف من ينوب عنه. وكذلك ينطبق ذلك على المهمات الرسمية الاقل من مدير - واحياناً يسافر في مهمة رسمية مسؤول كبير - كوكيل مساعد او مدير ادارة - مع ان هذه المهمة تكون على مستوى مراقب او رئيس قسم، وغالباً ما تكون على مستوى موظف. ويسافر هذا المسؤول ومعه مدير ادارة ليس من اختصاصه هذه المهمة الرسمية، وهذه المهمة مدتها عشرة ايام وتكون مدة سفره يومين او ثلاثة.

ومراقبة يعمل بها موظفون ذوو كفاءة عالية، ونقرأ في الصحيفة بأن يكلف في عملهم اشخاصا من خارج الوزارة بأعداد كبيرة، والموظفون في هذا العمل كما فهمنا شبه مجمدين او مجمدين بالكامل، فإن وجدت خبرة وكفاءة في العمل فإننا نرى انه ليس هناك حاجة للاستعانة من خارج الوزارة، وان قل عددهم في الادارة فيمكن الاستعانة بموظفين من مراقبة اخرى في الادارة نفسها، او من موظفين في ادارة القطاع نفسه، ويكون عملهم له صلة وتعاون مع الادارة الاولى ومؤقتاً، الى ان ينقل من ادارة اخرى او يعين موظفون للادارة المختصة.

ارى ان الادارة في الكويت لا يمكن ان تستقر ويتطور العمل فيها تطورا شاملا يخدم بلدنا الكويت، الا من خلال التخصص والتدرج الاداري، واحترام الفرد والكفاءات التي تعمل بجد واخلاص، وان يحترم اجتهاد الفرد واخلاصه ايا كانت مقدرته في العمل، فهو يعمل ويجتهد من اجل بلدنا الحبيب الكويت ورفعتها.

القبس، ١٣ مارس ٢٠٠٩م

انقطاع «النور» في وزارة الكهرباء !

علي دشني

استيقظت وزارة الكهرباء والماء من نومها بعد ثمانية عشر عاما - لتكتشف سرقة تصل قيمتها نصف مليون دينار، وهي عبارة عن عدادات كهربائية مسروقة منذ تحرير الكويت، تتعلق بأكثر من ثلاثة آلاف عقار، تستهلك الطاقة الكهربائية والمياه من دون ان يكون لها سجل في كمبيوتر الوزارة وهذه العقارات هي سكن خاص وشاليهات ومزارع وجواخير، وازيفت اخيرا الى سجلات الوزارة بعد اكتشاف عدم وجود عدادات لها ولا خلاف على ان امر السرقة الذي امتد الى ما يقرب من عقدين من الزمن لا يعكس إلا مجرد حالة من حالات الاهمال، لكن الادهى والامر انه يمكن ان يكون مرآة كاشفة لنوع من الفساد الذي يتم داخل الوزارة.

فالمؤكد ان هذه العقارات مملوكة لشخصيات معينة، وربما فسر هذا الامر السكوت الطويل لوزارة الكهرباء والماء عليها، فلا يعقل ان الموظفين بالوزارة لم يكن لديهم علم بأن هذه العقارات الثلاثة آلاف لا يدفع اصحابها مقابل استهلاكهم للكهرباء، خصوصا ان جميع المواطنين يعلمون حرص الوزارة على عدم التنازل عن اي «فلس» خاص بكلفة استهلاك الكهرباء او المياه لدى اي مواطن. ذلك ما يعرفه الجميع وما يشتمكي منه الجميع، خصوصا ان الوزارة في كل الاحوال تؤكد انها ترفض التنازل عن حقوقها لأن التنازل يعني اهدار المال العام.

ومن المثير ان اكتشاف هذه السرقة جاء بعدما طلب وكيل وزارة الكهرباء والماء المساعد لشؤون المستهلكين بيانات العدادات في البلاد وعند مراجعتها لاحظ ان هناك عقارات ليس لها سجل فأمر باضافتها الى كمبيوتر الوزارة ومتابعة الموضوع. معنى ذلك ان تلك السرقات تم اكتشافها بمحض المصادفة، وان ملايين اخرى من الدنانير كان من الممكن ان تضيع على الوزارة لولا هذا الطلب الذي لم يكن المقصود منه اكتشاف تلك السرقات، بل كان مجرد طلب للحصول على بيانات حول العدادات في البلاد. لقد اصبحت الجرائم التي تكشفها المصادفة اكبر بكثير من الجرائم التي تكشفها اساليب الرقابة داخل المؤسسات المختلفة، وفي كل الاحوال فإن ما يتم كشفه يعطينا مؤشرا حول مستوى الفساد المنتشر في الكثير من القطاعات، وحجم المال العام الذي يتم اهداره بصورة منظمة.

لو ان وزارة الكهرباء والماء تعتمد على اسلوب منظم في ادارة العمل بها لما تأخر الكشف عن هذه الجريمة ثمانية عشر عاما، فعلى سبيل المثال لو ان كشوف المشتركين في خدمات الوزارة تراجع بصورة سنوية لكان من السهل الكشف عن هذه المخالفات في مرحلة مبكرة، والعجيب في الامر ان الوزارة لا تقوم بمراجعة بيانات العدادات المسجلة لديها بصورة سنوية لتحديد المشتركين الجدد، او اضافة البيانات الخاصة بالعقارات المنتهية من تركيب عدادات، كل هذا يحدث رغم الملايين التي تنفق على اجهزة الكمبيوتر والاجهزة الحديثة التي تستخدمها الوزارة كمجرد قطع ديكور دون ان يكون لها قيمة حقيقية في تحسين مستوى ادائها او حماية المال العام المسؤولة عنه. ان ما حدث امر يجب عدم السكوت عليه، ولا بد ان تتحرك الوزارة بمنتهى الجدية للكشف عن المسؤولين عن هذه الجريمة، سواء بالفساد او بالاهمال اذا كانت جادة في تصحيح اوضاعها، والا فمن حق البعض ان يقول ان «النور انقطع في وزارة الكهرباء»!

الشاهد، ١٤ مارس ٢٠٠٩م

الأقواس المضيئة

د. ناجي سعود الزيد

منذ مدة طويلة جداً ونحن نعبر الخطوط السريعة، وبين الفينة والآخرى يصادفنا قوس يضيء حدود السرعة أو التحذير من استخدام الهاتف النقال «يطز عينا» شعار «لا تتصل حتى تصل» مما يعني ان هذه الاقواس المشيدة «إهي وقلّتها واحد» لان حدود السرعة علاماتها على الطريق السريع، ولا حاجة لاثارة انتباه قائد المركبة للنظر الى الاعلى لاكتشاف عبارة مفروغ منها. اما استعمال الهاتف والتحذير منه فهما اسوأ قصة، واسوأ غصة ايضاً حيث لا تطبيق للقانون عدا حملة او حملتين في البداية وانتهيها من حيث بدأنا، فلا استعمال الهاتف قل ولا يبدو لنا ان الحوادث بسببه قلّت.. وقائد المركبة يمر على دورية المرور ويلتفت عليها، وهو يتكلم بالهاتف النقال.. اذاً كل ما نستوعبه من هذا القانون انه حرك تجارة «البلوتوث» والسماعات لفترة.

لماذا الى الآن لم يتم تشغيل اللوحات الالكترونية لهذه الاقواس؟ وهذا يجرننا الى سؤال آخر: لماذا شيدت اصلاً، خصوصاً انه مضى عليها فترة طويلة جداً وتعمل ليل نهار. لذا فالناس يتساءلون هل هذه الاقواس مشروع «صوري» كان الهدف منه التنفيع؟ وان لم يكن كذلك، فلماذا لم يتم الكشف عن السبب؟ وهل من ضمن الاسباب تقاعس الشركة التي ركبتهها وقبضت المقسوم وختت القرعة ترعى ام ان السبب فني بحت؟ وان كان كذلك فماذا فعلت الجهات المختصة لمعاقبة من حصل على العقد ولم يكمل تنفيذه بالكامل لنتهي باضواء تحمل اعلانات؟

الظاهر ان المشروع مثله مثل «هبة» النخل البلاستيك المزين بلمبات اضاءة تشب وتطفي وتحجب الرؤية وتزعج الناظرين اليها، ومثل «الثيّل» اللي كان عبارة عن صبغ اخضر رشوا به جوانب الخطوط السريعة، والآن اختفت الاشجار وطبعاً اختفى «الثيّل» الاخضر. والظاهر حل محلها اقواس بارشادات مرورية لا حاجة لها.

والى ان نفهم من الجهات المختصة سبب تركيب هذه الاقواس سنبقى نتساءل عن استفاد من الصفقة؟ ومن مررها له ومن سكت على عدم تشغيلها لتؤدي الغرض الذي انشئت من اجله، فتلك الاقواس المشيدة من دون تشغيلها للغرض الاصلي تشكل نشاراً عما يحدث في بقية الدول التي لديها الانظمة نفسها في الوقت الحاضر. واذا كان هذا هو حد استخدامها فلن نستغرب.. فهي كأى شيء آخر في الكويت.. نصبناها لتجميل الشوارع بها ونقول ان لدينا... اقواساً مضيئة!

القبس، ١٦ مارس ٢٠٠٩ م

بعارين الفساد ووجع العقل

م. فوزية محمد احمد البحر

من يستطيع ان يسرق عقلك، رأيك، ثباتك على الحق، فبداخل كل منا مالا نهاية من الألم نخاف من : الألم على وطننا ونتألم من الخوف ايضا عليه، فليس لدينا وطن غيره ولا بديل كغيرنا فأين المضر؟ فكيف بالله ان نقتع عقولنا بما يجري في هذه الايام ! نبارك ونهنئ الجهة التي طالبت بمليون متر مربع لمشروع (البعارين) تهنئة من القلب لمخططين وبكل ذكاء للاستحواذ على مليون (١٠,٠٠٠,٠٠٠ م) من ارض الوطن القريبة من الديرة، وبسرعة البرق ثم التنسيق والتخطيط لموقع المشروع، وحجتهم لكي يحدو من تسيب الإبل العشوائى على الطرق، من يخالف ويضع مباني الشكينو والخشب ويضع بعارينه داخلها بعشوائية غريبة كما رأيناها بالصور الموثقة، بدل من ان تزال تجاوزاته على املاك الدولة يكافئ هؤلاء باراضى رسمية فهناك حوالي عدد ١٠٠ جاحور ستخصص بمساحة ٢٦٠٠م لكل جاحور للبعارين، فخلال اسبوع تم تخصيص الارض المبروكة، اما الشباب الكويتي فينظر حوالي ١٥ سنة هي الاقل لكي يأتيه الدور الاسكاني، فهناك حوالي ٧٠,٠٠٠ طلب اسكاني ولكي تخصص ارض للاسكان تأخذ زمنا طويلا بسبب الجيوب والعراقيل المعتادة ولا عزاء للشباب اما الاستاذ البعير فله منا كل التقدير والمحبة العالم وصل القمر ونحن نكرمك.

والحصان اخذ حقه والحمد لله باسطبلات وصيد وفروسية وحمام سباحة خاص بالحصان ايضا ولم يبق الا هواة تربية الكلاب والقطط والتبوس فالى من لديه الرغبة او هواية لسباق الكلاب والقطط والتبوس، ليتقدم ليخصص مليون متر مربع من املاك الدولة وننصح بمنطقة الصليبية ايضا لانها لا تبعد على الديرة، وهنيئا لكم مقدما راجين سرعة اتخاذ القرار لانه:-

أولاً: نحن في درب الزلق ثانياً: لم يتبقى من عمر المجلس الا اسابيع قليلة وينتهي او يسدل معها ستارة اخر فصول المسرحيات الهزلية ونفوض امرنا لله وحده ولا يبقى الا ان ندين لوطننا الحبيب ولعقلنا الموجه باعتذار واعتذار كبير جدا .

فهل من العدالة ان تسحب اراضي الدولة ويستفحل عش الدبابير على تراب الوطن الغالي على مرأى ومسمع الجميع، فهل وصل الداء الى العظم!!

فلا يمكن ان تجتمع الضلالة والعظمة لنفس البشر ولأشد المبادئ رسوخاً، نحن نحلم فقط نحلم بوطن سليم خال من الأمراض وآلية من العمل تعتمد على الضمائر الحية.

لا أدري لما تذكرت قول الشاعر:

رزق التبوس تأتي بلا عداد لها

ورزق أهل الفصاحة مكنون

فإن كان رزقي من فصاحتي

فاجلني ياربي مثل التبوس اكون

والى من يهमे الامر:

إعلان للتسجيل (.....) في سباق حميم للموافقة على مليون م٢ وقريبا جدا ستقرؤون الخبر

كاملاً، وبالمناسبة هنا جوائز ومرحبا بالمنافسة فمن يا ترى سيحقق الارقام القياسية! وبالذمة ليست هي كوميديا من ارض الواقع نحتاج الى قلب ميت وعقل موجع والقادم أسوأ (ويا ماشي بدرب الزلق لا تأمن الطيحات) واخيرا اما آن لبعارين الفساد ان تنوخ.

وأه ثم آه من وجع العقل

الوطن، ١٦ مارس ٢٠٠٩م

تصريف العاجل في وزارة العدل

د.علي الطراح

توالت اتصالات من الأصدقاء حول ما كتبته عن الفساد الأخلاقي وكيف نسينا ما يحدث من انهيار أخلاقي وزهبت جهودنا وخصوصا نوابنا في الأمة الى قضايا التكسب السياسي في الوقت الذي يعرف الجميع ان الأخلاق هي الركيزة التي تقوم عليها الأمم، والأمة التي تتصرف عن تنمية الأخلاق بين مواطنيها مصيرها الاندثار وهذا ما نخاف منه ان يحدث لدينا في الكويت حيث الفساد وضياح هيبة القانون وضعف الدولة والاستبداد في السلطة كلها مناظر مؤلمة نعيشها كل يوم ونسمع عن العجيب الغريب في التفرد في صنع القرار.

كنت في زيارة لقصر العدل عند احد الأصدقاء واذا بي التقى احد المشهود لهم في الكفاءة في وزارة العدل وهو يعمل مديراً لإدارة الرقابة ونتيجة لخلافات إدارية وتعسف في السلطة غيب حقه الوظيفي ولم يكن امامه الا اللجوء الى قضائنا العادل ورفع قضية على وزارة العدل وذهب لكل درجات التقاضي وأصدرت محكمة الاستئناف حكمها النهائي النافذ ضد الوزارة ممثل بوزيرها واخذ صاحبنا الحكم النافذ من ادارة تنفيذ الاحكام وتوجه لوزير العدل وبعد محاولات لاقتناعه بتوقيع الرسالة للتنفيذ من قبل وكيل الوزارة قام الوزير باعتماد الحكم وطلب من الوكيل التنفيذ الا ان الوكيل رفض تنفيذ حكم المحكمة وهو أمر في غاية الغرابة حيث الوكيل كان يعمل في سلك القضاء ويعرف قدسية الاحكام القضائية ولكن لأسباب نجهلها رفض الوكيل تنفيذ الحكم وليس أمام مدير الادارة الا اللجوء للنائب العام لطلب تنفيذ الحكم مثل ما حدث مع مدير الهيئة العامة للزراعة، مثل هذه القضايا تثير كثيراً من التساؤلات حول ما يحدث لدينا من أمور تدعو للخوف لما يحدث في الكويت حيث للأحكام القضائية هيبتها وهي تصدر باسم صاحب السمو أمير البلاد ولا مجال للتعطيل في مثل هذه القضايا، هذا مثال من أمثلة كثيرة للتعدي العام الذي يشعر فيه المواطن وهو نتاج لضياح هيبة القانون وفقدان الدولة لقوتها وهو أمر يقود لمزيد من الانقسام في المجتمع مما يؤدي الى استنهاض المواطن العادي في قبيلته او طائفته وبمعنى آخر الدولة هي من تدفع المواطن للاحتماء في مظلة القبيلة او الطائفة ومن ثم نشكو حالنا ونعلن محاربتنا للانتماءات الفرعية في الوقت الذي تشجع فيه الدولة الانقسامات الاجتماعية.



دائماً أقول لطلابي ان خيارات الحياة كثيرة وعندما تواجه بالفشل لا تعتبره نهاية المطاف، فالنجاح لا يأتي الا من خلال العمل، وفي العمل دائماً نحن معرضون للفشل ومن ثم من تجاربنا نتعلم النجاح وعلينا ان ن فكر بان الحياة مليئة بالخيرات الجميلة وعلى المحبة نلتقي،،،

الوطن، ١ أبريل ٢٠٠٩م

وشهد شاهد من الداخلية... على علتها

عبد المحسن جمعة

أنا متأكد أن أغلب السلبيات في الأداء يعلمها قياديو وزارة الداخلية، ولكن هناك أوضاع في البلد أصبحت تجعل لكل مسؤول مبرراته لعدم الانتفاض على التردّي والخراب، ولكن بالمقابل هناك حقيقة مفادها أن من يريد أن يصلح وهو واثق من نفسه لن يستطيع أحد أن يقف في وجهه أو ينال منه.

لم يعد الحديث عن مشكلة المرور وغياب الالتزام بالقانون في شوارع الكويت يجدي نفعاً، أو يحرك أحداً من المسؤولين الكبار، لمعالجة هذه المشكلة، وإعادة هيبة الدولة والقانون، ولكن معرفة الأسباب وتوثيقها قد تكون مفيدة إذا أراد يوماً ما أحد قيادات وزارة الداخلية أو أحد قياديين الدولة، أن ينتفض لمعالجة هذه المشكلة العويصة وآثارها المدمرة على المجتمع، والتي تتمثل في الأرواح التي تفقد والمصالح التي تتعطل.

الشهادة التي أدلى بها في برنامج تلفزيوني على إحدى القنوات الفضائية الخاصة مساء الأربعاء الماضي ابن وزارة الداخلية العميد المتقاعد عبدالله الطريجي، الذي تقلد مناصب مهمة في المباحث العامة والإدارة العامة للمرور، كانت خطيرة وتمس لب الموضوع، وتشخص سبب علة الأداء الذي ينعكس على الشارع بالفلتان والتهور.

فالطريجي أرجع سبب العلة الى التسبب الكبير في وزارة الداخلية في ما يتعلق بالانضباط، وهدر جهود أغلبية قوة أفراد الشرطة في الأعمال المكتبية والدوام الصباحي بسبب الواسطات، وأضحى معظم القوة يداوم كالموظفين من وراء المكاتب بمواعيد عمل مماثلة للوزارات المدنية الأخرى رغم المميزات المالية والكوادر، والطبيعة العسكرية لعمل السلك الشرطي.

الطريجي أيضاً كشف عن أن عدد الدوريات التي تغطي الكويت هو ٦٠ دورية فقط، بينما تحتاج دولة بمساحة الكويت وعدد سكانها البالغ ٣,٤ ملايين نسمة على الأقل إلى ٢٠٠ دورية على مدار الساعة، أي بنقص قدره ٧٠ في المئة عن المطلوب، وإذا افترضنا أن نسبة الانضباط لتلك الدوريات العاملة ٨٠ في المئة، وهي نسبة عالية، فإن عدد الدوريات الناشطة فعلياً يبلغ ٤٨ دورية تغطي الكويت من العبدلي حتى الوفرة.

والطريجي أكد أن الأليات والأفراد موجودون لتوفير العدد المطلوب من الدوريات، ولكن التسبب وتسرب الأفراد وعدم الانضباط والفساد أحياناً يحول دون تحقيق ذلك... وأشار إلى نتائج التحقيق الذي قامت به لجنة وزارية حول تملك بعض الضباط العاملين في الإدارة العامة للمرور رخص سيارات أجرة جواله، رفعت إلى قيادات وزارة الداخلية بأسماء محددة، ولم يتخذ حتى حينه أي إجراء حيالهم.

ما قاله العميد الطريجي يمكن للمواطن العادي أن يلحظه، فما بالكم بقيادات الداخلية التي، بلاشك، تعيش معنا، وتسلق نفس الطرق التي نسلقها، وننساءل: ألم يلاحظوا ما يجري في الشوارع؟ ألم يخرج أحدهم يوماً من مطار الكويت ويسلك طريق الملك فيصل حتى وسط العاصمة دون أن يجد دورية واحدة على جانب الطريق، فتأخذه «الحمية» على وطنه ويتصل على قائد المنطقة أو المسؤول ويسأله أين دورياتك وربحك؟

وكذلك ألم يتصادف أن وُجد قيادي في «الداخلية» وقت الضحى أو الظهر في شارع فهد السالم أو بالقرب من مبنى البلدية والمجلس البلدي وبرج التحرير والشوارع المحيطة بها ليرى الفوضى العارمة والسيارات المتوقفة في كل مكان، فيستدعي المسؤول عن المنطقة ويسأله: أين دورياتك ورجالك؟ أم أن الأمر مقتصر فقط على تركيب بضعة كوابح على السيارات المخالفة في الصباح الباكر، ثم تختفي الدوريات حتى موعد خروج الموظفين، وكأنهم يعملون بنظام الأجر بالساعة، وبقيّة المهمة موكلة لكاميرات الجباية؟ ألم يلحظ القياديون ما يحدث على الطرق السريعة خصوصا إذا سلكوا طريق الملك فهد ولاحظوا تبخر الدوريات حتى يصلوا إلى الحدود السعودية؟

تُرى كيف تصبح شوارعنا مهجورة من الدوريات تماما من الساعة الثالثة عصرا حتى المساء، علما أن الميزانية الجديدة المقدرة لوزارة الداخلية تبلغ ٧٦٠ مليون دينار (٢.٦ مليار دولار) وبزيادة قدرها ١٠٠ مليون دينار تقريبا عن ميزانية العام الماضي؟

أنا متأكد أن أغلب هذه السلبيات في الأداء يعلمها قياديو وزارة الداخلية، ولكن هناك أوضاع في البلد أصبحت تجعل لكل مسؤول مبرراته لعدم الانتفاض على التردّي والخراب، ولكن بالمقابل هناك حقيقة مفادها أن من يريد أن يصلح وهو واثق من نفسه لن يستطيع أحد أن يقف في وجهه أو ينال منه، وأعلم أيضا أن لقيادة المؤسسة الأمنية دوراً مهماً في تحقيق ذلك، لذا كانت مخيلتي في أثناء متابعتي لهذا البرنامج واستعراضه لمشاكل «الداخلية» تسترجع صورة مهمة مختزلة في ذاكرتي منذ الطفولة عندما رأيت في نهاية الستينيات الأمير الوالد المرحوم الشيخ سعد العبدالله، وكان وقتها يشغل منصب وزير الدفاع والداخلية، عند بداية شارع الاستقلال مترجلا بقرب سيارة دورية ذات اللون الأصفر والأسود يتابع رجال الشرطة وهم ينظمون السير في ذلك المكان الذي كان يعاني اختناقات مرورية كبيرة في ذلك الوقت، فهل سنشهد في حياتنا انتفاضة إصلاح من رجل أو رجال ميدان على شاكلته، تنقذ شوارع الكويت من محنتها ومعاركها وتعيد للدولة هيبتها على أراضيها؟!؟

الجريدة، ١ أبريل ٢٠٠٩م

من غرائب التعدييات على أملاك الدولة

عادل القصار

«من يقع في خطأ فهو إنسان ... ومن يصر عليه فهو شيطان»



صور ونماذج التعدي على املاك الدولة تجاوزات لاتحدث الا في دولة فوضوية لايحترم فيها القانون .. مواطن يدخل محول الكهرباء المجاور لبيته ضمن سياج وحدود منزله ويبنى فوقه ملاحق سكنية يضمها لبيته وتأتي فرق طوارئ وزارة الكهرباء لعمل الصيانة اللازمة فلا تجد على الخرائط وجودا للمحول الكهربائي وبعد جهد عسير تكتشف سرقة المحول من قبل المواطن ... وآخر بنى بيتا كاملا خارج حدود عقاره يشمل عددا من الغرف وصالة وحماما وشبرات ... ومواطن آخر بقدرة قادر يقوم بتحويل ديوانه المخالف الى «كافيه» لاستقبال الزبائن .. وآخرون حولوا مساحات الارتداد من امام منازلهم الى منتجعات حمامات سباحة وغرف خدمات وسكن للخدم.

هذا ما هو فوق الأرض والخافي اعظم تحت الارض ..مواطنون في الحوش الساقط منازلهم ولعدم وجود مساحة كافية للبناء في السرداب لم يجدوا من وسيلة ذكية لهبش من اراضي الدولة سوى التوسع الاقضي باجتزاء مساحات تحت الارض من خاصرة املاك الدولة خارج حدود عقارهم لبناء غرف الخدمات ولزوم الضيافة .مثل هذه المخالفات الجسيمة -تحت الارض -تحتاج لجنة ازالة التعدييات الى اجهزة ومجسات خاصة للكشف عنها من دون الحاجة الى الدخول داخل البيت المخالف .

هذه وغيرها الكثير من التجاوزات الغربية والخطيرة على املاك الدولة ...لا يكفي ان يخرج علينا العميد المتقاعد سعود الخترش -المنسق العام للجنة ازالة التعدييات -بتصريح صحفي مقتضب يذكر من خلاله نماذج وامثلة هذه التجاوزات ..المطلوب توثيق جميع هذه المخالفات بالصوت والصورة وعدسات الكاميرات لنشرها في الصحافة والقنوات الفضائية .الكويتيون لم يعودوا يصدقون تلك التجاوزات بالكلام الشفهي .وما الذي يمنع كذلك من طباعة صور هذه المخالفات وبالالوان في كتيبات اعلامية صغيرة مشفوعة بخطاب توعوي من قبل اللجنة للمواطنين حول المخاطر والاضرار المترتبة عليها والجزاءات المفروض والمتوقع ان تسنها الدولة لتأديب هؤلاء المخالفين؟

ان اضطرار لجنة الازالة الى انشاء ما يسمى «فريق العود» للقيام بجولات تفقدية للمخالفات التي تمت ازلتها وعاود مرة اخرى المخالفون -دون حياء -اقامتها في المكان نفسه ومعاودة لجنة الازالة مباشرة ازلتها مرة اخرى من دون اخطار اصحابها ...لهو اكبر دليل على ان بعض المخالفين يحتاجون الى قانون عقابي رادع تجاه تجاسرهم وتعديهم المتكرر على القانون ..واضعف الايمان هو ان تقوم اللجنة بنشر صور واسماء المخالفين في وسائل الاعلام المختلفة ..لان من أمن العقوبة اساء الادب ..ومن اساء الادب يستحق ان يعرفه الناس اتقاء شره ...حتى يقولوا عنه « :واخزياه ...ابوفلان يفعل مثل هذه الفعالي؟»



• آخر العنقود:

الرئيس الاميركي اوباما اضطر الى شطب اسماء بعض من رشحهم بنفسه الى مناصب عليا

بالادارة الاميركية لانه اكتشف ،حسب الكشوفات الرسمية ،تأخرهم عن دفع الضرائب المستحقة عليهم للدولة .نعم تأخرهم وليس امتناعهم لسنين طويلة .وزارة الداخلية في حكومتنا الرشيدة لاندري لماذا لا تلزم المرشحين لانتخابات مجلس الامة قبل تسجيلهم بتقديم كشوفات تثبت تسديدهم جميع التزاماتهم المالية تجاه الدولة ..وبالمثل الحكومة لا ترشح اي وزير او تعين اي مسؤول او قيادي في مناصبها الا بعد ان يقوم بالمثل كذلك .

مطلوب رفع شعار المسؤول القدوة في المجلس والحكومة معا . لا المسؤول الذي يجد نفسه « مع الخيل .يا شقرة.»

«فهل من مدكر»

القبس، ٩ أبريل ٢٠٠٩م

حكومة «الشؤون»

د. جواد المتروك

لماذا لا يزال المراجع في أي إدارة تابعة لـ «الشؤون» يحتاج إلى كثير من المستندات في عصر الكمبيوتر؟

وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل إحدى وزارات حكومة دولة الكويت، وتحت مظلتها إدارات كثيرة منها: الهيئة العامة للشباب والرياضة، وإدارة العمل، وإدارة الرعاية الأسرية، وإدارة رعاية المسنين، وإدارة الخدمة الاجتماعية، وإدارة المبرات الخيرية، وإدارة الجمعيات التعاونية، وجمعيات النفع العام، وإدارة المشاريع الاجتماعية والانشائية والقانونية، والقائمة طويلة ولو وزعت هذه الإدارات إلى الفروع على مناطق الكويت تجد أن جيشاً من الموظفين فيها ولكل إدارة مدير ونائب مدير ورئيس قسم ونائب رئيس قسم ووكلاء وزارة مساعدين ووكيل وزارة واحد ووزير واحد، فكيف يستطيع وزير أن يراقب وزارته، أو يعلم ماذا يدور في هذه الوزارة مع وجود وكلائه أو مديري إدارة ويمكن اعتبارها حكومة كاملة، ولكن سأخذ واحدة من هذه الإدارات كمثال وهي: إدارة الرعاية الأسرية التي لها فروع كثيرة متوزعة على مناطق الكويت، والتي تتابع الحالات الاجتماعية والأسرية في مساعدة الأسر من الذين لا يعملون، وليس لهم مورد رزق إلا المساعدات، مثل مساعدات الشبخوخة والعجزة والمعاقين، والمتزوجين حديثاً وغيرها من هذه الفئات، والتي تكفلت الحكومة برعايتها، وأيضا هي فئات كفلها الدستور في المادة ١١ التي تنص على الآتي تكفل الدولة المعونة للمواطنين في حالة الشبخوخة أو المرض أو العجز عن العمل، كما توفر لهم خدمات التأمين الاجتماعي والمعونة الاجتماعية والرعاية الصحية، ولكن هذه المساعدات لا يحصل عليها المواطن بسهولة، وخصوصا العاجز أو من فئات الشبخوخة، ولا يعفى المعوقون منهم أيضا من خلال الطلبات التي تطلب من هذه الفئات بالحصول على المستندات التالية: شهادة من وزارة التجارة لاثبات أن ليس لديه رخصة تجارية وشهادة من وزارة العدل لاثبات أن ليس لديه عقار أو مورد يترزق منه وشهادة من التأمينات الاجتماعية لاثبات أنه لا يتقاضى راتباً أو ليس مسجلاً لدى التأمينات الاجتماعية، وكل هذا وذاك، وشهادة من هنا وهناك، ونحن في عصر التطور والتكنولوجيا وعصر «النت» ومازلنا نحن في العصر الطباشيري والروتيني، وعدم الثقة في المواطن، وكذلك عدم الثقة بين الوزارات الأخرى، وكأن الوزارة حكومة في بطن حكومة، ولا عزاء للمواطنين، فهذه حكومة «الشؤون» فهي تريد من يرعى شؤونها ويرعى جيشها من الموظفين الذين لا يجدون مكاتب لهم أن يجلسوا إليها، هذا ودمتم سالمين. والله المستعان

السياسة، ٢٢ أبريل ٢٠٠٩م

«باب النجار مخلع»

مطلق مساعد العجمي

هنالك أحياناً أخبار تصيينا بالصدمة وذلك لحدة رمزيتها وعمق دلالتها، وإليكم واحداً من هذه الأخبار أوردهته «القبس» (١٧ - ٤ - ٠٩)، حيث يقول الخبر إن أكثر من (٣٠٠) عامل نظافة وضابط أمن وحراسة أُضربوا عن العمل في إدارتي المرور والهجرة في محافظة الأحمدية، واعتصم عمال آخرون في وزارة الشؤون، والسبب معروف ومكرر: عدم دفع رواتبهم لعدة شهور!!

والصدمة، وحدة الرمز وعمق الدلالة تأتي جميعاً من كون هذه الاضرابات حدثت في وزارتي الداخلية والشؤون، وهما الجهتان اللتان تنتظر منهما العمالة المظلومة والناس والبلد إنصاف المظلوم من الظالم، ولكن يبدو أن «باب النجار مخلع»، وأن المسؤولين في الوزارتين مكتوفو الأيدي بإرادتهم أو من دونها، وأن أصحاب شركات العمالة لهم نفوذ لا يقاوم، و«ميانه» على هؤلاء المسؤولين، وعلى القانون أيضاً!!

وهنالك دليل واضح على ما تقدم، فقد وعدت الوزارتان بنشر تقرير عن الشركات المتهمه بالمتاجرة بالبشر، وكان يفترض أن ينشر هذا التقرير منذ يناير الماضي، ولكن ما حدث حتى الآن هو لحس الكلام وتجاهل الوعد، والتقرير أيضاً، فعلام يدل ذلك؟!

هذا أمر يدل على تجاهل للقانون بسبب اشتباه بالفساد، وقد تكون الوزارتان مخترقتين من قبل شركات العمالة، وأن هنالك من يعمل لصالح أصحاب هذه الشركات ضد العمالة المظلومة في الوزارتين، ولعل ذلك يحرك ضمائر بعض كبار المسؤولين في الوزارتين، وأهم دليل على هذا التحرك هو التحقيق في موضوع اختراق الوزارتين، والكشف عن «عملاء» هذه الشركات في أجهزة الوزارتين، وإحالتهم للقضاء، ونشر التقرير الموعود!!

إن عودة الإضرابات العمالية مؤشر خطير، ويدل على أن الجهات المعنية لم تتقدم ولو خطوة واحدة في سبيل إنصاف العمالة المظلومة، وأن الوعود بزيادة رواتب العمالة عندما حدثت الإضرابات الواسعة قبل أكثر من عام هي وعود زائفة، ومجرد كلام خال من أي مضمون إيجابي يمكن التعويل عليه!!

ومن أطرف ما ورد في الخبر الذي نتناوله في هذه المقالة أن إدارتي المرور والهجرة في محافظة الأحمدية -والتابعة بالطبع لوزارة الداخلية- تستخدم ضباط أمن وحراسة يتبعون للشركات الظالمة، فكيف تستخدم وزارة الأمن والحراسة (الداخلية) عمال أمن وحراسة يعملون لدى الغير؟ وأين ضباط وشرطة وحراس وزارة الداخلية، ولماذا لا يضبطون ويحرسون إداراتهم؟ والله إن ذلك لمن عجائب الأمور المحزنة، فلا حول ولا قوة إلا بالله!!

نرجو من الأخوة والأخوات المترشحين والمترشحات، وعلى الأخص الجادون والجادات طرح موضوع العمالة المظلومة لأن أوضاعها المزرية بيئة قابلة للاشتعال في أية لحظة، والبلد والناس «مو ناقصة» حرائق!!

أوان، ٣٠ أبريل ٢٠٠٩م

من يحاسب الفتوى والتشريع على خسارة قضاياها؟

وليد عبدالله الغانم

مواطنة تراجع في احدى المؤسسات الحكومية تعرضت لاصابة بسبب اعمال ترميم وصيانة تجري فيها، فرفعت المواطنة قضية على هذه المؤسسة تطالب بتعويضها عن اصابتها وب علاجها، وفي الحكم الاولي كسبت المواطنة القضية..

لم ترتض المؤسسة الحكومية هذا الحكم فقدمت استئنافا له عن طريق ادارة الفتوى والتشريع، للأسف خسرت المؤسسة القضية مرة اخرى، لكنها لم تخسرهما بسبب ضعف موقفها القانوني وانما خسرتها لان محامي الفتوى والتشريع قدم الاستئناف وفقا لاجراءات خاطئة وليس حسب الاصول القانونية المتبعة وتكبدت معه الجهة الحكومية مبلغ التعويض.

آلاف القضايا ترفع ضد مؤسسات ووزارات الدولة سنويا من جهات مختلفة، تكسب الدولة بعض هذه القضايا وتخسر بعضها الآخر، والسؤال الذي نريد اجابته من ادارة الفتوى والتشريع: كم عدد القضايا التي تتراجع فيها لمصلحة الدولة سنويا؟ كم قضية كسبتها الفتوى في الاحكام النهائية وكم قضية خسرتها؟ ثم بعد ذلك ما سبب خسارة هذه القضايا؟ هل السبب اخطاء الجهات الحكومية في تطبيق القانون او في تقصيرها بالقيام بواجباتها؟ ام السبب تقاعس واخطاء من بعض محامي الفتوى والتشريع؟

اذا قدمت ادارة الفتوى والتشريع اجابة واضحة وشافية للسئلة السابقة فها هنا نريد منها جوابا: ما هي الاجراءات التي اتخذت في حق الجهات الحكومية التي كبدت الدولة خسائر والتزامات مالية تجاه الغير؟ ما الاجراءات التي اتخذت في حق المسؤولين والقياديين والموظفين المتسببين بهذه الاخطاء القانونية والادارية الفادحة؟ ثم بعد ذلك وهو السؤال الاهم هل خسرت الدولة بعض قضاياها بسبب اخطاء فنية واجرائية وقانونية من بعض محامي الفتوى والتشريع؟ وما الاجراءات التي اتخذت بحقهم ضمانا لحقوق الدولة وحماية لاداء الفتوى القضائي والقانوني؟

هل يمكن ان تجاوبنا ادارة الفتوى والتشريع على هذه التساؤلات وتقدم لنا اجابة واضحة مدعمة باحصائيات تفصيلية ليطمئن الناس الى ان للحكومة محاميا يحسن الوقوف امام القضاء مع احترامنا الكامل للعاملين في هذه الادارة الحيوية.. نحن في انتظار الاجابة، فاذا جاءت فللحديث بقية والله الموفق.

القبس، ١ مايو ٢٠٠٩م

ماذا لو طبق القانون؟

محمد حمود الهاجري

تخيل معي لو استيقظنا يوما مبكرين، وخرجنا متوجهين الى اعمالنا، ومن لحظة دخولنا السيارة وجلسنا على المقعد ربطنا حزام الامان، ووضعنا سماعة الأذن المتصلة بالهاتف النقال التزاما بقواعد المرور اثناء قيادتنا واحترام الآخرين، ووصلنا الى مقر العمل وركنا سيارتنا بالمواقف المخصصة، حتى وان كانت تبعد مسافة كيلو متر عن بوابة المبنى، وبدأنا يومنا ببصمة الحضور واستكانة الشاي واخراج الادوات المكتبية والاختام من درج المكتب، ثم فتح الباب لاستقبال المراجعين والجميع على مكاتبهم بمن فيهم المديرون والمراقبون ورؤساء الاقسام، أنجز كل موظف مالا يقل عن 50 معاملة، وذلك المسؤولون المعاملات الشائكة، وخلال ساعات الدوام، قمنا لتأدية صلاة الظهر مع المراجعين بأقل من 10 دقائق، ورجعنا لاكمال انجاز بقية المعاملات، مع نهاية ساعات العمل رتبنا الاوراق على مكاتبنا وأنهيينا يومنا بالتوقيع ببصمة الانصراف، وبالطريق الى مواقف السيارات أخذنا نتندر على بعض زملائنا المتقاعدسين حول مبالغ الخصم على رواتبهم الناتج اما عن غيابهم أو تأخرهم عن العمل، وعن ذلك الذي فصل من العمل لكثرة غيابه ولا يجد عملا بديلا بأي مكان، وعن ترقية رئيس القسم الاخيرة واستحقاقه للمنصب لانطباق المعايير وتفوقه على المنافسين اداء والتزاما، وكذلك تأييدنا المطلق لقرار ديوان الخدمة المدنية عدم قبول الاعداد الكبيرة من خريجي الجامعات الدكاكينية لعدم اجتيازهم اختبار القدرات، فوجودهم سيكون عبئا على اداراتنا وسيربك العمل بها. وصلنا الى المنزل، وبنانتظار تحضير الغداء، أخذنا الجريدة لتصفح أخبار الديرة، ونهج الحكومة الجديد بتطبيق القانون، وقرأنا، قطع التيار عن منازل المتخلفين عن سداد الفواتير، والغاء عقود الحيازات المخالفة وسحبها من المستفيدين من مزارع وجواخير وشاليهات وقسائم صناعية وغيرها لمخالفتهم اللوائح، وايقاع الغرامات على عدد آخر منهم مع بيان اسماء المستحقين الجدد لتلك الحيازات وضرورة مراجعتهم بحسب المدة القانونية وبكل شفافية، سحب بيوت الحكومة من عدد من المواطنين لتأجيرها للغير واعادة توزيعها على المستحقين ممن هم اكثر حاجة، تحويل عدد من المواطنين الى النيابة لبيعهم الاعلاف المدعومة بالسوق السوداء، اعلان لوزارة الصحة عن استخدام فريق طبي اميركي متخصص بجراحة القلب وآخر من المانيا متخصص بجراحة العظام وآخر بأمراض السرطان وتفصيل كيفية التسجيل ومواعيد العيادات، احكام قضائية باسقاط الجنسية عن عدد من مخالفي القانون بعدم تنازلهم عن جنسياتهم الاصلية ومنحهم مهلة لترحيلهم الى دولهم الاصلية المتمسكين بولائهم لها. لو طبق القانون من قبل السلطة التنفيذية بحذافيره وعلى الكل بكل عدالة ومساواة، والتزم اعضاء مجلس الامة بمواد الدستور وبدورهم ومسؤولياتهم داخل قبة عبدالله السالم ولجان المجلس تشريعا ورقابة! هل تعتقدون باننا سنكون بحاجة الى قانون تجنيس «الالفين» سنويا سييء الذكر والجائر؟ هل سيهجر نواب الامة للملجس ويعششوا بأروقة الوزارات ومكاتب الوزراء، هل سيشعر مواطن بالغبين وموظف بالظلم وشاب بظلام المستقبل. ما الذي جعل مرشح مجلس الامة يشعل شموعا ويجلس ومن معه من ابناء القبيلة على الرصيف بدلا من اعتلاء المنبر ورمي زجاج امن الدولة بالحجارة، لماذا خفت الصوت واعتدل الطرح وهدأ الردج بعد ذلك بالندوات والتصريحات والفضائيات؟ إنه التطبيق الصارم للقانون، وفرض هيبة الدولة وسيادة العدالة واستتباب الامن.

القبس، ٩ مايو ٢٠٠٩م

«ترضاها ل.. ديرتك؟!»

مزيد مبارك المعوشي

دشنت وزارة الاشغال حملتها الاعلامية «ترضاها بديرتك»، للتوعية بضرورة المحافظة على مرافق الدولة وحسن استخدامها، مما يؤدي الى تخفيف الاعباء المالية عن الدولة، في مبادرة جميلة وفكرة رائعة ومميزة من خلال استخدام وسائل الاعلام لتوصيل هذه الرسالة في مخاطبة مباشرة للامة، سعيا الى التأثير في اكبر شريحة ممكنة من المجتمع، ولكن لدينا بعض الملاحظات التي استقينها من الشارع حول هذه الحملة، حيث اتفق الجميع على جمال الفكرة واهمية الموضوع الذي تتناوله، بيد انها موجهة فقط الى الاجانب من الزوار والوافدين، وان لهجة المخاطبة في الحملة «ترضاها بديرتك» كانت باللهجة المحلية البحتة، وقد لا يفهمها او يدرك مضمونها اغلب الجاليات العربية، وبالتأكيد لن يفهمها اي احد من الجنسيات الاخرى..! إذًا، فان الجزء الأغلب ان لم يكن الكل من الشريحة التي تستهدفها الحملة لن يصل اليه مضمون الرسالة..! كان من الأجدى ان توجه الرسالة بالدرجة الأولى الى اساس المشكلة وهو المواطن، فلو احترم المواطن مرافق الدولة والنظافة بها وقوانينها لفرض احترام باقي الجنسيات بالدولة ومرافقها ومؤسساتها، فنرى ان الحملة كان من المفترض لها ان تكون بدلا من «ترضاها بديرتك» للوافد الآسيوي او غيره، بأن تكون «ترضاها لديرتك» برسالة واضحة موجهة الى المواطنين الذين تبدأ «الشهرة» عليهم قبل اي احد سواهم، أولا: لانها بلدهم، ثانيا: لأننا ندرك مسبقا ان الوافد الآسيوي او غيره «مو بس يرضاها لديرتك»، بل يرضاها لبيته ولعرفته و.. وثالثا: لان المواطنين للامانة هم الاكثر استهتارا في الاساءة لمرافق الدولة ومؤسساتها، ولا اعتقد ان اي احد منا لم يشمّر من مشهد رمي السيجارة في الشارع امام سيارته من احد اخوانه المواطنين السائرين في الشارع، ولم يتمن في داخله ان يأخذ هذه السيجارة من الأرض ويطفئها في فم راميها..!

كل الشكر لوزارة الاشغال على هذه الحملة وكل الاماني من وزارة الداخلية ان تضع يدها بيد وزارة الاشغال وتشجع قانونا يخالف كل من يسيء الى المرافق العامة في الدولة ويرمي المهملات في الشارع برسوم مالية عالية، تستفيد من خلالها ميزانية الدولة وتحافظ بها على مرافقها.

القبس، ٢٧ مايو ٢٠٠٩م

حكومة تأجير المباني إلى متى؟

محمد غريب حاتم

صار لنا أكثر من خمسين سنة من عمر استقلال البلاد ومازالت هناك وزارات لا تملك مباني بل تعتمد على الاستئجار ولأكثر من عشرين سنة. والكثير من المباني للأسف مهالكة جداً!

فهل يعقل في دولة نفطية غنية يحدث ذلك ولماذا؟ وأين دور الوزراء ولأكثر من عشرين سنة من عمر التحرير ولم يطلب أي وزير بناء مبنى رئيسي لوزارته!! وهل من المعقول انه لا توجد للحكومة خطة لبناء مبان دائمة؟ وهل يعقل ألا توجد حتى خطة لمسح ميداني للتعرف على احتياجات الوزارات للمباني، وخصوصاً للمستقبل ووصل الحال الى أن نجد وزارات قامت بترميم مبان هي مدارس أصلاً، بل حتى حولنا المدارس لتكون سجوناً فكيف سيرى الأجيال مدارسهم؟!

يا جماعة أنا لا أتكلم عن خيال أو أسرار اذهبوا الى أهم دائرة لكل مواطن كويتي وهي الجوازات والجنسية هي معرض أو أرض أصلاً وكانت مخازن في الضجيج.

اذهبوا الى مسرح الجريمة والبصمات فإنها أرض اقيمت عليها مخازن ثم تم تحويلها بالقواطع الى مبنى حكومي.

اذهبوا الى وزارة الشؤون الاجتماعية ومكاتب العمل التابعة كلها إما مخازن في الضجيج أو مدارس حكومية تمت اعادة ترميمها.

اذهبوا إلى إدارات مختلفة لوزارة الداخلية في منطقة العارضية التخزينية فلقد تم تحويلها الى مكاتب للعمل.

هذا علاوة على مستشفيات هي شاليهات كما هو في منطقة السالمية على دوار المطاعم أو الى بقايا سكراب اسمه مستشفى العظام أو بقايا مبان مؤقتة اسمها مستشفى الرازي وقد استهلكت.

اذهبوا الى مدرسة الصديق لقد تحولت الى وزارة الداخلية وصارت تحتوي على ادارات وذهبوا الى مبنى كامل وجديد لإدارة الجمارك لم ينتقل له أحد خوفاً من سقوطه لأن به أخطاء في البناء.

سؤالي الأخير قبل التشكيل الوزاري وقبل اختيار وزراء كيف يقبل وزير وزارة هي عبارة عن مبنى عمره يزيد على خمسين سنة وسمي وزارة مجلس شؤون الأمة.

أقولها لابد من رؤية صادقة لبناء وزارات الدولة بمبان حديثة جداً وبها كل المستلزمات المتطورة.

ثم كفانا تأجير، وسؤال بريء وين راحت فلوس الطفرة النفطية وعندما كان البرميل 140-145 دولاراً، وليفش ما تم بناء بنية تحتية ووزارات ومطار، وجامعة ومستشفيات حديثة وليفش تنتظر الدولة الغنية جداً متبرعين لبناء مستوصفات وترميم مستشفيات!!

الوطن، ٢٨ مايو ٢٠٠٩م

المجلس البلدي "رايح وطي"

أحمد يوسف المليفي

ان تعاهد شخصاً ما ان تمنحه صوتك ولو كان فاسداً فهذا شأنك لكن لا توصي به الناس

«بو يوسف بو يوسف غلابا غلابا!» فأجيبته .. وليست الدنيا بالتمني ولكن تؤخذ الدنيا غلابا ! كان هذا مشهد في إحدى جلسات المجلس البلدي وكنت بحكم عملي كمحام بالبلدية ومندبا بالإضافة إلى عملي بالعمل في المجلس البلدي وفي إحدى جلسات المجلس البلدي التفت إلى أحد الأعضاء وكنت أجلس خلفه حيث يقف في المنصة وناداني مستغيثاً يريد المدد وهو يردد بو يوسف "بو يوسف" فاتبعت وهو يقول "غلابا غلابا" ؟ فقلت له وليست الدنيا بالتمني ولكن تؤخذ الدنيا غلابا" ، أجل هذا هو حال كثير من أعضاء مجالسنا الأشاوس وأن جل مقوماتهم ومؤهلاتهم هي فقط حنجرة يصلون بها في المجالس ولو سألتهم عن معرفته ودرأيته عن الحساب الختامي أو المخطط الهيكلي لسمعت العجب العجاب ، بقي أن أقول لكم أن هذا العضو صار وزيراً فيما بعد !

لعل من أهم اختصاصات المجلس البلدي أنه يراقب الجهاز التنفيذي للبلدية ومدى التزام البلدية بالتشريعات والقوانين البلدية ، لمعرفة مدى تطبيق وتفعيل هذا الإختصاص وبنظرة خاطفة وسريعة على تجاوزات البلدية وعلى تغلغل الفساد بهذا الجهاز وعلى تفشي الرشوة وإحلال سياسة التفتيع والمحسوبية وما أدراك ما المحسوبية التي ضربت أطنابها في جميع أجهزة البلدية سواء في التعينات والتكليفات الباطلة والسفريات الخارجية التفتيعية الباهظة والمشبوهة والأعمال الممتازة للفاشلين ، والرسوب الجماعي في الجهاز الإداري ، وتجاوز القوانين بل وتجاوز الأحكام القضائية النهائية والإلتفاف عليها وعلى النظم ، أن هذه الإشارة السريعة على أوساخ البلدية لعل ذلك يفسر سبب تصريح سمو أمير البلاد حفظه الله في قوله "فساد البلدية ما تشيله البعارين" ! وكل ذلك إنما يدل دلالة قاطعة على أن الخلل والفساد قد أصاب الطبيب مداوي نفسه، ولذلك فإن فاقد الشيء لا يعطيه وإذا كان رب البيت بالدف ضاربا فشيمة أهل بيته الفناء والرقص ، نعم إن الفساد الأعظم قد نخر المجلس البلدي نفسه وأصاب المؤسسة التشريعية والرقابية للبلدية فمن سيحاسب من بعد ذلك ؟ لقد مر وتعاقب الكثيرون على المجالس البلدية ومنهم من دخل المجلس لا يملك إلا نعليه وخرج بالثمينات والمناقصات والرخص التجارية والمحلات ، إن مجرد تغيير استعمالات شارع واحد فقط وتحويله من سكني إلى تجاري كفيلاً بأن يجعل الرمل ذهباً فكيف بمن استطاع أن يقر تئمين منطقة بأكملها؟ إن سمسرة البلدية والبلدي وبورصة أسعار المعاملات لا ينقصها سوى الإعلان عنها بالجرائد والمجلات تماماً كما يروج أصحاب الإعلانات العريضة في الوسائط المشبوهة عن استعدادهم لاستخراج الرخص التجارية الوهمية وجلب العمالة المخالفة عليها ثم تركهم في الشوارع ولتقوم بعد ذلك مدارس وزارة التربية بتأجيرهم باليومية ولتحصل كوارث الإعتداءات والسرقات ، أجل لا تستغرب لو قرأت يوماً إعلاناً عن الاستعداد لتخليص معاملات البلدية المنوعة بل ولربما قرأت عن الاستعداد لتئمين بيتك !

أن تواعد أو تعاهد شخص ما أن تمنحه صوتك ولو كان فاسداً ولو كان جاهلاً فهذا شأنك وذنبه برقبتيك ولكن أن تقدم هذا الفاسد أو الجاهل وتوصي به الناس جميعاً ليجعلوه ولياً آمنوه على مصالح البلاد والعباد فذنبهم كلهم برقبتيك!

السياسة، ٢ يونيو ٢٠٠٩م

حقوق مشتركة بلا اتفاقيات متبادلة

م.احمد الكوچ

بحكم موقع الكويت وحدودها المشتركة مع العراق فإن الكويت تشترك مع العراق بحقول نفطية ومن تلك الحقول النفطية المشتركة: حقل «العبدلي» الذي يطلق عليه بالجانب العراقي «الزبير» وكذلك حقل «الرتقة» والذي يطلق عليه أيضا بالجانب العراقي «الرميلة»، وهذه الحقول المشتركة كانت ولا تزال موقع جدل بين الطرفين الكويتي والعراقي، وإلى يومنا هذا لم يتوقف الطرف العراقي بإصدار التصاريح بخصوص هذه الحقول المشتركة.

وتفاجئنا جميعا بالتصريح الذي صدر من وزير النفط العراقي حسين الشهرستاني بعد زيارته لحقل صفوان الحدودي الذي يقع بالقرب من الحدود العراقية-الكويتية، والذي قال في تصريحه إن العراق سيبدأ بحفر المزيد من الآبار في هذه المنطقة، ومثل هذه التصريحات لا تبعث سوى الاستفزاز إلى الدول المجاورة من أجل الضغط عليها لتوقيع اتفاقية مشتركة لتسوية وتضادي أي مشكلة قد تحدث في هذا الجانب، ومن المفروض أن تبدأ الكويت ممثلة بوزارة النفط ومؤسسة البترول الكويتية بالعمل على تلك الاتفاقية المشتركة لتضادي مشاكل مستقبلية، ويجب أن يكون موضوع الحقول المشتركة مع العراق من ضمن الأولويات الإدارية لحقيبة وزارة النفط القادمة.

وكذلك قد عقب المتحدث باسم وزارة النفط العراقي، أن العراق لا يحتاج لإذن من الكويت لكي يبدأ بالحفر في هذه المنطقة، ولا نعترض على هذا الكلام أبدا ولكن كان من المفروض على المتحدث توجيه دعوة لدولة الكويت للعمل على اتفاقية مشتركة بين البلدين لتحديد آلية فنية وقانونية للاستثمار في الحقول النفطية المشتركة ما بين العراق والكويت، وخير مثال على ذلك المنطقة النفطية المشتركة ما بين الكويت والسعودية وهي خير دليل على أن مثل تلك الاتفاقيات تطيل من العمر الافتراضي للحقل مما يعود بالنفع على البلدين.

والغريب في الموضوع أن وزير الخارجية الشيخ محمد الصباح يصرح معقبا على الموضوع بأن الكويت والعراق متفقتان على قضية التتقيب عن النفط في الحقول المشتركة وقد أكد وجود أطر محددة! ونستغرب من هذا الاختلاف المتباين بالتصاريح من الطرف الكويتي المتساهل والهادئ كعادته ومن الطرف العراقي المثير للجدل والمستفز للطرف الآخر، ونحن بدورنا نطالب الطرفين بالعمل على هذا الموضوع وتسوية الأمور فيما بينهما بأسرع وقت ممكن لكي لا يتجدد هذا الخلاف المتبادل الذي لم نحصد من ورائه سوى الأزمات، ونتمنى أن توجد تغطية إعلامية كبيرة لتلك الزيارات والاتفاقيات المتبادلة بين الطرفين لنوضح للعالم أجمع اهتمامنا بالموضوع وسعيينا الدءوب لحل المشكلات التآزيمية

الوطن، ٩ يونيو ٢٠٠٩م

نحن فاشلون 80 في المئة

مظفر عبدالله

ما أشار إليه ديوان المحاسبة بأن 80 في المئة من المخالفات المرتكبة في وزارات الدولة يتكرر دون علاج، أمر خطير جدا ولا يمكن تغييره بطريقة العمل التي تعتمدها الحكومة، وبانشغال مجلس الأمة بقضايا جانبية.

أول العمود: مطلوب إصدار قرار إداري فوري يمنع على الموظف العام وضع مجسم لليوم الكويتي في مكتب العمل لأنه يقف حائلا ضد تمرير المعاملات غير القانونية.

xxx

جرائم في شكل أخبار صحافية عابرة... هذا ما يحدث فعلا في بلدنا ولا أحد يحرك ساكنا، ففي 15 مايو الماضي نشرت الصحافة خيرا قصيرا يقول إن ديوان المحاسبة بصدد إعداد تقرير سيصدر في أكتوبر المقبل حول نتائج الفحص والتدقيق على الحسابات في وزارات الدولة ومؤسساتها. هذا هو الخبر، أما الجريمة فهي اعتراف الديوان بأن 80 في المئة من تلك المخالفات يتكرر دون علاج، وينتج عن ذلك أن ملايين الدنانير تهدر سنويا نتيجة قدم أنظمة الإدارة وعدم صلاحية بعض المسؤولين للعمل الإداري والفساد والبيروقراطية والتردد في اتخاذ القرار في الوقت المناسب والرشاوى واستغلال المال العام.

من المعروف أن مجلس الوزراء مسؤول مباشرة عن مؤسساته، ولمجلس الأمة حق الرقابة والتحقيق والمحاسبة، لكن وبسبب الضعف في فعالية هاتين المؤسساتين سياسيا وإداريا فإن تكرار الأخطاء بنسبة الـ 80 في المئة تلك تأتي كنتيجة طبيعية لتعبير عن حجم الضعف وعدم قدرة المؤسسات على الرقابة على أداؤها قبل رقابة ديوان المحاسبة عليها.

بالطبع إن مثل هذه المخالفات ستستمر وتتكرر ما لم تُجرَّ تغييرات كبيرة في الفكر الإداري الحكومي، وقد أشار الأستاذ فهد العثمان في محاضراته الشيقة في فندق الرابية منذ فترة ماضية، وكانت من تنظيم كوكبة من الشباب الجامعي، أشار إلى ضرورة تحول الاقتصاد إلى الخصخصة وانسحاب الدولة تدريجيا من قطاعات ومناشط اقتصادية متعددة أصبح الصرف عليها مجرد هدر للميزانية العامة وتحمل لمشاكل إدارية ووظيفية من دون جدوى، فكيف يمكن تصور احتفاظ الدولة بقطاعي البريد والمواصلات كأمتلة إلى اليوم؟! وللعلم فإن الإيرادات المقدرة في ميزانية الدولة للسنة المالية 2010/2009 وصلت إلى 8 مليارات دينار ونصيب رواتبنا منها 3.5 مليارات دينار! فأى تخطيط هذا الذي نريده للكويت؟

ما أشار إليه ديوان المحاسبة أمر خطير جدا ولا يمكن تغييره بطريقة العمل التي تعتمدها الحكومة، وبانشغال مجلس الأمة بقضايا جانبية.

الجريدة، 13 يونيو 2009م

البلدي.. منجم ذهب!

محمد عبدالقادر الجاسم

من فرط اهتمام الشعب الكويتي بالسياسة وكل ما يتصل بها، تسقط أهمية انتخابات المجلس البلدي ويتم التعاطي معها بوصفها عملية ديمقراطية من «الدرجة الثانية» حيث تتدنى نسبة المشاركة في التصويت على الرغم من أهمية اختصاصات المجلس البلدي، وهي اختصاصات ذات صلة مباشرة بحياة المواطن. ومن الجهة الثانية تعتبر قرارات المجلس البلدي أحد «الشرايين» الرئيسية للفساد والترفيع والتفيع في البلاد من خلال قرارات تخصيص الأراضي وتغيير الاستعمالات لبعض القطع المنظمة وغير ذلك من قرارات يصدرها المجلس البلدي، ويكفيك كي تكون ثروة أن تعلم مسبقا بالقرارات التي سوف تصدر من المجلس البلدي فتقوم «بترتيب أمورك»!

وعلى الرغم من المعلومات المتداولة في شأن شبهات الفساد في بعض قرارات المجلس البلدي، وعلى الرغم من كون تلك القرارات بوابة مشرعة للترفيع غير المشروع، إلا أن انتخابات أعضاء المجلس البلدي لا تحظى مع الأسف باهتمام الرأي العام علما بأن فساد المجلس البلدي يمارس تحت راية الديمقراطية وباسم الشعب.

ونظرا لقرب انتخابات المجلس البلدي فإنني أدعو المرشحين من أصحاب الذمم النظيفة إلى تسليط الضوء خلال جولاتهم الانتخابية على حجم الفساد في المجلس البلدي وعلى طرق ممارسته، «فقصص» الفساد تجذب الناخبين، ونحن نحتاج إلى من يزيح الستار عن فساد البلدي كي تتحول الانتخابات البلدية إلى مناسبة سياسية وطنية كما كانت في السابق لا مناسبة يلعب فيها بعض أصحاب النفوذ من خلال تمويل حملات بعض المرشحين ثم استرداد مصروفاتهم من خلال تجيير بعض القرارات على نحو يخدم مصالحهم فقط كما يحدث اليوم!

إن انتخابات المجلس البلدي انتخابات عامة وهي لا تخص تجار العقار أو اصحاب المصالح فقط، لذلك أنصح المرشحين الذين يملكون الغيرة على المصلحة العامة أن يعقدوا الندوات الانتخابية فيما تبقى من وقت، وأن يعملوا على حث الناخبين على ممارسة حقهم في الانتخاب، فكلما ارتفعت نسبة المشاركة كلما ارتفعت فرص فوز المرشحين «النظاف»، وتقل فرص من يرى في المجلس البلدي أنه منجم ذهب «وبس»!

عالم اليوم، ١٤ يونيو ٢٠٠٩م

مَنْ وَضَعَ قِطَاعَ النِّفْطِ عَلَى فَوْهَةِ بَرَكَانَ خِلَالَ السَّنَتَيْنِ الْمَاضِيَتَيْنِ.. وَمَاذَا؟

سهيل بوقريش

خلال السنتين الماضيتين تعرض القطاع النفطي الى هزات أضررت كثيراً في سمعة هذا القطاع وسمعة القياديين القائمين عليه، فقد الكثير من رصيده الذي بناه خلال الأعوام العشرين الماضية. نورد في هذا المقال أهم القضايا التي ساهمت في هذه الهزات والتي نجملها في القضايا الأربع التالية:

القضية الأولى: اختيار القياديين وروح الفريق الواحد

عند انتهاء كل دورة من دورات مجلس ادارة المؤسسة، والتي تنتهي كل ثلاث سنوات يتم تشكيل واختيار فريق العمل من القياديين، من أهم الشروط التي يتم على أساسها الاختيار: الكفاءة، والتجانس للعمل كفريق واحد، بالإضافة الى وضع القيادي في المكان المناسب. من الملاحظ أن هناك خلافات حادة بين الفريق الحالي من القياديين طفت على السطح، وأصبحت ظاهرة للعيان، فمن الواضح أن الخطأ الفادح بدأ عند تشكيل هذا الفريق، فلو نظرنا الى الكفاءة فالغالبية العظمى منهم يتمتع بخبرة كافية في القطاع النفطي.

الا ان الخطأ في الاختيار وقع عند عدم التأكد وضمان عمل المجموعة كفريق واحد، والخطأ الآخر أنه لم يتم وضع الشخص المناسب في المكان المناسب نتيجة فكرة التدوير. ان عملية التدوير تكون مناسبة للصفوف الثانية من القياديين وليس الصف الأول والذين هم على عتبة التقاعد. أعتقد بعد مرور سنة ونصف على هذا التشكيل من الأجدى اعادة النظر ولو مبكراً في تركيبة فريق القياديين وتصحيحها من حيث خلق روح الفريق الواحد في العمل، واعادة من تم تدويرهم ووضعهم في مكانهم الصحيح.

القضية الثانية: استئناف قضية الناقلات بعد أن تم حفظ القضية من قبل لجنة محاكمة الوزراء

أمضت اللجنة المختصة بمحاكمة الوزراء للنظر في قضية الناقلات أكثر من عشر سنوات، وبعد أن قدم الطرفان دفاعاتهما ومستداتهما كافة، أصدرت اللجنة قرارها بحفظ القضية لعدم كفاية الأدلة.

وخوفاً من المساءلة السياسية واعتقاداً من المؤسسة بصحة اجراءاتها، قامت مؤسسة البترول بالتنظيم من هذا القرار أمام اللجنة بعد صدوره بالرغم من أن قانون محاكمة الوزراء لم يتطرق الى امكانية استئناف أي قرار يصدر من اللجنة، كما قامت بالطعن لدى محكمة التمييز ضد لجنة التحقيق على قرارها بحفظ التحقيق، حيث أصدرت المحكمة حكمها بعدم جواز الطعن في قرار اللجنة. ان ما قامت به المؤسسة حول هذا الموضوع، أثار البعض الذي شن هجوماً منسقاً عنيفاً على وزير النفط السابق وعلى المؤسسة وقياديينها. أعتقد أن ما قامت به المؤسسة باستئناف الحكم أضرها اعلامياً بشكل كبير، مما يتطلب جهداً كبيراً لاعادة تصحيح صورة القطاع أمام الرأي العام.

القضية الثالثة: مشروع كي داو والإصرار عليه

لاشك في أن المؤسسة لديها استراتيجية وخطط وضعت من قبل شركات عالمية وبذلت فيها جهود جبارة، إلا أنه ينقصها المرونة في التعامل مع المتغيرات الطارئة، فعلى سبيل المثال أصرت المؤسسة على المضي في مشروع «كي داو»، بالرغم من أن جميع الظروف كانت غير مواتية سياسياً واقتصادياً ومالياً.

وبالنسبة للظروف السياسية، فقد كان الخلاف بين السلطتين التنفيذية والتشريعية في أوجه وعلى حافة الهاوية، واقتصادياً دخول العالم بأكمله حال ركود وكساد اقتصادي من الولايات المتحدة إلى الشرق الأقصى وأوروبا، بالإضافة إلى انهيار قيمة النفط، مما انعكس سلباً على إيرادات الدولة.

أعتقد أن الدفع بمشروع بهذا الحجم وفي ظل هذه الظروف والوصول إلى المواجهة مع السلطة التشريعية أضر بمصداقية المؤسسة واستراتيجيتها ومشاريعها الكبرى

القضية الرابعة: الندية مع السلطة التشريعية

السلطة التشريعية وأعضاء مجلس الأمة سواء أعضاء مستقلون، أو كتل سياسية أصبحت هي المسيطرة على الوضع السياسي في البلد وتجاوزت مساحة نفوذها السلطة التنفيذية، فالحكمة تستدعي من المؤسسة وقياديتها كسب تعاطف هذه السلطة في جميع القضايا النفطية، وليس مناطحتها ولا أعني بذلك أن تقبل المؤسسة ما يملى عليها من هذه السلطة.

بل كان من الأحرى التواصل المستمر مع هذه الكتل وأعضاء مجلس الأمة خارج القنوات الرسمية بشفافية أكبر والعمل على إقناعها بأهمية المشاريع والقضايا النفطية وجدواها، فمن الواضح أن قياديي المؤسسة يعملون في حلقة ضيقة حدودها مبنى المؤسسة الراقي في الشويخ، من دون القدرة على التواصل مع العالم الخارجي، وليس مع هذه السلطة فقط، وإنما كذلك الصحافة والرأي العام.

ويبدو أنه في خضم الموجة العارمة التي أثارت حول المشاريع النفطية فقدت المؤسسة حتى مؤيديها من الخارج للدفاع عنها وعن مشاريعها.

ليس هناك أدنى شك بأن جميع القياديين في المؤسسة أهل ثقة، ويعملون بكل طاقاتهم من دون كلل أو ملل، ولكن من يعمل معرض للخطأ، والخطأ يمكن التفاوضي عنه نتيجة لكثرة المشاغل، ومن الأجدى أن يتحلى من يخطئ بالشجاعة وبالاعتراف بالخطأ وإصلاحه وتلافي تكراره في المستقبل.

كذلك من المهم أن يتفهم القائمون على هذا القطاع بأن مواصفات القيادي الناجح، ليس فقط أن يكون من ذوي الكفاءة الفنية العالية، بل بأن يتمتع بقليل من الحس السياسي، ويتفاعل مع مجريات الأحداث المحلية المؤثرة تأثيراً مباشراً في عمله وفي القطاع.

لم أتطرق في هذه المقالة إلى أهمية استقرار وزير النفط في منصبه، وتأثير ذلك في كل القضايا المذكورة أعلاه، حيث أفردت مقالة خاصة سابقاً بخصوص استقرار الوزير لمدة أطول ومدى الضرر الذي يعانیه القطاع نتيجة كثرة التغييرات على هذا القطاع.

بانتظار قانون «الذمة المالية»!

عبدالرحمن النجار

شكراً للنواب الذين تقدموا بتقرير عن ذمتهم المالية أو الذين طالبوا بإقرار قانون «الذمة المالية» الذي يمكننا فيما بعد من توجيه سؤال: «من أين لك هذا»!... وهذه المسألة في غاية الأهمية وتعمل بها دول ذات ديموقراطيات عريقة وراسخة، وهي تطبق هناك على نواب البرلمان ووزراء الحكومة بما في ذلك رئيس الحزب الحاكم بعد الانتخابات.

المسألة ببساطة - وبدون تفصيلاتها الإجرائية - هي أن كل نائب أو وزير يعلن للجهة المخولة عن ذمته المالية.. أي ما يمتلكه من أرصدة مالية وعقار وأسهم... إلخ.. بالإضافة إلى مرتباته ومدخيله الشهرية أو السنوية، في بداية توليه مهامه الوزارية أو النيابية.. ويكون ذلك مرجعاً ومقياساً يمكن مقارنته بما تؤول إليه ذمته المالية بعد تلك السنوات أو بعد تلك الخدمات الوزارية والنيابية، أو حتى خلال تلك الفترة إذا لزم الأمر عندما يكون النائب أو الوزير في موقع شك بسبب ثراء مفاجئ أو «ملايين جديدة» دخلت حساباته من مصادر غير مرتبطة بدمته المالية المعلنة وليس لها أي مبرر قانوني أو شرعي كالإرث مثلاً... وهذا كله أمر مهم وراذع لكبار المسؤولين في الدول الديموقراطية التي تسيّر أمورها بشفافية واحترام للقوانين... وعلى النقيض نسمع ونقرأ ونشاهد في بعض الدول «المتساهلة!!» نوابا ووزراء كانوا من أصحاب الدخول العادية والمتواضعة، فإذا بهم بعد تلك «الخدمة العامة» يملكون القصور والشاليهات الكبيرة والبيوت الجبلية للتصنيف في سويسرا أو فرنسا أو لبنان، والأرصدة ماركة «يخزي العين»!! كما أن أرصدتهم في البنوك المحلية تجاوزت مرتباتهم ومدخيلهم العادية بآلاف المرات.. وإذا بأبنائهم وبناتهم بعد أن كانوا يسوقون السيارات الكورية صاروا يركبون «البورش» و«الفراري» و«اللامبورجيني» ولا يسافرون إلا بالدرجة الأولى بعد تلك الدرجة «السياحية - العتيقة!!».. وإذا بكل تلك الثروة جاءت عن طريق «الاستفادة» من المنصب ورشاوى المناقصات الضخمة وغيرها من الطرق الملتوية والمتعرجة... وهذا يذكرنا بما صرح به أحد الأخوة الأفاضل من أعضاء المجلس البلدي منذ بضع سنوات بأن أحد الأشخاص اتصل به وعرض عليه مبلغ 500 ألف دينار «أي نص مليون من الدنانير» من أجل تمرير أحد الأمور المخالفة، التي رفضها العضو المحترم في موقف حازم ضد الفساد «الوطن 2005/11/21»... والسؤال هو: كم عدد الذين قبضوا مثل تلك العروض مطمئنين إلى سرية «ذمتهم المالية»؟!

الوطن، ١٦ يونيو ٢٠٠٩م

وتاليها!

د. ناجي سعود الزيد

كل يوم والتالي تصريح، وكل تصريح أنكى من الثاني، وكأننا شعب «بهائم» حاشاكم و«ما نفتهم» وصبرنا ماله حدود... وتراولهم لهم هم بس واللي يفتهمون بس هم الوزراء او المصادر الحكومية او المتفذين اللي يفهمون، والله يستر ما نeced باجر الصبح ونلقى ان خزنة مؤسسة التأمينات قد افلست وان الرواتب التقاعدية توقفت!

هذه ليست المرة الأولى التي نكتب بها عن موضوع اموال مؤسسة التأمينات ومحاولة التوعية بأن تلك المؤسسة ملك لمن هو مساهم فيها، وان الدور الحكومي يجب ان يكون مقتصرًا على دفع مساهمة الحكومة لكل مشترك والمحافظة على هذا الكيان الحيوي، ولكن للأسف لا حياة لمن تنادي، والظاهر ان ليس هناك من يريد ان يعترف بأن الجمعية العمومية لمؤسسة التأمينات تتكون من المشتركين فيها من الموظفين الحكوميين وموظفي القطاع الخاص... والدور الحكومي اشرافي فقط، ويظهر انه لا سبيل لإقناع الحكومة بذلك، وكلما حاولنا نسيان الموضوع يطلع لنا تصريح لا ينبئ بالخير، وآخر هذه التصريحات هو تصريح وزير المالية بأن الحكومة بصد «ترحيل سداد القسط الثاني من العجز الاكتواري في صندوق الباب الثالث بقانون التأمينات الاجتماعية البالغ خمسة مليارات و٤٧٢ مليون دينار الى الموازنة اللاحقة وليس الحالية (٢٠٠٩ - ٢٠١٠)» (الوطن يوم امس).

ما علينا من الباب الثالث او القانون، ومع احترامنا للقانون ولوزير المالية، فإن الخمسة مليارات و٤٧٢ مليون دينار يجب ان تعود للتأمينات هذا العام، لانها اموال لا تملكها الحكومة وانما يملكها المواطنون، وهي قد تكون لمئات الآلاف منهم المورد والامل الوحيد.

معقولة ان يوافق وزير المالية على صرف مليارات اكثر على شركات غير قابلة للتعويم، وبعض البنوك التي ما زالت محل شك في عملية تحصيلها لقروضها، ويترك اهم مرفد دخل للمتقاعدين وللموظفين الذين بصدد التقاعد مستقبلاً؟!

إذا لم تكن هناك اموال لسد العجز الاكتواري لمؤسسة التأمينات، فإن من الواجب الا تكون هناك مليارات لإنقاذ بورصة منهكة وفساد ذمم في بعض الشركات وبعض البنوك.

فالرجاء انقاذ مؤسسة التأمينات بتسديد العجز المستحق قبل الاقدام على تطبيق ما يسمى بقانون الاستقرار بالكامل... فالكمال يجب ان ينصب اولًا على رواتب المتقاعدين وعلى تنمية اموال المؤسسة، ويجب ان تكون الاولوية لذلك وعند التأمينات التي هي حق للمواطنين.. وقف!

القبس، ٢٢ يونيو ٢٠٠٩م

الدواء لإشكال الكهرباء والماء

سامي عبداللطيف النصف

نصيحة مخلصه نقدمها لمعالي وزير الكهرباء والماء د. بدر الشريعان تقضي على إشكالية انقطاع الماء والكهرباء في البلد إلى الأبد دون الحاجة لإنشاء محطات طاقة ومياه جديدة تكلف المليارات من أموالنا الناضبة ثم نحتاج بعد ذلك إلى نصف إنتاج الكويت من النفط لتشغيلها دون مردود مالي كونها تباع بعشر الكلفة وضمن معدلات استهلاك غير عقلانية جعلت بلدنا الذي لا نهر ولا مطر فيه الأعلى استهلاكاً للمياه في العالم إضافة إلى تسبب إنشاء المزيد من المحطات في التلوث الشديد لبحرنا وتدمير ثروتنا السمكية.

إن الحل المنطقي والعاقل والعاجل يا معالي الوزير الذي نترجى منه الكثير، يكمن في تركيب عدادات كهرباء وماء على كل «وحدة سكنية» سواء كانت شققاً للإيجار كحال السالمية والفروانية والفحيجيل وحولي أو ضمن الظل والشقق كحال أغلب مناطق سكن الكويتيين كي يدفع كل مواطن ومقيم ثمن استهلاكه من الماء والكهرباء وعندها سيحرص الجميع على الترشيد ويطفئون الأضواء والمكيفات ويمنعون الخدم من خلق شلالات وأنهار المياه العذبة كل صباح عند غسلهم البيوت والسيارات وسقيهم للزرع.

كما يجب أن يفرض على الجميع تركيب عدادات كهرباء وماء جديدة مع «القطع الفوري» لمن لا يدفع حيث لا توجد دولة محترمة في العالم تعتمد في تحصيلها للأموال على «شيمة» ونخوة المستهلك أي إذا تحب أن تدفع تدفع وإذا قررت غير ذلك فالأمر عائد لضميرك، وهناك أكثر من نائب لديه الاستعداد التام للدفاع عن ذلك الفعل غير الوطني حتى لو وصل الأمر لاستجواب المسؤول دون أن يرف للنائب جفن أو تحمر له وجنة.

كما على الوزارة أن تخلق حوافز ودوافع ملزمة لتوفير الكهرباء والماء عبر فرض استخدام لمبات الإضاءة الجديدة على البيوت والعمارات والمحلات وإيقاف استيراد الأنظمة القديمة للإضاءة كما هو الحال مع كثير من البلدان المتقدمة، والأمر كذلك مع فرض أنظمة ترشيد المياه على الحفريات والمراحيض والمطابخ التي «يلعب بها الخدم لعباً».

ونحتاج إلى تشريع كويتي مماثل لـ «قانون الجفاف» البريطاني حيث ما ان تقل مياه الأمطار لديهم حتى تعلن حكومة صاحبة الجلالة بدء تفعيل ذلك القانون الذي يفرض غرامة فورية تصل إلى ٥ آلاف جنيه إسترليني لمن يغسل سيارته أو يروي حديقته، وإن تكررت المخالفة تتحول الغرامة إلى سجن يصل إلى ٢ سنوات، ولم يقل أحد هناك . للعلم . إن في هذا ظلماً أو يقترح إنشاء المزيد من محطات الطاقة.

آخر محطة:

قصة طريفة تظهر الواقع المأساوي الكويتي، فقد زرت بالأمس أحد مناطق حمانا في جبل لبنان فوجدت أن ماكينة الطوارئ التي تغذي ٥ عمارات أهلة بالسائحين الكويتيين قد تعطلت منذ أكثر من أسبوعين ولا تحتاج من السكان كما أخبرت إلا ميلاً لا يتجاوز ٢٠ دولاراً للشقة لإصلاح العطل والتمتع بالكهرباء طوال الوقت إلا أن الأحبة، وقد اعتادوا في بلدهم استهلاك الكهرباء دون مقابل، رفضوا الدفع وفضلوا عليه البقاء كالحخافيش في الظلام لمدة ٦ . ٨ ساعات يومياً! وحقبة «ليش مصطافين»؟! ابقوا في بلدكم وتمتعوا بمجانبة المياه والكهرباء بحماية أسود مجلس الأمة .. هزلت!

الأنباء، ٢٣ يونيو ٢٠٠٩م

تسريبات وزارة التربية!

د. حسن عبدالله جوهر

مع الأسف الشديد كان البعض يسعى إلى تحجيم انتقاداتنا لوزارة التربية ومسؤولي التعليم في كثير من القطاعات خصوصاً في العهد السابق ومحاولة زجها في إطار الخصومة الشخصية، وكمتابيع للملف التعليمي عن كثب ومن خلال الكثير من المعلومات الواردة من العاملين في الميدان وأهل الاختصاص وأولياء الأمور والطلبة، وصلت إلى جملة قنوات أطلقت بعضها بشكل واضح وصريح ومنها أن التعليم في خطر، وأن سياسات وقرارات وزارة التربية في عهد الوزيرة السابقة قد قذفت المسيرة التعليمية في الكويت إلى مستوى الحضيض، وأننا قد نحتاج إلى سنوات لترميم الدمار الذي ألحقته عقلية المكابرة والعناد والتخلف فما بالك بالتطوير والارتقاء؟

وكشفت فضيحة تسريب اختبارات الثانوية عن أبعاد جديدة للحالة المزرية التي تعانيها وزارة التربية قد تكون أسوأ من جريمة بيع الامتحانات نفسها، ومن هذه الأفات التي استحدثت في عهد الوزارة السابقة أن امتحانات مراحل النقل في النظام السنوي يتم تسليمها بيد مدرسين ومدرسات ويطلب منهم أخذها إلى مطابع ومكتبات تجارية لطباعتها وإعدادها بصيغتها النهائية تحت ذريعة اللامركزية والخصخصة! وهذه الوسيلة بحد ذاتها طامة كبرى إذا لم يكن جهاز أكبر وزارة في الكويت قادراً على طباعة عدة ورقيات تعتبر الأخطر والأهم لقياس مستوى التحصيل العلمي للطلاب بعد سنة دراسية كاملة من جهد المعلمين والموجهين وأولياء الأمور.

أما المصيبة الكبرى على الإطلاق فتكمن في معرفة بعض القيادات التعليمية في الوزارة بخبر تسريب الامتحانات قبل إعلانها عنها في وسائل الإعلام يوم الخميس الموافق ١٨ يونيو ٢٠٠٩ وبأيام عدة، ولكن كانت المحاولات لهطمطة، هذا الخبر بدلاً من الاستنفار والتصدي له بروح مسؤولة، ولا عجب أن تكون بعض ردود فعل تلك القيادات متمثلة بالقول: «عادي... كل سنة تسرب الامتحانات!»

وبعد سلسلة الفضائح التربوية التي توجت بتسريب الاختبارات النهائية توصلت شخصياً إلى قناعة طالما حذرت منها على مدى أكثر من ثلاث سنوات وهي محاولة إصرار الوزارة على إثبات نجاح النظام الثانوي الموحد الجديد والذي ولد فاشلاً ومفشلًا لتجربة التعليم القائمة على مزاجية الرأي والانفراد به والضرب بمساهمات وأفكار أهل الميدان الحقيقيين عرض الحائط!

ومن أجل إنجاح هذه التجربة على عقول أبنائنا الطلبة ومعاملتهم كضئان تجارب، مارست الوزارة أولاً التزوير في درجات الطلبة ومنحهم علامات إضافية لرفع مستوى النجاح ومعدلات التفوق، وفرضت أجواء الإرهاب الفكري على مديري المدارس «للتصرف» من أجل إنجاح النظام الجديد حتى لو كان ذلك عبر «تغشيش» الطلبة أثناء الاختبارات الفصلية، وأخيراً باتباع أسهل الطرق لتسريب الامتحانات النهائية وبيعها وغض النظر عن ذلك طالما لم تصل الفضيحة إلى الصحافة أو مجلس الأمة.

هذه الفضائح كفيلا بأن تأخذ الوزيرة الجديدة فرصتها كاملة لنفض الوزارة بالكامل في ظل قيادات مؤقتة تم لرفها (...) دون مراعاة الخبرة والكفاءة والإخلاص والمسؤولية، ونقول ناصحين للزميلة الفاضلة أم أحمد أن الوزارة مع ذلك زاخرة بالخير سواء بدمائها الجديدة أو بالخبرات المتميزة التي استبعدت وحوربت لا لشيء سوى أنها كانت تقول كلمة الحق أمام الوزيرة السابقة

وبرهنت الأيام أنها كانت على بصيرة من أمرها .

ويجب يا أختي الوزيرة انتشال التعليم الذي أضحى وهماً وفارغاً من أي محتوى علمي حقيقي من المهدي إلى اللحد، فأني تعليم وأي جيل سوف نعد للمستقبل في ظل تعليم يبدأ بمرحلة الابتدائي دون نظام رسوب، ومن الصف السادس إلى الثاني عشر تبايع اختبارات، وبعد ذلك يختار الطالب شهادته الجامعية وبالتخصص الذي يحب من أي بقالة في العالم دون حسيب أو رقيب، وأخيراً يطمح بالدكتوراه وينالها وهو إما نائم في بيته وإما متسلم لمنصب قيادي في الدولة!

الجريدة، ٢٣ يونيو ٢٠٠٩م

تسريب الامتحانات... والتنمية وسلامة المرضى!

د.علاء الدين الضاراجي

الكائن الجديد غريب الأطوار الذي صنغته الامتحانات المسربة قد يصل بالغش إلى موقع مهني حساس

تسريب الامتحانات قضية اكبر من مجرد تسريب اوراق، لان العقاب لن يحل المشكلة، فالطالب الناجح بالغش بالبرشامة لا يختلف عن الطالب الذي عرف الامتحان مسبقا، ورتب اجاباته عن ظهر قلب، وهكذا يتحول التلميذ البليد، الى متفوق، ويتراجع المتفوق بالترتيب الى الخلف.. فضلا عن الاحباط وقد ينكشف الامر، وقد لا ينكشف.

مع استمرار تسريب الامتحانات يصل البليد الى الصفوف الامامية « بالغش»، وبالتدليس، ويتسرب ايضا الى مقاعد لا تتناسب مع قدراته الحقيقية، لانه ببساطة نتاج لعملية «تسريب» بدأت بسيطة لوريقات قليلة القيمة، ولكنها يترتب عليها نتائج كارثية.

وقد يصل الناجح والمتفوق بالامتحان الذي تم تسريبه للدراسة باحدى الجامعات سواء للمرحلة الجامعية او للمرحلة ما بعد الجامعية - فلا يستطيع الدراسة في الجو الاكاديمي الطبيعي، ويذهب الى ما يتفق مع ما نشأ عليه وتعود عليه، فيذهب الى الجامعات الوهمية، ودكاكين الدراسات الاكاديمية - التي كشفت عنها الوزيرة السابقة نورية الصبيح بجديتها الجريء لصحيفة «القبس»، والذي توج الحملة عن الشهادات الوهمية والجامعات المضروبة والذي كشف عن تجاوزات بالدراسة بالخارج للبعض وهم في الوقت نفسه على رأس عملهم بالداخل او التجاوزات الناتجة عن يلتحقون بجامعات مضروبة، فاي انسان يقبل ان يمر بهذا المسلسل الشيطاني، فبعد النجاح والتفوق بالامتحان الذي تم تسريبه والحصول على مؤهل جامعي واعلى من الجامعي من جامعات وهمية فانه سيصبح امامنا «كائن» غريب نعم» كائن غريب «وليس خريجا سويا ومسلحا بالعلم والمهارات الطبيعية.

هذا «الكائن الجديد» غريب الأطوار الذي صنغته الامتحانات المسربة والجامعات الوهمية وحصل على الشهادات العليا من دون جهد او اخلاق قد يصل بالغش ايضا ولم لا الى موقع مهني حساس، مثل الطب او الجراحة او التمريض او القانون.

فماذا سيفعل هذا الكائن «المشوه» «غريب» الأطوار؟ كأنه سؤال افتراضي لكنه قد يكشف عن نماذج حقيقية فان من تخرج بالغش والتدليس، وحصل على الشهادات العليا بالتحايل، وباساليب ملتوية، هل نأمنه على المرضى؟ وماذا ستكون الاخطاء الفنية والاخلاقية التي سيرتكبها؟ وماذا عن سلامة المرضى الذين سيذهبون اليه برغبتهم او رغما عنهم؟

وهل ستكشف ممارساته عن خلفياته الحافظة بالتزوير والتدليس؟ ما لم يكن هناك اختبارات مهنية كشرط لمزاولة المهنة؟ هكذا يمكن ان تحدث وتتفاقم الاخطاء ذات العلاقة بالرعاية الصحية نتيجة لخلل ما بالعملية التعليمية بدءا بتسريب الامتحانات التجريبية او الحقيقية ومرورا بالجامعات الدكاكين والدراسة بالخارج من دون مراجعة للمستوى الاكاديمي للجامعات ومن دون تدقيق على العملية التعليمية بها، ثم الحصول على الشهادة، وليس الحصول على المؤهل (لانه قد تسلم شهادة لاتزيد قيمتها عن قيمة الورقة التي كتبت عليها، وعادة يحرص هؤلاء على اخذ الصور التذكارية مع احد كبار المسؤولين، ويحرصون على الابتسامة العريضة فلنا منهم انهم يضحكون على الناس!

وهذه الكيانات الغربية الجديدة، المصنوعة من امتحانات تم تسريبها، وتخرجت من جامعات غير مرموقة، وحصلت على شهادات «مضروبة» يصدقون انفسهم فيما بعد، ويعتقدون انهم بالفعل قد وصلوا الى مصاف «المؤهلين».

والطامة الكبرى التي كشفت عنها وزيرة التربية السابقة دنورية الصبيح في حديثها «للقبس» هي التحايل في الخروج للدراسة بالخارج من دون الحصول على بعثة دراسية او اجازة دراسية او تفرغ للبعث وهم مازالوا على رأس عملهم، حتى لا يفقدوا ما تصل اليه ايديهم وما يحصدونه من مزايا وظيفية!

هذا ما قالته الوزيرة السابقة، وهو ما يزيد الطين بلة، ويؤدي الى ظهور كائنات حية جديدة، وغير بشرية بل غريبة الاطوار، ومشوهة الملامح، والمهارات، وقد تكون امام كل منا بعض النماذج الحية لمثل هذه الكائنات الحية الغربية، ولكننا نترفع تقززا عن مجرد الالتفات اليها لانها ظواهر سلبية تؤثر على التنمية المستدامة وتبعث على الاسى على ما وصلت اليه اخلاقيات البعض وتفشي وباء الغش والتدليس وهو اخطر من «انفلونزا الخنازير»

×عضو الجمعية الدولية لجودة الرعاية الصحية

السياسة، ٢٨ يونيو ٢٠٠٩م

الاستحواذ على أملاك الدولة

عهدي عيسى السلطان

من المعروف أن الاستحواذ هو السيطرة على ممتلكات الغير وتجريده منها إما بالقوة أو بالقانون، ولكن هناك استحواذا غريبا في الكويت، وهو الاستحواذ على أملاك الدولة واستخدامه كمواقف خاصة إما لسيارات الموظفين أو الزائرين سواء كان محلا أو عمارة استثمارية أو مجمع تجاريا، نحن نعلم أن «الكويت» بلد المؤسسات وتنظيمها القوانين، وهي الطريقة الوحيدة التي تنظم ما بين الحاكم والمحكوم.

ليس بغريب ماكانت عليه الدولة بأن ترى التجاوزات القانونية وتغض البصر، وتركت الحبل على الغارب بحجة الطيبة والإنسانية والعلاقات العائلية والاجتماعية، وهذه كانت حقيقة وموجودة بالسابق، فما نشهده الآن من الصحوحة الصحية للبلد والسعي الدؤوب للتنمية للنهوض إلى الأمام من خلال ما أصدره مجلس الوزراء الموقر من قرار لتشكيل لجنة التعديت على أملاك الدولة والتي أثبتت فعاليتها بأدائها المميز ودون وجود تفرقة في التطبيق الفعلي، اني أرى الآن من الواجب على تلك اللجنة بالتوجه الفعلي لتغيير المسار من السكن الخاص إلى مخالفة أصحاب العقارات الاستثمارية والمجمعات التجارية في جميع مناطق الكويت الاستثمارية والتجارية والتركيز على منطقة العاصمة لأنها واجهة البلد الحضارية التي تعكس للزائرين مدى قوة تطبيق القانون في البلد، واننى لأطلب من احد المسؤولين في الدولة وخاصة مسؤولي البلدية، لأنهم أصحاب الشأن إلقاء نظرة سريعة على سبيل المثال وليس الحصر لشارع احمد الجابر، وكذلك الشارع الداخلي لأحمد الجابر الذي يوحي ما أقصده بالاستحواذ... فأنني على يقين بأن الأسئلة ستكثر ويحتار المسؤول في اختيار الأجوبة.

هنا يكمن الواقع المر بأن بعض أصحاب العقارات الاستثمارية والتجارية أو المؤجرين لديهم قد توجه إلى طريقة وضع اليد على أملاك الدولة الملاصقة لعقاراتهم والمساحات المقابلة لها عن طريق وضع اليد إما عن طريق مظلات خاصة بالعقار وإحكامها بسلاسل من حديد، وهنالك من يضع حاجزا (آليا) يعمل بنظام الكرت الممغنط، وهنالك شركات سوبر ديلوكس تقدم خدمة إيقاف السيارات على أراضى الدولة ومنع عامة الشعب من الوقوف فيها حتى وصلت الأمور إلى التهديد والوعيد.

الحقيقة مرة ومن عاشها يحس بالأمر لتصل أحيانا إلى القهر ولكن تبقى الاسئلة إلى صاحب العلاقة بعينه..هل هذه التصرفات من أصحاب العقارات قانونية؟ وهل هناك قوانين تنظم ترخيص استخدام مساحات أملاك الدولة؟ ومن الجهات التي تمنح هذا الترخيص؟ وهل هناك قيمة ايجارية محددة تحصلها الدولة سنويا عند استغلال أملاك الدولة؟ وهل الدولة ترغب في تصحيح الوضع القائم بإدراجه ضمن خطة الدولة القادمة؟ وهل نظام المواقف الذكية ضمن الخطة المستقبلية؟ وهل هناك خطة للسماح لدخول شركات جديدة التأسيس لإدارة مرافق الدولة؟أسئلة كثيرة تحتاج الى اجابة ممن يهمهم الامر.

الدار، ٣ يوليو ٢٠٠٩م

التجارة... حتى بالمعاقين؟!

د. حسن عبدالله جوهر

المجلس الأعلى للمعاقين تحول إلى دجاجة تبيض ذهباً خالصاً بميزانيته الضخمة التي تصرف بسخاء وكرم ممزوجين بدمعة من دموع التماسيح على الحالة الإنسانية للمعاق.

من مؤشرات التنمية البشرية الحديثة والمستدامة، الاهتمام بشؤون المعاقين والنجاح في تحويل ذوي الاحتياجات الخاصة إلى مورد من موارد الاستثمار الحقيقي في الإنسان، وبفضل العلم الحديث فإن أنواع الإعاقات الجديدة المكتشفة في ازدياد، الأمر الذي يتطلب جهوداً مضاعفة سواء في التشخيص أو العلاج أو نظام التأهيل لهذه الشريحة المهمة من البشر، وهذا بدوره يتطلب وجود كفاءات عالية وعلى قدر كبير من المسؤولية للقيام بهذا الدور الإنساني والحضاري.

وليت الأمر توقف عندنا بالكويت في طريقة التعامل مع ملف الإعاقة، عند حد الإهمال والتسيب والبيروقراطية المريضة، لكن أن يتحول المعاق إلى سلعة يتم الإتجار بها لتحقيق مكاسب ومصالح مالية مباشرة، فهذه جريمة كبرى في الدنيا، فما بالك بالوعد الإلهي والانتقام الرباني لمن تسول له نفسه استغلال أضعف خلق الله والتكسب من معاناتهم بسبب فقدان نعمة الصحة والعافية.

ولنا أن نسأل الأخ الفاضل وزير الشؤون الاجتماعية والعمل في المقام الأول، عن قيمة المبالغ المالية التي دُفعت كإيجارات لمبنى المجلس الأعلى للمعاقين ولمن دُفعت؟ وما الأسس والمعايير التي تم بموجبها استئجار مبنى من ثمانية أدوار وتخصيصه لمراجعة المعاقين وذويهم، وهو يفترق إلى أدنى متطلبات المعاق من ممرات ومصاعد وأماكن استراحة وغرف للتشخيص الطبي وصلات التأهيل وغيرها؟

ونسأل معالي الوزير: هل يُعقل في مشروع الاهتمام ورعاية المعاقين، أن تكون الأجهزة الإلكترونية وملفات المرضى مكدسة في الممرات الضيقة أصلاً، بشكل يشع؟ وهل يقبل أي موظف صغير ناهيك عن المسؤول الكبير أن يكون سكنه الخاص بهذا الشكل المزري، وأن تكون الأجهزة والمعدات والأثاث المكسور هي واجهة هذا المجتمع العام؟

ونسأل رجل القانون الأول في وزارة الشؤون، عن كشوفات العاملين في المجلس الأعلى لبيتين عدد الموظفين المتخصصين في شؤون الإعاقة وذوي الاحتياجات الخاصة تبعاً للتصنيف الوظيفي لا العالمي، إنما وفقاً لمعايير ديوان الخدمة المدنية وقانون إنشاء المجلس الأعلى، كما نطالبه بمراجعة اللجان التخصصية بقسميها التعليمي والصحي، للوقوف على مدى استيفاء الشروط الفنية والمهنية لمن يقررون مصير الآلاف من أبنائنا وأبنائنا المعاقين.

أما الطامة الأخرى في المجلس الأعلى للمعاقين، فيتمثل في الفراغ القيادي في هذه المؤسسة المهنية، إذ أن المناصب القيادية والإشرافية شاغرة لسنوات عدة بسبب الصراعات السياسية وتنافس القيادات على الاحتفاظ لسبب رئيسي وخطير آخر ولعله بيت الداء لكل ما سبق من المشاكل والهموم والمصائب المتهافة على رؤوس المعاقين.

ببساطة... السبب في ذلك يعود إلى أن المجلس الأعلى للمعاقين قد تحول إلى دجاجة تبيض ذهباً خالصاً بميزانيته الضخمة، والتي تصرف بسخاء وكرم ممزوجين بدمعة من دموع التماسيح على الحالة الإنسانية للمعاق، وهذا الذهب الأبيض له مصدران رئيسيان، الأول رسوم المدارس الخاصة

التي تضاهي نفقات أعلى الجامعات المرموقة في العالم والتي فرضت سيطرتها على المجلس وتدر من ورائه الملايين من الدنانير سنوياً، والكثير منها لا يرتقي إلى المعايير النمطية المطلوب توافرها بشأن تأهيل المعاق سواء على مستوى المباني أو الهيئة التدريسية.

والمصدر الآخر يتمثل في الكنز الكبير من الأدوية والمعدات التي تُصرف بكميات هائلة من دون حسيب أو رقيب، وتتهال مناقصاتها بمبالغ خيالية، أما طريقة توزيعها وتخزينها فلا تحتاج إلى جهد كبير بعد زيارة خاطفة ومفاجئة لسرداب المجلس.

وأخيراً، نتمنى من الأخ الوزير والجديد العهد بالمسؤولية، أن يطلب الإجابات عن الأسئلة البرلمانية التي تم توجيهها في الفصول التشريعية السابقة، ويتحقق من أسباب ومبررات عدم الرد عليها، وأن يأمر باستعراض المعلومات والبيانات الخاصة بها، ليدرك بنفسه حجم المأساة في هذا المرفق الإنساني، بما يمهد له الطريق إلى غرلة هذا المجلس قبل أن يتحول إلى وصمة عار أبدية على جبين الدولة والحس والضمير الإنسانيين، وحتى ندعو له وجميع المعاقين وأسرتهم ومحبيهم بالخير والأجر والثواب.

الجريدة، ٧ يوليو ٢٠٠٩م

الخروج من دائرة التخریب «المغلقة»

علي دشتي

فوجئنا، ونحن نعيش نهايات العقد الأول من القرن الحادي والعشرين، بمحاولة إحدى الشركات توريد أجهزة تشخيص طبي، من إنتاج فترة السبعينات من القرن الماضي. وقد قام د.هلال السايير وزير الصحة بإيقاف الصفقة، وبدأ التحقيق في الموضوع، لأن أسئلة مهمة بدأت تطرح نفسها، أبرزها سؤال عن الكيفية التي استطاعت هذه الشركة المتنفذة أن تبدأ بها تلك الصفقة المشبوهة التي كادت تتم مع الوزارة، لولا اكتشافها في آخر لحظة؟ وكم عدد الصفقات الأخرى التي تمت دون أن يكتشفها أحد، بسبب الإهمال، أو لأسباب أخرى عديدة يعلمها المسؤولون في وزارة الصحة.

من المؤكد أن هناك أصابع معينة من داخل وزارة الصحة لعبت دوراً في إدارة هذه الجريمة، فلا يعقل أن نتصور أن الاتفاق بين الوزارة والشركة تم بعيداً عن أعين ومكاتب بعض المسؤولين الذين كانوا يعلمون أن الصفقة تضم أجهزة فاسدة بمواصفات قديمة، وسكتوا عن الأمر لأنهم سوف يحصلون - بالتواطؤ مع الشركة- على جزء من فارق سعر هذه الأجهزة القديمة، والتي كان سيتم دفع ثمنها وكأنها أجهزة تنتمي إلى القرن الحادي والعشرين، أن من حق المواطنين أن يعرفوا أسماء هؤلاء المخربين الذين يبيعون صحتهم في أقرب مزاد من أجل الحصول على المكاسب حتى ولو كانت من دماء المرضى!

لا استطيع أن أصف المتورطين في هذه الجرائم بأنهم فاسدون، لأنهم تجاوزوا الفساد بمسافات طويلة، فالوصف الذي يصلح للاستخدام في هذه الحالة هو وصف المخربين، لأن التخریب مرحلة أكثر تقدماً على الفساد، فقد يعني الفساد أن يستفيد مسؤول من موقعه في الحصول على امتيازات معينة له ولأقاربه، أو جمع بعض المال من الحرام، لكن الأمر يختلف بالنسبة للتخریب الذي يتعدى فيه الشخص مرحلة الاستفادة من موقعه إلى مرحلة الاضرار بالآخرين وتدمير صحتهم، وزيادة معدل معاناتهم، وذلك بالضبط ما قام به مسؤولو الصحة الذي أبرموا هذه الصفقة مع الشركة المتنفذة، فما قاموا به يقع في سياق التخریب، وليس مجرد الفساد، لذلك يصبح من حق كل مواطن أضرار من هذا التخریب أن يعلم الأصابع المجرمة التي تسببت في الاضرار به.

اننا نحیی وزير الصحة على انتباهه لهذه الصفقة وإيقافه لها، وفتح ملف التحقيق فيها، لكننا نريد منه أن يبحث أكثر وأكثر، لأنه لو بحث بدقة وعناية فسوف يجد العديد من الصفقات المشبوهة والجرائم الأخرى التي ترتكب في حق المواطنين، ومن واجبه أن يحاول الكشف عنها، ويسلط الضوء علىها، حتى يستحي كل مفسد أو مخرب داخل مبنى هذه الوزارة، وإذا كانت بعض المصادر صرحت أن هذه الصفقة قد تمت في عهد وزير الصحة السابق روضان الروضان فإن ذلك لا ينفي المسؤولية عن القيادة الحالية للوزارة، إذ أن مسؤولية الوزير ترتبط بتصحيح كل الأوضاع والاختفاء التي تواجه وزارته، ولا بد أن تتم محاسبة المخطئين وأن تعلن اسمائهم للرأي العام، لأن ذلك هو السبيل الوحيد لصناعة أداء أفضل، وتهيئة المناخ للخروج من دائرة التخریب «المغلقة» إلى دائرة الإصلاح.

الشاهد، ١١ يوليو ٢٠٠٩م

السجل «الإجرامي» للوزراء!

د. إبراهيم بهباني

بحسب ما نشرته «القبس» فقد بلغ عدد المخالفات التي ارتكبتها ست وزارات نحو 63 مخالفة منذ اصدر ديوان الخدمة المدنية تعميماً بشأن وقف النقل والتعيين والترشيح والترقيات في الجهات الحكومية اعتباراً من 16 مارس إلى حين تشكيل الحكومة الجديدة.. 63 مخالفة بالتمام والكمال نالت منها وزارة العدل النصيب الأكبر، أي 15 مخالفة، واستمر الوزير إلى آخر يوم بإصدار 9 قرارات مخالفة!! الكل يعلم ان هذا الاجراء يتبع عادة في فترة الانتخابات منعاً من استغلال الوزراء والقياديين الذين يرشحون أنفسهم لمواقعهم وصلاحياتهم خدمة لمصالحهم وربعمهم، أي ان القانون والتعميم واضحان في اننا لا نريد أي نقل أو تعيين أو ترقية الا بعد اعلان النتائج وتشكيل حكومة جديدة.. بمعنى آخر الهدف توفير اجواء من النزاهة والحيادية من قبل الحكومة أثناء العملية الانتخابية.. أليس في ذلك ضمانا وعافية؟ اذن لماذا المخالفة؟ اعتقد ان المعنيين بالموضوع لا بد ان تكون لديهم الصلاحية لإبطال تلك القرارات، وان لم يكن فالمصلحة تقتضي البحث عن البدائل والسبيل إلى الغاء مفاعيل القرارات لانها مخالفة صريحة وفجة وغير أخلاقية مع انه ليس في السياسة أخلاق، كما يقول البعض، وان كان هذا الكلام ليس شرطاً على الجميع، لانه اذا مورست السياسة بتوحش وبعنصرية وبتميز وانتهازية تكون قد سقطت في مستنقع الكراهية.. ما يجري من تجاوزات اساءة واضحة الى القانون واستهتار به، ومن هم في خانة الاتهام لا يجوز السكوت عنهم أو الاستغفار لهم لأن قراراتهم تلك تدل على ان من بيده امانة المسؤولية بالوزارة لا يستحقها، وعليه واجب الاعتذار أو تسجيل ما اقدم عليه من انتهاكات للقوانين أو الجرائم التي يدان فيها ويتهم بها في سجل الوزير.. اقترح ان تكون المدونة، أي السجل، جامعة لكل أفعال الوزير وتستخدم عند الحاجة، فاذا اراد الحصول على قرض من بنك يتم الرجوع إلى سجله وتبيان عدد النقاط التي حصل عليها وهل تسمح له بالحصول على القرض أم لا؟ ومسألة «السجل» الخاص بالوزير ستساعد في الكشف عن تاريخه فيما اذا كان مؤهلاً لتسلم منصب وزاري أم لا.. في بلاد الغرب اذا سجلت بحق شخص مخالفة مرور تحفظ له ويتم الاستعانة بها حتى عندما يذهب لاختيار وظيفة، فيسألون عنه وعن ماضيه.. ولذلك أرى ان تطبيق هذه الآلية لفرز من هو صالح للوزارة ومن هو صالح للعمارة!!

القبس، ١٣ يوليو ٢٠٠٩م

«الأصحاء المعاقون» وحقوق ذوي الاحتياجات !

د. جلال محمد آل رشيد

هذه ليست المرة الأولى التي تُثار فيها قضية «الأصحاء المعاقين»، فقد أثيرت صحافيا من قبل، بيد أنها الآن تأخذ أبعادا إعلامية أكثر سعة من ذي قبل، «الأصحاء المعاقون» عموما هم مجموعة من الأفراد الذين أخذوا يدعون بأنهم من فئة ذوي الاحتياجات الخاصة في الآونة الأخيرة بسبب وجود مساعدات اجتماعية تدفعها الحكومة، عبر «المجلس الأعلى للمعاقين»، للأفراد الذين يعانون من عجز جزئي أو كلي في إحدى حواسهم أو أعضائهم أو قدراتهم الذهنية.

ذوو الاحتياجات الخاصة الحقيقيون كانت أعدادهم متدنية «جدا» في الكويت قبل عام ١٩٩٦، وهو العام الذي شهد صدور القانون رقم ١٩٩٦/٤٩ الذي يعطي بعض الحقوق لذوي الاحتياجات الخاصة، حيث اوضحت «الإعاقة» «هدفا اقتصاديا» لبعض الأفراد ذوي الأعضاء والحواس والقدرات العقلية السليمة تماما، باعتبار أن الدولة تدفع مساعدات اجتماعية لغير العاملين من ذوي الاحتياجات الخاصة، مما دفع ببعض الأصحاء إلى ادعاء الإعاقة، ثم.. الحصول على «شهادات طبية» تفيد بوجود إعاقات دائمة لديهم، مع أنهم ليسوا من ذوي الاحتياجات الخاصة، بل هم أصحاء تماما، وهذا ما يتم كشفه صحافيا بين الفينة والفينة!

الدولة بدأت في «التردد» قبل إقرار أي حق لذوي الاحتياجات الخاصة الحقيقيين، بعدما أضحت أعداد «المعاقين» تربو على الثلاثين ألفا بعدما كانت أعدادهم أقل من ألفين قبل صدور القانون الخاص بذوي الاحتياجات الخاصة في العام ١٩٩٦!

ذوو الاحتياجات الخاصة الحقيقيون، الآن، يدفعون «فاتورة» كذب فئة المحتالين من «الأصحاء المعاقين» الذين أصبحوا «معاقين»، فجأة، بعدما تم إقرار القانون المذكور! المشكلة الآن هي أن الدولة لا تستطيع تحمل تزايد أعداد «المعاقين» عبر «الواسطة»، ولكي تخلص الدولة نفسها من «عوار الراس» نجد أنها لجأت إلى قضية التهريب من إقرار الحقوق المستحقة فعليا لذوي الاحتياجات الخاصة الحقيقيين بسبب خشيتها من تكاثر حالات الأصحاء المعاقين!

التحدي القائم الآن يتمثل في مدى قدرة الدولة على إعادة غريبة جميع الملفات الموجودة لدى المجلس الأعلى للمعاقين، عبر آلية جديدة تجعل الكشف الطبي دقيقا إلى الدرجة التي تمنع «احتمال الواسطة» في تشخيص الحالات، فالخطأ الطبي في التشخيص وارد، كما أن احتيال «مدعي الإعاقة» نفسه بادعاء العجز الطبي وارد أيضا.

إن عملية معرفة الحجم الحقيقي لذوي الاحتياجات الخاصة هي عملية في غاية تسبق اعطاءهم حقوقهم كاملة غير منقوصة، ما دامت الأعداد تتكاثر بشكل مربيب في الآونة الأخيرة، حيث إن تكلفة حل مشاكل ذوي الاحتياجات الخاصة الحقيقيين ستعدو تكلفة أبسط بكثير.. بعدما يتم استبعاد «الأصحاء المعاقين»، المسألة ذات علاقة بأبعاد كثيرة، وبقِيم متعددة، مثل قيمة «الصدق» التي أضحت غير محترمة مجتمعا بالشكل المطلوب في الآونة الأخيرة، وقيمة تحمل المسؤولية الاجتماعية تجاه الأفراد ذوي الاحتياجات الخاصة الحقيقيين!

الدار، ١٦ يوليو ٢٠٠٩م

نعم.. من اجل الكويت

نايف الازيمع

عندما يتحدث الدكتور فهد الراشد، العضو المنتدب السابق للهيئة العامة للاستثمار، عن حقائق ومعلومات ووثائق ، فإن الامر يستحق التمعن والتدقيق والدراسة، ومن ثم المتابعة.

فالرجل يملك من المعلومات ما لا يملكه غيره. واذا هو اشتكى، وصاح بالصوت العالي، فإن ذلك يعني أن الامور قد وصلت الى اسفل الدرك. وانه ما عاد من متسع للترقيع أو الحلول الوسط . البلاغ الذي قدمه الدكتور فهد الراشد.. هو بلاغ يصل الى درجة الإخبار بلغة اخواننا في لبنان. وهو يعني بلاغ الى النائب العام، للتحقيق والتدقيق والمتابعة. والنائب العام وحده، القادر على توجيه الاتهام. والقضاء وحده القادر على الإدانة.

لكن الدكتور فهد تقدم بالفعل ببلاغ الى النائب العام في 25 سبتمبر من العام الماضي، حول ما اعتبره فساداً في المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية وقد استند الرجل على المادة 18 من قانون حماية الاموال العامة ، التي تعاقب من يعلم عن ارتكاب جريمة من جرائم المال العام، ويمتنع عن ابلاغ النيابة العامة بها. وقد وجه اتهاماً مباشراً الى مدير عام المؤسسة بتقاضيه العمولات. وقدم بيانات تفصيلية تتضمن رقم الحساب المصرفي الذي تم تحويل العمولات اليه . واتهم المدير بالتسبب في خسائر لأموال التأمينات الإجتماعية بمئات الملايين من الدنانير. واتهمه بالتلاعب بالحسابات النهائية».

وحتى الآن وبعد مضي حوالي عشرة اشهر، فما يزال الموضوع لدى النيابة العامة، ومن دون الإعلان عنه او ما آل اليه. وبانعدام تام للشفافية المطلوبة.

الموضوع المهم بل هو الأهم ، هو اذا كان الفساد «تعجز عن حمله البعارين» في بعض الدوائر الحكومية، فإن الفساد في الاستثمارات ، ومدخرات الاجيال القادمة تنوء بحمله الجبال!. واذا ما قبيض الله واحداً كالدكتور فهد الراشد ليعلم الحقيقة ، فهو لا ينكأ الجراح فقط، بل هو يشخص الدواء ويصرخ يا قوم أين الدواء ؟

الذين اقاموا الدنيا واقعدوها لهدر خمسة ملايين دينار في وزارة الداخلية، وهو أمر مدان، ألم يسمعون بعشرات ومئات الملايين المنهوبة جهاراً نهاراً؟! ألم يعوا كيف تُسرق استثماراتنا ومدخرات اجيالنا بدون حسيب او رقيب!؟

التجاوز على المال العام مرفوض ومدان سواء كان مليوناً او مئات الملايين . لكن العقل لا يقر أن نتصدى «للبوقة» الصغيرة، ونتجاهل او نصمت في الوقت نفسه عن الجرائم الكبرى، والنهب الدائم للمال العام، وعلى رؤس الأشهاد!؟ فحالنا - هنا - هي كمن يقطع يد سارق لرغيف الخبز كي يقتات ، والساكت عن كبار اللصوص الناهبين للملايين من اموال الشعب!..

البلاغ وصل . ولكن هل وصلت الرسالة!؟ بانتظار ما سنسمعه من نواب الشعب، ومن التنظيمات والنقابات والاتحادات والجمعيات، ومؤسسات المجتمع المدني ، سنضع ايدينا على قلوبنا. ولن نكرر فعل الآخرين بأن نضعها على عيوننا وأذاننا وأفواهنا، كما تفعل القروود الثلاثة!؟ اللهم انه قد بلغ .. اللهم فاشهد .

الطليعة، ١٧ يوليو ٢٠٠٩م

شهادات الإعاقة.. وإعادة الفحص والمميزات

د. جلال محمد آل رشيد

بعدما اتسعت رقعة مخالفات عملية الفحص الخاص بالإعاقة، والتي تصدر بموجبها شهادات من المجلس الأعلى للمعاقين تشهد بأن أصحابها يُعدّون من ذوي الاحتياجات الخاصة، وبالتالي فإن تلك الشهادات تعطي امتيازات مالية معينة لغير العاملين من حملة تلك الشهادات، سواء أكانوا من ذوي الاحتياجات الخاصة الحقيقيين أو من فئة المحتالين من «الأصحاء المعاقين»، فإننا نود أن نُؤكد ضرورة أن تذهب الحكومة إلى اتخاذ إجراءات جريئة لوقف هذا «التطاول على المال العام للدولة»، وواجب الحكومة هو حماية المال العام من الاعتداء عليه بالسلب والاحتيال، ولا سيّما عندما يكون هذا الفعل مما يسهّل الطريق ويفتحه أمام قضية التوسّع في إعطاء حقوق جديدة لذوي الاحتياجات الخاصة الحقيقيين الذين بدأوا يدفعون ثمن «تكاثر أعداد» مدعي الإعاقة من الأصحاء! كما أن واجب أعضاء البرلمان هو الضغط على الحكومة لكشف «المعاقين المزورين»!

فتزايد الأعداد يدفع الحكومة إلى عدم إقرار حقوق جديدة لذوي الاحتياجات الخاصة الحقيقيين لدرجة إهمالها العمدي لحضور «الجلسات الخاصة» في مجلس الأمة، والتي هي مخصصة لقضية إقرار حقوق ذوي الاحتياجات الخاصة الحقيقيين، حيث يأتي إهمال الحكومة لذوي الاحتياجات الخاصة الحقيقيين بعدما تضاعفت أعداد «المعاقين» أكثر من خمسة عشر ضعفاً من بعد صدور القانون الخاص بذوي الاحتياجات الخاصة. وهذا الإهمال الحكومي لحقوق ذوي الاحتياجات الخاصة الحقيقيين نحن نظن أنه ناتج عن «الإحراج» الذي تقع فيه الحكومة بسبب تزايد الأعداد بشكل غير معقول بعدما «اندس» المحتالون والكسالى بين ذوي الاحتياجات الخاصة الحقيقيين طمعا في امتيازاتهم!

على الحكومة أن تختار طريق الحزم، وذلك بإصدار قرار شجاع يتضمن «إخضاع كل أصحاب ملفات الإعاقة لفحص جديد» من لجان تتكون من عدد أكبر من الأطباء للجنة الواحدة، سواء كانوا أطباء محليين «أو غير ذلك»، كما يمكن إخضاع مدعي الإعاقة للجنة متتاليتين لا تعرف إحدهما أعضاء الأخرى، فالحزم الحكومي أضحى الآن مطلوبا بشكل خاص في ملف شهادات إثبات الإعاقة من بعد ما أضحى هذا الحزم الحكومي صفة محمودة «موجودة فعليا» لدى الحكومة بعد موضوع إزالة التعدييات على أملاك الدولة على سبيل المثال.

الدار، ٢٣ يوليو ٢٠٠٩م

تعويض.. وتهديد أممي

مطلق مساعد العجمي

حذرنا وأنذرنا الأجهزة الحكومية المعنية -من فوق إلى تحت- وكتبنا عدة موضوعات منذ سنة وأكثر حول التعويضات التي خصصتها الأمم المتحدة لتأهيل البيئية الكويتية التي دمرها صدام الهدام وزبائيته إبان غزوه للكويت واحتلالها والذي مرت ذكره الأليمة والمرة التاسعة عشرة أمس الأحد .

حذرنا من التهاون في تجهيز وتنفيذ برامج إعادة تأهيل البيئية في الكويت المقررة من قبل خبراء البيئية في الأمم المتحدة، وعلقنا في حينه على التحويلات المالية للكويت من قبل صندوق الأمم المتحدة الخاص بالتعويضات لتأهيل البيئية المدمرة بشكل شامل.. والتي أثبت صدام الهدام من خلالها أنه أكبر مدمر عالمياً في النصف الأخير من القرن العشرين، حيث فجر وأحرق أكثر من (700) بئر نفطية، وتسبب في إحداث أكبر كارثة بيئية في القرن العشرين وصل دخانها وسخامها إلى جبال الهملايا، وحول أيامنا إلى ظلام دامس، وأصيب الناس من جراء هذه الجريمة البشعة بأمراض عدة طالت حتى النبات والحيوان!

وقد تزامن مرور الذكرى التاسعة عشرة للغزو الغاشم مع نشر تقارير صحافية في بعض الصحف المحلية حول مصير البيئية ومصير التعويضات المقررة لها والتي بلغت ثلاثة مليارات دولار (مليار دينار) تم تحويل دفعة منها -وربما أكثر- للكويت.. وقد حذرنا في مقالات سابقة من التلاعب بهذه الأموال لأنها مقررة ومحولة ومراقبة من قبل الأمم المتحدة.. ولأن خراب ودمار البيئية ينتظر هذه الأموال لإصلاح شأنه وشأن البيئية.. كما أنذرنا الجميع بأن التلاعب بهذه الأموال قد يدفع الأمم المتحدة لسحب هذه التعويضات وحرمان البيئية وصحة الأحياء منها.. فلماذا تتعطل مشاريع إعادة تأهيل البيئية على الرغم من أن الدراسات موجودة، والإجراءات مقررة، والمناطق الموبوءة محددة، والأموال تم تحديدها وتحويل بعضها؟

بصراحة هذا لا يجوز وغير مقبول بالمرة، ومن المؤكد أن الجهات المعنية بهذا الموضوع «خامرة على بلا» فهي لا ترد على مقالاتنا، ولا تجيب عن أسئلتنا، ولا تستجيب لنداءاتنا ولا حتى لنداءات الأمم المتحدة.. فما معنى كل ذلك؟! «شرط ما يجاوبون»!

لذلك.. وبناء على ما تقدم فنحن نطالب الحكومة -وبسرعة- باتخاذ القرارات الصائبة في هذا الشأن، وأولها هو وقف المسؤولين المباشرين عن البيئية وتعويضاتها الأممية ومشاريع إعادة تأهيل البيئية، وقفهم عن العمل والتحقيق معهم وإحالتهم للنيابة العامة إذا ثبت تلاعبهم، أو إحالتهم للتقاعد إذا ثبت تقاعسهم وعدم جديتهم وجهلهم! وإذا ظهر للحكومة -بعد التحقيق والتدقيق- أن سبب تعطيل مشاريع إعادة تأهيل البيئية هو المرض الكويتي المعروف والمعطل لجميع المشاريع كالعادة -وهو مرض «صراع الأشقياء والمتفذين» للاستحواذ على مشاريع تأهيل البيئية- فيجب على الحكومة أن تقول لهم «حدكم عاد» فنحن لا نريد شركات «الدفنسة» و«الفسفسة» الفاسدة لكي تؤهل بيئتنا لأنها أصلاً غير مؤهلة لذلك.. نحن نريد شركات أميركية ويابانية وألمانية محترمة -ومن حكاية الوكلاء المحليين- أي يتم التعاقد معها مباشرة وتحت إشراف الأمم المتحدة.. فهل وصلت الرسالة؟! أشك في ذلك!

أوان، ٣ أغسطس ٢٠٠٩م

...وما أدراك ما العقود النفطية؟

د. بدر الديحاني

كثر الحديث في الأونة الأخيرة عن وجود شبهات تنفيح وتجاوزات مالية وإدارية شنيعة في العقود النفطية، مما ولد حالة من عدم الاطمئنان في نفوس الناس حول الكيفية التي تدار فيها ثروتهم النفطية، مصدر رزقهم الوحيد، وقد ازدادت حالة عدم الاطمئنان هذه بعد حالات الشد والجذب بين السلطتين إثر ما اعتبره بعض أعضاء مجلس الأمة شبهات مخالفات مالية وإدارية فاضحة تتعلق ببعض العقود النفطية الضخمة، التي انتهت إلى إلغاء مشاريع نفطية كبرى مثل مشروع الكويت أو ما يسمى صحافيا بمشروع «حقول الشمال» والمصفاة الرابعة ومشروع «الداوكيميكال» لأسباب عدة، أحدها أن طريقة ترسية هذه المشاريع اعتبرت مخالفة لدستور الدولة وقوانينها وأنظمتها.

وقد كان من المتوقع أن يتم تجنب تكرار الإجراء نفسه في العقود النفطية الجديدة لا سيما أن الدروس السابقة كانت قاسية، خصوصا على القيادات النفطية التي دافعت حتى النفس الأخير دفاعا مستميتا عن صحة الإجراءات التي اتخذت، ولكن من المؤسف أن المشهد نفسه يتكرر، إذ نشرت صحيفة (الراي) في عددها رقم ١٠٩٧٦ بتاريخ ٢٠ يوليو ٢٠٠٩ أن وزارة النفط قد أبرمت ستة عقود نفطية بقيمة نصف مليار دولار دون مرورها على لجنة المناقصات المركزية.

وكما حصل في السابق فقد قام وزير النفط بالدفاع عن صحة الإجراءات التي اتخذتها وزارته، ولكن هذا الدفاع من قبل الوزير لم يدم طويلا، فقد هذه العقود الجديدة إلى ديوان المحاسبة للتدقيق وإبداء الرأي.

والسؤال الملح هنا هو: ماذا لو قرر ديوان المحاسبة، كما فعل مع بعض العقود النفطية في السابق، أن ترسية هذه العقود الستة تعتبر مخالفة لقوانين الدولة وأنظمتها؟ بالطبع فإن الجواب بسيط، وهو أنه ليس أمام الحكومة سوى إلغائها كما فعلت من قبل، وهنا يتبادر إلى الذهن مجموعة أسئلة محيرة مثل: ترى لماذا تقوم وزارة النفط أو مؤسسة البترول في كل مرة بترسية عقود نفطية مخالفة لدستور الدولة وقوانينها؟ هل المشكلة في الأنظمة الإدارية والمالية التي يخضع لها القطاع النفطي؟ إذا كان الجواب بالإيجاب فلماذا لا يتم تعديل هذه الأنظمة لكي تتوافق مع دستور الدولة وقوانينها من أجل المحافظة على المال العام واقتناص الفرص الاستثمارية الثمينة التي قد لا تتكرر، وأيضا تجنب سمعة قيادات القطاع النفطي والعاملين فيه الإساءة وتبرئة ذمهم المالية مما قد تتعرض له من طعن، مثل ما حصل عندما نوقش مشروع «الداوكيميكال»، حيث ذكر أحد أعضاء مجلس الأمة أن مبلغ العمولات التي رافقت التوقيع الأولي لعقد المشروع هو ٨٥٠ مليون دينار، وهي اتهامات خطيرة لم يتم للأسف التحقيق فيها لتبرئة ذمة مسؤولي القطاع النفطي أو إدانة من يستحق الإدانة واسترجاع الأموال العامة؟

إنه فعلا أمر مثير للاستغراب والتعجب أن يتم السماح بتكرار الأخطاء نفسها رغم سهولة تلافيها، ورغم ما يترتب عليها من شبهات تنفيح وخسائر مادية ومعنوية!

الجريدة، ٥ أغسطس ٢٠٠٩م

فساد المحارم الورقية!

علي دشتي

من جديد تطل علينا وزارة الكهرباء بفضائحها، والمسألة هذه المرة تتصل بالمحارم الورقية التي تنفق عليها الوزارة ميزانية تبلغ ٣٠ ألف دينار في الشهر، اي ٣٦٠ الف دينار سنوياً، لذلك يتسابق القياديون بها على ترسية المناقصات على شركات معينة، وقد استطاع احدهم ان يحقق مكاسب طائلة من وراء ذلك، حتى اكتشف امره، لكن دون ان يتعرض لاي عقاب، ومن العجيب انه عندما حاول احد الشرفاء ايقاف هذه المهزلة تعرض لهجوم في موقعه الحساس، واصبح محل اضطهاد من اصحاب المصالح، الذين لا يهتمون الا بتحقيق المنافع الشخصية، ويضربون بالصالح العام عرض الحائط.

هناك سؤال يلح على المواطنين عندما يتابعون هذه الجرائم، هو: متى يتم تنظيف مؤسسات الدولة ووزاراتها من بعض المسؤولين الذين احترفوا استغلال نفوذهم من اجل الاستفادة من المال العام، من خلال الانفاق مع شركات معينة لترسية المناقصات عليها، مقابل حفنة من الاموال؟ ان من حق الناس ان تطمئن لان تيار الفساد أصبح مخيفاً، فالمواطن يفهم ان من تطوع له نفسه السياحة في قلب هذا التيار لا يقف عند حد، بمعنى انه قد لا يكتفي بمجرد ان يكون عضواً في نادي الفساد الاداري، بل قد يتجاوز ذلك الى ان يصبح عضواً في نادي التخريب.

وهناك فارق كبير بين الفساد والتخريب، فالقيادي الذي يحرص على ترسية المناقصات الخاصة بالمحارم الورقية على شركة بعينها ليحصل على عمولة معينة، هو مجرد انسان مفسد، لكن الأمر قد يتطور به الى ابعد من ذلك اذا قام بترسية المناقصة على شركة لا تقدم هذه المناديل بالموصفات المطلوبة، بما يؤدي الى الاضرار بصحة المراجعين والعاملين بالوزارة، وهنا يكون التخريب، حيث لا يكتفي الفاسد باستنزاف اموال المواطنين، بل يسعى الى الاضرار بهم وتدمير حياتهم.

ان استمرار مسلسل اهدار المال العام ومحاولة بعض القيايين في عدد من الوزارات والمؤسسات استغلال نفوذهم لتحقيق منافع شخصية ومصالح مالية يدل - بما لا يدع مجالاً للشك - على عدم وجود رقابة، ومن المعروف ان الرقابة تعد ركناً أساسياً من اركان الادارة الناجحة، وغيابها يعني ان اسلوب الادارة في مؤسساتنا يحتاج الى مراجعة، كذلك فان تراجع مبدأ العقاب داخل وزاراتنا يعد بوابة كبرى من بوابات الفساد، فلو ان هناك عقاباً حقيقياً ورادعاً لمن يخطئ او لمن يستغل نفوذه، او يستنزف المال العام، لاختلقت الامور، ولعلم كل شخص يريد ان يدخل من هذه البوابة انه سيسير في طريق مسدود لن يؤدي به في النهاية الا للعقوبة القانونية.

الشاهد، ٨ أغسطس ٢٠٠٩م

لماذا انتشر الفساد؟

ناصر العبدلي

حجم الفساد الذي استشرى في المؤسسات الحكومية خلال السنوات الثلاث الماضية يمكن ان يغطي كل بقاع العالم فيما لو اردنا توزيعه على بقية بلدان العالم. والمؤشرات لا تحتاج الى التذليل عليها، ما دام قيل عن احدى تلك المؤسسات ان فسادها «ما تشيله البعارين» والمصيبة ان هناك من يصر ان يكون مثل القرد الصيني «لا ارى. لا اسمع. لا اتكلم».

كثيرون يتساءلون عن استشرى الفساد في بلد كانت كلمة واحدة فيه اهم من مائة عقد تجاري، بل ان بعض اولئك المتسائلين لم يعد يخفي قلقه على مدخراته بعدما سمعنا عن بيع عقارات بوكالات مزورة صادرة عن مؤسسات حكومية.. وعن تحويلات واختلاسات من مؤسسات مالية كانت فيما مضى قلاعاً من الصعب اختراقها.

هل وصلت بنا الحال الى هذا الدرك حتى تحول الوضع كما يقول المثل المحلي «حاميتها حراميتها»؟ وهل وصلنا الى المرحلة التي بدأ فيها اللصوص يشمرون عن سواعدهم لتحويل ما تبقى من مال عام في جيوبهم بعدما امنوا العاقبة.

انتشار الفساد في اي مجتمع، خصوصاً الشق المالي، لا يكون الا بحيل من المتفذين في المواقع الحكومية المختلفة، وهؤلاء، في الحالة المحلية، لا يصلون الى تلك المواقع الا بتسهيل من هذا الطرف او ذاك في مجلس الوزراء او في مجلس الامة او في اوساط الاسرة الحاكمة، ولدينا من الشواهد الكثير يستطيع المرء ان «يعقلها» في لحظة واحدة اذا امعن التفكير.

بعض النواب، فيما اذكر، اقترح انشاء هيئة او مؤسسة لمكافحة الفساد، وكأن هيئات مثل مجلس الامة والنيابة العامة وديوان المحاسبة والقضاء غير موجودة! وغفل اولئك ان المشكلة ليست في المؤسسات بل في البشر ممن شجعوا في الخفاء وعارضوا في العلن ما يجري.

يقول النائب احمد السعدون عندما سأله احد الحضور في ديوانيته عن رد فعل كتلة العمل الشعبي تجاه بعض قضايا الفساد، ان حجم الفساد الذي اصاب المؤسسات الحكومية جعل المرء يعجز عن احصائه لكثرتة وكثرة المتورطين به من مسؤولي الحكومة، لكنه تعهد بمتابعته ومتابعة المتورطين به مهما كان ثمن تلك المتابعة.

مثل ذلك الموقف هو الكفيل بمكافحة الفساد والقضاء عليه، لكن الاشارة بالمسؤولين عنه من اجل معاملة هنا ومعاملة هناك سيلحق بنا كمجتمع اذى كبيرا وسيحولنا دون ان نشعر الى «فداوية» لمفاتيح الفساد.

القبس، ١٣ أغسطس ٢٠٠٩م

ضغوطات اجتماعية

د. محمد اليوسفي

الضغوطات الاجتماعية عندنا هي التي تمنع تطبيق اللوائح والنظم والقوانين، أو على الأقل تحد إلى حد كبير من تطبيقها، مهما تكن تلك اللوائح والنظم والقوانين تحقق الصالح العام. يحس بذلك كل من تناط به مسؤولية عامة. ولما كان مجتمعنا الكويتي صغيراً فإن تلك الضغوطات يكون وقعها أكبر ومقاومتها تثقل كاهل حامل المسؤولية، إن كان له ضمير مهني ووطني يحاول إرضاءه. أما إذا كان «مذهبه وسيعاً» -كما نقول- فإن التحلل والتهرب من الالتزام بالقوانين واللوائح والنظم سيكون طريقاً للمنفعة الشخصية، سواء كانت تلك المنفعة مادية أو معنوية. وتأتي «الواسطة» هنا كعملية اجتماعية ذات حدين، أحدهما تصب لصالح من بيده الحل والعقد ويتجاوز القوانين بغية الحصول على المنفعة بأشكالها المختلفة وبيدرجاتها المتفاوتة، والآخر تحقق للمتوسط إليه منفعة لا يستحقها أصلاً! والحديث بالطبع ليس «للاوسطة الخيرة» التي تؤدي إلى إحقاق حق، والذي يقوم به الخيرون إرضاء لضمائرهم وتوجهاتهم العقائدية.

وشخصياً أشعر بثقل الضغوطات الاجتماعية، وأجزم بأن ذات الإحساس يشاطرنني به زملائي أساتذة الجامعة، إذ أصبحت تلك الضغوطات جزءاً من حياتنا الجامعية، وهي ظاهرة مرضية تفسد العملية التربوية برمّتها! فطلبتنا الجامعيون باتوا يتوقعون من أساتذتهم أن يساهلوا معهم في كل نواحي العملية التربوية: في عدم احتساب الغياب عن المحاضرات، وفي تسهيل الامتحانات وحصرها على الامتحانات الموضوعية والمعروفة شعبياً بامتحانات «الصح والخطأ»، وهي نوع من الامتحانات التي ابتلينا بها، والتي قد ينجح بها حتى من لم يطلع على المادة العملية مطلقاً! ثم بعد هذا النوع المبسط من الامتحان، يطالب هؤلاء بـ «بونس» (أي الزيادة المجانية)، عليك أن تتخيل طالب طب في مادة الجراحة نجح عن طريق «البونس»، كيف سيكون مصير مرضاه؟! ولو سردت أنواع الضغوطات والمطالب للزم وضع كتاب في ذلك!

وتلك الضغوطات لا تتوقف على الطلبة بل تمتد إلى ذويهم، الذين باتوا في كثير من الأحيان لا يقيمون وزناً لضوابط الدراسة الجامعية، فيبحثون عن أرقام الأساتذة (التي تكون عادة سرية)، محاولين بكل السبل الرجاء والاستعطاف لتتجيح أبنائهم أو ترفيع درجاتهم، ناهيك عن زيارات مكاتب الأساتذة شخصياً، والإلحاح في طلباتهم، التي عادة ما تخرج عن نطاق المعقول!

كيف بنا أن نطبق الأنظمة واللوائح والقوانين في جو اجتماعي كهذا؟!!

أوان، ٢٠ أغسطس ٢٠٠٩م

«صحتنا» المعتلة!

أحمد الدين

كارثة الجهراء وقبلها تفشي وباء إنفلونزا الخنازير كشفتنا من بين ما كشفنا بعض جوانب من قصور الخدمات الصحية في البلاد، إن لم نقل ترديها!

وأمامنا الأرقام وبعض المقارنات، التي توضح مقدار هذا القصور المؤسف في بلد نفطي ثري كالكويت... فعلى سبيل المثال يبلغ المتوسط العالمي لنسبة أسرة المستشفيات إلى كل ألف شخص من السكان نحو ٢,٥ «سريرين ونصف السرير».

بينما هو في الكويت أقل من ذلك بكثير إذ لا تتجاوز عن ١,٨٣ «أقل من سريرين» لكل ألف شخص من السكان، وهذه النسبة مثلما هو واضح أقل بكثير من المتوسط العالمي، وهذا ما يُفسر طول مدد الانتظار للحصول على دور للإقامة في المستشفيات الحكومية؛ أو لمواعيد إجراء العمليات الجراحية.

وأمامنا مثال آخر، إذ لا يقل المتوسط العالمي لنسبة أفراد هيئة التمريض إلى الهيئة الطبية عن أربعة ممرضين مقابل كل طبيب، بينما لا تصل هذه النسبة في الكويت إلى ممرضين لكل طبيب، أي أقل من نصف المتوسط العالمي... وكذلك فإن المتوسط العالمي لنسبة أفراد الهيئة التمريضية هو ثلاثة ممرضين لكل ألف شخص من السكان، بينما تتدنى هذه النسبة في الكويت فهي أقل من ممرض واحد لكل ألف شخص!

وكذلك الحال في تدني نسبة أطباء الأسنان في الكويت، إذ لا تتجاوز طبيب أسنان واحد لكل ألف شخص من السكان، في الوقت الذي لا يقل فيه المتوسط العالمي عن ثلاثة أطباء!

أما على مستوى الإنفاق على الصحة فأمامنا بعض الأرقام والمقارنات، التي سبق أن تم نشرها... فنسبة الإنفاق على الرعاية الصحية من الدخل القومي تبلغ في الولايات المتحدة الأميركية نحو ١٥ في المئة، وتبلغ في اليابان وأوروبا نحو ٨ في المئة، وفي الإمارات ٤ في المئة، وفي سلطنة عمان ٢,٥ في المئة، بل حتى في بنغلاديش ذلك البلد الفقير البائس تصل هذه النسبة إلى نحو ٢,٥ في المئة، أما في الكويت فتدنى هذه النسبة إلى ٢,٢ في المئة فقط... وللمقارنة أيضاً فإن نصيب الفرد الأميركي من الخدمات الصحية يبلغ نحو ٦٠٩٦ دولاراً أميركياً بينما يبلغ نصيب الفرد في الكويت ٥٣٨ دولاراً أميركياً فقط!

بعد هذه الأرقام والنسب والمقارنات لا أظن أن هناك من يمكن أن يجادل في وجود قصور فاضح على مستوى الخدمات الصحية في الكويت... صحيح أن الخدمات

الصحية مجانية تماماً للمواطنين، وهذا حق، وهي شبه مجانية لغير الكويتيين، وهذه ميزة يتمتعون بها، وصحيح أيضاً أن هناك بعض مجالات متميزة من الخدمات الصحية، خصوصاً على مستوى الخدمات الأولية في المستوصفات ومراكز طب العائلة وبعض المراكز التخصصية، ولكن هذا كله لا ينفي الحالة المؤسفة وجوانب الخلل والقصور، التي لا يمكن إنكارها... ولعل الاستجابات النيابية لوزراء الصحة السابقين، على الرغم مما اعتور بعضها من سلبيات، قد تناولت جوانب القصور والنقص في الخدمات الصحية، وتم تحميل المسؤولية السياسية عن ذلك لأكثر من وزير سابق من الوزراء المتعاقبين على وزارة الصحة، ولكن الحال لم تتحسن، بل لعلها تردت وازدادت سوءاً على سوء... ولعل السبب أن الخلل يتجاوز حدود وزارة الصحة، لأنه بالأساس خلل عام على مستوى

الإدارة السياسية للبلاد، وعلى مستوى غياب التخطيط في الدولة، والخلل المتنامي في التركيبة السكانية خصوصاً في ظل انعدام الضوابط على الزيادة المطّردة لأعداد الوافدين، وعدم وجود بدائل متاحة لتأمين الخدمات الصحية للمواطنين عبر نظام للتأمين الصحي أو غيرهم... وهذه مسائل تتطلب وضع سياسات حكومية واتخاذ قرارات سياسية على مستوى الدولة، وليس على مستوى وزير الصحة مهما اجتهد أو حاول!

عالم اليوم، ٢٠ أغسطس ٢٠٠٩م

«دممة» مصروفات الرئيس

ناصر العبدلي

أسئلة تتدافع في أذهان المتابعين ملف المال العام، خصوصا ملف مصروفات مكتب رئيس الوزراء، وفيما اذا باتت الظروف مهيأة أكثر من ذي قبل لحثو التراب عليها، كما جرى مع ملفات سابقة مثل «المشتقات» وغيرها من القضايا المالية، وماذا عن شيكات النواب، هل ستجد لها الحكومة تخريجة هي أيضاً لتضاف الى لائحة مفقودي المال العام؟

هناك من يقول داخل الأجهزة العدلية أن التحقيقات لم ترشد الى شبهات مالية، وأن كل ما جرى مجرد أخطاء ادارية ليس الا، كما أن هناك من يحاول توظيف مثل تلك الأجواء في ضربة استباقية لاستجواب كتلة التسمية والاصلاح المقرر في بداية دور الانعقاد المقبل حول هذا الملف، كما أن هناك طرفا ثالثا يحاول أن يوحى للجميع، ومنهم الحكومة، بأن «تكتيك» التخلص من هذا الملف ثمر عبقريته ولا بد أن يرفع سعر الفاتورة، لأن لكل شيء ثمنا.

الفساد انتشر في جميع القطاعات الحكومية بلا استثناء، ثم تسرب الى المؤسسات الأخرى بما فيها السلطة التشريعية، لذلك أصبح الفساد كينوية فرخت فيما بعد لجانا تتعاطى المناقصات والتعيينات في المواقع الحكومية من أجل الحفاظ على الباب الرابع في الميزانية في اطار تلك الكينونة، واذا أضيفت لتلك المكاسب أراض من خلال مشروعات «بي أو تي» أو حتى مناقصات الصندوق الكويتي للتنمية، لن تكون هناك مشكلة بالتأكيد، فزيادة الخير خيرين كما يقولون «ودهننا في مكبتنا».

العملية محسوبة وكل طرف في كينونة الفساد يعرف حصته حتى قبل أن تطرح، وربما يصنع تلك الحصص اذا لم تكن هناك مشاريع مطروحة تخصه، لأن الخير موجود والفوائض المالية تكفي حتى «تصغيرها» وتركها على الحديدية، وما علينا سوى تذكر طروحات شراء المستشفيات الخاصة وبيع منطقة الصباح الطبية ومدارس وزارة التربية في حولي وغيرها حتى نعرف كيف تصنع الحصص وكيف توزع الهبات.

المواطن البسيط في ظل كل تلك الأجواء يعيش أزمة أفقدته بوصلة الخروج منها، فقد تأمرت عليه أطراف في الحكومة وأطراف في مجلس الأمة وما عاد يعرف، بالمثل المحلي «منهو طفاقه»، لذلك لزم الصمت وأثر تجاهل ما يجري عسى أن ينقشع مثل ذلك الكابوس.. لكنه لن ينقشع فما زال في الحقيبة نقود.

القبس، ٤ سبتمبر ٢٠٠٩م

يا أبطال محطة مشرف: أبقروا بالسلامة!

سعود السمكه

ما زالت التحليلات والتحقيقات وآراء فنية كثيرة حتى الآن تُرجع أسباب كارثة مشرف للمصرف الصحي إلى الإهمال والتواطؤ على سلق المشروع أثناء التنفيذ، من حيث المصنعية والمواد وآلات التشغيل، وان مثل هذا الأمر الموهل في التدني الأخلاقي والمتطرف بانحدار الذمة، أصبح -للأسف الشديد- نظراً للتساهل الحكومي إزاء تنفيذ مشاريع الدولة الحيوية، شيئاً مألوفاً وفي حكم العادات... خاصة إذا ما كان الجزاء معلوماً مقدماً عند أصحاب الذمم الهابطة، سواء أكانوا مقاولين أو مكاتب إشراف أو موظفين حكوميين، وهو أن المسألة لن تتعدى التحويل إلى النيابة في حالة انكشاف أمر الفساد، وفي الغالب الأعم أن هذا التحويل بالتالي وفي نهاية الأمر يُعنون موضوعه على غلاف الملف بجملة «للحفظ»! وخلص وانتهى الأمر وسلامة عمرك وتعيش وتأخذ مشروعاً غيره وهذي الكويت وصل على النبي!

منذ أكثر من عشرين سنة وقضايا الحرمة والفساد تسير بوتيرة متسارعة من اتلاف مشاريع حيوية للدولة إلى سرقة موازنتا إلى رشى إلى تجارة إقامات... كل هذه القضايا تتكشف الواحدة تلو الأخرى بإثباتات مادية موثقة، وبعضها تشاهد بالعين المجردة ولا تحتاج برهاناً... ومع هذا لم يسمع الناس بأن واحدة من هذه القضايا عوقب أصحابها والمشاركون معهم من موظفي الدولة على هذا الفساد وتلك الحرمة! حتى غداً كثير من المسؤولين إذا أرادوا ان يتصلوا من المسؤولية عن تهمة الإهمال حولوا الموضوع إلى النيابة، وكفى الله المؤمنين القتال!

لذلك، نجد الفساد يتصاعد ليصل إلى المشاريع المفصلية للدولة (نفط، كهرباء، محطات عملاقة للمصرف الصحي)، بعد ان أتم صفقاته على المشاريع الصغيرة والمتوسطة وخرج منها معافى وبكامل لياقته بعد ان أخذ كل مستحقاته المادية و«معاهها بوسة شكر»!

هناك العشرات بل مئات الملفات مركونة في خزانات قصر العدل معنونة بالفساد كتب عليها «للحفظ»... فلماذا؟!!

لأن التحويل من الأساس لم يكن الغرض منه كشف الحقيقة، وبالتالي معاقبة الجاني بقدر ما كان هروباً إلى الامام، أي ذر الرماد في العيون، ليوهم الناس بان هذا المسؤول جاد في محاربة الفساد، بينما الادلة القطعية والمستندات التي تخدم القضية اما انها أعدمّت أو انها في خزائن سرية لا تطولها الأعين... ولهذا السبب لا يجد المرء أياً من هذه القضايا التي حولت تحت عنوان الفساد من قبل كبار المسؤولين بالدولة، التي تعد بالمئات ان ادين اصحابها وعوقبوا!.. والا فأين قضايا الجمعيات التعاونية التي حلت مجالس إدارتها وحولوا إلى النيابة بتهمة سرقة أموال الجمعية؟! وأين تجار الاقامات الذين أغلقت وزارة الشؤون ملفاتهم وحولتهم إلى النيابة بتهمة تجارة الاقامات!.. وأين قضايا النفط والكهرباء والمرور والهجرة والصحة وغيرها وغيرها!.. هذا، ناهيك عن قضايا الاشغال والبلدية التي كلفت الدولة عشرات ومئات الملايين!.. هل يعقل ان كل هذه القضايا ليس لها اساس ومن دون ادلة ومستندات؟! اذا لماذا حولت إلى النيابة؟!!

بس عاد اشفقوا على البلد من التستر على الخراب وأوجه الفساد، فانتم ترتكبون الخطيئة مزدوجة، الاولى التواطؤ مع الفساد وتشجيع المفسدين... والثانية تسفيه عقول الناس وتسطيح فهمهم من خلال ايهامهم بانكم جادون في محاربة الفساد، بدليل انكم حولتم القضية إلى النيابة... بينما في

الحقيقة التحويل هو لخدمة ابطال قضية الفساد، حيث سيخرجون منها وهم اكثر قوة وارفع منعة، لان التحويل مصاغ ومكيف على نحو لا تملك النيابة امامه سوى حفظه بسبب اما بطلان الاجراءات أو عدم كفاية الادلة!

من هنا نقول لأبطال محطة مشرف للصرف الصحي: أبشروا بالسلامة وطولة العمر، لأن الذين وراءكم والمشاركين معكم في «الكيسة» لن يعدموا الوسيلة لاختفاء الادلة التي تمنع عنكم الادانة.



آخر العمود:

على اثر فضيحة محطة مشرف بدأ البعض يتعمد خلط الأوراق في محاولة انتهازية فجأة ومفضوحة لصرف النظر عن البعض الذي عاث فسادا في وزارة الاشغال، حين كان على قمة المسؤولية، وهي محاولة ليست سوى فزعة على قرار «انصر اخاك» في المفهوم الجاهلي، وبالتالي تحميل تبعات هذه الفضيحة للوزير الحالي د. فاضل صفر الذي ثبت من خلال التجربة انه كفاءة وطنية مخلصه لدفعه إلى الاستقالة من منصبه!.. بيد اننا على ثقة تامة بان العقلاء والحريصين على استمرار الكفاءات الوطنية التي تخدم البلد من نوعية الأخ وزير الاشغال د. فاضل صفر، سواء في مجلس الوزراء أو مجلس الأمة سيقضون بكل حزم لافشال مثل هذه المحاولات.

القبس، ٨ سبتمبر ٢٠٠٩م

لا يمكن القضاء على الفساد!

عوض المطيري

استطرادا لمقالتنا السابقة المعنونة بـ«للسفاد ايضا حصانة!»، وحتى لا يساء فهم ما ورد فيها من استغرابنا لكثرة عدد الاصلاحيين في البلد، نقول، بعد الاستعاذة من الشيطان الرجيم واصحاب الهمز واللمز، وممن ظن بنا ظن السوء: ان مصدر استغرابنا في مقالتنا السابقة لا يعود في حقيقة الامر الى كم الاصلاحيين الكبير في البلد، وانما الى عدم وجود الاصلاح في ظل هذه الجموع الغفيرة من مدعيه! فليس مهما ان يكون لدينا مليون مصلح، وانما المهم هو ان يأتي الاصلاح حتى وان كان على يد رجل واحد، وطالما ان هذا الامر لم يتحقق الى الآن، فهذا يعني اننا بحاجة الى ان نعيد النظر في نوعية الاصلاحيين، من خلال التدقيق في تاريخهم حتى نفرز الغث من السمين، لكي نصل الى ما نصبو ونتطلع اليه من وراء عملية الاصلاح، وحتى ايضا لا نجد انفسنا في المستقبل القريب، امام مشكلة اخرى من مشاكل الفساد، الا وهي فسفاد بعض الاصلاحيين! خصوصا ان الشيطان ما زال حيا يرزق بالسيئات ويزينها للنفس الامارة بالسوء، حيننا تحت عنوان «دعوا عجلة التنمية تتحرك حتى وان كان ببعض الفساد فذلك افضل من توقفها!»، وحيننا آخر تحت عنوان «لا للتأزيم!»، وهي دعاوى ألبست الحق بالباطل، وفتحت لضعاف النفوس ابواب الضلالة، ولاننا لا نخشى على الاصلاح من الهزيمة على يد المفسدين، وانما على يد من ضل من اصحابه، كان تخوفنا، ومن ثم استغرابنا من كثرة عدد الاصلاحيين في البلد، على الرغم من ان الميدان الحقيقي للاصلاح لا يوجد به منهم سوى قلة قليلة، اصبحت تحارب على اكثر من جبهة، اخطرها جبهة من اتبع اهواء الشيطان وظن بأن الهدنة مع الفساد يمكن ان تحقق التنمية!



في الختام:

مهمة الاصلاح الحقيقية لا تكمن في القضاء على الفساد، وانما في تمكين الدولة والمجتمع من محاسبة الفاسد اينما وجد وانزال العقاب به.

القبس، ١١ سبتمبر ٢٠٠٩م

«تخريب» الحدائق العامة والمشاريع التجميلية!

د.خالد عايد الجنفاوي

من يخرب الاماكن العامة والحدائق فهو يعتدي على خصوصيات الآخرين ولذلك يجب أن ينال عقابه

«أكدت الهيئة العامة لشؤون الزراعة أن مشاريع الزراعة التجميلية التابعة لها، وخصوصاً الحدائق العامة وممرات المشاة وغيرها، ما زالت تتعرض لحملة شرسة من التخريب الشديد يستحيل معه أن تستمر هذه المرافق في الاستفادة منها وتقديم خدماتها وتحقيق الأغراض التي انشئت من أجلها» (نقلًا عن القيس ١٤-٩-٢٠٠٩ .

من يخرب عن عمد حدائقنا العامة والمشاريع التجميلية للدولة يرتكب جريمة ضد أبسط مبادئنا العربية والإسلامية وضد كل ما هو متوقع من شخص يحترم نفسه. فإذا دل هذا النوع من الاستهتار والعبث على شيء فهو يدل على سوء الطبع والسلوك السلبي والمدمر. ونعتقد في هذا السياق أن مسؤولية حماية الحدائق وممرات المشاة هي مسؤولية مجتمعية نتحملها جميعاً لأن هذه الأماكن ملكية عامة وواجبات حضارية للبلد. إضافة إلى ذلك، من يرتكب التخريب المتعمد للحدائق العامة كأنه يضرب عرض الحائط بمصلحة الوطن والمواطنين ويعتدي بشكل مباشر على ما هو خاص بالأفراد والعائلات الكويتية. ولكن الحرص على الممتلكات العامة والمشاريع التجميلية المختلفة يعكس النبل الأخلاقي للفرد واهتمامه بحماية ما تعود ملكيته المشتركة له ولغيره من المواطنين.

الاعتداء على الممتلكات العامة والحدائق أو أي مشروع عام يستفيد منه الجميع في الكويت يتعارض مع الأخلاق الإسلامية الأساسية، فما ورد في السنة والحديث النبوي الشريف والتعاليم الإسلامية تنهي عن تدمير ما هو ملكية عامة لجميع الناس. وإذا كانت الدولة قد صرفت الملايين من أجل إنشاء الحدائق العامة والمشاريع الزراعية والتجميلية فما ستخسر الحكومة من أجل إعادة ترميم ما تم تخريبه على أيدي البعض هو خسارة لنا جميعاً. ونتمنى بالطبع أن يتطور لدينا حس وطني أقوى بشأن أهمية الحفاظ على ممتلكاتنا العامة فنحن إذا سمحنا للقلّة بفعل ما تشاء فسوف تستمر في العبث والتخريب ومن دون رادع.

مسؤولية المحافظة على الحدائق العامة والمشاريع التجميلية في جميع مناطق الكويت يجب أن تصبح «أولية» اجتماعية وفردية، بل يجب أن نحرص كمواطنين على إظهار اعتزازنا وانتماؤنا لهذا الوطن الغالي عن طريق «التبليغ عن أي تخريب» نلاحظه. فممارسة «المواطنة الصالحة» تستدعي أن يكون المواطن الكويتي رقيقاً وخفياً على الممتلكات العامة كالحدائق والأشجار والتي ترعاها الهيئة العامة لشؤون الزراعة والمؤسسات الحكومية الأخرى. فالهدف الرئيس من تشييد الأماكن العامة والحدائق والتخضير هو توفير مواقع ترفيه للمواطن والمقيم، ومن يخرب تلك الأماكن ويدمرها عن عمد يعتدي بشكل فح على خصوصيات الآخرين ولذلك يجب التبليغ عنه لينال العقاب الذي يستحقه.

السياسة، ١٥ سبتمبر ٢٠٠٩م

«زين».. صفقة أم صفقة؟!

ناصر المطيري

علامة استفهام كبيرة تثير تساؤلات مشروعة حول صفقة بيع حصة الأغلبية الكويتية من مجموعة «زين» للاتصالات بأبعادها وأهدافها ونتائجها الاقتصادية و«توابعها السياسية» أمام احتمالي اتمام الصفقة أو تعثرها .

أولاً: تأتي الصفقة وقد بلغت مجموعة «زين» مستوى العالمية فتمددت قاريا وانتشرت بسرعة ونجاح ملفت بجهد ملحوظ كان يقوده «سندباد «زين»» الدكتور سعد البراك الذي قال مرة مقولته المشهورة: «نحن لم نخرج بـ«زين»» من الكويت بل خرجنا بالكويت الى العالم .. فحملت «زين» هوية الكويت وصارت علامة وطنية تجارية عالمية ناجحة عكست نجاح العقل الاقتصادي الاستثماري الكويتي .

ثانياً: اذا كان بعض ملاك «زين» يرغبون في التخارج وبيع حصتهم فهذا شأنهم لاينازعهم فيه أحد في ظل مفهوم حرية اقتصاد السوق فان الغريب في الأمر هو تضامن الحكومة في البيع متمثلة بسعي الهيئة العامة للاستثمار الى بيع حصتها الاستراتيجية في «زين» البالغة 24 في المئة رغم عدم حاجتها أو اضطرارها للبيع لاسيما بعد انقشاع غيوم الأزمة المالية العالمية.

ثالثاً: هل وضعت الحكومة أو هيئة الاستثمار في أدنى حساباتها مصير العمالة والخبرة الكويتية في مجموعة «زين» أم أنها ستتركهم ينضمون الى طابور «المسرحين» في حال اتمام الصفقة عفوا الصفقة لأن الاحتمال المرجح ألا يرغب الملاك الهنود والماليزيون الجدد ببقاء العمالة الكويتية في «زين».. ولعلّي في هذا المقام استشهد بجزء من تقرير «الشال» الاقتصادي الأخير الذي يقول: في الدول التي لديها ادارات حية، تستبق هذه الادارات الأحداث وتستفيد من تجارب العالم الأخرى، وتعمل، تحوطاً، على اصدار تشريع حماية لهؤلاء الصغار، والادارات الأقل حيوية تستفيد من تجاربها. لا هذا ولا ذاك حدث في الكويت رغم أن الفارق بين صفقتي «زين» والوطنية ستان ونصف السنة، اذ سيدفع صغار المستثمرين ثمن غياب الادارة العامة الحية أو نصف الحية.

تساؤلي الرابع: أطرحه بعفوية تامة.. لماذا تخرج الكويت من سوق الاتصالات العالمي وتتسحب من ثورة العولمة والاتصال بعد ان تقدمت الصفوف وزحفت الى قارات العالم بفتوحات «زين» التي وصلت ادغال ومجاهل أفريقيا؟ لماذا يصبح سوق الاتصالات والهواتف المتنقلة مملوكا ومدارا من مستثمرين خارجيين من قطر والسعودية وماليزيا والهند؟ ألا يشكل ذلك خطرا على الأمن الوطني؟

ثم لماذا تسعى الدول الشقيقة السعودية وقطر والامارات للتوسع في سوق الاتصالات فيما نحن نبيع «الوطنية» ونتبعها بـ«زين»؟!

وأخيرا سواء تمت الصفقة أم توقفت ففي الاتجاهين هناك تداعيات وتوابع سياسية ستترتب عليها بدأت تظهر ارهاصات مع توالي الأسئلة النيابية حول الصفقة المليارية، اضافة الى حسابات الربح والخسارة في سوق الصراع مع خصوم التجارة والمال ومعارك الاستحواذ!!

النهار، ١٦ سبتمبر ٢٠٠٩م

الصفقة المقلوبة

محمد المشعان

وزير الكهرباء والماء د. بدر الشريعان يقول إن هناك فئة تثير ضجة بشأن بعض مشاريعنا لأننا طبقنا القانون ولم نسر على أهوائهم في تنفيذها ويقول أيضاً: حدث وان تأخرنا في بعض المشاريع، مبينا أن ذلك نتيجة سياسة التهويل والتجريح التي تنتهجها بعض الصحف.

هل تأخير المشاريع الحيوية والتي طبق بها القانون بحذافيره توقف بسبب الصحافة. إلا إذا كان كل ما يقال بشأن هذه المشاريع هو صحيح من شبهات تنفيغ ومبالغة بالأسعار وكسر للقوانين! وإلا لماذا تتوقف، ولماذا هذا التصريح الآن، هل توقيت هذا التصريح مرتبط بمناقصة الصبية التي تم إلغاؤها في شهر مارس الماضي والتي كانت قيمتها انذاك 280 مليون دينار كويتي لإعادة طرحها مرة أخرى لاستغلال عوامل هبوط أسعار المواد الأساسية للبناء مثل الحديد؟ وكل من يسمع هذا الكلام يتفأفأ ويفرح بأن هناك أشخاصاً يريدون أن يوفروا على الدولة تلك المبالغ الطائلة ولكن الفرح مع إجراءات الحكومة دائماً مؤقت ولا يدوم وسرعان ما ينقلب إلى ألم وحزن ومرارة فهل تعرفون كم المبلغ الجديد بالمناقصة وكما فرحنا وبشرنا وزير الكهرباء والماء واعتبر هذه المناقصة فاتحة خير للمشاريع الكبرى المزمع تنفيذها بدولة الكويت وجعلها مركزاً مالياً واقتصادياً بلغت قيمة هذه المناقصة 762 مليون دينار 65.2 مليار دولار، في شهر مارس يتم إلغاء المناقصة التي تبلغ 280 للاستفادة من عوامل هبوط أسعار البناء وفي شهر أغسطس يتم ترسية المناقصة وبفارق 480 مليون دينار ليصل إلى 760 مليون دينار كويتي، أيعقل هذا الكلام؟ هل هذه هي الاستفادة من إلغاء المناقصة السابقة أم أن هناك أموراً مرتب لها؟ هل هذه هي الاستفادة من هبوط الأسعار ومن تأخير المشاريع؟ ومع الأسف يأتي وزير الكهرباء والماء بكل بساطة ليتهم الصحافة وأطرافاً أخرى بعرقلة المشاريع. ويعد هذا الفرق بالسعر بين المناقصة الأولى والمناقصة الثانية يا معالي الوزير هل تريد من الصحافة أن تشيد بهذا الانجاز وأن نصفق لك ونمجد بك وندافع عن مشاريع الحكومة كمشروع «الصفقة القلوبية» محطة الصبية، وان نقف عن الانتقاد؟ أم ماذا يا د. بدر؟ لماذا تتم الأمور في بعض المشاريع الحكومية بهذه الطريقة ويتم استنزاف المال العام لأجلها؟ ومن المستفيد من تلك الأمور وهذا الهدر؟ أليس هناك سر في هذه المناقصة الغامضة؟ أليس واجب على نواب الأمة أن يحلوا لغز هذه المناقصة؟ لقد حذرک النائب مسلم البراكفي بداية دور الانعقاد السابق بأن هناك «قط» وله مخالفات فيما ترى هل السر مع القط الذي تحدث عنه البراك أم هناك سر أقوى وسيظهر علينا أكثر من قط؟ الأيام القادمة كفيلة بأن تكشف لنا سر هذه الصفقة المقلوبة!

أتمنى على وزير المالية الأخ مصطفى الشمالي الذي وصف شراء مديونيات المواطنين بأنها هدر للمال العام أن يتوقف عن «مداحر» المقترضين واللاعب بنفسياتهم وان يرى كيف يهدر المال العام في مشاريع الحكومة.

الشاهد، ١٦ سبتمبر ٢٠٠٩م

اللعب بالملايين!

صالح الغنام

لمرة واحدة في حياتي ساهمت في جمعية تعاونية ثم سحبت أسهمي منها بمجرد تعسف الجمعية ومنعها بيع إحدى السلع التي اعتدت شراءها، ثم إنني فكرت في مسألة الأرباح التي توزعها الجمعيات على المساهمين، فوجدت أنها عبارة عن مبالغ يتم إضافتها على السلع التي يشتريها المساهم طوال العام، ثم تعيد إليه الجمعية هذه المبالغ في نهاية السنة تحت مسمى (أرباح)، من دون أن يدرك المساهم المسكين أن الجمعية لم تقم إلا بدور الأب الذي يجبر ابنه على ادخار جزء من مصروفه اليومي، وفي نهاية العام الدراسي يشتري الأب من المدخرات دراجة هوائية، فيقدمها لابنه كهدية بمناسبة نجاحه، يعني من (كيسه وعايده)، بينما الأسواق المركزية الخاصة لا تضيف النسبة التي تضيفها الجمعيات، لذلك تكون أسعارها أرخص، وكأنك قبضت منها الأرباح فوراً بدلاً من الانتظار لنهاية العام!

رغم قيام بعض الجمعيات بدور اجتماعي مهم، إلا أن معظمها يعاني من سوء إدارة وجهل تام بأصول العمل الاحترافي، فمجلس الإدارة يدير الجمعية كأنها ملك خاص لأعضائه، وها نحن نسمع بشكل دوري عن مزاجية بعض الجمعيات في منع بيع بعض السلع، وعن فرض إتوات ونهب مبرمج ومسلسل طويل لا ينتهي من الاختلاسات تشهره الصحف، فضلاً عن تلاعب في التعيينات، وهو ما كشفت عنه السيدة الفاضلة هند الصبيح، الأمين العام السابق لبرنامج إعادة هيكلة القوى العاملة، يحدث هذا كله وأكثر منه بسبب قانون وزارة الشؤون الذي يسمح لصبية لم تخط شواربهم بعد بإدارة ملايين الدنانير، بينما هم لا يمتلكون خبرة حتى في إدارة مقصف مدرسة... هذا بخلاف ما شاب أهداف إنشاء الجمعيات من انحراف خطير أدى إلى تسييسها وتحولها إلى كائنات حزبية وقبلية ومذهبية!

لو أحصينا مخالفات وتجاوزات الجمعيات منذ إنشاء أول جمعية بمنطقة كيفان سنة 1962 وحتى آخر تجاوز تم اكتشافه في جمعية صباح الناصر، لاحتجنا الى إنشاء محكمة خاصة بالقطاع التعاوني!.. إذن لا مفر من القضاء نهائياً على صدام الجمعيات التعاونية، ولا حل الا ببيعها إلى القطاع الخاص، فهو الأكفأ والأقدر على إدارتها، ومن يخش ارتفاع الأسعار، ما عليه سوى مراجعة أسعار السلع في مركز سلطان وكارفور ومقارنتها بأسعار الجمعيات التعاونية، وأنا واثق من أنه سيستغرب من رخص أسعار الأسواق المركزية الخاصة بالرغم من أنها تدفع أعلى الإيجارات من حر مالها وفي أرقى المواقع والمجمعات، بينما الجمعيات التعاونية تحصل على الأرض مجاناً وتبيع أغلى!.. هل عرفتم الآن قصة الأرباح التي تعطيوكم إياها الجمعيات!؟

الرؤية، ١ أكتوبر ٢٠٠٩م

أوقفوا المؤتمرات

نجلاء عبدالعزيز خليفة

المؤتمرات والمحافل الدولية عادة تكون من الأحداث المهمة التي تتنافس الدول النامية والمتقدمة على استقطابها واستضافتها حيث تكمن أهميتها في كونها وسيلة لتبادل المعلومات وتطوير الأداء وتحفيز الدول على مواكبة التطور والتقدم في شتى المجالات، وطبعاً نحن هنا في الكويت حظينا بشرف استضافة العديد منها في مجالات البيئة والصحة والتعليم والاقتصاد والتنمية، ولمن لا يعلم فإن الدولة تقوم بصرف ملايين طائلة خلال كل مؤتمر للاستعداد للحدث ونحن نقول لا بأس من صرف هذه الأموال مادامت ستعود علينا بالفائدة وستسهم في تغيير الأنماط الحياتية الخاطئة وان تستبدل بها أخرى تنموية وتقدمية تجعلنا في مصاف الدول المتقدمة وتهيبء للأفراد بيئة مناسبة للعيش الكريم، ولكن ما نراه يختلف تماماً عما يجب أن يكون والواقع الذي نعيشه يخالف كل التوقعات والأمال التي تبنى على إقامة مثل تلك المؤتمرات، فإقامتها لها لم يغير أو يؤثر في أي مجال من المجالات التي سعيها للمشاركة فيها، فعلى سبيل المثال كم من المؤتمرات عقدت في مجال حماية البيئة وما نحن نعاني من تلوث ثلاثي الأبعاد جواً وبراً وبحراً دون أن نتخذ أي إجراءات حاسمة لحماية البيئة، وهناك مؤتمرات كثيرة عقدت من أجل تطوير التعليم ولكن أين نحن من تطويره وما هي مخرجات التعليم في مدارس الكويت فتصنيفنا العالمي ضعيف جداً والهيئة التدريسية تعاني من الكثير من القصور حتى أن وزارة التربية قامت بجلب مدرسين من تونس والجزائر وهي تعلم أنهم بالكاد يتحدثون اللغة العربية، أما التعليم الخاص فحدث ولا حرج فهو خارج نطاق تغطية وزارة التربية فهم يعملون بلا حسب أو رقيب، ولو انتقلنا إلى المؤتمرات الهندسية التي تبحث في مجال العمارة الحديثة والرؤى المستقبلية للبناء والطاقة والمعلوماتية وغيرها فأين نحن من كل ذلك وما هي إنجازاتنا في المجالات الهندسية المتعددة وكيف سيكون لنا إنجازات في دولة لا تعترف بأهمية المهندسين حتى أنها تقاعست عن إقرار كادر لهم أسوة ببقية الكوادر التي تم إقرارها من أجل تشجيعهم على التميز والإنجاز، أما المؤتمرات الطبية فنسمع عنها عدة مرات في السنة دون أن يكون خلفها أي إنجازات، فلزالت مستشفياتنا أشبه بغرف الإعدام بلا تهوية أو نظافة أو تعقيم حتى أن الأجنحة فيها مهملة ولا يتم تجديدها الا على نفقة المحسنين وآخر مستشفى تم بناؤه كان في الثمانينيات! هذا فضلا عن الأجهزة الطبية البالية وأطباء بلا شهادات يمارسون الطب لسنوات طويلة ولا أحد يعلم ولا أحد يكثرث، ونساءل ماذا عن المؤتمرات الاقتصادية التي تقام سنوياً ويتم الإعداد لها بتكاليف باهظة جداً، هل استطاعت تلك المؤتمرات أن تنقذ السقطات الاقتصادية التي غرقت بها العديد من الشركات أو أن ترفع من مؤشر البورصة المتهاوي باستمرار أو أن تحمي صغار المستثمرين الذين أنهيت حياتهم الاقتصادية على أيدي كبار المستثمرين؟

أم هل استطاعت أن تحل مشكلات البطالة والمعسر والمقترضين التي مازالت تصدح في أروقة المجلس منذ سنوات بلا حلول؟! فضلا عن المؤتمرات العديدة التي عقدت في مجال التنمية والتي لا نرى لها أي أثر منذ سنوات طويلة، فالشاريع متوقفة والحركة التنموية مشلولة تماماً وعاجزة أمام بيروقراطية القرار وديكتاتورية أعضاء المجلس، ولا أمل لظهور مشاريع جديدة دون أن يكون لأعضاء البرلمان الأفاضل يد في تعطيلها مستغلين ضعف الحكومة في الدفاع عن خططها التنموية وعجزها عن فرض رأيها أمام تعنت الأعضاء في فرض قناعاتهم سواء كانت مخطئة أم مصيبة، ثم نأتي للمؤتمرات العديدة التي أقيمت في مجال النفط الذي يعد أهم ركيزة من ركائز الاقتصاد الكويتي،

كيف استطاعت تلك المؤتمرات أن تحسن من أداء مؤسسة البترول الكويتية وشركاتها التابعة التي تعاني من توقف مشروعاتها بعد الإعدامات المتلاحقة للعديد منها على أيدي نواب مجلس الأمة وهي عاجزة تماماً عن الدفاع عنها والإصرار على أهميتها، وهل كان لتلك المؤتمرات أي دور إيجابي في حثنا على البحث عن طاقات بديلة للنفط الذي من المتوقع جداً نضوبه خلال خمسين عاماً من الآن والذي بنضوبه سينهار اقتصادنا وربما لا نجد حينها بديلاً عن العودة إلى كويت ما قبل النفط. باختصار شديد فإن هذه المؤتمرات لم تقم من أجل صالح البلد بل من الواضح أن البعض استغلها لتكون وسيلة لشطف المال العام بطرق مشروعة وبعيدة عن أعين المحاسبين وتحت ذريعة لا يمكن رفضها، فمن يكره أن يتطور البلد وتتحسن أحواله المعيشية سوى الجهلاء والحاquدين والحاسدين ووقوفنا ضد إقامتها هو بالتأكيد ووقوف أمام مصلحة البلد، هكذا يصر البعض على إقامة هذه المؤتمرات وهم على يقين أن أهميتها المادية تفوق أهميتها المعنوية ونحن نقول يجب وقف هذا الاستنزاف غير المعلن للمال العام مادام لا يعود على البلد ولا علينا كأفراد في المجتمع بأي فائدة وعندما أصبح متأهبين للتغيير وجادين في اتخاذ خطوات إيجابية نحو الإصلاح حينها فقط نكون مستعدين لإقامة مثل تلك المؤتمرات أو غيرها، اللهم بلغنا اللهم فاشهد.

الرؤية، ٤ أكتوبر ٢٠٠٩

صرح الناطق الرسمي لمجلس الوزراء!

محمد حمود الهاجري

الناطق الرسمي هو أحد الحلول المطلوبة لسد الثغرات الكثيرة في معسكر الحكومة، المكشوف للأعداء من داخل وخارج ذلك المعسكر! وفرض طوق حماية أولي لها، ومنبر قوي ومسموع للجميع عن سياساتها وأعمالها.

غياب المعلومة الرسمية الدقيقة يمثل بيئة غنية لكل أنواع الإشاعات، ووقودا عالي الجودة لكل الأبواق، وغذاء روحيا وفكريا وإعلاميا لكل الفوغاء، ونتيجتها ضياع وسلب للحقوق والحقيقة.

لو أن الحكومة واجهت وتصدت وأفصحت عن مكنون القضايا الرئيسية التي يقتات عليها نواب الجمعية، وصحف البهجة، وأقلام محبي الشهرة واستعراض العضلات، لما وجد كل اولئك هواء يتنفسونه وينفثون رائحته الكريهة في وجوهنا! ولا غداء يمضغونه ويلفظونه في أحضاننا! ولا معلومة مغلوطة أو خبرا مدسوسا ينشرونه ويلقى قبولا في عقولنا، الأمثلة كثيرة واستغلالها ضد الحكومة واضح.

لنبدأ من الآخر، ف قضية محطة مشرف للصرف الصحي مثلا، لم يخرج لنا حتى هذه اللحظة مسؤول ببيان رسمي مقتضب يبين فيه المشكلة وتداعياتها والحلول العاجلة التي اتخذت، فكانت مرتعا خصبا لضرب الحكومة من جميع الجوانب، كذلك حادثة الاعتداء على أحد المواطنين ممن يحمل صفة إعلامية! أما كان الأجدى ان يتم التصريح حول الموضوع وملابساته والجهود المبذولة لفك طلاسم الاعتداء؟ بدلا من ترك الأمر سجالا سوقيا بين من يحب ويؤيد هذا الإنسان ومن لا يطيقه ويطلق الإشاعات عنه والتشكيك في أسباب الاعتداء. فهل أفرت الحكومة أن الكويت ساحة لتصفية السياسيين ومحاربي الفساد.

ولعل أخطر القضايا الشعبية التي تركت لنهش الذئب في جسد الحكومة، هي المطالبة بتبديد المال العام عبر إسقاط القروض أو فوائدها والبيانات المغلوطة والملفقة والمبهمه التي يداولها ويبتها محرضو إسقاط القروض من بعض نواب الأمة أو من مؤيديهم من كتاب المقالات ومحرري الصحف، ارقام فلكية عن المقترضين ومعاناتهم، وأعداد المعسرين وتعثرهم، وكشوف الضبط والإحضار، والقابعين بالسجون، والأسر المبعثرة والأطفال المشردة!! وامام كل هذا الموج الهادر من الأكاذيب والتحريض والتشجيع على الاقتراض والامتناع عن السداد، يقف وحده وزير المالية بالحلبة يتلقى اللكمات والركلات كونه يدافع عن سياسة الحكومة ومبررات ذلك، يسانده بصورة غير رسمية بعض النواب والوزراء السابقين والكتاب ممن لديهم بعض البيانات التي في حاجة إلى تجديد وتحديث دوري عن الاحصائيات ذات الصلة بالموضوع.

وزاد الطين بلة ان يقابل دفاع الوزير المعني بتصريح لوزير آخر في الحكومة نفسها يناقض ويهدم محاولات وزير المالية برأب الصدع والشرخ ووقف الإهدار والتبديد بالمال العام.

الحاجة ملحة اليوم لوجود ناطق رسمي حكومي يلجم أولا أي عضو آخر في الحكومة عن التصريح بما يخالف سياسة وتوجهات الحكومة نحو القضايا المطروحة على الساحة، ويقفل في الوقت نفسه، امام جميع المتصيدين بالماء العكر، الأبواب والشبابيك وحتى فتحات عقب الباب لن تسعهم!

القبس، ٢٢ أكتوبر ٢٠٠٩م

ديوان الثقة!

د. حسن عبدالله جوهر

قد يستغرب البعض حتى من النواب قيام 30 نائباً بإصدار بيان لتجديد الثقة بديوان المحاسبة، أو حتى محاولة استصغار هذا النوع من الدعم والتحذير من مساعي البعض للنيل من دوره الرقابي واعتباره السياج الذي يحمي المال العام من عبث العابثين.

وقد يكون ديوان المحاسبة كأى هيئة أو مؤسسة حكومية في الدولة يعاني نقاط اختلال إدارية أو صراعات داخلية على المناصب الإدارية، أو في إجراءات التعيين والترقيات، وهذه مشاكل مجتمعية وثقافة راسخة وفق النموذج الكويتي، بل من الواجب الشرعي والدستوري والوطني النأي بهذا الجهاز عن هكذا تقصير أو ارتباك، حيث الضرورة مضاعفة لأن أي تقصير أو تهاون في هذا الشأن يجب ألا يغتفر، فلا أحد فوق القانون، خصوصاً في هذه المؤسسة التي يفترض أن تكون القدوة في جميع نواحيها الإدارية والتنظيمية والفنية لسبب حيوي، وهو المحافظة على استقلاليتها باعتبارها عصب الرقابة وعينها التي ينبغي ألا تنام أو حتى تغفو.

ويستمد الديوان القوة في استقلالته من بعدين مهمين دستورياً ووجدانياً، فمن الناحية الدستورية خصت المادة (151) ديوان المحاسبة بميزة فريدة، وهي إلحاقه بمجلس الأمة ضماناً لاستقلالته المالية والإدارية والتنظيمية، وتلك خصوصية لا تتمتع بها أي هيئة أخرى على مستوى الدولة.

ومن الناحية الوجدانية، فإنه لا مناص من أن يكون ديوان المحاسبة بمنزلة القضاء المالي في نزاهته وحياديته، خصوصاً أنه الرقيب الوحيد على أموال الدولة، وما أدراك ما أموال الدولة؟! خصوصاً في ظل الاستقطابات الحادة وتضارب المصالح الذي يصل إلى العظم، والنهم الجامح الذي يسيل له لعاب الكثيرين مع استمرار التسيب المالي والثروة المستباحة!

لهذا، فإن تجديد الدعم والثقة بالديوان مطلب أساسي للحفاظ على هيئته، خصوصاً في وقت أصبح فيه اختراق حتى المؤسسات الدستورية من السلطة التنفيذية والسلطة التشريعية أمراً ممكناً ووارداً بسبب تغلغل أخطبوط الفساد والإفساد في كل مكان، بل تزيد أهمية الدفاع عن هذا الجهاز أكثر من أي وقت مضى بعد الإعلان عن الكنز الثالث في تاريخ الكويت بعد النفط وأملاك الدولة، وهو كنز التنمية.

وإذا كان النفط هو أول كنز طبيعي يتم اكتشافه قد تعرض إلى أشكال شتى من النهب، وتكونت على حسابه إمبراطوريات مالية مهدت لمراكز النفوذ والاستحواذ والاستغلال والتحكم بصنع القرار، فإن أملاك الدولة تعتبر الكنز الثاني في تاريخ الكويت، وقد تحولت بدورها إلى سبيل جرف أموال التثمين وادعاءات ملكية أراضي الدولة، وعلت على أكتافها إمبراطوريات أخرى نراها اليوم في المناطق الصناعية والشاليهات.

أما الكنز الثالث ولعله الأخطر على الإطلاق فيكم في ما تم رسده لتحقيق الحلم القديم الجديد، وهو التنمية، حيث الميزانية الإجمالية التي تم الإفصاح عنها لتدشين خطط التنمية الاستراتيجية قد تجاوزت 70 مليار دينار كويتي للعقدين القادمين، وبصرف سنوي يبلغ حوالي 5 مليارات دينار!!

أفلا تستدعي أمانة رقابة هذه الأموال الطائلة، التي ستحدد ملامح كويت المستقبل ومصير أبنائها لنصف قرن قادم، المزيد من الحماية والدفاع عن الجهة الرقابية الوحيدة الكفيلة بحمل

هذه المهمة؟ إن ديوان المحاسبة الذي حمل لواءه رجالاً من طراز العم 'بوسليمان' المرزوق، ورفاق دربه ومعاونيه، يجب أن يظل مثلاً للشموخ والثقة التي كادت أن تتعدم في بلد خارت قواه من فساد الكبار وإحباط الصغار، وبهذه المناسبة نأمل من رئيس الديوان إنصاف فرسان هذا الجهاز من أمثال عبدالعزيز يحيى وإحسان عبدالله الذين دفعوا ثمن مواقف شريفة في المحافظة على أموال الدولة، وتحية تقدير وإجلال لكل الشرفاء، خصوصاً الجنود المجهولين في هذا المرفق الوطني الحيوي.

الجريدة، ٣٠ أكتوبر ٢٠٠٩م

الملاحق



ملحق رقم (1) مختصر سير الكتاب

أدرجت أسماء كتاب المقالات بترتيب الأحرف الأبجدية و قامت اللجنة باختصار المطول منها ليتناسب مع الحجم المناسب للملحق ضمن مجمل الكتاب

أسامة الدعيح

بكالوريوس هندسة معمارية ، ولاية كارولينا الشمالية ، الولايات المتحدة الأمريكية
مدير تنفيذي
لديه العديد من الزمالات المهنية و العضويات



أحمد حسن كرم

ماجستير في إدارة الأعمال من كلية ماسترخت الهولندية
مستشار اقتصادي وتجاري
ألف كتاب حاز على أفضل كتاب مبيعا لمدة ست أسابيع متواصلة بعنوان
“Trading Stock From Rich Get”



أحمد عدنان بومرعي

ليسانس من كلية الإعلام والتوثيق في الجامعة اللبنانية، اختصاص الصحافة المكتوبة
يرأس القسم الاقتصادي في صحيفة أوان الكويتية
عمل محررا في جريدة النهار اللبنانية و الأنباء الكويتية
ساهم في تأسيس صحيفة «الاسبوعية الاقتصادية»
ناشط في منظمات حقوق الإنسان والمجتمع المدني والمؤسسات التي تعنى بتطوير العمل الإعلامي العربي وأخلاقيات المهنة



أحمد علي الدين

كاتب سياسي
كاتب صحافي في جريدة «عالم اليوم» منذ مايو ٢٠٠٦، وقبلها في جريدة «الراي» وله مقالات منشورة في العديد من الصحف الخليجية والعربية
الأمين العام السابق للمنبر الديمقراطي الكويتي ١٩٩٩ - ٢٠٠٠
الأمين العام المساعد للمنبر الديمقراطي الكويتي ١٩٩١ - ١٩٩٤
له عدة مؤلفات



د. إبراهيم محمد حسين بهباني
 مدرس بكلية طب الأسنان - مركز العلوم الطبية - جامعه الكويت
 مقرر اللجنة الإعلامية لإدارة طب الأسنان، وزارة الصحة، الكويت ١٩٩٥.
 له عدة بحوث منشورة
 عضوية العديد من الجمعيات مثل جمعية الصحفيين الكويتية منذ عام
 ١٩٧٧
 الجمعية الكويتية لحقوق الإنسان (المنظمة العربية لحقوق الإنسان)
 ١٩٩٦/٤ .
 منظمة العفو الدولية ١٩٩٦/٤ .
 الجمعية الكويتية للدفاع عن المال العام ١٩٩٧/٥



أحمد يوسف أحمد عبدالعزيز المليفي
 محامي وعضو الإدارة القانونية في البلدية منذ ١٥ سنة
 مستشار رئيس المجلس البلدي السابق المهندس أحمد محمد العدساني
 خبير ومنتدب في الأمانة العامة للمجلس البلدي 2003-2007
 نائب رئيس لجنة العديلية التطوعية
 كاتب صحفي في جريدة السياسة الكويتية



احمد يعقوب يوسف باقر العبد الله
 عضو مجلس أمه سابق في عدة فصول تشريعية
 وزير سابق لعدة وزارات: التجارة و الصناعة، العدل، البلدية، العدل،
 الأوقاف و الشؤون الإسلامية، وزير دولة لشؤون مجلس الأمة
 كاتب في صحيفة الرؤية



د. بندر عايد الظفيري
 رجل أعمال، تباؤ رئاسة وعضوية مجالس إدارات العديد من الشركات في
 الكويت والخليج العربي
 له عدة مؤلفات في السياسة و الاقتصاد. و العديد من الأبحاث المنشورة
 ناشط في العديد من مؤسسات المجتمع المدني



د. حسن عبدالله جوهر
 عضو مجلس الأمة الكويتي
 عضو هيئة التدريس في العلوم السياسية - جامعة الكويت
 كاتب صحفي في صحيفتي الجريدة و الطليعة
 عضو ورئيس للعديد من اللجان العلمية محلياً ودولياً
 عضو في العديد من الجمعيات الكويتية



د. حمد محمد المطر

أستاذ مساعد بقسم الكيمياء جامعة الكويت.
خبير بيئي ومستشار المجلس البلدي البيئي.
رئيس اتحاد الكيميائيين العرب ٢٠٠٥ .
رئيس الجمعية الكيميائية الكويتية ٢٠٠٤/٢٠٠٦ .
المدير الإقليمي للاتحاد العربي للصناعات الكيميائية و البتروكيميائية.
كاتب سياسي بجريدة القبس



حسن مصطفى سيد أحمد الموسوي

ماجستير إدارة أعمال، تخصص تمويل من جامعة روتردام لإدارة الأعمال
كاتب بجريدة القبس (١٩٩٩-٢٠٠٧) و كاتب بجريدة الجريدة حاليا
عضو جمعية الصحفيين الكويتية و جمعية المهندسين الكويتية و الجمعية
الأمريكية للمتفوقين في الهندسة



د. خالد الجنفاوي

أستاذ مساعد-جامعة الكويت
باحث في العلوم السياسية والأدب الغربية
كاتب في جريدة السياسة وأراب تيمز الانجليزية (الكويت) و مجلة آراء حول الخليج



الشيخ راضي حبيب راضي

حصل على وسام تحرير الكويت بتاريخ ٢٣ مايو ١٩٩٢
شارك في المنتديات الحوارية الخلافية بين الأديان السماوية والمذاهب
الإسلامية لمدة خمس سنوات
كتب حول العقيدة والعرفان الإسلامي والسياسة
درس منهج العرفان النظري لمجموعة من المشايخ وطلبة العلوم الدينية
دأب على كتابة التصاريح والمقالات الدينية والسياسية والاجتماعية والأخلاقية
ومحاربة الفساد في الصحف الكويتية المحلية (الوطن، الراي، القبس، الجريدة
، الشاهد، الدار، الصباح، الحرية، مجلة السادة)



سعود السمكة

كاتب صحفي في جريدة القبس
مفكر كويتي له العديد من الاهتمامات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية



سعود محمد سعود عبد العزيز العصفور

دكتوراه في التاريخ الإسلامي والوسيط
أستاذ في قسم التاريخ بجامعة الكويت
له العديد من الكتب و البحوث المنشورة في مجلات علمية محكمة
عضو في عدة جمعيات مهنية وتخصصية منها



د. سامي ناصر خليفة

دكتوراه علوم سياسية من جامعة بورتسموث البريطانية
أستاذ قسم العلوم السياسية في الجامعة العربية المفتوحة
مستشار وزير التجارة والصناعة
مستشار لجنة حقوق الإنسان في مجلس الأمة
كاتب زاوية في صحيفة الرأي اليومية الكويتية
كاتب عمود في جريدة الحركة الأسبوعية الكويتية



صالح أحمد الغنام

كاتب في جريدة الرؤية اليومية. و قد عمل كمدير تحرير لمجلة أجواء
الشهرية كما كتب في جريدة الشعب الأسبوعية
عضو هيئة الكتاب والمحللين السياسيين الخليجين (كوغر).
عضو جمعية الصحافيين.
عضو مؤسس لـ (تجمع الكتاب)



ضاري الجطيلي

ماجستير الهندسة الميكانيكية من جامعة ولاية أوريغن في الولايات المتحدة
الأميركية
كاتب في صحيفة «الجريدة» الكويتية
نائب رئيس الإتحاد الوطني لطلبة الكويت - فرع الولايات المتحدة الأميركية للعام ٢٠٠٧
مؤسس ومدير ورئيس تحرير مجلة نبراس الطلابية (٢٠٠٤-٢٠٠٥) وهي
أول مجلة طلابية إلكترونية كويتية
ناشط في المجالات السياسية والإعلامية والنقابية



د. طارق العلوي

عضو هيئة تدريس بجامعة الكويت
شارك في العديد من اللجان مع وزارة المالية ووزارة التجارة والصناعة
والديوان الأميري والمجلس الأعلى للتخطيط.
كاتب صحفي في جريدة القبس وتقع ضمن اهتماماته المواضيع ذات البعد
الاقتصادي والتنموي



د. طارق عبدالله فخر الدين

دكتوراه في جامعة أكسفورد و جامعة نيويورك
عمل في معهد الأمم المتحدة للبحث والتدريب
عضو هيئة التدريس بالجامعة العربية المفتوحة، و مسؤول التدريب الأكاديمي وخدمة المجتمع.
ترأس قسم اللغة الإنجليزية في جامعة الكويت، واختير لعضوية تحرير
إصدارات كلية الآداب فيها
عمل في الصحافة الكويتية منذ الستينيات



علي احمد إبراهيم احمد البغلي
كاتب في صحيفة القيس
عضو مجلس أمه سابق
و وزير نفط سابق



عبدالمحسن عبدالله جمعه
رئيس قسم الشؤون البرلمانية بصحيفة الجريدة الكويتية
عمل كمحرر برلماني بجريدة القيس الكويتية و مراسلا لإذاعة الكويت و
مجلة الوسط (المملكة المتحدة) و معد لبرامج سياسيه في تلفزيون الكويت
عضو الفريق المساند للمراسلين لمحطة (ABC) التلفزيونية الأمريكية خلال
حرب الخليج الثانية - مكتب الكويت
عضو جمعية الصحفيين الكويتيه و عضو مؤسس ونائب رئيس جمعية تنمية
الديمقراطية الكويتية منذ ٢٠٠٢ و عضو الاتحاد الدولي للصحافيين



عبد اللطيف العميري
كاتب في صحيفة الأنباء
عضو سابق في مجلس الأمة
عضو سابق في اللجنة الاستشارية باتحاد الجمعيات التعاونية
عمل كمستشار قانوني في لجنة مزاوله المهنة في بلدية الكويت
التحق بعضوية العديد من لجان التحقيق التي شكلت في البلدية بسبب
التجاوزات والمخالفات فيها
شارك في العديد من المؤتمرات والدورات القانونية
تولى وشارك في العديد من اللجان الخيرية والاجتماعية



د. علي زيد الزعبي
دكتوراه من University State Wayne الولايات المتحدة الأمريكية
أستاذ مشارك، قسم علم الاجتماع والخدمة الاجتماعية، كلية العلوم
الاجتماعية، جامعة الكويت
رئيس مجلس إدارة شركة فيرست ون للاستشارات
من أبحاثه الفساد في العالم العربي، مع إشارة خاصة لحالة الكويت،
بالمشاركة مع خلدون النقيب، Geographer World Arab The، جامعة
أيكون، الولايات المتحدة الأمريكية



د. علي الطراح

أستاذ مشارك في قسم علم الاجتماع، جامعة الكويت.
عميد سابق لكلية العلوم الاجتماعية.
كاتب صحفي في صحيفة الوطن.
عضو هيئة تحرير للعديد من المجالات والدوريات العلمية
شارك في العديد من اللجان العلمية
لديه العديد من المؤلفات والأبحاث العلمية محلياً وعالمياً



علي عبدالرحمن الكندري

نقابي عمالي وسكرتير عام الاتحاد العام لعمال الكويت من عام ١٩٧٢ حتى
عام ٢٠٠١
له مساهمات كثيرة وعديدة في القضايا الوطنية والاجتماعية والثقافية
شارك في العديد من المؤتمرات العربية والدولية ذات الصلة بنشاطه
كاتب في جريدة القبس الكويتية



د. عباس المجرن

دكتوراه في الاقتصاد من جامعة اكستر بالمملكة المتحدة ١٩٨٥
محاضر بجامعة الكويت ، قسم الاقتصاد ، كلية العلوم الإدارية
له عدة أبحاث منشورة في دوريات وإصدارات علمية عالمية محكمة
ومساهمات في كتب ووقائع مؤتمرات دولية وعربية في مجال الاقتصاد
وعشرات المقالات والدراسات المنشورة في الصحف الكويتية والعربية



علي محمد عبدالرحمن دشتي

بكالوريوس إعلام، جمهورية مصر العربية
كاتب صحفي بجريدة الشاهد اليومية و جريدة الشاهد الاسبوعية
محرر صحفي بجريدة الآن الالكترونية.
عمل كاتباً ومحرراً بجريدة الشعب الاسبوعية
عضو جمعية الصحفيين الكويتية و اتحاد الصحفيين العرب و الاتحاد
الدولي للصحافة و النادي الصحفي بجامعة الكويت و الجمعية الخليجية
للصحافة وحرية الإعلام



عهدي عيسى السلطان

عضو جمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية
كاتب في صحيفة الدار الكويتية



د. غانم النجار

أستاذ العلوم السياسية جامعة الكويت.
خبير دولي معتمد لدى العديد من المنظمات الدولية.
كبير باحثين غير مقيم في مؤسسة كارنيغي للسلام الدولي في واشنطن
مستشار وكاتب صحفي في جريدة الجريدة الكويتية.
رئيس للعديد من اللجان المحلية و العربية والدولية في مجال حقوق
الإنسان.
مفوض دولي في اللجنة الدولية للحقوقيين - جنيف



غليص ناصر بن عكشان

دبلوم الدراسات العليا في القانون المدني
محامى لدى المحكمة الدستورية ومحكمه التمييز
عضو جمعيه المحامين الكويتية
عضو نقابه المحامين العرب
يكتب في صحيفة الشاهد



غسان سليمان العتيبي

صاحب إمتياز في مجلة عالم الوسيط العقاري
رئيس مجلس إدارة شركة الوسيط للدعاية والإعلان و النشر والتوزيع
عضو جمعية الخريجين الكويتية وحقوق الإنسان وجمعية الصحفيين
والهلال الأحمر
كاتب في جريدة السياسة والقبس والعرب تيمز



د. فهد صالح ناصر محمد الخنة

دكتوراه من جامعة الأزهر الشريف، كلية أصول الدين، التفسير وعلوم
القرآن
رئيس المبرة الخيرية لعلوم القرآن والسنة من عام (٢٠٠٠) حتى الآن.
رئيس اللجنة التأسيسية للجمعية الكويتية للمقومات الأساسية لحقوق
الإنسان .
أمين السر الجمعية الكويتية للمقومات الأساسية لحقوق الإنسان
عضو مجلس أمة سابق
عضو هيئة تدريس سابق بكلية الشريعة والدراسات الإسلامية، جامعة
الكويت



المهندسة فوزية محمد أحمد عبدالرحمن البحر
 ماجستير هندسة مع مرتبة الشرف من الولايات المتحدة الأمريكية جامعة
 ليوفيل ، كنتاكي
 أول مهندسة كويتية و عملت في قطاع مشاريع محطات القوة الكهربائية
 وتقطير المياه في وزارة الكهرباء والماء
 عضو المجلس البلدي و أول عنصر نسائي فيه (٢٠٠٥-٢٠٠٩).
 مؤسسة للنادي العلمي للفتيات
 نائبة رئيسة مجلس إدارة نادي الفتاة في حقبة الثمانينات
 عضوه في المجلس الاستشاري الهندسي



كامل عبدالله الحرمي
 كاتب و محلل نفطي
 عمل في الصناعة النفطية لأكثر من ٣٠ عاما في الكويت و لندن و
 سنغافورة.
 يشارك في معظم اجتماعات منظمة الدول المنتجة و المصدرة للنفط
 «أوبك» بصفة محلل نفطي مستقل. و يشارك في الندوات النفطية المحلية
 والعالمية.
 كاتب اسبوعي في صحف محلية و عربية و أجنبية.
 عضو جمعية الاقتصاديين الكويتية و جمعية الصحفيين



لمى فريد العثمان
 بكالوريوس علوم سياسية (علاقات دولية)، الجامعة الأمريكية في القاهرة
 عملت بوزارة الخارجية و مركز الدراسات الإستراتيجية والمستقبلية في
 جامعة الكويت و الجامعة الأمريكية في الكويت
 لديها عمود اسبوعي في جريدة الجريدة الكويتية



أ.د. محمد إبراهيم السقا
 أستاذ الاقتصاد في جامعة الكويت ومدير برنامج الماجستير في الاقتصاد
 شارك في إجراء العديد من الاستشارات لجهات متعددة في الدولة، منها
 المشاركة في وضع خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية لدولة الكويت
 حصل على جائزة التدريس المتميز من جامعة الكويت، وجائزة الشيخ سالم
 العلي للمعلوماتية



محمد احمد ملا محمد
 بكالوريوس الهندسة الميكانيكية البحرية
 كاتب صحفي في جريدة الشاهد
 عضو جمعية المهندسين
 عضو جمعية الصحفيين



محمد حمود إبراهيم الهاجري
رئيس جمعية المحاسبين و المراجعين الكويتية منذ ٢٠٠٧
عضو مؤسس بالحملة الوطنية لمواجهة استنزاف وتبديد ثروة البلاد وترشيد
استخدامها
عضو بجمعية الصحفيين الكويتية
مراقب حسابات مرخص « غير مزاول »



محمود حاجي حسين
محاضر في جامعات أجنبية في دولة الإمارات العربية المتحدة
محاضر في دورات تدريبية في مجال تطوير الموظفين في القطاع الحكومي
والقطاع الخاص.
باحث في السلوك الاقتصادي والتنموي



محمد عبدالقادر الجاسم
ماجستير القانون العام
يعمل في المحاماة منذ عام ١٩٧٨
شارك في مراقبة محاكمات سياسية نيابة عن منظمات حقوق الإنسان
كتب العديد من المقالات والأبحاث والدراسات وشارك في ندوات محلية
وإقليمية ودولية و له عدة مؤلفات
عمل في ميدان الصحافة محرر مسئول عن نشرة الإصلاح العربي باللغة
العربية، محرر مسئول عن مجلة السياسة الخارجية باللغة العربية ، رئيس
تحرير مجلة نيوزويك باللغة العربية ، رئيس تحرير مجلة مرآة الأمة ، رئيس
تحرير مجلة سمرة ، رئيس تحرير جريدة الوطن اليومية



مظفر عبدالله راشد
رئيس مكتب لجنة الدفاع عن حقوق الإنسان في مجلس الأمة الكويتي.
كاتب صحفي في صحيفة الجريدة الكويتية
عضو منظمة العفو الدولية
عضو ناشط في مجال حقوق الإنسان



أ.د. محمد عبدالمحسن المقاطع
دكتوراه فلسفة القانون، القانون الدستوري، جامعة وريك، المملكة المتحدة
أستاذ بكلية الحقوق، جامعة الكويت
عمل كأستاذ زائر لدى جامعة وريك في المملكة المتحدة و جامعة سان دياجو
في الولايات المتحدة
كاتب في صحيفة القبس و رئيس تحرير مجلة الميزان
مستشار و خبير دستوري لدى مجلس الأمة



د. مشعل السمحان

مدير برنامج البتر وكيموايات في معهد الكويت للأبحاث العلمية.
كاتب صحفي في صحيفة أوان الكويتية ومستشاراً للقسم الاقتصادي.
عضو جمعية المهندسين الكويتية، وعضو الوكالة الدولية لاقتصاديات الطاقة



محمد مساعد الدوسري

أستاذ القانون الدستوري المنتدب في كلية الدراسات التجارية
محلل سياسي في صحيفة أوان



مطلق مساعد العجمي

ماجستير في علوم الاتصال السياسي و المؤسسي، الولايات المتحدة
الأمريكية
عمل مراقبا للأخبار في تلفزيون الكويت و مستشارا في مكتب وزير
الإعلام
كاتب في عدة صحف محلية: السياسة، القبس، الوطن و يكتب حاليا في أوان



منير يونس

ماجستير في الإعلام من جامعة بيزنسون الفرنسية
ماجستير في علوم الإدارة و الأعمال من جامعة ديجون الفرنسية
رئيس قسم الاقتصاد في جريدة القبس
عمل محررا و رئيس قسم ومحللا ماليا في عدد في الصحف و المطبوعات
أبرزها الأفكار اللبنانية، السفير اللبنانية، الخليج الإماراتية، الاتحاد
الإماراتية، مجموعة الاقتصاد و الأعمال



ناصر خميس المطيري

ماجستير في القانون
مارس العمل في الإذاعة والتلفزيون و يعمل مراسلا إذاعيا لراديو مونت كارلو
عمل في العديد من الصحف الكويتية والدولية



نجلاء عبدالعزيز خليفة

كبير مهندسي المشاريع، شركة خدمات القطاع النفطي
كاتبه في صحيفة الرؤية الكويتية
عضو جمعية المهندسين الكويتية، وعضو جمعية الصحافيين الكويتية،
وعضو الأكاديمية الأمريكية لإدارة المشاريع، وعضو معهد الخرسانة
الأمريكي.



د. نرمين يوسف الحوطي

أستاذ مشارك في قسم النقد والأدب المسرحي ، المعهد العالي للفنون المسرحية.

كاتبة في صحيفة الأنباء الكويتية ومعدة لبرامج إذاعية وتلفزيونية عديدة. عضو رابطة الأدباء، وعضو جمعية الصحفيين الكويتية. وعضو لجنة انجاز النصوص في المجلس الوطني للثقافة والفنون والأدب وعضو جمعية حقوق الإنسان



ناصر يوسف العبدلي

سكرتير تحرير جريدة القبس
رئيس الجمعية الكويتية لتنمية الديمقراطية
عضو الجمعية الكويتية لحقوق الإنسان
عضو الجمعية الكويتية للدفاع عن المال العام



هديل جعفر

بكالوريوس في الاتصال الجماهيري (صحافة)، قسم الإعلام، جامعة الكويت
تعمل كمحررة في القسم الاقتصادي لصحيفة أوان
عملت كمحاضر في علوم الإعلام والصحافة
حصلت على عدة جوائز تقديراً لإسهاماتها العلمية والعملية منها جائزة غنيمة المرزوق للإبداع الإعلامي عام ٢٠٠٧.
لها العديد من المساهمات العامة إعلامية وسياسية واقتصادية وغيرها



د. وليد مساعد السيد إبراهيم الطبطاوي

دكتوراه في الشريعة من جامعة الأزهر كلية أصول الدين، قسم التفسير
عمل كأستاذ تفسير في جامعة الكويت من ١٩٩٢م - ١٩٩٦
كاتب في صحيفة الوطن
عضو مجلس أمس حالياً و منذ ١٩٩٦



يوسف عبدالكريم الزنكوي

ماجستير في الإعلام والتسويق من جامعة دنفر بولاية كولورادو الأمريكية العام.
مستشاراً إعلامياً لعدد من المؤسسات
كاتب مقال يومي في زاويته السياسية «بقايا خيال» وزاويته الاقتصادية «دردشة اقتصادية» بجريدة السياسة الكويتية اليومية.



ملحق رقم (2) لجنة إعداد الكتاب

تشكلت اللجنة في أوائل يوليو ٢٠٠٩م من أكاديميين و مهنيين من مشارب مختلفة من داخل و خارج جمعية الشفافية الكويتية لتتولى إعداد هذا الكتاب للطباعة و إصداره في التاسع من ديسمبر بمناسبة اليوم العالمي لمكافحة الفساد .

عقدت اللجنة اثني عشر اجتماع في الفترة من ستة يوليو و حتى الثامن من نوفمبر ٢٠٠٩م راجعت خلالها سبعمائة و ثمانية مقالات أجازت منها للنشر نحو مائتي مقالة لنحو مائة و عشرين كاتب . و فيما يلي الإطار الذي عملت بموجبه اللجنة

أهم أهداف المشروع

١ . إثراء المكتبة العربية التي تعاني نقصا شديدا في مجالات إعلاء الشفافية و مكافحة الفساد و قد تبين ذلك من خلال مساعي جمعية الشفافية الكويتية لإنشاء مكتبة متخصصة في مقرها

٢ . توعية الجمهور بأهمية الشفافية و مكافحة الفساد المالي و الإداري و السياسي و أهم القضايا المثارة في الساحة الكويتية في هذا الشأن

٣ . تشجيع الكتاب نحو الاهتمام بهذه القضايا و ضرورة المداومة على توعية الجمهور بها

مهمة اللجنة

إعداد كتاب بعنوان « كتاب ضد الفساد » يتضمن أبرز المقالات التي نشرت في الصحافة الكويتية لكتاب كويتيين و غير كويتيين خلال فترة سنة كاملة تبدأ من الأول من نوفمبر ٢٠٠٨م و حتى نهاية اكتوبر ٢٠٠٩ . على أن يتم نشر الكتاب في التاسع من ديسمبر و هو اليوم العالمي لمكافحة الفساد

موضوعات الكتاب

المقالات التي ترشح للنشر في الكتاب هي تلك المتعلقة بموضوعات: حرية الوصول للمعلومات، الفساد المالي، الفساد الإداري، الفساد السياسي، النزاهة و المساءلة، و كل ما يتصل بالمال العام

مصدر المقالات

- ١ . المقالات المتوفرة في قاعدة البيانات لدى جمعية الشفافية الكويتية خلال الفترة المقررة . و قد تم تجميع هذه المقالات في إطار الرصد اليومي الذي تقوم به الجمعية لوقائع الفساد و أحوال الشفافية في الصحف المحلية المنشورة على الانترنت (عدد ١٥ صحيفة يومية و ٢ صحيفة اسبوعية هما الشاهد و الطليعة) و يتم نشرها دوريا في موقع الجمعية
- ٢ . مساهمات من يرغبون في المشاركة بناء على إعلان ينشر في الموقع الالكتروني للجمعية و التصريحات الصحفية

ضوابط قبول المقالات

١. عدم النظر إلى الانتماءات الفكرية أو السياسية أو التنظيمية لكتاب المقالات و هو الشرط الذي يتحقق في المصدر الرئيس للمقالات و هي قاعدة البيانات المتوفرة في جمعية الشفافية الكويتية و التي تنشر دوريا في موقع الجمعية في قسم الصحافة
٢. تستعد من المقالات كتابات كل من أعضاء اللجنة، و مجلس إدارة جمعية الشفافية الكويتية، و ذلك درءا لشبهات تعارض المصالح.

معايير تقييم المقالة

١. تناول مسألة نظرية في واحد أو أكثر من موضوعات الكتاب
٢. الريادة في عرض وقائع أو قضايا محلية في واحد أو أكثر من موضوعات الكتاب
٣. تناول جوانب لم تطرق من قبل في وقائع أو قضايا محلية تدخل في واحد أو أكثر من موضوعات الكتاب
٤. تجنب الشخصانية في الطرح

آلية التقييم

١. تقييم المقالة الواحدة بواسطة ثلاثة من أعضاء اللجنة
٢. تدرج المقالات في ملفات شهرية بحسب تاريخ نشرها إضافة لملف يتضمن المساهمات المقدمة للجنة خارج قاعدة البيانات المتوفرة في الجمعية. مما يعنى تسليم الملف الواحد لثلاثة أعضاء ليقوم كل منهم بتقييم كل مقالة في الملف بشكل منفرد
٣. يضع المقيم الدرجة المناسبة لكل معيار من معايير التقييم على مقياس من ثلاثة درجات كما يلي: (٣) جيد جدا، (٢) جيد، (١) مقبول
٤. و توضع الدرجة (١) أيضا في حال عدم انطباق أحد المعايير على المقالة مثال عدم تناول المقالة لمسألة نظرية في واحد أو أكثر من موضوعات الكتاب
٥. كما توضع هذه الدرجة (١) في جميع المعايير بقصد استبعاد المقالة في حال دخولها ضمن التقييم بالخطأ كأن تكون مكررة أو تخص أحد أعضاء الجمعية
٦. يقسم مجموع الدرجات التي يضعها المقيمين على العدد ثلاثة للوصول إلى متوسط الدرجة التي حازت عليها المقالة بقصد تحديد المقالات التي تحوز على أعلى متوسط في إطار العدد الإجمالي للمقالات التي يتقرر نشرها في الكتاب

شروط النشر

١. تتحدد عدد المقالات التي ستنشر بناء على حجم الكتاب الذي تقرر أن يشتمل على ٣٥٠ - ٣٠٠ صفحة باستخدام بنط ١٢ من القطع المتوسط
٢. يعتمد بحد أقصى أفضل أربعة مقالات للكاتب الواحد إذا تكرر اسمه بين الفائزين باعتبار أن المقالات قد خضعت لتقييم موضوعي بغض النظر عن أسماء أصحابها و لإعطاء فرصة لأكبر عدد من الكتاب لنشر مقالاتهم في ذات الوقت
٣. تتم مخاطبة الكتاب الفائزين لأخذ موافقتهم على النشر و تزويدنا إذا ما رغبوا في ذلك بنبذه مختصرة عنهم فيما لا يتجاوز أربعة أسطر مع صورة شخصية. و تنشر السير الذاتية في ملحق خاص بترتيب الأحرف الأبجدية

تبويب الكتاب

يتم تبويب الكتاب إلى أربعة أقسام كما يلي: في مسألة الفساد و الشفافية و الحكم الصالح، قضايا شغلت الساحة المحلية، كشف وقائع هامة، أضواء على القضايا المحلية. و تعرض المقالات داخل كل قسم بترتيب نشرها بدءاً بالأقدم فالأحدث في تاريخ النشر

قائمة أعضاء اللجنة ومختصر سيرهم المهنية

رئيس اللجنة

د. رياض يوسف محمد الفرس

كويتي الجنسية

دكتوراه في الاقتصاد، جامعة غرب فيرجينيا، الولايات المتحدة الأمريكية

عضو هيئة التدريس في قسم الاقتصاد، جامعة الكويت

ممثل لدولة الكويت في مجموعة النزاهة الدولية، الولايات المتحدة الأمريكية

مستشار لدى منظمة التجارة العالمية، سويسرا

عضو جمعية الشفافية الكويتية

يكتب في صحيفة القبس



نائب رئيس اللجنة

أ.د. معصومة أحمد محمد إبراهيم

كويتية الجنسية

دكتوراه الفلسفة في علم النفس التربوي، جامعة كلورادو، بولدر

أستاذ علم النفس التربوي، كلية التربية الأساسية، الهيئة العامة للتعليم التطبيقي و التدريب

عضو جمعية البحوث التربوية الأمريكية «AERA»

عضو ندوة الدراسات الإنمائية، بيروت، لبنان.

عضو مؤسس المجتمع الدولي للقبول والرفض الاجتماعي، الولايات المتحدة الأمريكية. «ISIPAR»

عضو جمعية الشفافية الكويتية

تكتب في صحيفتي القبس و الراي



مقرر اللجنة

عبد الحميد علي عبد المنعم

كويتي الجنسية

يعمل مستشارا للدعم اللوجستي للقطاعات الحكومية لدى وزارة المالية
مثل الكويت ضمن وفود رسمية الى حلف الناتو و فرنسا و اليابان للتفاوض
بشأن توقيع اتفاقيات للتعاون الفني في مجال الدعم اللوجستي للقطاعات
الحكومية

أسس ضمن مجموعة من ١١٦ مواطن جمعية الشفافية الكويتية و أشهرت
رسميا في مارس ٢٠٠٦م.

يرأس بشكل تطوعي مركز الشفافية للمعلومات في الجمعية

ساهم في صياغة عدة مشروعات قوانين لمكافحة الفساد ضمن لجان
متخصصة

كاتب متخصص في قضايا الشفافية و مكافحة الفساد، و نشرت له العديد
من المقالات في الطليعة والحدث و المؤشر و القبس



عضو اللجنة

أ.د عيسى محمد إبراهيم الأنصاري

كويتي الجنسية

دكتوراه الفلسفة في التعليم المستمر، جامعة Sussex بريطانيا

أستاذ بقسم أصول التربية، كلية التربية، جامعة الكويت

مساعد نائب مدير الجامعة للخدمات الأكاديمية المساندة لشؤون خدمة
المجتمع ٢٠٠١ - ٢٠٠٦

إشراف و تحكيم لأطروحات دكتوراه ، و محكم في العديد من المراكز العلمية
و المجلات العلمية داخل و خارج الكويت

عضو الجمعية الأمريكية للتعليم المستمر، و جمعية التعليم المستمر البريطانية
و جمعية كفاءة التعليم في المملكة المتحدة و الجمعية الدولية لتحسين الأداء
التدريبي في المملكة المتحدة

يكتب في صحيفة الرؤية



عضو اللجنة

أحمد عبدالله عيسى

كويتي الجنسية

ليسانس الآداب في الصحافة ، جامعة الكويت

معلق سياسي، صحيفة الجريدة

مراسل / مدير مكتب الكويت ،صحيفة الشرق الأوسط الدولية ، لندن

عمل محررا لدى القبس و الطليعة و مجلة العربي

عمل كمراسل دولي لدى يونايتد برس الدولية (U.P.I) ، نيويورك

عضو في جمعية الصحفيين الكويتية و منظمة الصحافة الدولية و نادي

دبي الدولي للصحافة



عضو اللجنة

بسام عبدالرحمن العسوسي

كويتي الجنسية

محامي و كاتب صحفي (الجريدة و الطليعة)

أمين عام المنبر الديمقراطي



صور من اجتماعات اللجنة





جمعية الشفافية الكويتية
Kuwait Transparency Society

العنوان: دولة الكويت، اليرموك، قطعة ٤، مقابل طريق المطار، فيلا ٢٦

تلفون: ٢ / ٩٦٥ ٢٥٣٥٨٩٠١ + فاكس ٣ / ٩٦٥ ٢٥٣٥٨٩٠٢ +

ص.ب: الكويت ٦٥٥ اليرموك

الموقع الالكتروني: www.shafafeyah.org أو www.tranparency-kuwait.org

البريد الالكتروني: info@shahfahfeyah.org أو info@tranparency-kuwait.org